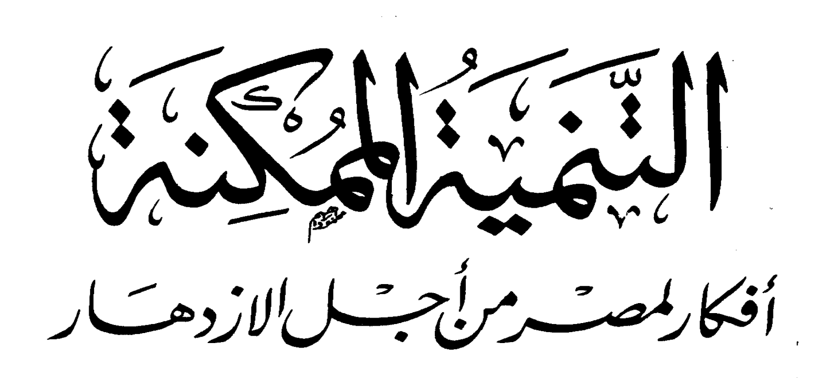


د. محمد الجوادى


الهيئة المصرية العامة للكتاب
٢٠٠٢

تصميـم الغلاف
والإشراف الفنى: صبرى عبدالواحد


التنمية الممكنة
أفكار لمصر من أجل الازدهار

الإهداء

إلى الاستاذ الدكتور الطاهر أحمد مكى

تعبيرا عن الإعجاب بوطنيته و عقليته و نفسيته



هذا الكتاب

كنت ولازلت أود أن أوجه ضمير أصحاب الرأى وأصحاب القرار فى وطنى نحو ما يمكن تسميته «التنمية الممكنة» من خلال هذه المقالات التى كتبتها وراجعتها ونشرتها على مدى السنوات الماضية، والحقيقة أن دافعى إلى التفكير فيها وإلى كتابتها ـ مقالا بعد آخر ـ لم يكن إلا لجوئى إلى الإيمان بأن السياسة هى فن الممكن وذلك فى مقابل ما كان يثيرنى من حديث فى المطلق لم يفتأ كثير من سياسيينا وذوى الرأى فينا يكررونه فى كل مناسبة عن آفاق تنموية بعيدة عن متطلباتنا من ناحية، وأعلى من قدراتنا من ناحية أخرى، وكنت عندئذ أتمنى أن يكون بين قومى مَنْ ينادى بالتنمية الممكنة قبل أى نوع آخر من التنمية، ثم وجدتنى ملزما بهذه المناداة كفرض من فروض الكفاية.

وفى أحيان أخرى كنت أجد بعض المشاكل تتفاقم دون أن تجد الحل مع أن العلاج الناجع لم يكن بعيدا عن فكرنا وبخاصة أننا كنا نواجه هذه المشكلات مرة بعد أخرى، وكنت آسف لتقصيرنا فى أن نضع حدا للأعراض المتكررة مرة بعد أخرى، بينما كنا نعرف أن علاج المرض الأساسى ممكن بل وفى متناول اليد.

ومع أن طيف الموضوعات والمجالات التى تناولتها هذه المقالات واسع

وعريض ، فإنى أستطيع أن أ زعم أنها لم تصدر إلا عن روح واحدة يمكن تلخيصها فى جملة واحدة وهى «توظيف المنهجين العلمى والمعلوماتى من أجل تنمية ممكنة وأكيدة» .

وبوسع القارئ أن يلاحظ أنى لا ألجأ إلى طلب توفير كثير من الموارد ، وربما يمكن القول : ولا قليل ، ولكننى أطلب إعادة استخدام الموارد المتاحة بطريقة أكثر فعالية بحيث يمكن توظيفها لإنتاج أكبر ولخدمات أكثر .

ومع هذا فثمة معنى مهم أحب ألا يفوتنى التنويه عنه ، وهو أن التنمية ليست فى الزيادة والتوسع والامتداد والإكثار والنمو فحسب ، فلربما تتحقق التنمية عن طريق الخلاص من بعض ما هو موجود ، وعن طريق تحرير المفيد من الجار الضار الذى يخنقه ، أو عن طريق اختصار إجراءات أو إلغاء ترتيبات ، بل والخلاص من بعض القوانين أو على الأقل من بعض النصوص القانونية التى لا طائل من وراءها .

وربما أن أغلبية القراء - بعد هذا التوضيح - يوافقوننى الاعتقاد فى أن أصعب مشكلة تواجه التنمية فى مصر هى تصورنا لها ، فمن السهل على كل مشتغل بالعمل العام أن يضع تصورات عريضة للآمال الملحة التى ينبغى لبلادنا أن تضعها فى حسبانها ، وفى نفس الوقت فإنه من الصعب أن تخرج كل هذه الآمال إلى حيز التنفيذ ، وأسباب هذا معروفة ، وليست قلة الموارد والإمكانات بمثابة السبب الوحيد ولا الأكثر أهمية فى هذا الصدد ، وإنما تكمن الصعوبة فى

سوء اختيار البدائل، وهو ما عانت منه بلادنا خلال مرات كثيرة انزلقت فيها خططها بل وتشريعاتها إلى توجهات واتجاهات وطرق لم تكن كفيلة بتحقيق أى نجاح منشود، فكانت النتيجة أن تحقق الفشل بسهولة، ولم يحدث هذا الفشل وحده فحسب، وإنما تحقق الفشل أيضا على حساب ضياع نجاحات ممكنة كانت فى متناول أيدينا لو أننا سلكنا الطريق المتوافق مع ظروفنا وإمكاناتنا، وليس من باب التجنى أن نسجل على سبيل المثال ما نتهامس به من أننا راهنا فى كثير من الأحيان بقدر من المال كان كفيلا بتحقيق أكثر بكثير مما راهنا عليه، كما أنه ليس من باب التجنى أن نقرر - أيضا - أننا لازلنا نعانى من آثار كثير من الخطوات غير الصائبة، وأننا لازلنا نمضى فى طرق لا تستحق المضى فيها ولا الاستمرار فى هذا المضى، ولكن ظروفنا لم تمنحنا الشجاعة بعد لكى نتوقف عن هذا السير الروتينى الذى هو نوع من العبث حتى وإن كان فيه تحريك للعضلات، وهناك بالطبع فرق كبير بين قيادة السيارة قيادة حكيمة آمنة، وبين مجرد تحريكها حركة قد تكون مسرعة أو بطيئة لكنها فى كل الأحوال لا ترقى إلى القيادة.

وربما أن «التنمية الممكنة» هى الأمل الذى يراود كل مخلص لهذا الوطن من الذين يكتوون فى حياتهم بآثار مباشرة وغير مباشرة لإهمال التنمية الممكنة فى ظل الانشغال بالعمل من أجل التنمية المستحيلة حينا، أو الأمل فى توفيق أوضاعنا مع التنمية غير المطلوبة حينا آخر.

ومع هذا فإنى أحب أن أشير إلى أنه رغم هذا الإجماع على جدوى التنمية الممكنة فإننا سرعان ما نصادف مشكلة أخرى ترتبط بحقيقة أن مفهوم التنمية

الممكنة من المفاهيم التى قد يسهل تحديدها ورسم حدودها وإطاراتها وقد يصعب فى ذات الوقت رسمها أو وصفها أو تعريفها أو تحديدها، ولست أظن أن حل هذه المشكلة بالأمر المعجز مدى استطعنا أن نسجل أفكارنا بدقة على ورق، وأن نتناول ماتحتويه أوراقنا وأوراق الآخرين بالبحث والدراسة والمقارنة، ويقينى أن مناقشات الخبراء والمفكرين كفيلة بأن تحدد وبطريقة دقيقة ومنصفة إطار ما هو ممكن بعد أن نتداول بصراحة وتعمق فى مفهوم ومدلول الأفكار المطروحة للنقاش، وربما يذكر كثيرون منا أننا كثيرا ما نسمع كلاماً نظرياً منمقاً ونحن نتعجب فى أعماقنا لأنه لا يتناول قضية معينة وإنما يحوم حول معان لا وجود حقيقياً لها. كما أننا فى ذات الوقت نعترف أن عانينا من كثير من التصورات والتصويرات القافزة كالحديث عن ارتقاء مستوى أحد مستشفيات الأمراض العقلية إلى مستوى فنادق النجوم الخمسة، أو كتحويل الترع والمصارف إلى حمامات سباحة وما إلى ذلك مما تم تداوله فى كثير من الأحيان مصحوبا بالاستنكار الذى لم يقف عند حد.

نحن إذن ندرك أن شعبنا الذكى يدرك بوعى تام حدودا فاصلة بين ما هو ممكن وما هو مستحيل، ويدرك أيضا أن بعض احتياجاته ملحة على حين أن بعضها الآخر يحتمل الانتظار حتى يتم إنجاز ما هو عاجل، ومن حسن الحظ أن هذا التفكير فى الأولويات متاح لشعبنا على مستوى الأسرة الصغيرة باستمرار واتصال، وربما يصبح من المطلوب أن ننقل هذا الإحساس من مستوى الأسرة الصغيرة إلى مستوى الأسرة الكبيرة التى تمثلها مصر العظيمة.

وربما يلاحظ القارئ حتى من مطالعة قائمة فصول هذا الكتاب أننى معنى إلى أبعد الحدود بإعادة صياغة واستخدام كثير من الموارد والنظم القائمة، كما أننى متشبع إلى درجة كبيرة بقيمة الجانب الفكرى والعقلى فى استشراف الحلول والبدائل للمشكلات المختلفة بعيدا عن الأيديولوجيات، والإطارات العمومية، وما أصبحنا نكرره من «الينبغيات»، وكلى أمل ألا أكون قد خسرت بهذا التوجه تعاطف أو تفاهم مَنْ يؤمنون بمثل هذه المطلقات والعموميات والكليات، بل ربما إنى أتطلع إلى تأييدهم لهذا المنهج الذى يعنى بالتفصيلات، والذى يجعل آراءهم العمومية محل تطبيق على كثير من الجزئيات.

وأحب أن أعترف بعامل مهم كان هو أكبر ما شجعنى على كتابة كل هذا الذى كتبته وراجعته ونقحته وهذبته، بل وأعدت كتابته من جديد فى كثير من الأحيان، هذا العامل المهم هو أننا أصبحنا ننجز بالفعل إنجازات لم يسبق لنا أن أنجزناها على مدى عقود طويلة، بل إننا قد بدأنا نواجه بجدية مشكلات كثيرة كنا ننظر إليها على أنها من المسلمات التى لا ينبغى المساس بها من قريب ولا من بعيد، أو كأنها من المقدسات أو المحرمات التى تصيب الذين يقتربون منها باللعنة، ومع أن الإنجاز يتحقق فإنه شأن كل إنجاز لا يلقى ما هو كفيل به من التقييم الحق والموضوعى، فضلا عن الإشادة، ومع هذا فلا يخلو الأمر من تعارض الآراء فى قيمة كل إنجاز، ولهذا السبب فقد كنت حريصا على إيراد بعض ما هو ممكن (وما هو محتمل أيضا) من الأرقام التى تنبئ عن مزايا كل إنجاز وتكلفته، وذلك على الرغم من اعتقادى اليقينى فى ضرورة التحول

ببعض الإنجازات إلى اتجاهات أخرى، سواء على مستوى القطاع نفسه أو على مستوى المنطقة المكانية، وسواء أكان هذا بأسلوب البدائل المتوازية، أو البدائل المتتالية.

□

وخلاصة القول فى هذا الصدد أننا بحاجة إلى أن نعيد النظر فى توزيع موازناتنا، فقد يكون إنشاء خط سكة حديد سريع أولى من إنشاء جامعة جديدة أو مستشفى جديد، وقد يكون إنشاء أربع مدن جديدة أولى من إنشاء نفق متقدم ومتطور كنفق الأزهر (الدراسة - الأوبرا)، وقد يكون تيسير وسائل النقل والانتقال والاتصالات التليفونية بالضواحى أجدى من إنشاء مساكن منخفضة التكاليف والمستوى للطبقة الفقيرة داخل الكتلة السكنية القديمة، وقد يكون رفع كفاءة طرق محيطية قائمة أجدى بكثير من إنشاء كبارى علوية أو أنفاق محدودة فى وسط المدن. . وهكذا.

وفى جميع الأحوال فإن الحاجة أصبحت ملحة إلى فهم الطبيعة الدينامية للجغرافيا فى القرن الحادى والعشرين، فلم تعد الأماكن أو «المواضع» المختلفة تبعد عن بعضها بقدر ما تبعد على الخريطة، ولكنها أصبحت تبتعد وتقترب بقدر ما يتهيأ لها من طرق (حديدية ومدنية)، ومن اعتمادها على بعضها وارتباطها ببعضها اقتصاديا واجتماعيا، وربما أن هذه الحقيقة جديرة بالتعميق لدى كل من يتصدون الآن لكل القرارات الإدارية، سواء على مستوى التخطيط

أو التنفيذ، أو علاج المشكلات الطارئة وهى كثيرة.

□

وإذا كان لى أن أعبر عن آمالى التى لم تتحقق بعد فى جملة واحدة، فيكفينى أن قول إننى كنت أتمنى لأطوال الطرق المصرية أن ترتفع فى عهد الرئيس مبارك من ٢٣ ألف كيلومتر إلى ٤٥٠ ألف كيلومتر بدلا من ارتفاعها إلى ٤٤ ألف كيلومتر فقط، ولم يكن هذا بالأمر المعجز إذا ما أدركنا أن خطوط التليفونات قد حققت زيادة من نصف مليون خط إلى قرابة الملايين العشرة. كما كنت أتمنى لخطوط السكك الحديدية أن تصل إلى خمسين ألف كيلومتر بدلا من وقوفها عند خمسة آلاف كيلومتر.

لكل هذه الأسباب رأيت أن أقدم فى هذا الكتاب مجموعة مختارة أو منتقاة من المقالات والدراسات التى كتبتها ونشرتها على مدى سبع سنوات (١٩٩٤ - ٢٠٠١)، واستعرضت فيها بوجدانى وعقلى آمالا طموحة وعملية من أجل مستقبل وطننا العزيز، ومع أن هذه المقالات والدراسات امتدت بآفاقها إلى جوانب مختلفة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فإن الخيط الذى يجمع بينها خيط واحد متصل ومستمر على مدى كل هذه المجالات، وهو يتصل فى الأساس بجوهر التفكير العلمى والعملى فى إرساء قواعد جديدة لتدخل الدولة (أو عدم تدخلها) من أجل تحقيق أعلى وأقصى معدلات التنمية والازدهار للوطن وللشعب.

ولست بمستطيع أن أتجاوز الإشارة إلى أن هذا الكتاب ليس أول كتبى فى هذا «الميدان الحيوى»، وإنما هو فى حقيقة الأمر الكتاب السادس من سلسلة من الكتب التى طرحت فيها رؤيتى لتحديث وتطوير المجتمع المصرى الجديد، وقد بدأت هذه السلسلة بأن نشرت عام ١٩٨٦ الطبعة الأولى من كتابى «مستقبلنا فى مصر . . الحلول الجزئية هى الأجدى أحيانا» وقد صدرت طبعته الثانية فى ١٩٩٧ مع تعديل فى العنوان يشير إلى موضوعاته وأصبح العنوان الجديد: «مستقبلنا فى مصر: دراسات فى الإعلام والبيئة والتنمية والمستقبليات»، وكنت قد نشرت فى ١٩٨٧ كتابى الثانى فى هذه السلسلة وهو كتاب «الصحة والطب والعلاج فى مصر»، وبعد سنوات طويلة نشرت كتابى الثالث «مستقبل الجامعة المصرية» فى ١٩٩٩، ثم نشرت كتابى الرابع «القاهرة تبحث عن مستقبلها» فى عام ٢٠٠٠، وفى العام التالى ٢٠٠١ صدر كتابى الخامس «آراء حرة فى التربية والتعليم».

وبالإضافة إلى هذه الكتب فقد عرضت مجمل رؤيتى أو تصوراتى لإصلاح بعض جوانب النظام السياسى فى كتاب «النخبة الحاكمة فى عهد الثورة»، وقد تناولت فيه - على سبيل المثال - حجم الوزارات المصرية القائمة وضرورة التخلص العاجل من حجمها المترهل، كما عرضت لبعض الأفكار الخاصة بقطاعات العمل الوطنى المختلفة وتنظيمها. . ولا يخفى على القارئ أنى ضمنت نسيج كتبى الأخرى «البنيان الوزارى فى مصر» و«الوزراء» و«المحافظون» كثيرا من الآراء والتعليقات على أنماط الإدارة العامة وسياساتها

فى مصر المعاصرة .

وكلى أمل أن أكون قد أسهمت من خلال هذه الكتب الستة (أو العشرة) فى تقديم ما هو واجب على كل صاحب رؤية أو فكر تجاه قضايا وطنه المختلفة .

بل إنى أيضا لا أستطيع أن أتجاوز عن أن أشير إلى أننى تناولت كثيرا من الأفكار المتعلقة بالسياسات العامة طارحا رؤيتى لها من خلال مدارستى لكتب المذكرات ، وهى السلسلة التى صدر منها اثنا عشر كتابا حتى يومنا هذا ، تناولت ستة وثمانين من كتب المذكرات المصرية المنشورة على مدى تاريخنا المعاصر .

□

أما هذا الكتاب الذى بين أيدينا فيضم سبعة وأربعين فصلا ما بين مقالات ودراسات ، وقد رأيت أن أحتفظ بكل فصل من الفصول على هيئة فصل مستقل دون أن أضم الفصول إلى بعضها ، وكان دافعى إلى هذا أننا كثيرا ما نبحث عن فكرة بعينها ونتمنى قراءتها دون أن نكلف أنفسنا قراءة الباب كله أو الكتاب كله ، وفضلا عن هذا فإن كل فصل من هذه الفصول قد قام بنفسه فيما مضى محتفظا بفكرته وقوامه معاً ، ولست أنكر أننى كتبت ما كتبت من مقالات هذا الكتاب وأنا أضع فى حسبانى أن يكون المقال فى الوقت ذاته فصلاً من فصول مثل هذا الكتاب .

وقد رأيت مع هذا أن نظم هذه الفصول من خلال أحد عشر بابا تضم فصولا

مترابطة ومتجانسة.

وقد خصصت الباب الأول من هذا الكتاب لإيضاح ما يمكن وصفه بأنه زوايا الرؤية الحديثة والمعاصرة للتوجهات التنموية على نحو ما تشكلت فى المجتمعات المتقدمة، فلخصت فى الفصل الأول وجهات نظرى الجوهرية التى رسمت بها - أو حاولت أن أرسم - خطوطا عامة لأنماط التنمية الأولى بالرعاية فى مصر فى ظل ظروف اقتصادنا ومواردنا البشرية، وعرضت فى الفصل الثانى نموذجا لأحد مجالات التنمية الكفيلة بتحقيق نجاحات مضمونة للاقتصاد المصرى، وهى السياحة التى وصفتها بأنها الرهان الرابح والوحيد للاقتصاد المصرى فى المرحلة الراهنة، وأردفت بهذا الفصل إحصائية بالطاقة الفندقية فى محافظات الجمهورية المختلفة، وعلقت على هذه الإحصائية بما تيسر لى من لفت النظر إلى الدور الغائب للجامعات الإقليمية فى تشجيع (بل وإنشاء السياحة العلمية وسياحة المؤتمرات). ثم نبهت فى الفصل الثالث إلى أهمية التركيز على قضية الفهم الشعبى للاقتصاد وللإصلاح الاقتصادى، وركزت فى الفصل التالى على الجانب الآخر من القضية وهو ما يتعلق ويرتبط بجوانب الفهم الشعبى لجدوى القرارات الاقتصادية وأهدافها ومبتغاها، ورأيت أن ألحق بهذا الفصل مجموعة مهمة من الإحصاءات الحكومية، وأولى هذه الإحصاءات هى تلك الخاصة بالمؤشرات الاقتصادية الكلية ما بين عامى ١٩٩٠ و١٩٩٨، وكانت الإحصائية الثانية هى تلك الخاصة بالتقدم الحادث فى المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية على مدى حكم الرئيس مبارك، وفى

الإحصائية الثالثة بيان بإجمالى الاستثمارات على مدى ١٩ عاما موزعة حسب القطاعات الكبرى للاستثمار الحكومى والتنموى، وفى الإحصائية الرابعة قدمت أرقاما إجمالية صرحت بها الحكومة عن حصيلة برامج الخصخصة واستخداماتها. ثم خصصت الفصل الخامس للحديث عن ظاهرة خطرة أسميتها «استراتيجية الرعب المصطنع من الآثار الجانبية» متناولا مجمل موقف الحكومة والبرلمان من قضية الإسكان وتفريعاتها، وختمت هذا الباب بالفصل السادس وعنوانه «لا مستقبل للبطالة»، وفيه تنبأت بأثر العوامل الحاكمة فى قضية البطالة فى ظل التقدمات التكنولوجية المتلاحقة.

ولم أشأ أن أترك القارئ دون أن أقدم له أرقاما تفصيلية كفيلة بإضاءة الصورة، وبدأته بأن لخصت وجهة نظر وزارة التنمية الإدارية على نحو ما صرح بها الدكتور محمد زكى أبو عامر، ثم قدمت بيانا تفصيليا بتطور إجمالى عدد الوظائف المشغولة فى القطاع الحكومى على مدى ثلث قرن من عام ١٩٦٧/٦٦ وحتى ٢٠٠١/ ٢٠٠٢. وأردفت هذا بالإحصائية التى نشرتها الحكومة على مدى شهر أغسطس ٢٠٠١ عن حصة المحافظات المختلفة من التعيينات الجديدة فى الجهاز الإدارى للدولة ٢٠٠١/ ٢٠٠٢، ورأيت أن أقدم للقارئ أيضا إحصائية أكثر أهمية، وهى إجمالى الوظائف المشغولة بالجهاز الإدارى للدولة موزعة على الموازنات المختلفة طبقا للتشكيل الوزارى الحالى، وبهذا تكتمل للقارئ بيانات كاملة عن أعداد موظفى الحكومة على مدى ثلث القرن الأخير وكيف تطورت هذه الأعداد، كما قدمت بيانات مهمة عن النسب التى نالتها

كل محافظة من محافظات الجمهورية من الوظائف الجديدة التى أعلن عنها فى صيف ٢٠٠١ . وبوسع القارئ أن يستنتج من هذه الإحصاءات الدقيقة التى أعدها جهاز المعلومات فى وزارة التنمية الإدارية كثيرا من الحقائق المهمة والدلالات الكاشفة للواقع الوظيفى فى مصر، فضلا عن حقيقة مستقبل العمالة والبطالة .

□

أما الباب الثانى فقد خصصته للحديث عن أسس جوهرية أصبحت بمثابة السبيل الوحيد الذى لابد من سلوكه قبل اللحاق بقطار التنمية السريع الذى لابد لبلادنا من أن تكون من ركابه، وتدور هذه الأسس كلها حول فكرة التنظيم المعلوماتى للحياة فى شتى مناحيها، وهى الفكرة التى عبرت عنها بأن حضارة القرن الحادى والعشرين حضارة رقمية، وهو موضوع الفصل الأول من هذا الباب، وقد أكدت على هذه الفكرة من خلال مناقشة أهمية وفاعلية الرقم القومى وضرورة توحيده والإفادة مما حدث بالفعل فى تجربة ناجحة هى تجربة الرقم التأمينى الذى طبقته وزارة التأمينات وهيئاتها بنجاح ساحق، وقد أوضحت هذه الفكرة تحت عنوان «حتى لا يكون هناك رقمان قوميان لكل مواطن»، وهو عنوان وموضوع الفصل الثامن، كما استعرضت فى فصلين تاليين الامتداد بالفكرة ذاتها إلى أعمدة النظم المدنية، وفى هذا الصدد بنيت بعض التصورات الكفيلة بتحقيق منظومتى معلومات متكاملتين فى مجالين

جيويين هما : الشهر العقارى (وهو موضوع الفصل التاسع)، والأحوال الشخصية (وهى موضوع الفصل العاشر)، وغنى عن البيان أنى لم أشأ أن أشغل القارئ بتطبيق المناهج المعلوماتية الجديدة على مجالات الحياة الأخرى مكتفيا بهذه النماذج القابلة للتكرار بروحها مع ضرورة تفصيل نظام معلوماتى خاص لكل منشط من مناشط الحياة تبعا لمفرداته وآلياته وطبائعه ومستهدفاته.

□

أما الباب الثالث من هذا الكتاب فقد خصصته لرسم صورة جديدة من صور الحياة الممكن تحقيقها فى مصر إذا ما انتوينا تغييرا حقيقيا فى صورة معيشتنا، ويضم هذا الباب أربعة فصول، تناولت فى الفصل الحادى عشر مبدأ تشجيع الحياة فى مصر، وقد اخترت هذا الموضوع وهذا العنوان فى مقابلة واضحة مع الدعوات المتكررة إلى تشجيع الاستثمار فى مصر، وكأنى أنبه إلى ضرورة البدء بتشجيع الحياة من أجل ما هو تال كتشجيع الاستثمار أو السياحة.

وفى الفصل الثانى عشر استعرضت فكرة الخلاص أو الخروج من عهد الورق الحكومى ومدى انعكاس هذه الفكرة على تحقيق معدلات أعلى للتنمية والازدهار، وفى المقابل عرضت وجهة نظر وزارة التنمية الإدارية التى تنطق بمدى صعوبة الوضع القائم والمتراكم من جبال الأوراق والاستمارات والطلبات ومحاولة الوزارة الجادة من أجل التنظيم والتسهيل وإضفاء الحداثة أو العصرنة

أو المرونة على هذه الوظائف الخدمية البيروقراطية التى تقوم بها أجهزة الدولة المختلفة.

وربما يشعر القارئ بعد قراءة وجهة نظر وزارة التنمية الإدارية أنى أحلم، بيد أنه سوف يشعر بعد قليل أن الحلم هو السبيل الوحيد المتاح لاختراق هذه الحجب البيروقراطية وإعادة تأهيلها من أجل تحقيق التنمية. وفى الفصل الثالث عشر تناولت فكرة أهمية تحديد الحكومة لمتطلباتها من المواطنين تحديدا منضبطا وواضحا، وقد تناولت فى هذا الفصل بالنقد والتحليل ما انتهى إليه مجلس الوزراء من قرارات فى إحدى جلساته، ثم تناولت فى الفصل الرابع عشر أهمية التفكير فى تشجيع الإثمار لا الاستثمار فحسب، وبخاصة إذا ما كنا طموحين إلى مكانة مأمولة فى عالم النمور.

□

وخصصت الباب الرابع من كتابى هذا للحديث عن بعض الجوانب الكفيلة بتفعيل دور المؤسسة التشريعية المصرية فى تطوير وتحديث الحياة من خلال أداء أمثل للوظائف البرلمانية التقليدية فى الرقابة والتشريع.

وقد خصصت الفصل الخامس عشر للحديث عن الآمال الملحة التى يتوقعها الشعب من البرلمان المنتخب فى عام ٢٠٠٠، كما عرضت تصوراتى للوسائل الكفيلة بتفعيل دور مجلس الشعب من خلال تفعيل لجانه، بل وإعادة تنظيم اللجان البرلمانية على أساس غير بيروقراطى أو غير موازى للبنيان الحكومى

التقليدى ، مقترحا فى هذا الشأن لجانا جديدة ذات وظائف متميزة وواضحة ، وقد أفضت فى هذا المعنى وتفصيلاته فى الفصل السادس عشر ، وناقشت بقدر كبير من التعقل والتأمل فكرة اختصار الإجازة البرلمانية فى الفصل السابع عشر ، وطرحت فى الفصل الثامن عشر تصورات محددة لإصلاح برلمانى يرتبط بوضع نهاية للتقلبات المرتبطة بالدوائر البرلمانية وتحديدها .

وقد قدمت بعد هذا الفصل مجموعة من الإحصاءات المهمة تضمنت : «حجم البرلمانات فى تاريخ مصر منذ ١٩٢٤ حتى الآن» و«تطور عدد الدوائر وأعضاء مجلس الشورى المنتخبين بالمحافظات المختلفة بين عامى ١٩٨٠ و١٩٩٥» ، و«تقسيم الدوائر الانتخابية لمجلس النواب فى ١٩٢٤» ، و«تقسيم الدوائر الانتخابية لمجلس الشيوخ فى ١٩٢٤» ، و«توزيع الدوائر الانتخابية فى ١٩٢٥» ، و«زيادة عدد الدوائر الانتخابية فى ١٩٢٩» كما قدمت بيانا بتوزيع الدوائر البرلمانية فى النظام الحالى وآخر بتوزيعها فى نظام القوائم . وفى الفصل التاسع عشر عمقت من عرضى لآمال الشعب فى تغيير حقيقى يرتبط بالبرلمان الجديد وحقبته القادمة .

□

ثم خصصت الباب الخامس لتناول قضية من أهم القضايا فى ترتيب أولويات التنمية ، وهى قضية التقسيم الإدارى للوطن ، وقد جعلت عنوان هذا الباب «نحو تقسيم إدارى أكثر فاعلية» ، وعرضت فى أول فصول هذا الباب

وهو الفصل العشرون رؤية عامة لإعادة تقسيم أقاليم مصر، وقد أردفت هذه الرؤية بجداول إحصائية ترتيبية قدمت بيانات تفصيلية عن مؤشرات ديموجرافية وتنموية متعددة لمحافظات الجمهورية المختلفة، وقد تضمنت ترتيب محافظات الجمهورية حسب المساحة الكلية، وحسب الأراضى الزراعية، وحسب المساحات القابلة للاستزراع، وحسب عدد السكان، وحسب كمية إنتاج اللحوم (البيضاء والحمراء)، وحسب كثافة المخابز، وحسب كثافة الأسرة العمومية المتاحة فى الخدمات التى تقدمها وزارة الصحة، وحسب كثافة الأطباء، وحسب كثافة مراكز الشباب، وحسب نصيب المواطنين من مياه الشرب النقية، وحسب متوسط استهلاك المواطن للكهرباء. وهى كلها كما نرى مؤشرات مهمة للتعبير عن مدى تحقق أو تحقيق التنمية على أرض وطننا، وإن لم تكن دقيقة تماما، فإنها كفيلة بإعطاء فكرة جيدة عن مدى التوازى أو عدم التوازى فى إتاحة الخدمات ما بين المحافظات المتجاورة، وقد آثرت أن أجمع بعض هذه الأدلة الكاشفة فى جدول واحد مقارن لترتيب المحافظات.

ثم أردفت هذا كله بإحصائيتين مهمتين، الأولى عن الترتيب السكانى لمحافظات مصر على مدى الإحصاءات التى تمت ما بين ١٩٤٧ و١٩٩٦، والثانية عن تطور النسبة المئوية لسكان كل محافظة بالنسبة إلى إجمالى سكان الجمهورية فى ذات الفترة (١٩٤٧ ـ ١٩٩٩).

وفى الفصل الحادى والعشرين عرضت نموذج محافظة الجيزة، كدليل على مدى تعسف وعقم التقسيم الإدارى الحالى، وهى المحافظة التى تمتد بحدودها

إلى مسافات غير مترابطة وتتصل حدودها بحدود إحدى عشر محافظة أخرى . وقد شرحت هذا الوضع الشاذ بتفصيل معقول ثم أردفت هذا الفصل بجدول رتبت فيه محافظات الجمهورية الحالية حسب حدودها المشتركة مع بعضها .

وفى الفصل الثانى والعشرين طرحت رؤيتى الخاصة بأهمية وضع خريطة إدارية تنموية جديدة تساعد على تحقيق ما نصبو إليه من تطلعات وطموحات طال انتظار تحقيقها وتحول فى ذات الوقت دون الدور المحبط أو المعطل الذى تلعبه التقسيمات الإدارية الحالية ، وقد تبنيت فى هذه الرؤية فكرة الحرص على وجود منافذ للتنمية والتوسع والامتداد العمرانى بعيدا عن التكدس الحالى الذى لا مبرر له .

وقد بلورت أفكارى العامة فى هذا الصدد على هيئة مقترحات محددة عرضتها بالتفصيل المعقول فى الفصل الثالث والعشرين الذى جعلت عنوان «رؤية علمية لخريطة إدارية جديدة لأقاليم ومحافظات مصر» .

وقد ألحقت بهذا الفصل مجموعة من الإحصاءات المهمة عن أعداد سكان المحافظات الحالية والنسبة المئوية لسكان كل محافظة فى مطلع عام ٢٠٠٠ ، ثم جدولا بمكونات الأقاليم الحالية ثم بأعداد السكان فى كل إقليم فى مطلع ٢٠٠٠ ، والنسبة المئوية لسكان كل محافظة إلى نسبة الإقليم الذى تنتمى إليه (الآن) ، وختمت هذا الفصل بنبذة سريعة عن التقسيم الإدارى للمملكة المصرية عند إعلان الاستقلال فى ١٩٢٣ .

ويأتى بعد هذا الباب السادس الذى خصصته للحديث عن ترشيد استخدام الموارد أو إعادة تنظيمها، ويضم هذا الباب الخامس ثلاثة فصول: فى أولها أى فى الفصل الرابع والعشرين عرضت بالتفصيل ما ينبغى التفكير فيه من أجل إيقاف الخطوات الكفيلة بتدمير ثرواتنا المعدنية بعد الظاهرة التى أسميتها «ظاهرة الاستنزاف العشوائى للمحاجر»، وأردفت بهذا الفصل إحصاءات تدل على أن نشاطنا «البترولى» و«التعدينى» قد نما طيلة العشرين عاما الماضية، ولكن بمعدلات أقل مما نمت به خدمات وإنتاجات أخرى.

وفى ثانى فصول هذا الباب وهو الفصل الخامس والعشرون عرضت تصوراتى للأدوار الغائبة فى قضية التوسع الزراعى، وقد نشرته فى أعقاب جلسة لمجلس الوزراء أسفرت عن قرارات لم تشف غليلى كمواطن طموح إلى مستقبل أفضل لبلاده التى ظلت بمثابة مزرعة العالم القديم طوال حقب تاريخية متصلة. وأردفت بهذا الفصل إحصاءات عن مدى النجاح فى رفع إنتاجية الأرض الزراعية من المحاصيل المختلفة. أما آخر فصول هذا الباب وهو الفصل السادس والعشرون فقد ناقشت فيه وفى مرحلة مبكرة تصوراتى لما كان ينبغى على الحكومة أن تشرع فيه من أجل توجيه العناية الحقيقية والرعاية الفعلية لمستأجرى الأراضى الزراعية فى ظل ما أطلقت عليه بعض الصحف: مضاعفات تطبيق القانون الخاص بإعادة تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأراضى الزراعية.

وخصصت الباب السابع من الكتاب للحديث عن بعض الأساليب الكفيلة بإعادة استخدام الموارد الخدمية، ويضم هذا الباب أربعة فصول، أولها هو الفصل السابع والعشرون وفيه شرحت على سبيل الإجمال رؤيتى الخاصة بحدود الفصل ما بين ما هو حكومى وما هو أهلى فى إدارة الخدمات الوطنية على المستويات المختلفة، وانتقلت فى الفصل الثامن والعشرين إلى القطاع الذى أنتمى إليه بحكم المهنة وهو قطاع الصحة والطب، وقد عرضت وجهة نظرى المتعلقة بتطوير الخدمات الصحية بإعادة استخدام الموارد المتاحة داعيا إلى التوقف عن الأساليب العقيمة فى الإنفاق على الخدمات الصحية بزيادة المنشآت والمستشفيات دون تفعيل دورها. بل دعوت إلى إعادة توظيف مبانى مراكز الإسعاف والمستشفيات الصغيرة من أجل أهداف صحية أكثر إلحاحا ونبلا، كما ناقشت بعض الجوانب الأخرى لمشكلة الموارد الصحية بتفصيل معقول دون إفراط فى ذكر دقائق القضايا.

وفى الفصل التاسع والعشرين دعوت إلى ضرورة التفكير الجاد فى تبنى مجلس الشعب فى وقت قريب لفكرة إعادة إحياء الوقف الإسلامى وضرورة التخلص من التشريعات البالية التى جمدت وقلصت وحددت الإفادة من هذه الفكرة النبيلة، وفى الفصل الثلاثين ناقشت فكرة تلوث البيئة من منطلق المسئولية الإنسانية والبشرية عنها مؤكدا فى عرضى وطرحى على فكرة أن الإنسان نفسه أكثر تلويثا للبيئة من الآلة، ومن ثم فإنه ينبغى إعادة بناء تصوراتنا

المتعلقة بخططنا فى مكافحة التلوث على أساس جديد من العقل والتعقل والتوجه السليم، ومن ثم التربية والوعى.

□

وخصصت الباب الثامن لمناقشة كبرى المشكلات الاجتماعية المعاصرة وهى الإسكان، وكنت قد عرضت للموقف الهلامى للحكومة والبرلمان من هذه المشكلة فى الفصل الخامس واصفا مواقف الحكومة الراهنة بأنها تمثل النموذج الأمثل لاستراتيجية الرعب المصطنع من الآثار الجانبية، وقد آثرت أن يبقى ذلك الفصل فى الباب الأول على الرغم من أنه يغطى جوانب كثيرة مما تتناوله فصول هذا الباب.

وقد ناقشت فى أول فصول هذا الباب وهو الفصل الحادى والثلاثين أبرز الجوانب الطبية والبيئية التى لابد من مراعاتها فى قانون الإسكان الجديد، وفى الفصل الثانى والثلاثين ناقشت مسئولية قوانين الإسكان البالية عن البطالة، وكيف أنها تمثل أكبر عقبة أمام كل السياسات الهادفة إلى القضاء على البطالة، وفى الفصل الثالث والثلاثين طرحت تصوراتى لما ينبغى أن تكون عليه طبيعة الحلول المقترحة للجوانب المتعددة للمشكلات المتضاعفة والمتشابكة التى نجمت على مدى السنوات الماضية من جراء التشريعات المتتالية التى فاقمت بإصرار من أزمة الإسكان.

وفى الفصل الرابع والثلاثين عرضت بعض الأفكار الكفيلة بتقديم حلول أو

علاجات لمشكلة الإسكان، وفى الفصل الخامس والثلاثين عددت وحللت الأسباب التى جعلت مشكلة الإسكان بمثابة المشكلة الاجتماعية الأولى فى الوقت الراهن، وألحقت بهذا الفصل إحصاءات عن إجمالى عدد الوحدات السكنية التى تم بناؤها على مدى عشرين عاما و التوزيع الزمنى لانجازها، وتوزيع هذا الإنجاز ما بين القطاعين العام والخاص.

أما الفصل السادس والثلاثون فقد طرحت فيه تصوراتى لما ينبغى أن يكون عليه التفكير فى الجيل الرابع من المدن الجديدة رابطا بين فكرى فى هذا الفصل وبين تصوراتى لمجتمع سكانى جديد فى مواقع متعددة يتيح للإنسان المصرى روح الحياة الكريمة الملتزمة من دون أن يقيده بعلاقات إسكانية حكومية متراكمة. وألحقت بهذا الفصل ملخصا لوجهة نظر هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة فيما يتعلق بتنمية وإدارة الساحل الشمالى من خلال تقرير لشركة مراقبة تضمن خططا مقترحة، ثم أوردت بعض الإحصاءات الخاصة بتصوير حجم الإنجاز الذى قامت به الحكومة فى المدن الجديدة، ذاكراً الفضل للفريق الذى قاده باقتدار وهمة المهندس حسب الله الكفراوى، وقد أوردت إحصاءات متعددة وموجزة عن «توزيع إنجاز الوحدات السكنية بالمدن الجديدة ما بين هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والجهات الأخرى والمستثمرين» وأخرى عن «ترتيب المدن الجديدة حسب عدد السكان المتوقع عند اكتمال النمو مع بيان إجمالى استثمارات الإنشاء»، وثالثة عن «سكان المدن الجديدة حسب تعداد ١٩٩٦ والعدد المستهدف عند اكتمال المدن»، ورابعة عن «المصانع المنتجة فى

المدن الجديدة»، وخامسة عن «المصانع التى تحت الإنشاء فى المدن الجديدة»، وسادسة عن «المناطق الصناعية بالمدن الجديدة». وختمت هذه الإحصاءات بإحصائية مهمة عن الأهمية المقارنة للمدن الصناعية الجديدة حسب بيانات ١٩٩٨ من حيث نسبة عدد المصانع وعدد العمال إلى إجمالى المصانع والعمال فى المدن الجديدة، ومن حيث الاستثمارات وقيمة الإنتاج والمساحة إلى إجمالى المدن الجديدة.

□

وفى الباب التاسع ناقشت التطورات الحتمية التى قصرنا فى الاهتمام بها فى عصر الاتصالات والمواصلات، وناقشت من خلال أربعة فصول ما ينبغى بذله من جهود من أجل إتمام التطوير فى بعض القطاعات المهمة فى هذين المجالين الحيويين.

وفى أول هذه الفصول وهو الفصل السابع والثلاثون شرحت كيف يمكن تعظيم الاستفادة من مكاتب البريد على نحو يزيد من فرص العمالة المتاحة ويزيد فى ذات الوقت من فرص الاستثمار ويمتد بهذه الفرص إلى آفاق غير مطروقة حتى الآن، أما الفصل الثامن والثلاثون فناديت فيه بأن تكون مرافق السكة الحديد هى الأولى فى العناية فى الفترة القادمة وشرحت المبررات التى تحتم ضرورة توجيه الجهود نحو تجديدها، وناقشت فى الفصل التالى (الفصل التاسع والثلاثون) بتفصيل أكثر فكرة كهربة السكة الحديد، أما الفصل الأخير

من هذا الباب (الفصل الأربعون) فقد عرضت فيه تصوراتى لمضاعفة خطوط السكة الحديد.

ثم خصصت الفصل الحادى والأربعين للإجابة عن سؤال : هل يمكن إعادة توزيع السكان من خلال شبكتى طرق واتصالات متميزتين؟ وأردفت بهذا الفصل مجموعة من الإحصاءات البسيطة عن عدد الركاب المستخدمين لقطاعات النقل المختلفة، وعن مؤشرات تطور خدمات النقل، ومعدلات نمو حركة النقل خلال عشرين عاماً.

□

وفى الباب العاشر عرضت أفكارى فيما يتعلق بتنمية القدرات المتاحة فى وسائل النقل ومواردها مركزا على أهمية تنمية إنشاء الطرق الجديدة المختلفة، وقد بدأت فعرضت فى الفصل الثانى والأربعين تصوراتى التفصيلية حول الطرق التى تحتاجها الدلتا فى بداية القرن الحادى والعشرين، كما عرضت تصوراتى للطرق التى يحتاجها الصعيد فى الفصل الثالث والأربعين، وألحقت بهذا الفصل عرضا لوجهة نظر وزارة النقل فيما يتعلق بالطرق الجديدة.

وفى الفصل الرابع والأربعين استعرضت نموذجا لإسهام الحكومة وإجرام السلطات المحلية فى خفض كفاءة الطرق المفترض أن ترفع كفاءتها، وفى الفصل الخامس والأربعين تناولت طرح وعرض طموحاتى وآمالى فيما يتعلق بالنقل البرى والبحرى ، ومدى الرعاية التى يتعطش إليها هذان القطاعان، وقد

ألحقت بهذا الفصل الأخير إحصائية دالة على توزع حركة النقل البحرى ما بين الموانئ المصرية الأربعة الرئيسية.

□

وفي الباب الأخير (الباب الحادى عشر) ناقشت فكرة دور التفكير التنموى فى مواجهة المخاطر من خلال التخطيط الجيد المتحسب للآثار الجانبية، وذلك من خلال فصلين متتاليين، فى الفصل السادس والأربعين استعرضت الجوانب المعرفية فى حوادث الطرق، أما فى الفصل السابع والأربعين فقد استعرضت الجوانب السلوكية فى هذه الحوادث، و ختمت هذا الباب بتعقيب المهندس محمد نبيل القوصى رئيس مجلس إدارة هيئة الطرق والكبارى على أحد مقالاتى المنشورة فى جريدة الأهرام.

وربما أحس القارئ أنى أصبت فى فكرة عرض وجهات نظر أخرى متكاملة أو مختلفة عما أعرض فى بعض الموضوعات التى تناولتها، أو بما أردفت من الاحصاءات الكفيلة بتوضيح الصورة أمام القراء والباحثين.

□

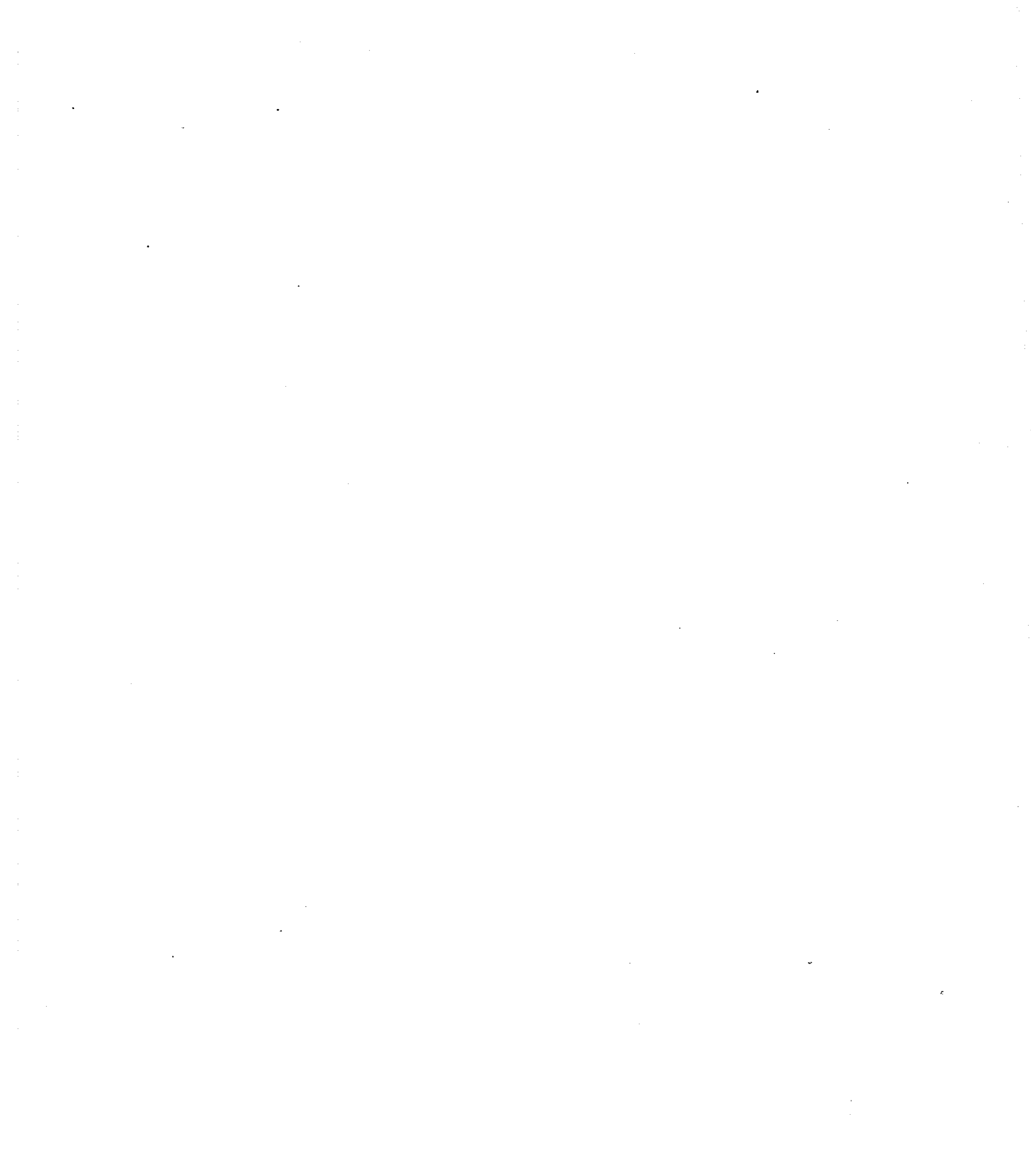
بقى أن أعبر عن شعورى بالرضا والسعادة حين أجد هذه المقالات والدراسات وقد اجتمعت اليوم بين دفتى هذا الكتاب ، ولاأنكر أننى لا أفتأ ازداد إيمانا بأهمية أن أقدم لأهلى وقومى وأبناء وطنى كل ما عرفت وأدركت من معرفة، وكل ما استطعت الوصول إليه من حقائق واستنتاجات ومقترحات

خصبة ، ولهذا السبب فقد بذلت جهداً كبيراً وشاقا ومضنياً فى إعداد وتجميع هذه الدراسات والمقالات ، وأرجو أن ينال هذا الجهد رضا القارئ والناقد والباحث والدارس ، وأن يحظى بالتقييم والنقد والتصويب لما قد أكون قد وقعت فيه من خطأ أو مجافاة للصواب ، سواء فى الاستقراء أو الاستنباط أو الاستنتاج أو التحليل أو التقرير .

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يعيننى على نفسى وأن يكفينى شرها ، وشر الناس ، وأن يوفقنى لأن أتم ما بدأت ، وأن ينفعنى بما علمنى ، وأن يعلمنى ما ينفعنى ، وأن يمكننى من القيام بحق شكره وحمده وعبادته فهو وحده الذى منحنى العقل ، والمعرفة ، والمنطق ، والفكر ، والذاكرة ، والصحة ، والوقت ، والقدرة ، والجهد ، والمال ، والقبول . وهو جلّ جلاله الذى هدانى ، ووفقنى ، وأكرمنى ، ونعّمنى ، وحبب فىّ خلقَه ، وهو وحده القادر على أن يتجاوز عن سيئاتى وهى - بالطبع وبالتأكيد - كثيرة ومتواترة ومتنامية . فله سبحانه وتعالى - وحده - الحمد ، والشكر ، والثناء الحسن الجميل .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

د . محمد الجوادى



الباب الأول

التوجهات التنموية الملحة



- ☐ أنماط التنمية الأولى بالرعاية
- ☐ السياحة : الرهان الرابح والوحيد للاقتصاد المصرى
- ☐ الفهم الشعبى للإصلاح الاقتصادى
- ☐ الفهم الشعبى لجدوى القرارات الاقتصادية
- ☐ استراتيجية الرعب المصطنع من الآثار الجانبية
- ☐ لا مستقبل للبطالة



(١)

أنماط التنمية الأولى بالرعاية

فى ظل أزمة السيولة والمصاعب الاقتصادية الطارئة يشجع المناخ العام بل ويدفع إلى التفكير بعمق فى صواب الأنماط التنموية التى يأخذ بها المجتمع وتشجعها الدولة، ومن المفيد أن نتبادل رؤانا فيما يتعلق بمثل هذه القضية.

وأعتقد أن أولى الحقائق المؤكدة فيما يتعلق بنموذج التنمية الذى تحتاجه مصر، هى الحاجة الملحة إلى ضرورة التخلى عن الاقتناع العشوائى بكل الأفكار الأيديولوجية التى لم تتكون على صفحات الكتب والمراجع الاقتصادية إلا بعدما تحققت التنمية بالفعل، سواء فى الغرب أو فى الشرق، فلابد أن نفهم جدوى الفكرة الايدولوجية فى ظل ظروفها وليس بصورة مطلقة.

وثانية هذه الحقائق المؤكدة هى ضرورة التخلى عن الأفكار الأيديولوجية الأخرى التى تربط (دون مبرر أو تجربة أو خبرة) بين الوسائل والغايات، أو التى تربط بين البدايات والنهايات. فقد أصبح الفكر الانسانى يدرك بداهة أن غاية واحدة تتحدد بأكثر من وسيلة، بل ربما بوسائل تبدو متناقضة، كما أصبح من البدهى أيضاً أن البدايات بدون الجهد المكثف على الطريق الصحيح، تظل بمثابة بدايات فحسب، ولا تتحقق التنمية ببدايات فقط.

ثالثة هذه الحقائق هى ضرورة توفير أقصى قدر ممكن من تلبية الاحتياجات

الأساسية لأدنى طبقات المجتمع، فبدون هذا التحقيق الفعلى والصادق تصبح كل جهود التنمية حرثاً فى الهواء دون أن تحرث فى الأرض وليس معنى هذا أننا بهذا نكون قد سرنا فى طريق اشتراكى على سبيل المثال ولكننا نكون قد ضمنا على الأقل السير فى طريق إنسانى لأنه بدون هذه الخطوة لايصح لأى برنامج تنموى أن يزعم أنه برنامج، ولا أن يزعم أنه تنموى .

من هذا المنطلق ومن واقع ما كتبت وعرضت من أفكار فى هذا الموضوع على مدى سنوات قريبة أستطيع أن ألخص تصورات محددة لأنماط التنمية التى تحتاجها مصر فى السنوات القليلة القادمة .

النمط الأول : لبناء الأفقى بديلاً عن البناء الرأسى، وسألخص الفارق بين النموذجين فى عبارة واحدة تقول: « إن الإنفاق على بناء نفق الأزهر - الأوبرا يعادل الإنفاق على إقامه ثلاث أو أربع مدن جديدة» هكذا فإننا بحاجة سريعة إلى مدن جديدة وإلى الانطلاق خارج الكتلة السكنية القديمة قبل أن نضطر إلى إصلاح جزئى فى المدن القديمة يكلفنا هذه التكلفة العالمية التى بلورها المثل الذى سقته لتوى، وأسارع فأتحفظ بأن هذا المبدأ لا يتعارض مع سياسات التوسع الرأسى فى الزراعة، أو رفع كفاءة أداء المؤسسات الصناعية بزيادة عدد دوريات التشغيل، بل ولا يتعارض مع تأهيل طرقنا برفع كفاءتها بكل السبل الممكنة .

النمط الثانى : إيقاف بناء مؤسسات خدمية جديدة وتوجيه الجهود إلى الوصول إلى أقصى قدرة للمؤسسات الخدمية الموجودة بالفعل، وأبرز مثال على هذا هو المستشفيات، فعدد الأسرّة المتاح فى المستشفيات التى تم بناؤها

بالفعل يفوق ما هو مطلوب لمصر، ومع هذا فإن نسبة كفاءة التشغيل تصل فى مؤسسات كثيرة منها إلى أدنى حدود الكفاءة وكأنها غير موجودة أصلاً ومن المؤسف أننا صرنا نبنى مستشفيات كثيرة (سواء خاصة أم عامة) فى مواضع كثيرة تعانى من كساد المستشفيات القائمة بالفعل.

النمط الثالث: إعادة توزيع المساكن المتاحة بحيث تُفتح المساكن المغلقة منذ ربع قرن، وهذا يعنى بالطبع التحرر التدريجى من الأوضاع الشاذة والقاتلة التى فرضتها قوانين الاسكان القديمة، وجعلت الناس يحتفظون بما لا حاجة لهم به من باب «استخسارهم» للتفريط فيه رغم أنهم أصبحوا يملكون ما يؤهلهم لفرص أفضل فى السكن بل ربما يملكون سكنا آخر ويصممون على الاحتفاظ بهذا الحق « الظالم » الذى أعطاه لهم قانون مؤقت، وفضلاً عن هذا فإن العائد المباشر فى الناحية الأخرى هو احتفاظ أصحاب المساكن الجديدة بها دون إيجار حتى لا تتعرض لما تعرضت له مساكن الآباء من هذا التأميم، وقد توالت مشكلات متراكمة بسبب غياب الثقة بين الناس بعضهم وبعض بسبب التدخل غير الذكى من الحكومة التى أصدرت قوانين جائرة وقصيرة النظر منذ أكثر من أربعين عاماً، ثم بسبب غياب التدخل الذكى من الحكومات المتتالية فى السنوات الأخيرة لإصلاح آثار التدخل غير الذكى للحكومات السابقة عليها، وأصبحت الصورة الإسكانية معقدة إلى أبعد حدود التعقيد السيكولوجى: فهذا كهل فى الخمسين بنى عمارة لم يؤجر منها شيئا واحتفظ بها لأولاده الذين لن يبلغوا سن الزواج قبل عشر سنوات كما أنه هو نفسه فى ذات الوقت لايزال محتفظاً بالشقة التى أجرها والده منذ خمسين سنة بثلاثة جنيهات لأن الثلاثة

جنيهات لا تكلفه شيئاً، وهو يغلقها دون استعمال وهكذا فإن شخصا واحداً يغلق ما لايقل عن خمسة شقق تكفى خمسة أسر دون أن يستفيد هو نفسه شيئاً، اللهم إلا الأمان المزعوم من خوف مبرر بسياسات سابقة لا تزال تلقى بظلها على فكر الجماهير المظلومة.

ومهما كانت تكلفة فتح المساكن المتاحة الآن ودخولها الخدمة (سواء عن طريق التعويضات أو تكلفة التشريع) فإنها فى واقع الأمر لا تصل إلى ١٠٪ من تكلفة بناء مساكن جديدة تضاف إلى المخزون الراكد من المساكن الذى أصبح يكفى أهل مصر جميعاً حتى عام ٢٠٤٠ بلا مبالغة.

النمط الرابع: توجيه أكبر قدر ممكن من الإنفاق الحكومى على تطوير بنية النقل والاتصالات إلى أرفع مستوى عالمى وبحيث تسبق شبكة الطرق وشبكة السكة الحديد وشبكة النقل النهرى والبحرى، نظيراتها فى الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان، وذلك لأن حاجتنا إلى كفاءة مرتفعة الأداء فى هذه الشبكات تفوق حاجة تلك الدول لأسباب كثيرة، لعل من بينها إمكاناتنا السياحية الهائلة الكفيلة برفع رقم الناتج القومى الكلى إلى حدود لا نهائية، ولعل من بينها أن إتمام التطوير الهائل دفعة واحدة هو الكفيل بالقضاء على مشكلات التخلف بقتلها، على حين أن التطوير البطىء والمتدرج لمثل هذه الخدمات يتيح المجال لنمو كثير من الأعشاب الاقتصادية الضارة والآثار الجانبية السيئة.

النمط الخامس: تنمية وتطوير شبكة اتصالات فعالة، سواء على مستوى

مكاتب البريد أو الشحن أو النقل، أو تطوير شبكات المواصلات اللاسلكية والسلكية بصفة دائبة، مع الحرص على التوظيف الأمثل لكل شبكة من هذه الشبكات، وتكامل خدمات هذه الشبكات والقضاء على التنافس القاتل فيما بينها. ومن حسن حظ هذا الوطن أن أبنائه قد أثبتوا خلال الأعوام الأخيرة قدرة هائلة على توظيف كل التكنولوجيا المتطورة واستيعابها والحفاظ على آثارها الإيجابية.

النمط السادس: الاقتصاد إلى بعد الحدود فى استيراد توظيف واستخدام التكنولوجيا مرتفعة التكلفة، ووسائل الإنتاج المرتبطة فى اقتصادياتها بمفاهيم تعتمد بصفة جوهرية على قيام الآلة بوظائف عدد كبير جدا من البشر أو بتنامى القدرة على توفير إنتاج الجملة، والأمثلة على هذا عديدة جداً ولكنى أفضل أن أضرب مثلاً واحداً فقط بضرورة أن نعلن من اليوم عن أننا سنتوقف خلال عام (أو عامين) عن الترخيص لسيارات النقل الثقيل ذات الجرارات وذلك بعد كل ما ثبت وعرف من قسوة وضخامة الأثر الناشئ عن حوادثها على الحياة وعلى الدخل القومى، بل ومن قسوة (مجرد) تسييرها على سلامة رصف الطرق وصيانتها، وإذا كانت خمس عربات نصف نقل قادرة على أداء الوظيفة التى تؤديها السيارة ذات المقطورة فإن هذا هو الحل الأمثل، ومع هذا يبقى هامش محدود لعمل هذه الشاحنات الكبيرة والكاسحات وحاملات الحاويات، وعلى أن يقتصر هذا التشغيل على مناطق وطرق محددة فى إطار سياسة تشغيل واضحة تضمن تحقيق معايير سلامة وأمن عالية التركيز والتأمين، وفى مسارات محددة سلفاً لا تتعدى بعض الطرق السريعة المهيئة لكل هذا.

النمط السابع : تفتيت الكليات الجامعية (والمدرسية) الكبيرة التى وجدت فى ظروف غياب التنمية ، مع الحرص فى نفس الوقت على إرضاء الطموحات الاجتماعية المشروعة والالتزام من الآن بأن نصل خلال ٣ سنوات إلى أن يكون أقصى رقم لعدد الطلاب فى أية كلية جامعية لا يتعدى ثلاثة آلاف طالب على أكثر تقدير ، وليس معنى هذا إنشاء كليات جديدة تفتقر إلى الإمكانات والموارد البشرية ، لكن المعنى هو تفتيت القائم بالفعل بطريق الانقسام الثنائى الذى يشمل تقسيم كل الموارد المتاحة الآن بما يمكن من وجود وحدات جديدة تناظر فى كفايتها على الأقل ما هو موجود بالفعل ، بل ويتفوق عائد وكفاية الناتج عن الكيانين المنقسمين عن الناتج المتحقق عن تشغيل كيان واحد بما يتوافق مع النظرية القائلة : إن الكل أكبر من مجموع الأجزاء .

النمط الثامن : الإزالة المدروسة والهادئة لكل عنق زجاجة موجود فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، وعلى سبيل المثال لا الحصر العودة إلى نظم القبول القديمة فى التعليم العام بعيدا عن هياكل وشروط السن والتوزيع الجغرافى ، والمربع السكنى وأوهام تأشيرات للمسئولين عن التربية والتعليم مختلفة الأهمية ومتعددة الدلالة ، وتفتيت الثانوية العامة نفسها ، وتفتيت محطة مصر ، ومطار القاهرة الدولى ، وميناء الإسكندرية ، والمتحف المصرى ، ودار الكتب والوثائق القومية ومبنى التليفزيون فى ماسبيرو ومصلحة الضرائب ، ومن باب أولى البحث عن استغلال أمثل للمبنى الجديد لوزارة المالية بعيداً عن أن يكون معقلاً جديداً من معاقل البيروقراطية .

النمط التاسع : إعادة تأهيل المؤسسات القائمة لوظائف أخرى :

وذلك على سبيل المثال بتطوير المستشفيات الصغيرة محدودة الكفاية لتكون مدارس فى الأحياء التى تفتقد إلى الكثافة المطلوبة من المدارس، وتطوير المدارس التى تقع على الطرق فى مستوى ضوضاء مرتفع لا يمكن أبداً من إتمام العمليات التعليمية لتكون بمثابة مراكز تجارية مع إطلاق يد المحليات فى استخدام عوائد التمويل والتأهيل بأقصى حرية من أجل تطوير الخدمات وإنشاء المؤسسات البديلة.

□

هذه خطوط عريضة تلخص فلسفة تنموية نحن أحوج ما نكون إليها اليوم، وإن كنا مشغولين عنها بأفكار نظرية كثيرة.

(٢)

الرهان الرابح والوحيد للاقتصاد المصرى

يعانى اقتصادنا القومى منذ فترة، وليس من المصلحة أن ننكر هذا، ويمكن أن نلخص وصف هذه المعاناة بنفس الوصف الذى نصف به مرض الذبحة الصدرية: زيادة المطالب وعجز الموارد، ويقدح السياسيون والمفكرون المصريون فكرهم فيما يتعلق بتحقيق موارد جديدة ومتجددة للاقتصاد المصرى، ولا أعتقد أن هناك موردا متطورا فى القريب العاجل أو الآجل أكثر ضمانا من السياحة، فالسياحة هى بترول الاقتصاد المصرى، وربما هى ذهبه، ولو أننا عنينا بالسياحة على نحو معقول ـ ولا أقول على نحو مكثف ـ لحققنا منها لمصر دخلا يفوق كل دخولنا من قناة السويس ومن البترول ومن العاملين فى الخارج.

لكننا للأسف الشديد نظن أن العناية بالسياحة مسئولية وزارة وأجهزة تابعة لها، ومبلغ علمى أن وزارة السياحة وأجهزتها تنجز بالفعل ما هو مطلوب منها، وربما يقول قائل إنها لا تنجزه إلا بمعيار أداء لا يقترب إلا من الخمسين فى المائة.. ولو سلمنا فرضا بصحة هذا القول، فإن أقصى ما يمكن أن تحققه الوزارة لو ضاعفت جهدها لن يزيد على ضعف ما هو متحقق الآن بالفعل.. وليس هذا بالإنجاز المطلوب على مستوى الحاجة ولا على مستوى الحلم أو الأمل.

لابد إذن أن نقتنع أن العناية بالسياحة هى سبيلنا الوحيد إلى أن نحقق ما نبتغيه من انضباط فى ميزان المدفوعات والميزان التجارى، بل والموازنة العامة للدولة، وما نصبو إليه من رفع معدل الدخل القومى وإجمالى الناتج القومى.

وأعتقد أن الدولة فى حاجة إلى أن تبذل جهودا مكثفة وحثيثة من أجل تحقيق الوعى بقيمة السياحة.. وربما تحتاج الخطة المكثفة لبث الوعى القومى بأهمية وخطورة السياحة إلى أربع سنوات على الأقل، لكن الميزة فى مثل هذا المشروع القومى أنه سيظل يؤتى ثماره باستمرار وبتدفق، وسيكون قادرا على إقناع كل المواطنين بمدى حيويته.

ولست أظن أى نوع من التلقين بقادر على أن يصور للشعب المصرى أهمية السياحة أو الدور المطلوب من الشعب من أجل العناية بها كمورد للدخل القومى والفردى، بل ربما كان العكس هو الصحيح، فإن الإلحاح الإعلامى المجرد على مثل هذه الفكرة كفيل بأن ينفر الناس منها، ولكن الوعى يتأتى إذا ما ضربت الحكومة المثل والقدوة فى هذا الصدد.

وبعيدا عن المقدمات والدراسات والإحصاءات، فإنى أستطيع أن ألخص عدة خطوات تنفيذية لابد للحكومة أن تسارع باتخاذها من أجل هذا الغرض النبيل:

(١) لابد أن تُعنى مدارسنا ومساجدنا ومناهجنا التعليمية بوضع السياحة فى موضعها الصحيح من النشاط البشرى الأساسى (وليس الترفيهى والكمالى)، ولابد من إيضاح قيمة السياحة كنشاط بشرى، ولابد من ترسيخ أن الدين الإسلامى الحنيف نفسه حث على السياحة، وعمل على التيسير على السائحين،

وليست صلاة الجمعة والقصر إلا نموذجا لهذا الفهم الديني العميق حتى على مستوى الشرائع، وبدون هذا الفهم المنهجي والعقيدي للسياحة ستبقى السياحة كما يحاول أن يصورها بعض أعداء الوطن نوعا من المنكرات ورجسا من عمل الشيطان.

(٢) لابد لوزارة الداخلية أن تطور من الإجراءات التي تتحكم بها في ضبط أمور الجوازات والقادمين من الخارج. أعرف أن هناك قوانين قديمة بضرورة ذهاب بعض الأجانب القادمين إلى مصر إلى مجمع التحرير لتسجيل أسماءهم. . وأعرف أن هناك إجراءات كثيرة ليس للداخلية يد فيها لكنها ملزمة بتنفيذ القانون (أو القوانين). . لكنى أؤمن في ذات الوقت أن على وزارة الداخلية أن تقترح على مجلس الشعب ما تشاء من تشريعات تكفل لها تطوير الإجراءات التي تحكم بها سيطرتها على الأمور، وبحيث لا يحس السائح بشيء منها ولا يكون مطلوبا منه أن يفعل شيئا غير الحصول على التأشيرة من خلال وكيله السياحي.

(٣) لابد لإدارة الجوازات في منافذ الدخول إلى الوطن أن تحث وتلح على هيئات ميناء القاهرة الدولي (والمطارات الأخرى) وهيئات ميناء الإسكندرية (والموانئ الأخرى) على أن تهيئ لها منافذ الكشف واستقبال القادمين بحيث يختفي الطابور المهين الذي يقف فيه القادم إلى مصر (سواء كان مصريا أو أجنبيا)، وذلك بسبب قلة المنافذ المتاحة لفحص الجوازات وختمها. . ولابد بدون أدنى مبالغة أن يكون الهدف الواضح والمحدد هو تطوير آلية الفحص بحيث لا يستغرق فحص الجواز وختمه من السائح أو المصري العائد أكثر من

دقيقة واحدة، وبدون أى طوابير، ولا يعقل أن يقف ركاب طائرة بوينج ٧٤٧ أو ٧٦٧ بأكملهم أمام اثنين فقط أو ثلاثة فقط من الضباط، لأن الكاونترات المهيئة فى حالة الوصول لا تزيد على هذا العدد(!!) وبالتالى يكون على كل ضابط فحص ١٥٠ جوازا على الأقل، وهو ما لن ينتهى منه قبل ساعة على الأقل(!!)

(٤) ينطبق على الجمارك ما ينطبق على الجوازات، فإذا تصادف أن السائح منهك من الرحلة الطويلة فإنه قد يستغرق فى أيام الذروة - بلا مبالغة - ساعتين للخروج من باب الطائرة إلى باب المطار.

(٥) لابد من إعادة النظر فى حالة الإهمال بالتراضى الذى اتفقت عليها الحكومة والمحافظة وسائقو التاكسى. . وليس فى عواصم العالم كله بلد لا يزال يحتفظ بالعدادات فى كل تاكسى ولا ينتفع بهذه العدادات إلا القاهرة وعواصم مصر. . ولابد من تعريفة عادلة يقتنع بها ويلتزم بها السائقون ويعاقبون عقابا متدرجا على مخالفتها. . ومن العجيب أن السائقين فى القاهرة والإسكندرية كانوا ملتزمين إلى حد مطلق بالعدادات وكانوا سعداء بها، والعدادات على كل حال (مع تعريفة عادلة) كفيلة تماما كما هو الحال فى كل بلاد الدنيا برفع مكانة سائق التاكسى واحترامه لنفسه وثقته فى كلمته وحصوله على حقه.

(٦) ونأتى إلى بيت القصيد وربما أنه هو أهم ما فى الموضوع. . فلابد بسرعة البرق من زيادة خطوط السكة الحديد من خمسة آلاف كيلومتر فقط إلى خمسين ألف كيلومتر على الأقل، ولابد من كهربة خطوط السكة الحديد بأقصى سرعة وبدءا بخط أسوان، فمن ذا الذى سيكون على استعداد لإضاعة يوم كامل فى

السفر من القاهرة إلى أسوان ذهابا، ويوما آخر فى العودة؟ وأرجو أن نضع نصب أعيننا وبلا مزاح أن نصل فى ظرف ثلاث سنوات على أكثر تقدير إلى أن يكون زمن الرحلة من القاهرة إلى أسوان على سبيل المثال ثلاث ساعات على أقصى تقدير، سواء تم هذا التطوير على نفس الخطوط القائمة حاليا أو على مسار جديد ومبتكر (وقد أفضت فى شرح تفصيلات هذا الموضوع فى مواضع أخرى من هذا الكتاب).

ولابد لنا أن ندرك أيضاً وبأقصى سرعة أهمية أن تكون هناك شبكة طرق برية بعشرة أضعاف ما هو موجود الآن بالفعل، ولابد من رفع كفاءة الطرق الموجودة إلي أقصى حد ممكن وذلك بكل الوسائل الممكنة: بإعادة الرصف، وبتجاوز نقاط الاختناق بكبارى علوية أو أنفاق سفلية، وبمنع مرور الشاحنات الكبيرة إلا من طرق خاصة ومحددة، وبنشر محطات البنزين والصيانة ودورات المياه والاستراحات الصغيرة على مسافة لا تتجاوز ٥كم، والموتيلات البسيطة على مسافة لا تتجاوز عشرين كيلومترا.

(٧) نأتى إلى رفع الطاقة الفندقية، ولست من أنصار أبراج الفنادق ولا فنادق النجوم الخمسة، وبخاصة أننا نسعى إلى انتشار سياحى يعم مصر كلها وليس مناطق معينة، فكل مصر مزارات على نحو ما نعرف.. ولابد من توعية المواطنين الذين يريدون أن يحولوا مبانيهم إلى فنادق، وأولئك الذين يريدون أن يحولوا بيوتهم القديمة إلى بنسيونات، ولابد أن تكون هناك معاهد ومراكز وبيوت خبرة تتولى كل هذا بمهارة ودقة ودون فهلوة.

وفى دول العالم المتقدم استفادوا ـ على سبيل المثال ـ من البيوت القديمة ذات المعمار المتميز التى تقع على الطرق العامة وذلك بتحويلها إلى فنادق خاصة صغيرة، ومن حسن الحظ أن الشركات المصرية تنتج الآن الكبائن الصحية التى تمكن من جعل كل غرفة قديمة مزودة بحمام كامل دون هدم العقار وإعادة بنائه.

(٨) أما الحديث عن تعارض السياحة مع التقاليد الدينية والأخلاق فأمر سخيف، ولم يقل أحد فى العالم إن هناك سائحا سيتعمد الإساءة إلى التقاليد الدينية، لكننا كأفراد وشركات سياحة نظل بمثابة المسئولين فى المقام الأول عن مثل هذا، فإن من واجبنا أن نرشد السائح بكل تهذيب إلى ما ينبغى عليه حفاظا على تقاليد المجتمع الذى يزوره، ومن حسن الحظ (أو من سوء الحظ) أننا نكاد نجمع على أن بنات الخواجات لا يفعلن فى أنفسهن الآن ما تفعله بنات البلد.. ولكن الطريف والمضحك بسخرية فى هذا الموضوع أن الحكومة كانت تتقاضى أموالا من السياح إذا ما أرادوا زيارة المساجد والكنائس الأثرية.. والحمد لله أن الحكومة انتبهت إلى حُرمة تحصيل مثل هذه الرسوم التى كانت بمثابة الدليل على حبنا لمنطق ذبح الدجاجة التى كانت تبيض ذهبا وتقديسنا لهذا المنطق.

ترتيب محافظات الجمهورية حسب الطاقة الفندقية

مسلسل	المحافظة	عدد الغرف
١	القاهرة	١٢٨٩٣
٢	البحر الأحمر	٨٢٥٥
٣	جنوب سيناء	٦٩٢٦
٤	الجيزة	٦٨٩٧
٥	الإسكندرية	٤٠٤١
٦	مدينة الأقصر	٣٩٨٦
٧	مطروح	٣٢٨٣
٨	أسوان	٣٠١٩
٩	بورسعيد	١٥٧٢
١٠	الإسماعيلية	١٠٣٣
١١	دمياط	٧٢٢
١٢	شمال سيناء	٥٥٦
١٣	الدقهلية	٤٦٢
١٤	المنيا	٣٧٩

١٥	الفيوم	٣٧٤
١٦	السويس	٣٢٥
١٧	البحيرة	٢٩٥
١٨	أسيوط	٢٤٧
١٩	الوادى الجديد	١٧٧
٢٠	الشرقية	١٣٧
٢١	الغربية	١٠٩
٢٢	القليوبية	٧٠
٢٣	كفر الشيخ	٦٢
٢٤	سوهاج	٥٢
٢٥	بنى سويف	٣٠
٢٦	المنوفية	٠
٢٧	قنـــا	٠

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء.

□ نلاحظ أن قنا تخلو من أى طاقة فندقية، وذلك بالطبع فيما عدا الأقصر التى فصلت فى هذه الإحصائية.

□ يدل ضعف الطاقة الفندقية فى المحافظات التى تتمتع بوجود جامعات على أن مشاركة هذه الجامعات فى النشاط العلمى الدولى وحيد الاتجاه، ومن المفترض أن تكون هذه الجامعات بؤرا لسياحة المؤتمرات طيلة العام، ولا تخلو محافظة مصرية بالطبع من آثار ومزارات سياحية تكمل برنامج الإقامة والزيارة للأساتذة الزائرين وأسرهم، ولهذا المقياس غير المباشر لتفاعل الجامعة مع المجتمع الدولى مصداقية كبيرة، بل إن بعض المدن الأمريكية والأوروبية عرفت بأنها مدن جامعية فى المقام الأول، وبعض المدن الأخرى عرفت بأنها مدن علاجية لا لتوفر جو أو مواد علاجية معينة، وإنما لقيام مستشفى أو مركز طبى كبير ومتميز تشد إليه الرحال، وإذا كان للجامعات دور الريادة فإنه مطلوب منها بإلحاح فى هذا المجال.

(٣)

الفهم الشعبى للاقتصاد وللإصلاح الاقتصادى

كنت قد نشرت مقالاً بعنوان «الرهان الوحيد والمضمون للاقتصاد المصرى» (الأهرام ٣١ يناير ٢٠٠١) وعقب نشر هذا المقال انهالت علىّ الاتصالات والخطابات والمقابلات التى أبدى بعضها كثيرا من الإعجاب، وأبدى البعض الآخر كثيرا من العجب والاستنكار، وظنى أن من حق كل هؤلاء المستنكرين علىّ وعلى الدولة وعلى كل مفكر واقتصادى أن نوضح كثيرا من الحقائق الكفيلة بتنمية الفهم الشعبى للاقتصاد وللإصلاح الاقتصادى، ذلك أنه بدون هذا الفهم الشعبى يستحيل لأى إصلاح اقتصادى أن يمضى فى طريقه إلى النجاح..

ومن حسن حظ الحكومة المصرية - أية حكومة - أن هذا الشعب المصرى شعب عظيم وعظيم جدا بأكثر مما يتخيل أى وزير وأى دارس، وعند هذا الشعب استعداد هائل وكامل وكامن للتحمل من أجل الإصلاح الاقتصادى، وليس أدل على هذا من أن هذا الشعب تحمل سنوات عجاف ما بين ١٩٦٣ و١٩٧٣ [أى منذ بدأت حرب اليمن وحتى تحقق النصر المجيد] .

وأظهر هذا الشعب من الجلد فى هذا التحمل ما كان كفيلا بأن يتحقق النصر له فى النهاية، ولو أن شعبا آخر غير الشعب المصرى تعرض لما تعرض له هذا

الشعب فى تلك الفترة السوداء، لانفرط عقده إلى الأبد.

ونحن نذكر أن شعبنا هذا الأصيل قد تحمل الخوف والجوع والقلق والتهجير والتدمير وغارات العمق ونقص الغذاء والكساء والوقود والمواصلات، وكان هذا الشعب فى مجموعه لا يجد قوته ولا مستلزمات الحياة اليومية إلا بشق الأنفس، ومع هذا عبر تلك الأزمة التى طالت إلى عشر سنوات وكتب الله له البقاء والنصر المؤزر الذى لم يكن أحد يحلم به.. وصحيح أن دورا كبيرا يعود إلى القيادة العظيمة التى قادت هذا الشعب إلى هذا النصر، لكن أحدا لا يستطيع أن ينكر أن الشعب كان هو البطل الأول فى تحمل المعاناة، ثم فى صنع النصر.

وربما تقودنا هذه التجربة الرائعة إلى إدراك حقيقة مهمة، وهى أن شعبا استطاع أن ينجح فى اقتصاديات الأزمة قادر بكل تأكيد على أن ينجح فى إقتصاديات الرخاء وأن يحيل هذه الاقتصاديات من اقتصاديات عشوائية إلى اقتصاديات منضبطة ومنتظمة، ولا نقول اقتصاديات مخططة، فذلك وهم تجاوزته حركة التاريخ بالفعل، فضلا عن أنه قيد على أغلى ما وهب الله الإنسانية من قدرة على الإبداع والتطوير والإنجاز والإضافة.

بعد هذه المقدمة أحب أن ألقى الضوء على ثلاث جزئيات كثر ترددها فى كثير من أحاديث القراء وكتاباتهم إلىّ:

(١) يعتقد البعض أن طموحى إلى الإفادة من السياحة مبالغ فيه، ويعتقدون أن السياحة مورد أجنبى من جميع الوجوه، حتى أنهم يظنون أن التحكم فيه لا

يتأتى من جهدنا، ولكنه يتأتى من سماح الدول الكبرى لنا ببعض القطرات حين يفتحون صنبور السياحة فى اتجاهنا، أو يغلقون هذا الصنبور دوننا، ومع أن لمثل هذه الأفكار ظل فى الحقيقة، فإنها لا تمثل الحقيقة المطلقة ولا النسبية، فضلا عن أن هذا التأثير الذى يتحدث عنه القراء تأثير تالٍ، لا يؤثر فيما يجب علينا نحن أن نبذله من أجل السياحة، وحين نبذل ما ينبغى علينا بذله فإن كل التأثيرات الأجنبية ينكمش أثرها ويتضاءل حتى يصل إلى درجة الانعدام، وفضلا عن هذا فإن هذه التأثيرات الأجنبية - إن وجدت - تأثيرات محددة أو مقلصة (أو سلبية التأثير)، ولكنها ليست تأثيرات منشئة، أى أنها ليست كفيلة بإيجاد سياحة حين لا تتوافر للسياحة مقوماتها، وإنما ينحصر تأثيرها وأثرها فى محاولة تقليل الفرص المتاحة لمكان سياحى، وإذا ما نجحت مثل هذه التأثيرات فى سنة من السنوات، فإنها سرعان ما تندثر فى السنوات التالية . . وهكذا فإن إلقاء العبء فى فشل الاستثمارات السياحية على قوى خارجية ليس من الحكمة فى شىء، فضلا عن أنه ليس من الواقع.

على أن الأهم من ذلك كله هو مفهوم السياحة والدخل السياحى.

فالسياحة من الناحية الاقتصادية ليست قاصرة على هؤلاء «الخواجات» القادمون للأقصر أو لأسوان وللأهرام، ولكنها نشاط أكبر من ذلك بكثير، وقد كنت أتناقش فى مردود مقالى السابق مع بعض زملائى من أطباء القلب فى أحد فنادق القاهرة الكبرى، وكان من حسن حظى أن ألفت نظرهم إلى أن وجودنا ونشاطنا فى هذا المؤتمر يندرج فى النهاية تحت بند الدخل السياحى جامعا ما بين السياحة الداخلية لأطباء مصريين، والسياحة الخارجية لأطباء

أجانب، ولم يكن أحد منهم يتصور ولايتوقع حجم الإنجاز السياحى الذى تحقق فى هذا المؤتمر على سبيل المثال، بينما كان الحجم مذهلا إلى أبعد الحدود. فقد اشترك فى المؤتمر فى اليوم الأول من أيام التسجيل ألفان وخمسمائة طبيب، منهم ألف من خارج مصر، ولم تبق غرفة واحدة من غرف الفندق الكبير وأربعة فنادق أخرى قريبة منه إلا وكانت مشغولة طيلة ستة أيام، ودارت تكاليف أو رقم الإنتاج (بلغة الاقتصاد) الخاص بالمؤتمر حوالى مليونين من الجنيهات وكانت كل مطاعم الفندق (أكثر من ستة مطاعم تظل مشغولة لأكثر من أربع ساعات كل يوم من أجل وجبة الغداء فقط).

ومع هذا كله كان هناك اعتراف وإجماع واضح على أن فى وسع المصريين أن ينمو من الخدمات والدخل المتحقق فى مثل هذا المؤتمر بطرق مثلى ومتعددة.. وليس هذا المقال مجالا لاستعراضها، لكنها كلها تصب فى بند السياحة، والسياحة الداخلية، وإذا علمنا أن هذا المؤتمر يمثل واحدا على خمسمائة من النشاط العلمى المتمثل فى سياحة المؤتمرات فى مصر، لاستطعنا أن ندرك بكل وضوح مدى التقصير الذى لازلنا نمارسه تجاه مصادر مضمونة للدخل القومى.

(٢) يعتقد بعض القراء الذين ناقشونى أن تقديرى للدخول التى يمكن تحقيقها عن طريق الزراعة فيه قدر كبير من الظلم، ومع هذا فإنى لا أستطيع أن أنكر خطورة وأهمية الاكتفاء الزراعى خصوصا من الحبوب والغذاء، وهى قضية استراتيجية بالغة الأهمية، فضلا عن علاقتها المباشرة بالأمن القومى، ومع هذا فإنى لا أستطيع مرة ثانية أن أمنع نفسى من الحديث عن أهمية العناية بكل ما هو مرتبط بالزراعة من ثروة حيوانية ومراعى وصناعات غذائية، وفى

يقيني أن الفلاح المصرى فى حاجة إلى دعمين حيويين: دعم فنى كبير باختيار السلالات والطرق العلمية والماكينات المساعدة والطاقة الرخيصة، ودعم مادى كبير يوفر له فى صورة عينية ما يبدأ به نشاط المراعى أو الصناعات الغذائية. ولو كان الأمر بيدى لمنحت من فورى كل فلاح مصرى وكل مزارع رأسين من الماشية القابلة للتكاثر ولإنتاج الألبان عن كل فدان فى حوزته دون أن أتقاضى ثمنا لهذه الرءوس.. وهذه فى رأيى هى الطريقة الوحيدة لتحسين دخل الفلاح ورفع مستوى إنتاجيته من ناحية، وهذه هى الطريقة الوحيدة أيضاً لتنمية الثروة الحيوانية والوفاء بمتطلباتنا منها من ناحية أخرى، ولابد من تفكير ذكى وخصب فى كل خطة طموح لتحقيق اكتفاء ذاتى فى اللحوم البيضاء والحمراء قبل خمس سنوات على أقصى تقدير.

ومن العجيب أن الإنفاق على تزويد الفلاحين والمزارعين برءوس الماشية ربما لا يصل فى الرقم الإجمالى له إلى ما ينفق للوقاية من مرض واحد تنقله شحنة واحدة من شحنات الاستيراد المصرح به أو غير المصرح به، وربما لا يصل فى الرقم الإجمالى له إلى ما ينفق على منافذ فحص الواردات من اللحوم الحية أو المذبوحة.

ومن العجيب مرة أخرى أننا نهمل إهمالا فظيعا تربية كثير من الأصناف والسلالات التى كنا متفوقين فيها، ويأتى هذا الإهمال لأسباب لا تمت للعلم ولا للاقتصاد بأية صلة، وهكذا نهمل على سبيل المثال كثيرا من سلالات الإبل والأرانب مع كل ما هو معروف عن الفوائد والمميزات الصحية فى لحومها. أما إهمالنا فى صناعات الأجبان والزبادى وعسل النحل والورود والزهور

والحدائق والموالح، فقد كان فى مجمله لسوء الحظ نتيجة سياسات ضرائبية قصيرة النظر استهدفت ذبح الدجاجة التى تبيض ذهبا، ظنا منها أن البيض الذهبى متاح بكثرة فى بطن هذه الدجاجة.

ومن واجبنا اليوم أن نعود للنظر فى كل هذه السياسات الضرائبية والإرشادية لنتغلب على ما آذينا به الفلاح المصرى فى غفلة من الزمان.

(٣) يخلط بعض القراء بين مفهومى الدخل الحكومى والدخل القومى، وهم يظنون أن المصطلحين يدلان على شيء واحد، ولهذا تعجب بعض الطلاب فى إحدى محاضراتى العامة (لطلبة غير طلبة كلية الطب، وكانت للأسف الشديد كلية ذات علاقة بالاقتصاد) حين أشرت إلى دخول المصريين العاملين فى الخارج على أنها جزء من الدخل القومى، وقد بذلت فى ذلك اليوم جهدا كبيرا حتى اقتنع الطلاب بمفهوم الدخل القومى، وفهموا أنه يمثل جميع دخول أبناء الوطن، وليس معناه ما يدخل جيب الحكومة كما كانوا يظنون ويعبرون.

ومن اللافت للنظر أن مثل ذلك الفهم الخاطئ يكاد يسيطر على قطاعات عريضة من أبناء الوطن، وهم لا يدرون أن الدخل القومى هو مجموع دخولهم أجمعين، وأن كل مكسب يحققه واحد منهم هنا أو هناك يضيف إلى الدخل القومى، وأن كل استهلاك أو إنفاق هنا أو هناك هو خصم من الدخل القومى. . ولعل هذا المعنى يحتاج إلى إيضاح فى لغة الخطاب السياسى للحكومة القائمة، ومن حسن الحظ أن شعبنا يفهم ويعى كل شئ بعمق رائع إذا ما وضعت أمامه الحقائق، وقد جربت نجاحا مذهلا فى هذا الصدد حيث تحدثت

لكثير من الذين ناقشونى عن أن المليارات التى أنفقت على شراء أجهزة المحمول كانت فى البداية والنهاية جزءا من الدخل القومى، وكانت ـ ثانيا ـ مجالا للصرف على شىء لم يكن باب الصرف عليه موجودا فى السنة السابقة على دخول المحمول إلى الخدمة، وكانت ـ ثالثا ـ مجالا للإنفاق من رصيد الوطن وأفراده من العملات الصعبة، حتى لو أن كل واحد منا اشترى الجهاز بالجنيه المصرى، ذلك أن كل أجهزة المحمول لا تصنع فى مصر، وتحتاج إلى عملة صعبة لشرائها، سواء دفع المستهلك النهائى الثمن بالجنيهات المصرية أو بغيرها.

هذا فضلا عن الإنفاق على انشاء وتشغيل ونشر شبكة المحمول وإعلاناته وعلى أرباح شركات كبرى كان لابد أن يتحول فى النهاية إلى رقم بالعملات الصعبة.

وقد أدرك الذين ناقشتهم حجم ما أنفق على المحمول وعلى أجهزته استنتاجا من الأرقام المعلنة عن مليونى مشترك فى الشبكتين (معتمدين على متوسطات الأسعار وعلى الأخذ بمتوسطات الإنفاق وتكاليف الاشتراك فى الخدمة)، وحين أدركوا حجم الإنفاق القومى الدولارى على هذا البند الواحد من بنود متعددة وكثيرة، لم يملكوا أنفسهم إلا أن حمدوا الله على أن الدولار وصل إلى حدود أربعة جنيهات فقط، وعلى أن اقتصادنا رغم كل السفه والكسل والتقصير لا يزال بخير، وهذا من فضل الله على شعب يضم بين أبنائه شيوخا ركع.. وأطفالا رضع.

(٤)

أهمية الوعى الجماهيرى بجدوى القرارات الاقتصادية

فى كثير من الأحيان يشعر المواطن العادى أن بعض القرارات الاقتصادية قد خرجت إلى الوجود دون دراسة كافية، وفى أحيان أخرى يتساءل المواطنون عما يسمى بالسر الدفين فى صدور قرارات معينة، مع أن عكس هذه القرارات قد يكون - حتى من ظاهر الأمور - أكثر فائدة للمجتمع وللاقتصاد الوطنى. وفى أحيان ثالثة يشعر المواطن أن بعض القرارات السلبية التى تمتنع الجهات المسئولة عن إصدارها تعوق بعدم صدورها حركة التطور الاقتصادى والتنمية، وأعتقد أن من أولى أولويات الحكومة فى المرحلة القادمة أن تنتبه إلى أهمية تقديم مبرراتها الكافية لإقناع الجماهير بمدى صواب توجهاتها فيما اتخذته فى الفترة الماضية من قرارات إيجابية أو سلبية.

كأنى أريد أن أقول إنه إذا كان وعى الحكومة بأهمية الوعى الجماهيرى أمر فى غاية الخطورة فإنه مما لا يقل أهمية عن هذا أن يتحقق وعى الحكومة نفسها بأهمية وعى الجماهير بأنها واعية لقراراتها وتوجهاتها وأنها لا تصدر فى قراراتها إلا عن درجة مطلقة (أو على الأقل عالية) من هذا الوعى بالجماهير (أولا) وبأهمية وعيهم (ثانيا).

ولهذا السبب فإنى سأتناول مجموعة من الأمثلة المحددة تدلنا على مدى ما

يمكن أن ينشأ من مشكلات نتيجة لافتقاد هذا الوعى :

(١) سأبدأ بالنموذج الثالث وهو «القرارات السلبية التى تمتنع بها الحكومة عن دفع المناخ الاقتصادى فى اتجاه التنمية»، فلا أحد يجادل فى أن البنوك هى عماد النظام المصرفى، وأن من أساسيات المصلحة القومية زيادة فروع البنوك العاملة فى أنحاء مصر المختلفة وبصفة خاصة فى خارج القاهرة.

مع هذه الحقيقة الظاهرة فإن هناك بنوكا كثيرة أعدت بالفعل فروعا جديدة لها فى عدد من المراكز التجارية المهمة من عواصم المحافظات، ومع هذا فإنها لا تزال تنتظر ترخيص الدولة لها عاما بعد عام حتى مضت أكثر من عشرة أعوام على تجهيز بعض هذه الفروع بديكورها الداخلى. . ومع هذا فإن الدولة عن عمد لا تمنح لهذه البنوك الترخيص اللازم لبدء تشغيل هذه الفروع مع ما فى هذا من تعطيل واضح للاستثمارات وللقوى البشرية وللنشاط الاقتصادى.

ويحدث هذا على الرغم من أن البنوك القائمة وفروعها تعج بكثرة المتعاملين معها وتشتكى من ضيق أماكنها عن أن تستوعب ضغط الجمهور عليها، بل وتتهرب من كثير من الوظائف المصرفية بسبب انشغالها الزائد بما هى مرتبطة به من نشاط.

وقد تفضل علىّ القراء والمسئولون بأمثلة واضحة على هذا التصرف من جانب الحكومة.

ولأن القضية قضية عامة بالفعل وليست قضية فرع أو فرعين أو بنك أو

بنكين، فإنى أتصور أنها فى حاجة إلى تناول جاد ومسئول بعيدا عن التصريحات العائمة والمبررات الواهية.

ويتصل بهذه القضية وربما يكرر المنطق السقيم فيها أن شركات الصرافة الكبيرة والملتزمة اضطرت إلى رفع قضايا فى المحاكم الإدارية فحكم لها بأحقيتها فى فتح فروع جديدة، وكانت الحكومة قد امتنعت عن الترخيص بهذه الفروع.

بل إن الأكثر خطورة من هذا أن أقاليم كاملة من مصر لا تتمتع بوجود العدد الكافى من غرف المقاصة فى البنوك العاملة فيها. . وهذا المثل الثالث يدل دلالة صارخة على مدى ما يعتور نظامنا الاقتصادى من سلبيات ناشئة عن قرارات سلبية وليس عن خطأ. . أى ناشئة عن إهمال جهات عليا وليس عن خطأ جهات منفذة.

(٢) وأنتقل إلى المثل الثانى وهو الذى يتعلق «بصدور قرارات مع أن عكس هذه القرارات أكثر فائدة للمجتمع والاقتصاد»، والمثل البارز على هذا هو تخفيض الجمارك على أصناف الياميش قبيل شهر رمضان الماضى، وكانت النتيجة إغراق الأسواق المصرية بالياميش حتى أن المحلات التى تأخذ بمبدأ تخفيض الأسعار فى نهاية الموسم نظرا لأنها تعانى من قلة المخازن، اضطرت إلى تخفيض أسعار الياميش إلى حد لم يصل إليه منذ أكثر من ثلاثين عاما، وذلك لكثرة المعروض وارتفاع تكلفة التخزين.

ومع أن الحكومة خفضت الجمارك على الياميش بنسبة كبيرة، فإن سعر الياميش المعلن والسارى فى بداية الموسم لم ينخفض. . ولماذا ينخفض؟ وقد تعود الجمهور منذ زمن طويل على أن أسعار أية سلعة لا تنخفض هكذا بسهولة.

على أن الأدهى والأمر من هذا كله أن تخفيض الأسعار تم تحت شعار تطبيق الجات بطريقة تدريجية على بعض السلع، ومعنى هذا أنه كان من الممكن تطبيق هذا القرار نفسه على سلع أخرى وتجنب الياميش إلى سنة قادمة أو بعد قادمة، ذلك أن النتيجة الحاصلة لقرار تخفيض الجمارك على الياميش صبت فى اتجاه كانت الحكومة أحوج ما تكون إلى البعد تماما عنه فى ذلك الوقت الحرج، إذ أن هذا التخفيض أدى مباشرة إلى زيادة الطلب المباشر على الدولار من أجل استيراد كميات أكبر من الياميش مادامت جماركه قد انخفضت.

ومن العجيب أنه كان يمكن حسب التصور الشعبى - غير العلمى - أن يتم تحصيل الجمارك على الياميش بالدولار نفسه، وأن ترفع هذه الجمارك للتقليل من الطلب على الدولار فى الوقت الذى كنا أحوج ما نكون إلى تقليل هذا الطلب.

(٣) وأنتقل إلى ما أشرت إليه فى البداية من «صدور بعض القرارات الاقتصادية دون دراسة كافية»، وعلى سبيل المثال فإن مما يتداوله الرأى العام الآن السؤال القائل: أيهما أجدى على الدولة والاقتصاد الوطنى. . أن ترفع

الدولة - بقانون جديد ومفاجئ - من رأس مال شركات الصرافة المدفوع ليكون عشرة ملايين جنيه من أجل أن تبقى فى السوق الشركات الكبيرة فقط على حين تنسحب من السوق أو تتحد مع بعضها الشركات الصغيرة، أم أن الأجدى هو بقاء الحال على ما هو عليه الآن حيث تبقى الشركات الصغيرة المنتشرة هنا وهناك؟

فى رأيى المتواضع - وقد أكون مخطئا ولكنه فى الحقيقة ليس رأيى وحدى ولكن رأى قطاع كبير جداً من المثقفين أيضا - أن بقاء الوضع على ما هو عليه هو الأفضل ظاهريا للاقتصاد المصرى، لأنه يتيح للاقتصاد المصرى بقاء عدد كبير من الشركات التى تخشى القانون بحق، لأن إنذارها أو عقوبتها بالإيقاف شهرا على سبيل المثال يجعلها تلتزم لأنها تتأثر بهذا الإيقاف وتتحسب له، أما الشركات الكبيرة فإنها ستكون من ناحية بمأمن من أن يؤثر فيها هذا العقاب لأنها كبيرة وتعكس استثمارات ضخمة لا تتأثر بشهر إيقاف. ومن ناحية أخرى لأن نفوذ أصحابها سيكون كفيلا بحمايتها من أى تصد لها حين تخطئ، وستجد - كالعادة المصرية - كثيرا من التبريرات بخطأ موظف صغير أو متوسط أو كبير، وأنه ينبغى ألا يتحمل أصحاب رأس المال خطأ الموظف صغر أم كبر، وكالعادة فإن مثل هذه التبريرات المصرية سوف تصادف القبول فى النظام المصرى على نحو ما نعرف جميعا من أنفسنا وهكذا ستنجو مثل هذه الشركات الكبيرة من العقاب مرة بعد أخرى ثم يستشرى وضعها وتصبح مثل التاكسى فيه عداد والعداد معاير ومنضبط ولكنه لا يعمل، بل ربما تتطور إلى مؤسسات

مالية كبيرة على نحو ما عانينا من كبار تجار العملة فى بداية الثمانينيات أومن بعض شركات توظيف الأموال فى نهاية الثمانينيات، ومنذ أربعة عشر قرنا من الزمان تنبأ نبينا الكريم عليه أفضل الصلاة والسلام بما يبلور هذا الوصف فى قوله: «إنما أهلك من كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق الضعيف أقاموا عليه الحد!».

ولعل هذا النمط «الحاضر» المرتبط بالتفكير فى شركات الصرافة يعكس طبيعة الصورة المتكررة من التفكير الإدارى العلوى الذى يصدر عن منظمى حركة الإجراءات الاقتصادية فى ضبط ومراقبة تسيير قطاعات كثيرة من التى تتصل بخدمة الجماهير، وهو نمط فكرى يقود إلى تعقيدات تؤذى الصغير وتحد من نموه، على حين تسمح للكبير بمزيد من المخالفة والنمو فى ذات الوقت.

وهكذا يعاقب فى مصر سائق الميكروباس بأكثر مما تعاقب شركات السياحة الكبرى التى تتمتع بكل الإعفاءات حتى من الجمارك والضرائب، ولكنها لا تقدم للمجتمع ما يوازى هذه الإعفاءات والتسهيلات من خدمة إذا ما قورنت بسيارات نقل الركاب الصغيرة ، أما الميكروباس الذى ينقل مليون مواطن يوميا فى القاهرة فإنه من حين لآخر يعانى من محاولات إلغائه وتقييده، وهو الأمر الذى دفعنى ذات مرة إلى أن أكتب فى الأهرام «لا تقتلوا السرفيس ولا تظلموا الأتوبيس»، ومن حسن الحظ أنه كان لهذا المقال مردود إيجابى.

وخلاصة القول فى هذه الجزئية أننا لابد أن نشجع الكيانات الصغيرة على

نحو ما نشجع الكبيرة، ولابد أن نشجع الصناعة الصغيرة حتى فى النقل وفى الخدمات المالية والتعليمية وكل ما هو منتج بلا أى استثناء ومن حسن الحظ أن الرئيس مبارك قد نبه وشدد على هذه المعانى أكثر من مرة فى الأيام الماضية .

أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية

فى نهاية عام ٩٨/٩٧ مقارنة بعام ٩٠/ ١٩٩١

المؤشر	الوحدة	٩١/٩٠	٩٨/٩٧
معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى	٪	١,٩	٥,٣
سعر الفائدة على الودائع	٪	٪١٢	٨,٩
معدل التضخم	٪	٢١,٦	٣,٦
عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلى	٪	٢٠	١
سعر صرف الدولار	قرش	٣٣١	٣٤١
الحد الأقصى للضريبة على الواردات	٪	٨٠	٤٠
الاحتياطى من العملات الأجنبية	مليار دولار	٣,٩	٢٠
مساهمة القطاع الخاص فى الناتج الصناعى	٪	٥٨,١	٧٤
مساهمة القطاع الخاص فى الناتج المحلى	٪	٦٢,١	٦٨,٧
عدد المصانع فى المدن الجديدة	مصنع	٨٧٥	٢٩٨٩
متوسط دخل الفرد	دولار	٦٦٠	١٣٨٠
معدل الفقر المدقع	٪	١٠,٩	٧,٤*
نسبة الفقراء عامة إلى السكان	٪	٢٥	٢٢,٨*

* بيانات عام ١٩٩٦

المصدر : معهد التخطيط القومى ، تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٦ .

بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

١٩٨١ - ٢٠٠١

البيان	١٩٨١	٢٠٠١
الناتج المحلى الإجمالى	٢٠,١ مليار جنيه	٣٣٥ مليار جنيه
الصادرات من السلع	٤,١ مليار دولار	٧,٠١ مليار دولار
الفنادق والقرى السياحية	٢٤٣	١٠١٠
عدد السائحين	١,٣٧ مليون	٥,٥ مليون
الطاقة الكهربائية	١٨ مليار ك.و.س	١٣٠٠ مليار ك.و.س
متوسط استهلاك الفرد للكهرباء	٤١٤ ك.و.س	١٣٠٠ ك.و.س
عدد المؤمن عليهم	١٠,٧ مليون مواطن	١٧,٣ مليون مواطن
عدد أصحاب المعاشات	٣,٩ مليون مواطن	٧ ملايين مواطن
متوسط دخل الفرد	٢٥٩٣ جنيها	٥٦١٦ جنيها
معدل النمو	٢,٦٪	٤,٩٪
معدل التضخم	٢٠,٨٪	٢,٣٪

* المصدر : بيانات الحكومة فى ذكرى مرور عشرين عاما على رئاسة الرئيس مبارك.

إجمالى الاستثمارات فى ١٩ عاما

القطاعات السلعية	٣١٣ مليار جنيه
البنية الأساسية	٣٥٣ مليار جنيه
الخدمات الاجتماعية	٧٦ مليار جنيه

* المصدر : بيانات الحكومة فى ذكرى مرور عشرين عاما على رئاسة الرئيس مبارك .

حصيلة الخصخصة واستخداماتها

بلغت المبيعات من أسهم الشركات منذ بداية برنامج الخصخصة وحتى ٣٠/٦/١٩٩٨ ٨,٩١٣ مليون جنيه (أى ٩ مليارات جنيه تقريبا)، حصل منها مبلغ ٧٨٠٨ مليون جنيه والباقى يمثل الأقساط المستحقة على اتحادات العاملين المساهمين يتم تحصيلها خلال السنوات الثمانى القادمة.

وقد تم استخدام هذه الحصيلة على النحو الآتى

	(بالمليون جنيه)
- تسوية ديون وإعادة هيكلة	٢٨١٠
- سداد ضرائب على البيع	٢١
- سداد إعاشة عمال المناجم وأجور عجزت الشركات عن دفعها	٣٣١
- المبالغ المحولة لوزارة المالية	٣١١٦
- المبالغ المستخدمة لبرنامج المعاش المبكر	١٥٣٠
الإجمـــــالى	٧٨٠٨

* المصدر: الندوة الاستراتيجية للقوات المسلحة: مبارك والتنمية والرخاء (١٩٨١ - ١٩٩٩) أكتوبر، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٩.

(٥)

استراتيجية الرعب المصطنع من الآثار الجانبية

أصدق وصف يمكن أن توصف به بعض تصرفات بعض وزراء ولجان الحكومة المصرية الآن هو أنها تسلك سلوك مجموعة الأطباء الاستشاريين الذين يجتمعون للاتفاق على العلاج الخاص بأحد المرضى، فإذا كل واحد منهم يسارع إلى إثبات معرفته بالآثار الجانبية لكل دواء يقترحه آخر، ولأن لكل دواء آثاراً جانبية بالطبع فإن أقوال الأطباء فى مثل هذا الاجتماع تكون موضوعية تماما وعلمية تماما، خاصة إذا ما عرفنا أن كل طبيب من أعضاء «الكونسلتو» يلتزم بذكر الآثار الجانبية التى تصيب جهاز الجسم والأعضاء التي هو استشارى لأمراضها . . وهكذا يصف طبيب الصدر دواء فإذا أطباء القلب والأعصاب والجهاز الهضمى والجهاز الحركى يحذرون كل التحذير من الآثار الجانبية المتعددة لهذا العقار، مع ما ثبت لديهم من أن هذه الأجهزة تعانى، وأنها لا تتحمل مثل هذا التزيد. . وبعد وقت غير قليل يتضح أن الكونسلتو عاجز تماما عن أن يصف أى دواء أو أن يجمع على أى علاج جديد، لأن أحدا لا يستطيع تحمل ولا تقبل المسئولية عن أخطار واضحة ومعلنة، وإذا حدث أن وجد طبيب شاب جسور ضمن مجموعة الاستشاريين وصمم على أن يصف دواء معينا على مسئوليته، فإن الآراء المناهضة لرأيه والتى يبديها أصحاب التخصصات الأخرى تكفل لهم أن يتولوا على مسئوليتهم ـ أيضا ـ إيقاف العمل بهذا الذى

يشير به الشاب الجسور، وتكون آراؤهم أقرب إلى الحكمة بالطبع لأنهم بخبرتهم وسنهم يدركون ما لا يدرك الطبيب الشاب الجسور.

هذا على وجه التحديد هو أصدق تصوير أو أبلغ تشبيه أو أدق تجريد للحالة التى تقف فيها بعض لجان ومجموعات الحكومة المصرية الآن تجاه كثير من المشكلات القديمة وتجاه كثير من واجباتها اليومية.

وقد مارست الحكومة هذا السلوك - بالفعل - تجاه مجموعة من المشكلات التى واجهتها، وبهذا وجدت السبيل إلى الإبقاء على كل شىء على ما كان عليه بعد أن عرضت كل الرؤى المتاحة وكلها - لحسن الحظ ولسوء الحظ أيضا - صائبة، ولكن لكل منها كما قدمنا محاذير قوية وكافية لأن توقف التفكير فى العمل بها.

وفى بعض الأحيان تكون هذه المحاذير من قبيل الأوهام فحسب، أو من قبيل المحاذير «قديمة التسجيل» أى التى سجلها علماء الطب السابقون فى أزمان سابقة ذات ظروف مختلفة ونقلناها عنهم دون أن نراها تحدث أمام أعيننا وربما تغلب الزمن بنفسه على مثل هذه الآثار الجانبية القديمة.. ومع هذا فلابد لنا من أن نحترمها لأن العلم قال بها، ولأن أسلافنا من العلماء سجلوها وتناقلوها جيلا بعد جيل.. وللأسف الشديد فإن العلم الطبى المكتوب عندنا ثابت لا يتغير بما ينبغى أن يتغير به، ولا تجرى على حقائقه الفحوص الدورية للتأكد من استمرار صلاحياتها.

ومن الطريف أننا على سبيل المثال قد نحذر من الآثار الجانبية لدواء منظم

لضربات القلب، ونصف هذه الآثار ونعددها ذاكرين مجموعة كبيرة من آثار لم نرها ولم يرها السابقون علينا، ولكنها مكتوبة، وفى ذات الوقت فإننا قد نوصى بدواء آخر نرى آثاره الجانبية كل يوم أمام أعيننا ونشغل أنفسنا عن أن نسجل هذه الآثار الجانبية، بل مع هذا فإننا نؤثر الدواء الجديد لأن ضجيج وطنين ورنين الدعاية له ولأثره لا يتوقف أبدا. . وهكذا تنقلب الآية دون أن ندرى بينما نحن الذين نقلبها بالفعل . . وقل مثل هذا فى أمور كثيرة.

ويمكن القول بأن العلاقة بين المواطن والمسكن أصبحت بمثابة أبرز المواقف التى تتجلى فيها سيطرة فكرة التوقف الحكومى والوزارى عن الإنجاز بسبب الرعب الكاذب والمصطنع من الآثار الجانبية، ولعل القارئ لاحظ أننى قلت العلاقة بين المواطن والمسكن ولم أقل العلاقة بين المالك والمستأجر، لأن المشكلة الآن قد تضخمت وتطورت لتصبح العلاقة بين المواطن أى مواطن، والمسكن كل مسكن.

وفى هذا السياق فإن الوزارة المصرية القائمة الآن أصبحت أكثر الناس حيرة فيما يتعلق بأربعة تشريعات:

التشريع الأول: هو قانون الرهن العقارى. . وقد ظهر بصورة واضحة وجلية أن الأخذ بفكرة هذا القانون (على النحو الذى أقره به مجلس الشعب) تمثل نوعا من خلق مشكلات لا أول لها ولا آخر. . و يمكننى أن أبسط الصورة وأقول إن كل تحفظات الخبراء على مثل هذا القانون لها محل كبير من الصحة رغم فوائد هذه الحلول، ولكن علاج هذه المشكلات المرتبطة بفكرة الرهن

العقارى لا يتمثل فى التشريع المرتبط بالرهن نفسه، لكنه فى واقع الأمر يتمثل فى تهيئة المريض المعاصر لمثل هذه الإفادة القصوى من مثل هذا « الدواء القانونى » ، وببساطة شديدة فإن هذه التهيئة تتمثل فى أربعة محاور هى على وجه التحديد وبلا أى تزيد: تنمية وتحسين العلاقة بين المواطن المصرى والجهاز المصرفى، وتنمية وتطوير سياسات الائتمان للطبقة المصرية المتوسطة، وضبط وتطوير الشهر العقارى والإجراءات المتصلة بإثبات حقوق الملكية والتصرف فيها، وتنمية مؤسسات وبيوت خبرة علمية كفيلة بتقييم منضبط للأصول العقارية، وبدون هذه الأمور الأربعة لا يمكن لمثل هذا التشريع أن يحقق أية فائدة فى جهاز إنسانى مضطرب وغير قابل لامتصاص الآثار العلاجية للتشريع، ولا للإفادة منها على أى نحو.

ولهذا فإننى قد أطالب الحكومة بالالتفات مؤقتا ولمدة عام واحد فقط عن إنفاذ هذا القانون من أجل إنقاذه وذلك بأن تشرع وتصدر بسرعة وبجدية خلال هذا العام النظم والتشريعات الكفيلة بتهيئة المجال والجو لتكون البيئة التى سيعمل فيها مثل هذا القانون بيئة مناسبة له، وقادرة على الإفادة منه، وليس هذا بعسير، وقد عرضت فى إحدى مقالاتى تصورا كاملا ومبسطا لتطوير الشهر العقارى على سبيل المثال.

وهكذا يمكن لنا القول بأن التشريع الأول الذى صدر بالفعل سيظل أقرب إلى الحبر المسكوب على الورق حتى تتاح له الظروف الكفيلة بتنفيذه.
والخلاصة أن الرعب من الآثار الجانبية قد قيد نظرة الحكومة فأخرجت قانونا به كثير من القيود بالإضافة إلى عدم صلاحيته للتطبيق الفورى بسبب افتقاد البيئة

المناسبة له .

التشريع الثانى: هو تعديل القانون القديم الخاص بالعلاقة بين المالك والمستأجر برفع الإيجارات القديمة وتحرير هذه العقود الممتدة، وقد وصل اليأس بأصحاب العقارات القديمة حدا لم تصل إليه أية فئة اجتماعية أو وظيفية أو أية أقلية أو طائفة فى أى مجتمع من المجتمعات البشرية، وقد فصلت فى كثير من المواضع كيف أن بقاء هذا القانون القديم الاستثنائى على نحو ما هو عليه من نصوص مخالفة لروح العدل والقانون والدستور أصبح يدمر ستة مجالات حيوية، على حين لا يفيد منه أحد، وهذه المجالات على وجه التعداد (والتحديد) دون تفصيل هى: الثروة العقارية، والاقتصاد القومى، والذوق المعمارى، والعلاقات الاجتماعية، ووقت الدوائر المدنية فى المحاكم، ومستقبل صناعة الإسكان، على حين أن أحدا لن يضار من تعديل هذا القانون، ولا حتى من أولئك «الأحفاد» الذين امتدت إليهم عقود أجدادهم - عبر آبائهم - بقروش زهيدة على الرغم من انخفاض القيمة الشرائية للجنيه إلى واحد على مائتين من قيمته منذ خمسين عاما، فما بالنا وإيجار بعض هذه العقارات مثبت على نحو ما كان عليه منذ سبعين عاما!! وهو ما لم يحدث فى تاريخ الإنسانية.

ومع هذا فإن الحكومة لاتزال تتعلل مرة بعد أخرى بما يرفع إليها من تقارير جهات غير معلومة من أن تعديل مثل هذا القانون قد يؤذى الحزب الوطنى فى الانتخابات الراهنة . . ولا تخلو السنوات المتعاقبة من انتخابات . . فمن انتخابات مجلس الشعب، إلى انتخابات مجلس الشورى، إلى انتخابات المحليات، وليت هذه النصيحة التى تتمتع بالصواب الظاهرى والبريق

الكاذب، ليتها تكون صادقة أو واقعية . . فكلنا يعرف أنه لا علاقة لمثل هذا الإنصاف والتصحيح بأى انتخابات . . وفضلا عن هذا فإن الحزب الوطنى بات يخسر الانتخابات بل ويصيب مَنْ يستظل به من الرموز القابلة للنجاح بأن يلاقى الفشل فى أى انتخاب ! !

وهكذا نستطيع أن نفهم أن الحكومة قد آثرت أو لازالت تؤثر أيضا منطق الرعب من الآثار الجانبية .

التشريع الثالث : هو الخاص باتحاد الشاغلين، ويؤسفنى أن أذكر أنه على الرغم من أهمية مثل هذه الفكرة فإن التشريع المعروض الآن لا يعدو أن يكون تشريعا بيروقراطيا ومعقدا إلى أبعد حدود التعقيد، ويستلزم بلا أدنى مبالغة أن تكون هناك دائرتان قضائيتان (دائرة أول درجة ، ودائرة استئناف) متخصصتان ومتفرغتان لكل عمارة من عماراتنا المتوسطة التى تضم نحو أربعين وحدة سكنية ، ورأيى المتواضع أنه لابد من العدول عن صيغ الإدارة الجماعية والمسئولية الجماعية إلى صيغة الإدارة الفردية والمسئولية الفردية ، لأن العقارات ليست هى الكيان الذى يتحمل عيوب ومثالب وبطء وألاعيب الإدارة الجماعية والمسئولية الجماعية .

ولابد من إعطاء صلاحيات واسعة لشخص واحد فى كل عقار أيا كان الاسم الذى نعطيه لهذا الشخص : مأمور، أو مدير، أو أمين، أو سكرتير، أو مشرف، أو حتى بواب، أو بواب متميز، ولابد فى ذات الوقت من وجود حساب وعقاب عسير يوازن الصلاحيات الواسعة، وبدون هذا سنفقد فى

وقتين متقاربين ثرواتنا العقارية وعلاقاتنا الاجتماعية .

وفى هذا الصدد يكفينى أن أشير إلى قصة طريفة حدثت عندما أسست فى نيويورك العمارة الضخمة التى ظلت لمدة طويلة بمثابة كبرى عمارات العالم، وتتمثل هذه القصة فى سطر واحد يقول: إن الذى أنيطت به المسئولية عن هذه العمارة كان هو المرشح لمنصب رئاسة أمريكا الذى لم يفز لتوه فى انتخابات الرئاسة . . أى مَنْ كان نظيرا لآل جور فى الانتخابات الأمريكية الرئاسية الأخيرة .

التشريع الرابع : وهو التشريع الخاص بتعديل نسبة الزيادة السنوية فى قيمة إيجار المحال غير المؤجرة للسكنى، وذلك بخفضها من ١٠٪ إلى ٣٪، ومع أن هذا يبدو جذابا فإنه يدل فى واقع الأمر على أن الحكومة آثرت أيضا منطق الرعب من الآثار الجانبية، فهى تتجنب بكل طريقة ممكنة تحكيم آليات السوق، ومع هذا فإن الحكومة فى هذه الجزئية كانت أكثر شجاعة من الجزئيات الأخرى، لأنها حركت الأمور ولم تتركها على ما هى عليه، ومن الإنصاف أن نشير إلى أنه ينبغى للحكومة أن تطلب فى أقرب فرصة تضمين هذا القانون نصا يلزم الحكومات القادمة بتحديد نسبة الزيادة المئوية السنوية كل فترة معقولة من الزمن، سواء فى هذا كل أربع سنوات، أو كل خمس سنوات، على أن تتقدم الحكومة بمثل هذا التحديد فى أقرب جلسات مجلس الشعب حتى لا تظل الأمور على نحو ما مضت عليه فى هذه المرة الآن مترنحة من أسبوع لأسبوع، ومن شهر إلى شهر، ومن عام إلى عام .

(٦)

لا مستقبل للبطالة

لا جدال فى أن أصعب مشكلة اجتماعية يواجهها وطننا العربى الآن وفى المستقبل وعلى اختلاف أقطاره هى البطالة، ولا جدال أن هذه المشكلة تسير فى سبيل التفاقم يوما بعد يوم لأسباب كثيرة، منها انخفاض معدلات فرص العمل المتاحة عاما بعد عام، وذلك بسبب عوامل كثيرة منها على سبيل المثال الاتجاه الكونى إلى اختصار خطوات الإنتاج من خلال العلم والأوتوماتيكية والميكانيكية وإنتاج الجملة. ومنها أيضا الاتجاه الكونى إلى تقليل الوظائف الوسيطة فى التجارة من خلال ازدهار وتشجيع أساليب غير تقليدية فى البيع، سواء فى ذلك البيع الإلكترونى أو البيع بطريقة خدمة النفس فى سلاسل محلات السوبر ماركت العملاقة، ومنها أيضا إسهام وسائط المعلومات الجديدة فى تنظيم كثير من العمليات الروتينية، وحلولها بالتالى محل أعداد كبيرة من الموظفين.

لكن الحقيقة أنه مع هذا كله يتبقى للإنسانية هامش عريض تستطيع من خلاله أن تجدد المجال أمام الأجيال الجديدة فى خلق فرص عمل جديدة، ذلك أن طبيعة الحضارة الحاضرة تعتمد فى المقام الأول على التجديد المستمر، ومن حسن الحظ أن هذا التجديد المستمر لا يتحقق إلا بتفكير إنسانى فيما يمكنه أن يطور به من المتاح من أجل جديد آخر غير متاح حتى نفس اللحظة. ويستطيع المتأمل لطبيعة الحضارة أن يلاحظ بكل وضوح أن كل جديد أصبح لا يلغى

القديم، وإنما يبنى عليه، بل ويفيد منه، بل ويكاد يعتصره اعتصارا لمصلحة الجديد، وهكذا تتحدد إمكانات النجاح الذى يحققه الجديد لا بقدرته فقط على النجاح، لكن بما هو متاح أمامه من فرص للنجاح خلقها القديم. . ومن المذهل أن خلق القديم لفرص نجاح الجديد لا يتوقف على خلق ما هو إيجابى فحسب، ولا على إبقاء ما هو سلبى فحسب، وإنما يتوقف - وهذا هو المدهش - على مجموع ما هو إيجابى وما هو سلبى معا. وكأننا هنا أمام مقولة فولتير الخالدة عن الحرية، سواء عملت معها أو عملت ضدها فإنك تعمل من أجلها.

ولنأخذ مثالا على هذا ما حدث من إفادة شبكات التليفون المحمول من التليفون القديم، فنحن ندرك أن تقصير الشبكات التليفونية السلكية القديمة فى تلبية رغبات المشتركين الجدد كان فى حد ذاته عاملا من عوامل النجاح السريع لشركات الشبكات الجديدة التى أتاحت ما هو مطلوب، أو ما هو أفضل مما كان مطلوبا، أو ما كان محلوما به فحسب، وقد تكثفت الاستفادة من مثل هذا الوضع، حيث أتيح لهذه الشبكات أن تحصل على شريحة كبيرة وضخمة من المشتركين الذين طال بهم الانتظار حتى تحقق لهم وبسرعة ذلك الحلم الذى لم يكن قائماً فى المخيلة الحاضرة.

وقد أتاح هذا للخدمة الجديدة (أو المنتج الجديد) مساحات واسعة وشاسعة من فرص النجاح التى لم تستثمر حتى هذه اللحظة بأقصى ما هو ممكن وجائز من استثمار.

من ناحية أخرى فقد اعتمد نجاح «الجديد» على الإيجابيات التى حققها القديم، ونحن نعرف أن المحمول اعتمد فى كيانه نفسه على وجود حجم حرج

كاف من التليفونات القديمة وإلا لكان نجاحه محدود ومعتمدا فحسب على حجم محدود من الاتصالات البينية بين كل محمول ومحمول، وعند ذاك فإنه كان سيصبح شبيها فحسب بشبكات اللاسلكى التى تستخدمها الشرطة، أو بشبكات النداء (البليب) التى تستخدمها المستشفيات والمصانع الكبرى.

هذا فضلا عن إفادة المحمول القصوى من شبكات وتجهيزات وكل البنية الأساسية للخطوط السلكية، وربما لا يمكن فهم وتقدير مدى الإفادة التى حققتها شبكات المحمول من إيجابيات القديم، إلا إذا أجرينا مقارنة ذهنية بين الحال التى تعيشها مصر اليوم على سبيل المثال مع وجود أربعة ملايين خط تليفون سلكى، ومليونى خط محمول جديد، وبين حال آخر كان ممكن الوجود لو أن عدد التليفونات القديمة كان لا يزال عند رقمه القديم أى أقل من نصف مليون خط (وهو ما كان عليه الحال قبل سنوات قلائل).

وطبيعى أنه لم يكن من الممكن أن تحقق شركات المحمول التعاقد على مليون خط بينما الموجود من القديم لا يتعدى نصف مليون مهما كانت الحاجة إلى الاتصالات التليفونية، ونحن ندرك بكل سهولة أن الإقبال على المحمول لم يتحقق إلا من أولئك الذين كانوا قد تطبعوا من قبل واقتنعوا بأهمية الاتصال التليفونى، ويستحيل بل ويندر أن يبدأ إنسان بمحو أميته التليفونية باستعمال المحمول (على نطاق وظيفى) قبل أن يكون قد استعمل التليفون العادى، ونحن نقول (استعمل) ولا نقول (تملك!!).

ومجمل القول فى هذه الجزئية أن الوسائل الجديدة تبنى مكاسب وإنجازات متعددة على إيجابيات القديم وسلبياته بنفس القدر، وهذا من طبائع الأشياء.

لعلى بعد هذا أقفز لأعود إلى ما كنت قد بدأت بالحديث عنه، وهو التحدى الذى يواجه الإنسانية بضرورة خلق فرص عمل جديدة تواجه الزيادة السكانية من ناحية، وتعوض الوظائف التى فقدتها الإنسانية من جراء انتشار التكنولوجيات المستحدثة البديلة والجديدة، ونستطيع فى هذا المجال أن ننبه بكل وضوح إلى أهم الحقائق فى هذا الموضوع، وهى أن التكنولوجيا لا تقلل فرص العمالة على سبيل الإطلاق، لكنها تعيد توزيع خريطة العمالة تبعا للكفاءة، ومن ثم فإن أولى نتائج هذا التوزيع قد يكون الاستغناء عن الطبقة الدنيا والعريضة من العمالة، وهى الطبقة التى تتميز ملامحها بالأجر الضئيل، والجهد البدنى القاسى، والمؤهلات العقلية البسيطة.

ولكن التكنولوجيا الجديدة فى المقابل تفتح فرص عمل واسعة أمام الطبقة الأرفع ذات الجهد العقلى المتميز، والأجر العالى، وقلة الجهد البدنى وتراجعه إلى المحل الثانى أو الثالث.

وسأضرب على هذا نموذجا بما يحدث فى أى مستشفى متميز الآن من زيادة نسب أسرّة الرعاية المركزة وزيادة حالات الجراحات ذات المهارات الخاصة، ومع أن أحدا لم ينتبه بالقدر الكافى إلى مردود هذا على القوى العاملة، فإنى أحب أن أنبه النظر إلى هذه الحقيقة من خلال الإشارة السريعة إلى عدة حقائق، ومنها على سبيل المثال زيادة الطلب على الأطباء الشبان المتميزين، بحيث أصبح متوسط دخلهم أضعاف متوسط دخل نظرائهم منذ عقد أو عقدين من الزمان. كما تكونت ـ فيما بين هؤلاء ـ بحكم الحاجة طبقة عريضة ـ وليست محدودة العدد ـ من ذوى الكفاءات المتميزة.

وفى المقابل فقد فاتنا الانتباه إلى حقيقة مهمة وهى أنه قد تضاءلت بل واختفت الحاجة الملحة إلى هيئات التمريض التى كانت أزمتها الخانقة والمستحكمة قد بلغت ذروتها ووصلت إلى أبواب موصدة، فلما حدثت الطفرة فى وسائل العلاج وتكنولوجياته انخفضت بطالة الأطباء الشبان المتميزين، وتلازم وتزامن مع هذا أن تلاشت أو كادت الأزمة القديمة فى هيئات التمريض، وقد حدث هذا فى هدوء شديد دون أن ينتبه أحد إلى طبيعة التحول وخطواته التى تتالت بسلاسة بحكم طبائع الأشياء، وربما كان من نعم الله أن هذا قد تم دون أن ينتبه إليه المبشرون بالهزائم وهواة المشاكل ومشعلو الحرائق.

وسأضرب مثلا واحدا يصور حقيقة الأمور للقارئ، ففى إحدى كليات الطب لم يكن هناك حتى عشرين عاما مضت مركز لرعاية الحالات الحرجة، وبدأ المركز منذ عشرين عاما، وفى بداية التسعينيات كان عدد الأطباء المتميزين العاملين فيه يدور حول العشرة، لكن بعد عشر سنوات فقط أصبح العدد يقترب من السبعين، أى أنه تضاعف سبع مرات فى عقد واحد من الزمان، مع أن العدد الإجمالى للأطباء لم يتضاعف بذات القدر.

وليس معنى هذا أننى أطالب بمضاعفة عدد الأطباء بذات القدر، فذلك هو الجنون بعينه، وليس معنى هذا أيضا أننى أتصور أنه من الممكن (أو أنه من الجائز حدوث) أن ترتفع أعداد فرص العمل بهذا المعدل الأسى. لكن المعنى البسيط والواضح الذى أريد أن ألفت النظر إليه هو أن توظيف التكنولوجيات الجديدة كفيل فى حد ذاته بزيادة فرص العمل، فضلا عن تحسين نوعية فرص العمل المتاحة، سواء فى هذا أكان التحسين قادما من الجوانب المادية، أو الأدبية، أو الإنسانية، وهى الآن واضحة الدلالة والإدراك.

وجهة نظر وزارة التنمية الإدارية

انتهجت وزارة التنمية الإدارية عددا من السياسات، لترشيد حجم العمالة بالجهاز الإدارى للدولة، وذلك بسد منافذ إعادة التعيين غير المبرر (قرار وزير التنمية الإدارية رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٧)، ووضع تنظيم صارم لاستخدام الخبراء الوطنيين (قرار وزير التنمية الإدارية رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٧)، وتنظيم الاستعانة بالعمالة المؤقتة (قرار وزير التنمية الإدارية رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٧)، وتطوير سياسات شغل الوظائف العامة باستخدام أسلوب التمويل الذاتى.

كما قامت الوزارة بوضع آلية عملية لتمويل برنامج الإصلاح الإدارى ذاتيا، دون تحميل الموازنة العامة للدولة أية اعتمادات إضافية، وذلك بتجنيب تكاليف استخدام الوظائف الخالية فى اعتماد إجمالى خاص لأغراض الإصلاح الإدارى ((قرار وزير التنمية الإدارية رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٧ وتأشيرات الموازنة العامة للدولة)، وبما يمكن الوزارة من استعادة قدرة الجهاز الإدارى تدريجيا على استيعاب عمالة جديدة، وتحسين الأوضاع المادية والوظيفية للعاملين، وتحسين مستوى أداء الخدمات الحكومية، رفعا للمعاناة عن المواطنين.

وقد أسفر تنفيذ تلك السياسات عن تحقيق الإنجازات التالية :

☐ بلغت أعداد فرص العمل الجديدة التي تمكنت الوزارة من تدبيرها بالقطاع الحكومى ٤٧٠ ألف وظيفة، كنتيجة طبيعية للسياسات التى انتهجتها الوزارة، وفاء لاحتياجات تشغيل فعلية، دون تأثير على الحجم الإجمالى لأعداد وظائف الجهاز الإدارى للدولة، مع تمويل تكاليفها المالية من حصيلة الاعتماد المخصص لبرنامج الإصلاح الإدارى، دون تحميل الموازنة العامة للدول بأعباء إضافية جديدة.

☐ تحقيق أقصى درجات الشفافية والعدالة وتكافؤ الفرص، من خلال الالتزام الكامل بأحكام الدستور والقانون فى الإعلان والضوابط وقواعد المفاضلة عند شغل الوظائف، مما كان له الأثر الطيب فى نفوس المواطنين.

☐ رعاية النابغين والمتفوقين بتعيين عدد ١٢ ألفا من أوائل خريجى كليات الجامعات والمعاهد العليا دفعات أعوام ١٩٩٨ و١٩٩٩ و٢٠٠٠ وفقا لرغباتهم، بهدف تطوير أداء الجهاز الإدارى.

☐ رعاية المعاقين وذوى الاحتياجات الخاصة، بتدبير فرص عمل لهم تناسب ظروفهم، بلغت أعدادها ١٦ ألف فرصة عمل، مع وضع نظام جديد يضمن تخصيص نسبة ٥٪ من الوظائف المعلن عنها للمعاقين.

☐ فتح مجال الترقيات أمام العاملين، وإنصاف الموظفين، بمعالجة مشكلة الرسوب الوظيفى معالجة جذرية، وقد استفاد من الترقيات ٣,٢ مليون

موظف على مرحلتين.

☐ فتح باب الترقى أمام موظفى الدرجة الأولى الذين تجمدت أوضاعهم فيها منذ أمد بعيد، وذلك بإنشاء وظيفة كبير بدرجة مدير عام، الأمر الذى استفاد منه حوالى ٤٥٠ ألف موظف.

☐ تقريب الفوارق بين الدخول وتحسين الأحوال المادية للعاملين، برفع الحد الأدنى للحوافز إلى ٢٥٪ من الأجر، الأمر الذى استفاد منه ٢,٧ مليون موظف بالإدارة المحلية.

☐ رعاية الفئات الأقل قدرة ورفع مستوى معيشة ذوى الدخل المحدود من عمال النظافة وجمع القمامة فى الشوارع والميادين العامة بتقرير بدل ظروف ومخاطر الوظيفة بنسبة تراوحت بين ٥٠٪ و٦٠٪ من المرتب.

☐ وضع حلول بناءة لمشكلات العمالة المؤقتة من المعينين بعقود مقابل مكافأة شاملة، وذلك بتثبيت أعداد بلغت ٢٠ ألفا حتى الآن من العاملين بالجهاز الإدارى على درجات ووظائف دائمة (القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٠).

☐ حل مشكلات العاملين الحاصلين على مؤهلات أعلى فى أثناء الخدمة وتصويب أوضاعهم والاستجابة لمطالبهم، وبلغت أعداد المستفيدين من التسويات أكثر من ٢٨ ألفا من العاملين (القانون ر قم ٥ لسنة ٢٠٠٠).

☐ نجحت الوزارة فى وضع آليات عملية لتيسير نقل ما يزيد على ١٢ ألفا من العاملين إلى جهات عمل قريبة من محال إقامتهم بالمحافظات، تحقيقا للاستقرار الأسرى والنفسى والمعيشى لهم.

☐ ساهمت الوزارة فى التخفيف عن العاملين بالتجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق، والذى بلغ حوالى ٢٨ مليون جنيه (القانون رقم ٤ لسنة ٢٠٠٠).

☐ منح تيسيرات للمرأة العاملة التى ترغب فى العمل نصف أيام العمل الرسمية وتقرير مزايا مناسبة لها.

☐ فتح باب الإعارات والإجازات الخاصة أمام العاملين دون قيود.

إجمالى عدد الوظائف بالقطاع الحكومى

خلال الفترة من عام ٦٦/١٩٦٧ حتى عام ٢٠٠١/٢٠٠٢

السنة المالية	الزيادة السنوية	عدد الوظائف المشغولة	نسبة الزيادة السنوية ٪
٦٦/٦٧		٩٣٢٨٩٧	
٦٧/٦٨	١٠٢٨٥٠	١٠٣٥٧٤٧	١١
٦٨/٦٩	٦٧١٧٨	١١٠٢٩٢٥	٦
٦٩/٧٠	٣١٩٤٢	١١٣٤٨٦٧	٣
٧٠/٧١	٥٢٨٦٩	١١٨٧٧٣٦	٥
٧١/٧٢	٦٢٦٤٤	١٢٥٠٣٨٠	٥
٧٣/٧٤	٤٠١٥٨	١٢٩٠٥٣٨	٣
٧٤/٧٥	١٨٠٦٩٨	١٤٧١٢٣٦	١٤
٧٥/٧٦	١٨٩٣٧٣	١٦٦٠٦٠٩	١٣
٧٦/٧٧	٤٠٣٩١	١٧٠١٠٠٠	٢
٧٧/٧٨	٧٨٠٠٠	١٧٧٩٠٠٠	٥
٧٨/٧٩	١٣١٥٢٥	١٩١٠٥٢٥	٧
٧٩/٨٠	١٥٤٧٦١	٢٠٦٥٢٨٦	٨
٨٠/٨١	١٥٠٤٩٣	٢٢١٥٧٧٩	٧
٨١/٨٢	٢٥٨٦٧١	٢٤٧٤٤٥٠	١٢

٨٢/ ٨٣	١٧٠٢٧٦	٢٦٤٤٧٢٦	٧
٨٣/ ٨٤	٢٠٥٤٠٦	٢٨٥٠١٣٢	٨
٨٤/ ٨٥	١٦٥١٩٧	٣٠١٥٣٢٩	٦
٨٥/ ٨٦	١٨٩٤٥٦	٣٢٠٤٧٨٥	٦
٨٦/ ٨٧	١٥٣٨٦٥	٣٣٥٨٦٥٠	٥
٨٧/ ٨٨	١٢١٥٤١	٣٤٨٠١٩١	٤
٨٨/ ٨٩	٩١٠١٠	٣٥٧١٢٠١	٣
٨٩/ ٩٠	٢٩٦٣٨٢	٣٨٦٧٥٨٣	٨
٩٠/ ٩١	٨٠٤١٧	٣٩٤٨٠٠٠	٢
٩١/ ٩٢	١٧٥٢٧٤	٤١٢٣٢٧٤	٤
٩٢/ ٩٣	١٩٠١٥٨	٤٣١٣٤٣٢	٥
٩٣/ ٩٤	١٣٩١٥١	٣٥٢٥٨٣	٣
٩٤/ ٩٥	٢١٣٠٩٣	٤٦٦٥٦٧٦	٥
٩٥/ ٩٦	٢٦٣٧٤١	٤٩٢٩٤١٧	٦
٩٦/ ٩٧	١٧٤٤٦٢	٥١٠٣٨٧٩	٤
٩٧/ ٩٨	٤٨٠٥٥٠	٥٥٨٤٤٢٩	٩
٩٨/ ٩٩	٢٨٥٦١-	٥١٨٩١٣٢	١-
٩٩/ ٢٠٠٠	١٣٦١٢٦-	٤٩٥٧٥٥١	٢-
٢٠٠٠/ ٢٠٠١	١٩٠٩٨٨	٥١٠٤٢٨٨	٤
٢٠٠١/ ٢٠٠٢	١٠١٩٣٩	٥٢٣٤٤٣٩	٢

حصة المحافظات من التعيينات الجديدة

فى الجهاز الإدارى للدولة ٢٠٠١/٢٠٠٢

المحافظات	حصة المحافظة	النسبة المئوية
القاهرة	١٤٠١٢	٨,٣
الدقهلية	١٣٧١٤	٨,١
الشرقية	١٢٤٠٢	٧,٣
المنوفية	١٢١٨٨	٧,٢
الغربية	١٢٠٦٤	٧,١
البحيرة	٩٦٠٩	٥,٧
الإسكندرية	٨٥٠٤	٥,٠
المنيا	٨١٦٣	٤,٨
القليوبية	٨١٥٤	٤,٨
سوهاج	٨٠١٨	٤,٧
قنـا	٧٧٧٨	٤,٦
أسيوط	٧٥١٧	٤,٤

الجيزة	٦٤٥٠	٣,٨
كفر الشيخ	٦٣٥٧	٣,٨
بني سويف	٥٨٩٣	٣,٥
الفيوم	٥٣٩٣	٣,٢
دمياط	٤١٢٩	٢,٤
الإسماعيلية	٣٢٤٨	١,٩
أسوان	٣١٩٩	١,٩
بورسعيد	٢٥٢٣	١,٥
شمال سيناء	١٦١٨	١,٠
الوادي الجديد	١٦١٣	١,٠
السويس	١٥٧١	٠,٩
مطروح	١٥٢٣	٠,٩
مدينة الأقصر	١٤٦٩	٠,٩
البحر الأحمر	١٣٢٦	٠,٨
جنوب سيناء	٨٤٣	٠,٥
الإجمـالى	١٦٩٣٠٤	١٠٠,٠

إجمالى الوظائف المشغولة بالجهاز الإدارى للدولة

موزعة على الموازنات المختلفة طبقا للتشكيل الوزارى (١/١/٢٠٠١)

الوزارة	جملة الوظائف		
	الآحاد	الآلاف	الملايين
التربية والتعليم	٦٠٥	٧٦٧	١
الداخلية	٧٦٤	٦٩٤	
الصحة والسكان	٣٨٤	٥١٨	
التنمية المحلية	٥٣٨	٣٩٤	
الزراعة واستصلاح الأراضى	٧٣٢	٣٣٣	
التعليم العالى والدولة للبحث العلمى	١٨٩	٢٩٠	
جهات تابعة لرئيس مجلس الوزراء	٢٨٣	٢٥٩	
الأوقـــاف	٦٠٧	٢١٣	
النقـــل	٥٧٣	١٦٥	
جهات تابعة للمحافظين	٠٢٩	١٥٩	
المـاليـة	٤١٠	١٥٠	
التأمينات والشئون الاجتماعية	٦٩٧	١٢٣	

العــدل	١٩٠	٩٠	
الموارد المائية والرى	٩٧٦	٨٥	
الشبـــاب	٨٩٤	٦٤	
الإسكان والمرافق والمجتمعات الجديدة	٨١٣	٦٢	
الـدفـــاع	٥٥٢	٥١	
التموين والتجارة الداخلية	٦٠٧	٥٨	
الاتصالات والمعلومات	٧٠٩	٤٢	
الإعـــلام	٢٢٤	٤٠	
الثقـــافة	٩١٠	٤٢	
القوي العاملة والهجرة	٥٣٨	٢٠	
الصناعة والتنمية التكنولوجية	٨٠٠	٢٠	
الكهرباء والطاقة	٤٥٦	١٧	
الاقتصادوالتجارة الخارجية	٠٩٦	٩	
التخطيط والتعاون الدولى	٢٠٦	٩	
الدولة للتنمية الإدارية	٩٨١	٧	
الخــارجيـة	٩٢٧	٥	
رئاسة الجمهورية	٧٣١	٣	

البترول	٤٠٣	٢	
السياحة	٤٣٩	٢	
الدولة للإنتاج الحربى	١٤٥	١	
قطاع الأعمال العام	٤٩٨	–	
الدولة لشئون البيئة	٥٨٤	–	
الدولة لشئون مجلسى الشعب والشورى	١٧٩	–	
الإجمالى	٦٦٩	٧١٢	٥

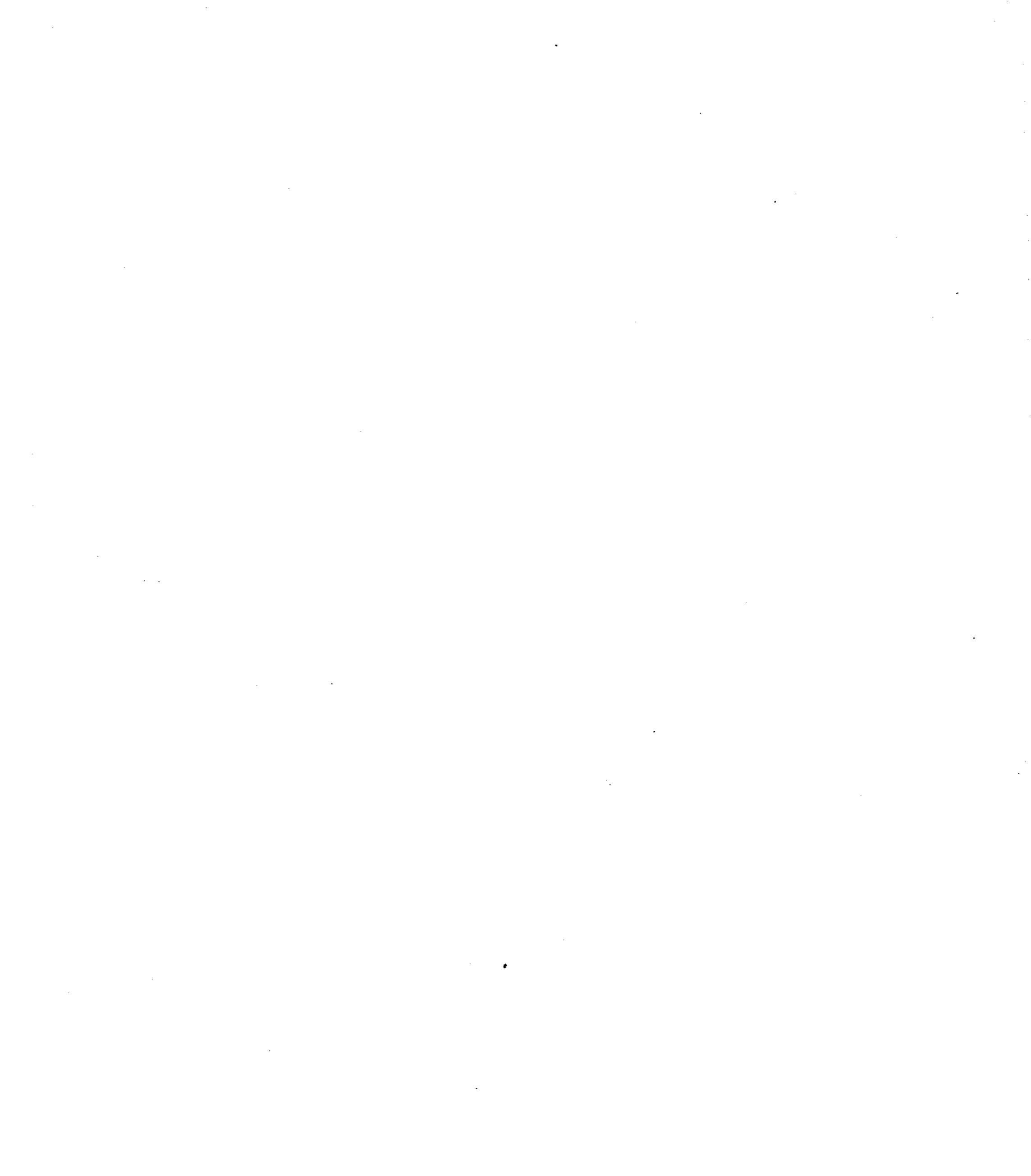
مصدر الاحصاءات الثلاثة : وزارة الدولة للتنمية الإدارية ، والإحصاء الثانى معلن بالصحف اليومية طيلة يوليو ٢٠٠١ بمناسبة الإعلان عن الوظائف الجديدة .



الباب الثانى

نحو تنمية حقيقية فى القرن الجديد

- حضارة القرن الواحد والعشرين حضارة رقمية
- حتى لا يكون هناك أكثر من رقم قومى لكل مواطن
- تطوير الشهر العقارى
- نحو منظومة جديدة للأحوال الشخصية



(٧)

حضارة القرن الواحدوالعشرين حضارة رقمية

أبدأ فأقول إن المعنى المقصود هو أن إنجازات الحضارة المستحدثة ستعتمد على ما نسميه فى علم المعلومات وتطبيقات التكنولوجيات المختلفة بالأساليب الرقمية، قد تكون الترجمة غير دقيقة تماما لكلمة digital، ولكنها على الأقل ترجمة موحية بالمعنى الذى تعتمد عليه هذه التكنولوجيات وعلى رأسها بالطبع [بل وفى قلبها جميعاً] أجهزة الكمبيوتر.

نحن نعرف أن كل البيانات والمعطيات الآن تتحول إلى أرقام، بل إلى رقمين فقط هما صفر، ١، وعن طريق هذا التحويل يتم التعامل مع كل شىء ومعالجة كل شىء Processing بسرعة فائقة وفائقة الفائقة.. كل هذا نعرفه تماماً، لكننا فى حاجة إلى أن نتفهمه وأن نهيئ أنفسنا للتعامل معه بنفس الروح التى يتعامل بها الآخرون.

ولن أفيض فى تأكيد هذا المعنى، ولكنى أعتقد أن ذكر بعض الأمثلة لما هو مطلوب منا هو الأجدى، وفى هذا الصدد سأذكر سبعة أمثلة مهمة بطريقة العناوين والأسئلة:

(١) ما هى يا ترى الإجراءات التى بدأت الوزارة الجديدة فيها من أجل إنجاز الرقم القومى للمواطن، لقد حدد السيد الرئيس حسنى مبارك وحذر من

التقاعس مرة بعد أخرى، وأخيراً فإنه أعطى مهلة ٤ سنوات وسمح بإشراك شركات قطاع خاص فى العملية. . ومضى من السنوات الأربع حوالى ١٠٪ دون أن نسمع إنجازا!

(٢) إلى متى تظل مبانينا كلها وهى ثروتنا العقارية وربما هى نصف ثروتنا كلها بدون تنفيذ الرقم القومى للمنشآت والمبانى؟

(٣) إلى متى تظل الهيئة القومية للاتصالات متراخية فى ضبط أرقام تليفونات القاهرة الكبرى مرة واحدة، بحيث يدل الرقمان الأخيران على المنطقة، كما هو الحال فى كل بلاد العالم المتحضر، وبدلاً من البعثرة الحالية للأرقام هنا وهناك.

وإلى متى تظل الهيئة فى القاهرة تغير الأرقام دون أن تسجل الرسائل الصوتية الكفيلة بإرشاد المواطنين، مع أن هذا ممكن ومعمول به فى الأقاليم خارج القاهرة.

(٤) إلى متى تظل الأهمية النسبية لمدننا تخضع للأهواء والعلاقات الشخصية والوقتية دون أن تتحدد تبعاً لعدد السكان والعوامل التى تأخذ بها المجتمعات التى تضع معايير أساسية للتنمية. هل نعرف مثلا أن بون العاصمة الألمانية السابقة كان رقمها ٥٣ تبعاً لترتيبها [من حيث عدد السكان] بين مدن ألمانيا الغربية (سابقا).

(٥) متى يمكن أن تكون أرقام السيارات كلها خاضعة لنظام رقمى واحد ولمسلسل واحد، بعيداً عن العلامات والأرقام الدالة على النفوذ.

(٦) متى يمكن لنا أن نوحد الرقم القومى للتأمينات والرقم القومى فى رقم واحد يكون بمثابة الأداة الحقيقية لرصد آثار كل قرار فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية.

(٧) متى تتحول سجلات الشهر العقارى والسجل العينى والضرائب العقارية وسجلات المواليد و الزواج والوفاة والطلاق إلى أرقام وسجلات رقمية بمعنى الكلمة.

أظن أنه بدون هذه الإنجازات لا نستطيع ولن نستطيع أبداً أن نزعم دخول القرن الجديد.

(٨)

حتى لا يكون هناك رقمان قوميان لكل مواطن

كانت النيابة الإدارية قد تلقت بلاغا من الهيئة القومية للتأمين والمعاشات بأنه عند بحث الحالة التأمينية للمواطن (م. ر. أ) عقب إحالته للمعاش من عمله مديرا لمدرسة . . تبين أنه ظل يعمل بمديرية الشباب والرياضة بالقاهرة جامعا بين العملين منذ أغسطس عام ١٩٦٩ وحتى ديسمبرعام ١٩٩٤ ، حيث اكتشفت موظفة الكمبيوتر أن له رقما تأمينيا فى المديرية برغم تقدمه للحصول على المعاش بصفته مديرا لمدرسة تابعة لوزارة التربية والتعليم . .

واستمرت تحقيقات النيابة منذ ذلك الحين إلى أن انتهت إلى إدراك الحقائق ، فرفعت مذكرة بشكل عاجل إلى الجهات المختصة متضمنة التوصية بسرعة إصدار الرقم القومى لكل مواطن ! ! .

□ من الواضح إذن أن الرقم القومى (التأمينى) لكل مواطن الذى أنجزته وزارة التأمينات وهيئة التأمينات منذ مدة ليست بالقصيرة (وإنما تقارب الآن عشر سنوات) قد أثبت أقصى فعالية له . .

فما هو هذا الرقم وقد كشف بمجرد ضغط الأزرار عن هذه الحقيقة المرة التى يستحيل الوصول إليها بدون الكمبيوتر ، سواء كنا فى عصر المعلومات أو قبل عصر المعلومات أو بعد عصر المعلومات .

□ ومن الواضح أيضا أن وزارة التأمينات مازالت تأخذ نفسها بما عهدناه فيها جميعا من الإنجاز الصامت، فقد نجحت وزارة التأمينات وهيئتها منذ الثمانينيات فى أن تضع بيانات المواطنين جميعا على الحاسب الآلى، وأصبح هذا الحاسب كفيلا بالبحث لأى مواطن عمن يشبهونه فى الاسم لمجرد تشابه الأسماء الأربعة الأولى (أو الثلاثة) (أو الاثنين)، وتظهر على الشاشة على الفور بيانات شخصية (مدنية) كاملة من قبيل تاريخ الميلاد والجنس ذكر أم أنثى وجهة العمل وتاريخ بدء التأمين والأجر الذى يحتسب عنه التأمين. . إلخ.

فضلا عن البيانات التأمينية الخاصة بسداد اشتراك التأمين وآخر تاريخ للسداد، والمستحقين - فى المستقبل - للمعاش وبياناتهم. . إلخ. والمنطقة التأمينية التابع لها. . إلخ، وما إلى ذلك من البيانات الإدارية.

□ على هذا المستوى المتميز من إتاحة البيانات المدنية والتأمينية والإدارية نجحت التأمينات فى أن تدخل بمصر إلى عصر المعلومات فى هدوء وصمت وبدون منٍّ أو فخر وأيضا بدون تحميل الميزانية العامة للدولة بمبالغ كبيرة فى مقابل إنجاز هذا العمل العظيم، وليس من شك فى أن هناك كثيرا من الجنود المجهولين الذين كانوا وراء هذا العمل العظيم الذى تم إنجازه، ولا يزال أداؤه يتحسن حتى حقق بالأمس أكبر دليل على نجاحه تماما.

□ على صعيد آخر فإننا لا نزال فى حاجة إلى أن يكون عندنا بأقصى سرعة رقم قومى لكل مواطن. . ولا خلاف على أهمية هذا الرقم وضرورته الملحة. . ويبدو من تصريحات السادة المسئولين فى وزارة الداخلية أن العمل فيه قد قارب

على الانتهاء، وأنه سيكون من ١٤ خانة أو رقما، وأنه بالطبع سيضبط كل ما يتعلق بالأحوال المدنية وما يترتب عليها من الأحوال الأمنية والجنائية . . إلخ .

□ ولأننا نعيش فى وطن واحد فإننا نتمنى بالطبع أن يكون هناك تنسيق بين الرقم التأمينى لكل مواطن وبين الرقم القومى لكل مواطن . . ومن المؤكد أنه ليس بالأمر الصعب أن يكون هذا الرقم هو نفسه هذا الرقم لأن المواطن واحد فى الحالتين ، ولأنه ليس هناك داع إلى أن يتكرر للمواطن رقمان لمجرد أن هناك وزارتين قامتا بنفس الإنجاز .

□ وحسبما تعلمنا فى أنظمة الكمبيوتر وعلوم المعلومات فإن هذا التوحيد ممكن جدا وسهل جدا لو بدأناه اليوم ، بأن تقر وزارة الداخلية الرقم القومى الذى أنجزته وزارة التأمينات أو أن تعدل فى خاناته خانة أو اثنتين ، ثم تغذى هذه الأرقام بما يتوافر عندها من البيانات المدنية (الميلاد - الوفاة - الزواج - الطلاق - الإنجاب) ، وبيانات التعبئة العامة (تاريخ التجنيد - الموقف منه . . إلخ) .

□ عندئد ستكون لنا ذاكرة قومية موحدة تتولى تسهيل وصول خدمات الدولة إلى مستحقيها فى أسرع وأضبط صورة ، وتضمن عدم تكرار الجهد المبذول ، وتضمن كذلك توفير النفقات فى البحث عن المستحقين الحقيقيين لأى إنجاز جديد فى مستويات الخدمات الاجتماعية والتنمية البشرية المتعددة التى تبذل الحكومات جهدها من أجل مد مظلتها .

□ وإذا التزمنا اليوم بالجانب الأيسر فى القضية وهو أن يكون هناك رقمان قوميان واحد للتأمينات يكتفى فى تواضع بأن يسمى نفسه بالرقم التأمينى ، وآخر

فى الداخلية تحت مسمى الرقم القومى فسوف نكون فى حاجة قريبة إلى رقم ثالث للقوى العاملة ورقم رابع للضرائب ورقم خامس لهيئة (أو هيئات) التأمين الصحى . .

وهكذا نجد أنفسنا نعود بعد عشر سنوات إلى مشكلات التكرار والدوران بطريقة (كعب داير) على المصالح المختلفة التى يصبح من حق كل مصلحة فيها أن تنشأ أو تشرع فى إنشاء رقم قومى لكل مواطن من رعاياها .

□ بودى أن أحلم فأقول إننى أتمنى ألا يكون هناك رقم لجواز السفر مادام هناك رقم قومى ، وأن يذهب المواطن لاستخراج جواز السفر فيضغط الموظف على أزرار الكمبيوتر التى تنبئ بأن المواطن المتقدم لم يحصل على جواز سفر من قبل أو حصل على جواز تنتهى صلاحيته فى تاريخ كذا لأنه صدر منذ (كذا) من مكتب جوازات السفر فى منطقة (كذا) . . عند ذاك يستخرج للمواطن جواز سفر جديد يحمل رقمه القومى ، فإذا كان من حق المواطن أن يحمل جواز سفر دبلوماسيا من ذى الغلاف الأحمر خرج الجواز مغلفا بالغلاف الأحمر ، وإن كان من حقه أن يحمل جواز سفر لمهمة خرج الجواز مغلفا باللون الأزرق وإن لم يكن من حقه هذا أو ذاك خرج الجواز بغلافه الأخضر العادى وفى كل الأحوال لا يحمل الجواز إلا الرقم القومى للمواطن فلا قيمة عندئذ لمسلسل الجواز وجهة إصداره إلا فى البيانات الإدارية والمالية الخاصة بحساب دخل مصلحة الجوازات ، أما المواطن والجواز نفسه فيكفيهما الرقم القومى لأنه كفيل بكل ما بعد ذلك من ضبط الجوازات المزورة والمكررة والصادرة بغير المهنة الحقيقية والصادرة بأن الذين يحملونها لا يعملون . . إلخ ، هذه السلسلة من معاناة الدولة من أجل فرض

سيطرتها المطلوبة . .

هذا فضلا عن العذاب الذى يواجهه المواطن إذا كان اسمه شبيها فى مقطعيه الأولين باسم واحد من المشتبه فيهم، ولن أذيع سرا إذا قلت إن رئيس الوزراء السابق أشار على أحد أصدقائه (وقد أصبح هذا الصديق وزيرا بعدها بشهور) بأن يغير اسمه لأن هذا هو الحل الوحيد الذى يريحه من الاستبقاء فى المطار كلما سافر أو عاد لأنه يحمل اسما شبيها باسم أحد المشتبه فيهم .

(٩)

تطوير الشهر العقارى

الشهر العقارى هو ذاكرة الملكية العامة والخاصة على حد سواء ، وهو الذاكرة الأولى لعناصر الثروة القومية ، ووجوده فى ذاته هو أحد المكونات الأساسية للعدالة ، وازدهاره هو بلا شك من أهم المقومات لحياة قانونية منضبطة مأمولة ، ولأحوال مدنية وتجارية مبشرة ، ولاستقرار اجتماعى لابد منه .

ينبغى قبل الحديث عن آمالى فى تطويره بطريقة جذرية ومتدرجة أن أسجل بكل الإعجاب والتقدير التطوير الحثيث الذى شهدته مجموعة المصالح التابعة لوزارة العدل فى السنوات الأخيرة . . لكن يبدو أن التطوير فى حاجة إلى أن يمتد إلى تصميم النظم الإدارية الحاكمة للإجراءات والخطوات التنفيذية ونحن فى بداية الألفية الثالثة .

فنحن نلجأ فى كثير من الأحيان إلى الشهر العقارى لإجراء بسيط هو توكيل محام من المحامين أو واحد من الأقارب أو الأصدقاء للقيام بعمل ما بالنيابة عنا ، وربما تقتصر علاقة سبعين فى المائة من المصريين المتعاملين مع الشهر العقارى على هذا الإجراء البسيط ، لكن العجيب أن هذا الإجراء مع التطوير والتسهيل والتزيين الذى أصاب الشهر العقارى يستهلك من المواطن ما لا يقل عن ساعتين فى المتوسط .

وقد عجبت حين لاحظت هذا مرة واثنتين فذهبت مرة ثالثة لكى أدرس على سبيل التجربة الخطوات التى تجعل مثل هذا الشأن البسيط يستغرق كل هذا الوقت الطويل، فإذا بى أفاجأ بأن نظام دورة الأوراق (كما تقول علوم الإدارة) هو السبب الوحيد والحتمى لضياع كل هذا الوقت على هذا النحو!

ولن أطيل على القارئ فى وصف الخطوات التى لابد أن يمر بها المواطن بين ثمانية موظفين على الأقل هم رئيس المأمورية الذى يتولى توزيع القادمين على الموثقين، والموثق نفسه، والكاتب الذى يتولى كتابة التوثيق، ومفهرس يتولى فهرسة التوكيلات، ومقدر رسوم يثبتها على هامش التوكيل، ومحصل الرسوم يتولى تحرير القسائم المالية العتيقة ذات الأصل والصورتين، ولابد أن يثبت فى كل قسيمة مجموع المبالغ المحصلة قبلها ثم المجموع الجديد، ولابد له أيضاً أن يراجع هذا الجمع مع انتهاء كل صفحة من صفحات القسائم التى تضم أربع قسائم.

وإلى جوار المحصل فى نفس الحجرة مراجع أو مراجعان لأن الأمر على هذا النحو يستدعى وجودهما، فكل قسيمة تضم خمسة أو ستة بنود، وهناك بعد هذا موظف الميكروفيلم (أو التصوير) تبعاً للمكتب، هذا فضلاً عن الإداريين والسعاة والأمن والاستعلامات.

ومن البديهى أن أحداً من المواطنين لن يقود خطوات نفسه العشر فى هذه الدورة من غير خمسة استفسارات على الأقل.. ولهذا تكون النتيجة ضياع ساعتين أو ثلاث فى أبسط إجراء يقوم به الشهر العقارى وهو التوكيل.. فما

بالنا بتسجيل عقار أو بيعه . . إلخ؟

□

ومع هذا فإن حل هذه المشكلة بسيط جداً بإعادة النظر فى نظام الدورة كله ، ولكن هذا يستدعى قرارات عليا بتوحيد مسمى الرسوم وبتبسيط إجراءاتها الحسابية ، وبتوفير وقت الكتابة فى السجلات مع تكوين السجل نفسه من أصول التوكيلات نفسها ، وإدخال الكمبيوتر الرقمى وتطوير وظيفة الموثق نفسها .

وعندئذ يمكن لنا أن نتوقع أن ينتهى إجراء التوكيل فى دقيقتين على أكثر تقدير ، وأن تقل الحاجة إلى هذه المساحات الشاسعة الكفيلة بحفظ هذه الأوراق المطولة التى يكفى اختصار ديباجتها الرهيبة فى سطر واحد بدلاً من وجه وظهر من ورقة على حجم كبير يسمونها فى مصلحة التمغة بورقة الاتساع فى عصر لم يعد يحتمل ضياع دقيقة ولا مليم ولا سنتمتراً واحداً من المساحات المحدودة ! !

وعلى هذا النحو يمكن أن تصدر وثيقة التوكيل فى صورة ورقة مقواة لا يتعدى حجمها حجم البطاقة الشخصية (الجديدة) متضمنة أ ربعة بيانات فقط هى :

□ رقم الوثيقة : ويتضمن هذا الرقم اوتوماتيكيا اسم المكتب الذى أصدرها على هيئة رقم يمثل الخانة الثانية من رقم الوثيقة وليس هذا بجديد ، ففى حقيقة الأمر أن لكل مكتب من مكاتب التوثيق رقما خاصا به حتى فى [illegible]

البيروقراطية القائمة.

□ والبيان الثانى هو اسم الموكل ورقمه القومى.

□ والبيان الثالث هو اسم الموكَل (بفتح الكاف) ورقمه القومى.

□ والبيان الرابع هو موضوع التوكيل، وليس من الصعب حصر موضوعات التوكيلات جميعاً فى عدد لا يتعدى الحروف الهجائية بحيث لا يكون المرء بحاجة إلى أن يكتب أن هذا توكيل عام، فذلك يعنيه حرف (ع)، وأن هذا فى البنوك (ب) و أن هذا توكيل خاص، فذلك يعنيه حرف (خ).. إلخ.

وربما سمح لنا هذا النظام البسيط أن نضيف خانة لأمد التوكيل بما يتيح للموكل أن يقصر مدة التوكيل حتى نهاية العام مثلاً أو إلى أمد معين بدلاً من أن يعود بعد مدة لإلغاء التوكيل ويكرر كل الخطوات السابقة.

□

هذا نموذج بسيط جداً للتطوير الادارى الممكن جداً للشهر العقارى فى خطوة من الخطوات التى يحتك بها الجمهور مرات عديدة مع هذه المصلحة العتيدة، ولاشك أن تنفيذ مثل هذه الخطوة يحتاج تضافر أجهزة عديدة فى الدولة وليس الشهر العقارى وحده، وسترحب وزارة المالية بالقطع بفكرة التعبير عن نوع التوكيلات بحرف (أ) و(ب) و(جـ) وسيكون لكل منها رسم محدد لا يقتضى البحث عن مقدر للرسوم ومراجع ومحصل ومفتش وأمين خزينة.. إلخ فى كل مكتب من هذه المكاتب.

كذلك فإن الرقم القومى الذى طال انتظاره لابد له أن يظهر حتى يغنينا عن أرقام البطاقات وتاريخ صدورها ، وهل هى بدل فاقد أو تالف أو سارية ، فضلاً عن الرقم المطبوع على ورقة البطاقة نفسها والسجل المدنى الصادرة عنه !!

□

فإذا نجحنا فى مثل هذا التطوير فى خلال شهرين أو ثلاثة ، فإن أمامنا الخطوة الأهم والأكبر وهى تسجيل ثروات الوطن العقارية كلها بطريقة علمية مميكنة تتيح الحفاظ على الحقوق وتتيح أيضاً ضبط كل شىء بدءاً من الملكية والحيازة وحتى الأرباح و الكسب والتصرفات العقارية ، وعندئذ يمكن أن يكون لكل عقار رقم قومى ، ولكل فدان من الأرض رقم قومى . . وليس هذا بمعجزة إذا أردنا . . وإذا بدأنا . . وأعتقد أن أحداً لا يمانع فى البدء ، ولا فى الرغبة .

(١٠)

نحو منظومة جديدة للأحوال الشخصية

لم تكن حادثة السويركى على نحو ما صورتها صحفنا الحادثة الأولى التى يتم فيها تجاوز القوانين الإسلامية والمدنية معا فيها، ولن تكون، وليس صعبا أن ندرك أن التنظيم الحالى لمسائل الأحوال الشخصية يساعد على وقوع مثل هذه الأخطاء أو الجرائم والخطايا، وسأقصر حديثى فى هذا المقال على الجانب التنظيمى بعيدا عن الخلافات الشرعية والسياسية التى أحاطت بالموضوع، لهذا فسوف أسارع بأن أطرح السؤال المهم وهو: كيف يمكن لنا أن نضع تنظيما يضمن التزام الجميع بالشرع الإسلامى الحنيف دون تعسف فى التطبيق؟ وجوابى بسيط وسريع . . وهو أن تكون الأحوال الشخصية منظمة عن طريق الرقم القومى، ويكون هذا الرقم واردا فى كل شهادات الزواج والطلاق والرجعة، بل وأن يتم تفريغ بيانات هذه العقود فى خانات هذا الرقم على قاعدة المعلومات متى تم العقد، ومن خلال قاعدة البيانات هذه يمكن لنا فى لمح البصر أن نكتشف أى تجاوز يقع فى هذا المجال، سواء من ناحية الزوج، أو من ناحية الزوجة دون اللجوء إلى أسلوب التحريات السرية المطولة التى لا تكشف إلا عشرة فى المائة أو عشرين فى المائة من التجاوزات، وبعد أن تكون الفأس قد وقعت فى الرأس بالفعل.

ومن البدهى أن برنامج الكمبيوتر الذكى قادر على أن يؤشر على (أو يشير

إلى) كل أنثى بحالتها الاجتماعية ليس من حيث الزواج الحالى أو عدمه فحسب، ولكن من حيث الزواج السابق أيضا، ومتى انتهى.. وهل لا تزال فى العدة.. أم أن عدتها انتهت.. وهل تحل لها العودة إلى زوج سابق أم أنها استوفت الطلقات الثلاث بالفعل!

كذلك فإنه فى وسع برنامج الكمبيوتر الذكى أن يدلنا فى لمح البصر على الزوجات اللائى فى عصمة الزوج وعلى مطلقاته السابقات، وهل لا يزال جائزا له الرجوع إلى أى منهن لأنها لا تزال فى عصمته أو فى عدتها.. إلخ.

ويقتضى هذا بالطبع إعادة تصميم استمارات عقود الزواج والإشهار والطلاق والرجعة لتكون قابلة وقادرة على تغذية برامج الحاسبات الآلية، كما يقتضى هذا من ناحية أخرى فرض قدر معقول من الالتزام بأن يكون تحديد القائم بمسئولية عقد الزواج تبعا للرقم القومى بحيث يكون من اختصاص كل مأذون (أو موثق) أن يعقد عقود الإناث اللائى يقع رقمهن فى إطار رقم معين، وذلك تبعا لمحل إقامة الأنثى، وهو لحسن الحظ نفس المنطق الذى تأخذ به النظم الخاصة بالرقم القومى من ناحية، والذى تأخذ به الأصول التى تنظم عمل المأذونين الشرعيين والموثقين من ناحية أخرى، إنما الجديد أن توزيع العمل على المأذونين سيكون مفهوما بمجرد النظر إلى الرقم القومى للأنثى بدلا من الاجتهاد فى تحديد المأذون المسئول تبعا لتوزيع المناطق السكنية فى الأحياء والمدن، وبهذا يصبح معروفا أن عقد قرآن الآنسة ذات الرقم القومى يتم بمعرفة المأذون الذى يتولى عقد قرآن الإناث اللائى يقعن فى المسلسل الذى يضم عشرة آلاف رقم على سبيل المثال من الرقم القومى ٣١٣٣١٤٣١٥٣٠٠٠١ إلى الرقم القومى

٣١٣٣١٤٣١٥٤٠٠٠٠ . . وهكذا . . وقد قلت «قدر معقول من الالتزام» مقدرا ما تفرضه الظروف من أن تكون العروس مقيمة فى وقت زواجها خارج مصر، وعندئذ يتولى المكتب القنصلى بالخارج إتمام توثيق الزواج ولكنه يصبح ملزما بأن يخطر المأذون (أو الموثق) الذى تقع فى نطاقه الأرقام القومية المسئول عنها، وبنفس الفلسفة يمكن الاستئذان فى الإخطار إذا كانت العروس وأهلها ترغب فى عقد الزواج فى مصيف أو مشتى أو عاصمة أو على يد مأذون أو موثق يرغبه الأهل لأى سبب من الأسباب، وعندئذ يُوافق لهؤلاء جميعا شرط إخطار المأذون الأصلى، وذلك من أجل تكوين قاعدة بيانات بشرية (لدى الموثقين والمأذونين) تزيد من حماية ودعم قاعدة بيانات الحاسب الآلى، والأهم من هذا أن تقضى على تلك الظاهرة الشاذة والنادرة التى أشارت إليها الصحافة فى القضايا الأخيرة وهى ظاهرة المأذون شبه الخصوصى الذى يتنقل مع أصحاب الشهوات لإتمام الصورة الرسمية التى لابد منها لرغباتهم وشهواتهم، ثم يفاجأ بنفسه فى المحكمة مرة واثنتين، وقد يصبح متهما لا شاهدا فحسب، بل ربما يصبح شريكا فى الجرم لسبب مهم، وهو أن القوانين لم توجد فى البداية نظما كفيلة بأن تحقق لها التطبيق السليم والمرن فى ذات الوقت.

وإذا كان الشىء بالشىء يذكر . . فإننى أرى أنه قد أصبح من العار أن تظل الدولة على سياستها فى تقاضى رسوم زواج أو طلاق وهى نفسها الدولة المعنية بالقضاء على الزواج العرفى ومشكلاته المتعددة، وأرى أنه قد آن الأوان لأن تلغى الدولة كل الرسوم المفروضة على العقود المتعلقة بالزواج والإشهار والطلاق والرجعة، وأن تتنازل عن كل هذه الرسوم المحسوبة بالمليم من رسوم

نسبية وغير نسبية ودمغة وتنمية موارد . . إلخ . بل وأن تسعى الدولة سعيا حثيثا فى أن تعفى المواطنين من دفع مكافأة المأذون على عقد العقد ، وذلك بأن ترتب الدولة أمورها لأن يكون كل المأذونين خلال عدة أعوام لا تزيد على العشرة من المستشارين السابقين ، على النحو الجميل الذى بدأته الدولة على يد وزارة العدل فى لجان توفيق المنازعات ، وبهذا يتقاضى المأذون الشرعى (أو الموثق) أجره من الدولة نفسها فحسب . ولنذكر أن المأذون الشرعى ظل طيلة عهد وجوده منذ أيام الفاطميين بمثابة النموذج الأقدم لقاضى التوفيق فى المنازعات .

وهكذا يصبح المستشار السابق (المعهود إليه بوظيفة المأذون) أيما كانت درجته السابقة فى القضاء بمثابة شخصية عامة كبيرة فى كل مجتمع مصرى تتولى تقديم النصح العائلى فى كافة المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية ، بل والخلافات الاجتماعية المتجددة ، كما يكون بحكم هذا الوضع عضوا فى كافة اللجان المعنية بالتنمية المحلية على المستويات المتعددة التى تتكون منها الإدارات المحلية ممثلا بهذا مكسبا حقيقيا للمحليات والإدارة المحلية !



الباب الثالث

هل يمكن رسم صورة جديدة للحياة فى مصر



- تشجيع الحياة فى مصر
- متى ينتهى عهد الورق الحكومى؟
- على الحكومة أن تحدد بالضبط : ماذا تريد من المواطن
- سياسات تشجيع الإنماء و الاستثمار :

هل نكون حقاً من النمور ؟ .



(١١)

تشجيع الحياة فى مصر

يكثر الحديث من آن لآخر عن أهمية تشجيع الاستثمار فى مصر ووسائل هذا التشجيع، ويكثر الحديث فى الآونة الأخيرة عن أهمية تشجيع التصدير ووسائل هذا التشجيع . . ولكنى أعتقد أن الأهم من هذا وذاك هو العمل على تشجيع الحياة فى مصر، سواء كان هذا التشجيع للمصريين أو لغير المصريين.

وفى حقيقة الأمر فإن تشجيع الحياة فى بلد ما لا يتأتى من خلال آليات اقتصادية، ولكنه يأتى فى المقام الأول نتيجة الشعور بالراحة كالذى نحس به فى باريس كعاصمة أو فى ألمانيا كدولة على سبيل المثال، ونتمنى فى كل لحظة نقضيها هناك لو أن هذا المناخ المريح للحياة ولنظمها قد توافر فى مصر.

ويبدو لى أن تشجيع الحياة فى مصر يقتضى فهم عدة مسلمات أصبحت تحكم روح الحياة الحديثة، وروح الحضارة الحديثة فى العالم كله :

(١) فقد أصبح العالم كله يسعى بكل وسيلة إلى التخلص من الإجراءات الورقية، وليس اختصارها فحسب، والأهم من هذا أن العالم المتقدم كله أصبح لا يلزم المواطن أو الأجنبى بالحضور بنفسه إلى مقار القنصليات للحصول على الفيزا على سبيل المثال، ولكن أصبح فى وسعه أن يحصل على الفيزا من خلال البريد والإنترنت، وأن يحصل على تذاكر الطيران والبواخر من خلال

التليفون، وأن يحصل على مقعد فى الأوبرا والمسرح بنفس الطريقة . . وهكذا .

ومن العجيب أننا أخذنا هذا الأسلوب فى منحى واحد أو وحيد من مناحى الحياة، وهو الأكل فقط، فهو الشىء الوحيد فى مصر الذى أصبح الحصول عليه من خلال التليفون سهلا ومنظما، وفيما عدا ذلك فمازلنا بحاجة إلى إقناع الحكومة الكبيرة والحكومات الصغيرة على حد سواء بجدوى التخلص من الحرص على حضور صاحب الحاجة بشحمه ولحمه إلى حيث تدار الحوائج!!

(٢) تسابق العالم كله فى القضاء على ظاهرة الطابور، لكننا تخلصنا من طوابير الجمعيات الاستهلاكية فقط، وابتدعنا طوابير جديدة ومتجددة فى كل منافذ الخدمات بلا استثناء، حتى إن الخدمات مدفوعة الأجر أو السلع أصبحت تحتاج إلى طابور إذا ما بيعت فى مؤسسة كبيرة حكومية أو غير حكومية، ويندر على سبيل المثال أن تدخل إلى محطة تموين السيارات بالبنزين فتجد نفسك أمام التانك للوهلة الأولى، وإنما لابد أن تنتظر ، وإذا سألت عن السبب فى عدم تشغيل التانكات الأخرى قيل لك إنها عطلانة، ويقال هذا كأنه أمر مسلم به، أو كأنه الطبيعى، وحين تعبر بوابات دفع الرسوم فى بلبيس أو القاهرة تقف فى طابور طويل أمام منفذ واحد يعمل بينما المنافذ الأخرى مغلقة والمسئولون عنها قد جلسوا إلى بعضهم يتسامرون فى الشمس اللذيذة، وتذهب إلى أى بنك فتجد نفسك مضطرا إلى الوقوف فى طابور، ويصل الطابور الواقف فى أحد البنوك الاستثمارية إلى عشرة أشخاص أمام الشباك الواحد، أما البنك الاستثمارى المجاور له فإنه يوزع أرقاما بترتيب العملاء فى الحضور ويتيح لهم الفرصة للجلوس ريثما يحل دورهم، ومع هذا فهو يستضيفهم قرابة نصف

الساعة، وفى بنك ثالث قريب من هذين البنكين فإنك ربما لا تجد موضع لقدم، وليس هذا ذنب هذه البنوك الثلاثة على سبيل المثال، وإنما هو ذنب الحكومة التى ترفض التصريح لهذه البنوك بفتح فروع جديدة، مع أن واجب الحكومة هو أن تحثها على هذا الفتح، بل وأن تشجعها بكل ما هو ممكن على امتداد الخدمات، وفى ذات الوقت فإنها ـ أى الحكومة ـ لا تساعد فروع البنوك الحكومية على التوسع أو التطوير.

وتمتد الطوابير إلى مجالات لا يتخيل الإنسان أن تصل إليها الطوابير كالشهر العقارى، ومصلحة الخبراء، ومصلحة الجوازات، وهيئة التليفونات، ومصلحة الأحوال المدنية، بل إن الأعجب والأطرف أننى كثيرا ما أمر على صناديق البريد فى أحياء مختلفة حتى أجد صندوقا للبريد لا يزال فيه حيز لكى أضع خطاباتى فيه، مع أن الأمر لا يكلف الهيئة أكثر من صناديق من الصفيح. . بل إنه فى بلاد متقدمة كثيرة يكتفى المرء بأن يضع الخطابات المرسلة منه فى نفس صندوق البريد الخاص به ويتولى ساعى البريد جمع الخطابات المرسلة فى نفس الوقت الذى يوزع فيه الخطابات الواردة. . وتحكى عن هذا للناس فى مصر فيظنون أن فى هذا عجبا.

(٣) يحرص العالم المتقدم كله على أن يبين للقادمين من السياح وللمقيمين من أهله سعر كل شىء أو مقابله بالتحديد الدقيق، فأنت ترى بمجرد هبوطك من الطائرة قائمة البدائل للوصول إلى وسط المدينة، كم يكلف الأتوبيس بالضبط، وكم يكلف التاكسى على وجه التقريب، بل وعلى وجه التحديد فى أحيان كثيرة، بل إنك تجد قوائم بأسعار كل الفنادق المقامة فى أى عاصمة بحيث تحجز

المكان المناسب لإمكاناتك المادية وأنت لا تزال فى المطار، ولكن السياسة المصرية تترك كل سائح فى يد سائق التاكسى المتعاقد مع الفنادق التى يزودها بالسياح!! أما فى مصر فإنك لا تستطيع أن تحدد أجر التاكسى من محل عملك إلى محل سكنك، مع أنك تؤدى هذا المشوار كل يوم، وربما تقبل منك السائق الجنيهات الثلاثة شاكرا اليوم، فإذا بالسائق الآخر فى اليوم التالى مباشرة يصمم على ألا يتقاضى أقل من خمسة جنيهات، وهكذا يعجب السائح والزائر والمقيم من أن كل شىء قابل للتفاوض، بل خاضع للتفاوض، وهو أخطر مبدأ يهدد اقتصادنا وصورتنا خاصة عندما يصبح التفاوض مهينا للطرفين على حد سواء، وليس فى ترك الأمور بلا تحديد أية فائدة لأى طرف، بل ربما كان الخاسر الأكبر هو الوطن نفسه واقتصاده.

ويتصل بهذا سعر كل شىء حتى إن فروع الفنادق الكبرى الخاضعة لإدارة شركات متعدية الجنسية تقدم (فى مصر) رسميا على ظهر كل غرفة سعرين: سعر للمصريين وسعر للأجانب، وبالإضافة إلى هذين السعرين المعلنين فهناك سعر لشركات السياحة، وسعر تنشيطى لشركات السياحة، وأسعار مختلفة لشركات مختلفة، وهكذا يمكن لسعر نفس الغرفة الواحدة أن يتفاوت من عشرة دولارات إلى خمسمائة دولار بلا أدنى مبالغة.

ويتصل بهذا أيضا أجور الأطباء والمستشفيات الخاصة وأجور كل عمال الصيانة بلا أدنى استثناء.

(٤) يشعر المرء فى أى مكان من العالم المتقدم بوجوده فى مكان مرتبط

بالوطن الذى هو فيه، أو بمجموعة الأوطان كما فى الاتحاد الأوروبى، ولكنك فى مصر تفاجأ فى كثير من الأحيان بأنه لابد لك فى تخطيطك لبرامج حركتك من سياسات الخطوة خطوة، تكون - على سبيل المثال - فى الإسكندرية وترغب فى السفر إلى الزقازيق بالسكة الحديد فإذا السكة الحديد لا تلزم نفسها بأن تنسق لك رحلتك عبر التبديل الطبيعى فى بنها، وإنما تطالبك السكة الحديد بالركوب إلى بنها، ومن هناك تبدأ فى البحث مرة أخرى عن شباك التذاكر والمواعيد والحجز لتحجز مكانا من بنها إلى الزقازيق. . وتكون وأنت فى الغردقة راغبا فى الذهاب إلى المنصورة ولكن بنفس المنطق يصبح عليك الوصول إلى القاهرة أولا ثم التحرك من المطار إلى محطة السكة الحديد حتى تصل إلى المنصورة. . وهكذا.

وكأنما أنت فى جزر منعزلة بينما العالم كله متصل ببعضه بكل الشبكات السلكية واللاسلكية والمغناطيسية والمعلوماتية.

هذه أمثلة سريعة ينبغى لنا أن نتدارسها بجدية شديدة، وأنا أعلم أن كل المواطنين يحتفظون بعشرات الأمثلة من هذا القبيل، ولكن الأهم من أن نعرف عشرات الأمثلة أن نعرف السبيل الميسر إلى تسهيل الحياة فى مصر.

(١٢)

متى ينتهى عهد الورق الحكومى؟

أبرز ما يميز الإدارة البيروقراطية المصرية هى كميات الورق الضخمة المستخدمة فى تيسير وتسيير الأمور العادية، ومن العجيب أن المصريين المحدثين تفننوا فى الإكثار من الورق اللازم لإتمام كل خطوة من خطوات البيروقراطية، على الرغم من أن البيروقراطية تعنى ضمنا نوعا من النمطية التى تختصر الأوراق والإجراءات بناء على الاختيارات الأولى (للمتعامل مع الحكومة)، وذلك فى شكل استمارات معدة سلفا تكفل للدورة المستندية أن تمضى فى مسارات معروفة ومطروقة ومميزة، وتسهل على الموظفين النظر إلى الخانة (أو الخانات) المطلوبة التى يعتمد عليها حكمهم على الأمور، ولكن قادة الإدارة المصريين على المستوى الأدنى من الإدارة أضافوا إلى هذا على مدى تراث بيروقراطى - وطنى - كما هائلا من المستندات (واللامستندات) الكفيلة بتضخيم حجم الورق الذى يضمه كل ملف مخصص لأى شىء، بما فى ذلك الأشياء البديهية.

على أن الأمر الأكثر خطورة من هذا النزيف المستمر فى الموارد وفى الوقت، هو أن الأجيال المعاصرة أصبحت تظن أن هذه الطريقة وهذا الأسلوب من الأساسيات اللازمة للإدارة، وهكذا أصبح كل مَنْ يتولى مسئولية يبدأ فى

الاستزادة من هذه الأوراق المطلوبة، ومن النادر أن نجد رجلا رشيدا يحمل على كاهله مسئولية اختصار ورقة من الأوراق، أو مستند من المستندات.

ويصل الأمر غايته فى مصالح تتعامل فيما هو متحرك، كالمرور، فإذا بالأوراق المطلوبة تتضخم فى كل ملف لتغطى على ما هو أهم وهو سلامة المركبة وصلاحيتها للسير، أو سلامة قائد السيارة وصلاحيته لقيادة السيارات، وقد أحصيت فى أحد مقالاتى منذ مايزيد على ١٥ عاما عدد الإجراءات والخطوات المطلوبة فى إدارات المرور، وقارنت بينها وبين ما هو متبع فى ألمانيا (الاتحادية فى ذلك الوقت).. وكان القراء يعجبون من هذا الفارق، ولا يزالون يعجبون بينما تزداد الأوراق (فى مصر) عاما بعد عام.

من ناحية أخرى فإن المنظمات الأهلية التى هى من المفترض غير حكومية (كالنقابات مثلا) أصبحت تتنافس مع الحكومة فى هذا التضخيم الورقى البيروقراطى لكل خطوة من الخطوات، وقد عرضت منذ أربعة عشر عاما فى كتابى «الصحة والطب والعلاج فى مصر» تفصيلات طريفة عن طبيعة وتفصيلات الإرشادات التى تقدمها نقابة الأطباء للأطباء الشبان فى هذا الصدد، وقد وصل الأمر إلى إعداد دليل مطبوع على هيئة كتاب يتضمن تفصيلات البيروقراطية!

ولست بغافل عن أن للأمر جانبه المرغوب من لدن القائمين عليه، ففى كثرة هذه الأوراق إضاعة «مرغوبة» للمسئولية وتفريق لدم المسئولية بين أصحاب

التوقيعات المتتابعة على هذه الأوراق، وليس سرا أن التصميم المصرى البيروقراطى للأوراق المطلوبة من أجل إجراء معين، يطلب فى معظم الأحيان أوراقا تدل على شىء، ويطلب فى ذات الوقت أوراقا تدل على الشىء النقيض، و لست أجد أبلغ فى التعبير عن هذا المعنى من المثل الجميل الذى عبر به الكاتب الكبير أحمد رجب فى الكاريكاتير الذى صور به المستندات التى تطلبها الحكومة من شباب الخريجين من أجل استصلاح الأراضى، وبعد أن ذكر ضرورة الحصول عى موافقة هيئات ووزارات كثيرة تقارب العشرين أضاف ضرورة الحصول على شهادة بأنه سبق للشاب الحصول على أراضى واستصلاحها وذلك من أجل إثبات الخبرة(!!) وفى ذات الوقت ضرورة الحصول على شهادة أخرى بأنه لم يسبق للشاب الحصول على أراضى، لأن التخصيص لن يتم إلا لأولئك الذين لم ينالوا تخصيصا من قبل، وذلك من أجل توسيع قاعدة استفادة الشباب(!!)

وإذا كان التناقض على هذا المثل ظاهرا للوهلة الأولى فإن التناقض فى أمثلة أخرى قائم وموجود، وإن كان فى حاجة إلى قدر من التأمل العميق من أجل إدراك وتحديد وجوده.

ربما طالت هذه المقدمة بعض الشىء لكننى أعتقد أنه بدون استيعاب المعانى التى تتضمنها هذه المقدمة فإنه يستحيل علينا أن نحدث الثورة الحتمية فى إدارتنا المستقبلية لأمور الحياة فى مصر إذا كنا بالفعل حريصين على أن نكون حريصين بإخلاص على العهد الذى يمكن تسميته بأنه عهد الورق الحكومى.

وحتى أعرض وجهة نظرى فإنى سأحاول الاقتراب من المشكلة خطوة خطوة:

(١) لن يتأتى الوعى بأهمية الانتهاء من عهد الورق الحكومى والعبور إلى عصر تكنولوجيا المعلومات إلا بتغيير مفهوم القيادات الحكومية نفسها، ومن حسن الحظ أن هذا ممكن فى ظل أخذ الحكومة بمبدأ تدريب القيادات الحكومية على نحو منظم، ومما يحسب للحكومة أن أحدا لا يتولى منصب مدير عام وما هو أعلى منه بدون المرور بهذه " الدورات المخصصة للقادة الإداريين فى القطاع الحكومى "، ومن ثم فإن تعديل برامج هذه الدورات كفيل بإحداث الأثر المطلوب فى فكر القيادات القادمة بطريقة تدريجية، ومن حسن الحظ أن أكثر من ٩٠٪ من القيادات الموجودة الآن قابلة للتغيير خلال ٣ سنوات بحكم السن القانونية، وهكذا يصبح ما نتصوره مستحيلا نظريا بمثابة الممكن عمليا .

(٢) ليس من الصعب ألا يقتصر بث روح العصر الجديد المنهى لعصر الورق الكثير على إشاعة جوهر هذا التوجه فى عقليات القادة الإداريين الجدد، بل لابد من تطوير برامج التدريب بما يتيح إتاحة الفرصة لتدريب عملى وتطبيقى من أجل القضاء على التشبع بالأسلوب القديم، وفى ذات الوقت الإعداد لدخول عصر المعلومات بالمشاركة الفعلية فى إعادة تصميم دورة الخطوات البيروقراطية، وفى هذا الصدد فإنى أتصور أن يكون اجتياز الدورات التدريبية للترقى مشروطا بتقديم مشروعات متكاملة للتطوير القطاعى فى كل قطاع من القطاعات التى سيرقى فيها القادة الإداريون الجدد، ويتطلب هذا بالطبع

الاستعانة بعدد أكبر من خبراء الإدارة الجديدة من أجل تنسيق وتنظيم وتقييم مشروعات التدريب، ثم وضع الوسائل الكفيلة بالأخذ بمشروعات التدريب هذه على المستوى القطاعى فى كل إدارات الدولة، وليس هذا بكثير من أجل تحقيق الهدف المرجو بكل ما فيه من نبل ورقى وعملية وإنسانية بل وبكل ما يستشرفه من ضمان لمستقبل الوطن فى عصر جديد.

(٣) يقتضى الدخول إلى العصر الجديد إعادة تأهيل كثير من المفاهيم المرتبطة بالقانون والنظام، كحدود الاعتماد على الصور الضوئية، وحتمية حظر الاعتماد على خط اليد، والإسراع بالانتهاء من اعتماده (أى عدم الاعتماد على أى مستند مكتوب بخط اليد)، وكالإسراع فى تطبيقات الرقم القومى والتأمينى، وتطوير الرخص الخاصة بالقيادة والسيارات، وغير هذا، والاعتماد على عناصر المعايير الموحدة، والترميز، والترقيم، والتكويد، وتطوير نظم المخازن والمشتريات، وتوحيد أحجام الورق الحكومى، وتطوير أحجام دفاتر الأستاذ والأستاذ المساعد (وهذه بالفعل دفاتر حقيقية لمن يظن أن التعبير مجازى) واستمارات الماهيات التى يبلغ عرض كل منها حوالى المتر، والخلاص تدريجيا من كل صيغ الاستمارات الموسعة ذات تمغة الاتساع، واختصار الخانات الزائدة فى عقود البيع والشراء والزواج والطلاق وشهادات الميلاد والوفاة، وربط هذا كله بالنظام الرقمى.

(٤) ربما يحتاج الأمر إلى إعادة تنظيم بعض المصالح وتبعيتها لبعضها، فالأحوال المدنية بمفهومها الاجتماعى والقانونى - على سبيل المثال - مبعثرة بين

مصلحة الأحوال المدنية فى وزارة الداخلية وما يتبعها من أقسام للسجل المدنى فى أقسام ومراكز البوليس، وبين بعض إدارات تتبع مصلحة الجوازات والهجرة والجنسية، وبين إدارة أخرى تتبع مصلحة تحقيق الأدلة الجنائية المسئولة عن إصدار الفيش والتشبيه على سبيل المثال، ثم بين أقسام الولاية على النفس فى المحاكم الجزئية، وبين دفاتر الإدارات المحلية للحصول على شهادات الميلاد فى تواريخ سابقة، وبين مصلحة المحفوظات فى القلعة أو الشهر العقارى أو الضرائب العقارية فى وقت من الأوقات . . وهكذا.

كما أن بيانات المبانى لا تزال مبعثرة بين الإدارات المحلية، سواء فى إدارات التراخيص أو الإدارات الهندسية، ومصلحة المساحة التابعة لوزارة الأشغال، والشهر العقارى التابع لوزارة العدل . . وهكذا.

وقل مثل هذا عن السجل العينى والسجل التجارى . . إلخ . . وكل هذا مما لا يستقيم مع روح وبناء مجتمع مدنى ينشد التقدم السريع، ولا تتفرق دماء المسئولية فيه بين المصالح المتعددة والسلطات المتنازعة، فما بالنا بالمعلومات التى لابد من اكتمالها أولا، وتكاملها ثانيا.

(٥) أحب أن أؤكد وأنبه إلى حقيقة فى غاية الأهمية، بل ربما أنها أهم الحقائق فى هذا الموضوع، وهى أنه يستحيل فى كل الأحوال أن نخطو خطوة ذات قيمة فى هذا الإطار التحولى دون دعم إعلامى حقيقى كبير تقوم به كل وسائل الإعلام عن اقتناع عميق وحب لا نهاية له، بعيدا عن الانتقاد الموجه أو غير

الموجه، وعن التقييم الموضوعى وغير الموضوعى. وأصدق ما يوصف به دور الإعلام فى مثل هذه القضية هو أنه دور وطنى فدائى تطوعى، يقتضى شيئا من التضحية وإنكار الذات والبذل بلا حدود، وأظن أن الإعلام الوطنى بما فيه الإعلام المعارض - بالطبع - لن يبخل على الوطن بمثل هذا الدور الحيوى.

وجهة نظر وزارة التنمية الإدارية

قامت الوزارة بتنفيذ سياسة متكاملة لمحاصرة البيروقراطية والتعقيدات المكتبية بهدف تبسيط إجراءات تقديم الخدمات لجمهور المواطنين، وانتهت من تطوير ٤٥٠ خدمة، وذلك بتحديد الجهة التى يتقدم لها المواطن للحصول على الخدمة، وتحديد المستندات والرسوم اللازمة للحصول عليها، مع تحديد توقيتات زمنية لإنجاز الخدمة، والجهة التى يتقدم إليها المواطن بشكواه، واستحداث مداخل جديدة لتسهيل إجراءات حصول المواطن على الخدمات المطلوبة من الأجهزة الحكومية عن طريق نظام الخدمة الصوتية (برقم تليفون ١٣١ على مستوى الجمهورية)، أو باستخدام الفاكس، ومراكز أداء الخدمة، كما تم أيضا حجز موقع على شبكة الإنترنت (.edara gov.com) لتسجيل بيانات ومعلومات الخدمات المطورة حتى يمكن للمواطن بالخارج إرسال أى مقترحات أو مطالب من خلال نظام البريد الإلكترونى.

أصدرت الوزارة دليلا لشئون الخدمة المدنية، تضمن الحلول القانونية لمعظم المشكلات التى تواجه العاملين وعلاقتهم بالإدارة أو بالمواطنين، وذلك لتمكين الإدارة من حل المشاكل لا مركزيا دون الرجوع إلى الوزارة، وتوحيد المعاملة القانونية لجميع العاملين بالدولة.

اهتمت الوزارة بالتدريب الإدارى وتنمية مهارات العنصر البشرى، وبناء القدرات البشرية بالقطاع الحكومى، من خلال وضع خطة قومية للتدريب الإدارى، وتحديث عناصر العملية التدريبية بتطوير المناهج، وتحديد المحتوى العلمى للبرامج المنفذة، ووضع معايير لاختيار المدربين، وحصر مراكز التدريب الإدارى وأماكنها وتجهيزاتها والبرامج التى تقدمها، وقد بلغت أعداد

العاملين الذين يتم تدريبهم سنويا عن طريق وزارة التنمية الإدارية وأجهزتها ١٥٠ ألف متدرب سنويا، منهم حوالى ٢٥٠٠ من القيادات الإدارية العليا.

☐ أولت الوزارة اهتمامها بتدريب قيادات الإدارة العليا، لتنمية مهاراتهم القيادية، فأعدت خصيصا برنامجا للتدريب المتميز فى نوعية ومناهج التدريب وبرامجه، وقام بإعداده لفيف من الأساتذة والخبراء فى مجالات علوم الإدارة والاقتصاد والقانون وتكنولوجيا المعلومات، ويركن هذا البرنامج على بناء مهارات وقدرات القائد، لمواكبة المتغيرات المتلاحقة، والاستفادة من آخر ما توصل إليه العلم التدريبى بالدول المتقدمة، على أن يتم العمل به فور دخول خطة تطوير نظم شغل الوظائف القيادية مرحلة التنفيذ.

☐ تم إعداد خطة طموحة لتطوير نظم شغل الوظائف القيادية، وتحديث أساليب ونظم اختيارهم وإعدادهم، بغية الانتقاء الجيد للقادة على أساس سليم، ووفقا لمبدأ الجدارة، وللدفع بالعناصر الشابة المتميزة من داخل الجهاز الإدارى ومن خارجه لتولى المناصب القيادية.

☐ إقامة قواعد للبيانات والمعلومات تغطى كافة المجالات المتصلة باختصاصات الوزارة التى تدور حول تنفيذ برنامج الإصلاح الإدارى، ولترشيد القرارات التى يتم اتخاذها، وتتضمن: قاعدة بيانات الوحدة الإدارية - قاعدة بيانات الهياكل التنظيمية - قاعدة بيانات الوظائف والموظفين - قاعدة بيانات قيادات الدولة - قاعدة بيانات الوظائف القيادية - قاعدة بيانات الخبراء الوطنيين - قاعدة بيانات العمالة المؤقتة - قاعدة بيانات الخدمات الجماهيرية - قاعدة بيانات الخدمة المدنية - قاعدة بيانات التدريب الإدارى.

(١٣)

على الحكومة أن تحدد ماذا تريد من المواطن

□ لم يحدث فى تاريخ البشرية أن حققت حكومة نجاحا بدون شعب، وسواء تعاون الشعب مع الحكومة عن اقتناع أو عن انخداع، فإن دور الأفراد هو الأساس الجوهرى فى بناء التنمية، وبقدر ما تستطيع الحكومة استغلال أو استثمار جهود الأفراد، بقدر ما تستطيع أن تنجح فى خدمة هؤلاء الأفراد أنفسهم، وفى تحقيق سعادة الشعب بالوطن، وتحقيق سعادة الوطن بالشعب!

□ وفى الليبراليات القديمة التى استوعبت دروس التنمية الحضارية عقب نجاح وفشل، أصبح هناك تقدير كبير للقدرة على استخلاص جهود الأفراد من أجل التنمية . . وفى الليبراليات الجديدة (التى لجأت إلى الحرية السياسية والاجتماعية بعد فشل النظم السابقة فى تمكين النظم الحاكمة من تحقيق نجاح حقيقى) يتعاظم الاقتناع بدور الفرد وبأهمية التفات بل وعناية وتوجه التشريعات القانونية والنظم الإدارية إلى فتح المجال أمام المواطن الفرد من أجل الإبداع والمشاركة والإنتاج والتفوق.

□ على مدى السنوات الماضية أعطت الحكومات السابقة اهتماما محددا لتشجيع دور الأفراد فى بناء المجتمع، وكنتيجة لتجاربنا السياسية منذ مطلع الثورة

ظل الحديث عن دور الفرد يبرز فى حياء شديد واستحياء أشد، فنحن مثلا فى النشاط الاقتصادى نؤمن بقطاع عام، وبقطاع خاص، ولكننا لا نسمى الأشياء بأشيائها ولا نشجع أو نعترف بضرورة أو أهمية أو حتى إمكانية قيام المؤسسات الفردية الكبيرة..

ومن حسن الحظ أن مصلحة الشركات طبقا لقوانينها القديمة لا تزال تعترف بالمؤسسات الفردية، ولكننا على مستوى الشركات المساهمة والاستثمارية.. إلخ، لا نجد صيغة للفرد (المعترف به) حتى الآن..

وقل مثل هذا فى النشاط الاجتماعى: لابد لكل هدف نبيل من صياغات بيروقراطية معقدة من أجل إنشاء الجمعية، وسواء كانت الجمعية معنية بالتنمية، أو بالخدمات، فإن مجلس إدارتها لابد أن يتغير على الورق بعد فترة زمنية محددة ويعود ليتغير وهكذا..

ووصل الأمر - فى بعض الأحيان - بالحريصين على تقديم خدمة لمجتمعهم أن ينشئوا الجمعية خارج أرض مصر، لكى ينطلقوا بنشاطها بعيدا عن موظف الشئون، ومدير الشئون، ومديرعام الشئون، ووكيل وزارة الشئون!

□ على المستوى الفكرى لا نزال جميعا نتمنى أن يصدر قانون جديد للصحافة متضمنا النص على حرية الإصدار حتى لا تظل مجلاتنا الجديدة جميعا مكاتب تمثيل لمكتب وهمى هو المكتب الأصلى الموجود (أو غير الموجود بعبارة أدق) فى لندن أو باريس أو قبرص.

□ ومن المؤكد أن مجلس الوزراء الجديد بحكم تكوينه المتميز من خبراء ذوى حس عال ، يبدو مؤمنا بما نؤمن به ، ومن الواضح وجود نوايا للمجلس تجاه الفهم الحقيقى لدور الإدارة التنفيذية فى تحقيق التنمية . . ولكن المشكلة فيما يبدو أن هذا المجلس هو أحوج الكيانات إلى صياغات قانونية وتنفيذية وإدارية سريعة ، يستطيع بها أن يخلق «مناخ التنمية» لكى يتغلب على «مناخ الركود» الذى لايزال سائدا .

□ وحين نطالع قرارات مجلس الوزراء فإننا نجد هذه القرارات خليطا من قرارات ممتازة ومحددة واضحة ، ومن توصيات عامة غير واضحة الخطة ولا التشريع . . ومثل هذه التوصيات تبدو جميلة الشكل والمضمون ، ولكنها تفقد شكلها ومضمونها إذا صدرت عن مجلس الوزراء بهذه العمومية التى صدرت بها ، لأن مجلس الوزراء هو قمة السلطة التنفيذية ، وهو إذن لا يوصى وإنما يأمر ، وهو - من المفروض طبعا - لا يتحدث عن أمانى وأحلام ، وإنما يأمر فى صراحة ووضوح وبنص قطعى بالتنفيذ أو بتسهيل التنفيذ أو إلغاء ما هو قائم أو تطويره . . إلخ .

□ ولهذا فإنى أحب أن أطلب إلى مجلس الوزراء أن يعيد النظر فى صياغة توصياته المتعلقة بالسياسة الزراعية لكى تتحول هذه التوصيات إلى قرارات واضحة القرار ، وسأضرب بعض الأمثلة على هذه القرارات التى صدرت على هيئة توصيات :

(١) بالنسبة للإنتاج الداجنى : «إعادة النظر فى المديونيات القائمة لتخفيف

الأعباء عن المزارعين»، هذا هو نص قرار مجلس الوزراء، ولو صدر هذا القرار بالنص على إلغاء ٢٠٪ مثلا من هذه المديونيات، أو إعادة جدولتها على عشرين سنة، لكان للقرار مغزى، أما صدوره على هذا النحو فهو شبيه بتوصية بعض لجان أو مؤتمرات الاتحاد الاشتراكى أو المجالس القومية على أحسن تقدير.

(٢) «تشجيع إنشاء وتطوير المجازر» هذا هو كل النص الذى تضمنه قرار مجلس الوزراء (سادسا/ ٣)، ولو صدر القرار بصيغة إعفاء المجازر من الضرائب لمدة عشر سنوات، أو تخفيض ثمن الأرض المخصصة للمجازر فى المدن الجديدة إلى النصف، أو تقسيط ثمنها على مدد طويلة، أو إعفاء آلات المجازر المستوردة من الجمارك، أو إعفاء ثلاجاتها المصنعة محليا من ضرائب المبيعات مثلا، لكان هذا أجدى من هذا النص العام المعمم.

(٣) «إيجاد وسيلة منظمة للتسويق تلافيا للاختناقات بما يضمن الاستقرار والتوازن السعرى بين اللحوم». هذا - والله العظيم - هو نص القرار الرابع من البند السادس من قرارات مجلس الوزراء..

وكان فى وسع المجلس أن ينص على إعفاء «سيارات الثلاجات المتوسطة الحجم» من الجمارك (بنفس القواعد التى تُعفى بها سيارات شركات السياحة المستخدمة فى نقل السياح سواء «الليموزين» أو «الأتوبيسات»). ومثل هذا الإجراء - على سبيل المثال - كفيل بالحفاظ على ثرواتنا الحيوانية والغذائية التى يصيبها التلف وهى فى موضع إنتاجها.. وأظننا لم ننس بعد أزمة الطماطم فى الصيف الماضى، وقصة اللبن الذى لم يكن يجد مَنْ يشتريه فى الفيوم.

(٤) وهناك قرار آخر نصه: «دعم المشروعات التى تقدم الخدمات الإرشادية للأراضى الجديدة»، لو صدر هذا القرار بزيادة سطر واحد يقول بمبلغ مائة ألف جنيه أو حتى بخمسة آلاف جنيه، لكان هذا أجدى من هذا النص الذى لم يذكر هل هو دعم مادى؟ أو معنوى؟ أو بالتصريح الصحفى فحسب؟

بل إنى أحب أن أنبه إلى أمر أعتقد أنه فى غاية الخطورة والأهمية، فأحيانا ما يكون الدعم بالتصريح الصحفى بمثابة تعذيب أو إرهاق أو تعويق للمشروع نفسه، لأن الذين ينتظرون الخدمة الإرشادية - على سبيل المثال - سيتهمون القائمين على المشروع بأنهم مهملون ومقصرون رغم أن مجلس الوزراء قد أصدر قرارا بدعمهم على حين أنهم لم يتلقوا أى دعم.. ولهذا فإن مثل هذا القرار سوف يستقبل من العاملين فى هذه المشروعات بتعليق واحد يقول: «ليته ما صدر».

سبق لى منذ أكثر من خمس سنوات أن أبديت هذه الملحوظات على القرارات المبكرة لحكومة الجنزورى، وقد لقيت ملاحظاتى فى ذلك الوقت التقدير والقبول، ولكن الأمور سرعان ما عادت إلى سيرها القديم.

(١٤)

حتى نصبح من النمور ؟

نريد سياسات تشجع الإنماء والاستثمار

عاد رئيس مجلس الوزراء بسلامة الله إلى أرض الوطن ، بعد زيارة للنمور الآسيوية ، وقد استبشر كل الوطنيين خيرا بهذه الزيارة إلى مواقع العظمة ، ذلك أن العظمة قد تعدى كما أن المرض ينتقل بالعدوى . .

ولكن يبدو أن هذه العدوى تحتاج قدرا من التلامس حتى تنتقل ، وقد حدث نوع طريف جدا من هذا التلامس حينما تفضلت جريدة «العالم اليوم» فنشرت أن ماليزيا سوف تستقبل ٣٠ ألفا من العمالة المصرية ، ولم تمض ساعات حتى كانت ماليزيا قد قرأت الخبر المنشور فى صحيفة مصرية ليست هى الأولى ولا الثانية ولا الثالثة ولا الرابعة ، وبعثت بتعليق عليه ، رغم أنها ليست مسئولة عن مثل هذه التصريحات التى تمتلأ بها صحافتنا بفضل المسئولين لا بفضل الصحافة طبعا ، ودون أن يُعنى أى مسئول مصرى بأن يصحح أى خبر يتعلق بصميم عمله . فلا الوزير يصحح ما ينسب إلى رؤساء الهيئات التابعة له إذا كان التصريح بادى العوار ، ولا رئيس الهيئة يصحح العموميات التى يطلقها أى وزير دون وعى ، ولا

الوزير المختص يعنى بما يمس اختصاصه إذا صدر عن وزير آخر . . ولكن جاءت القصة الأخيرة لتعطينا درسا بليغا فى أن هؤلاء «النمور» يكلفون أنفسهم القراءة الواعية والمتابعة والتصحيح، وهى - أى القراءة - فى حقيقة الأمر وممارساته فرض كفاية وهم يمارسون هذا الفرض بذكاء، بل ويسارعون بأن يعبروا عن أن هذه القراءة عملية إيجابية تستتبع إيجابيات كثيرة أخرى، وأن هذه الإيجابيات تقود إلى بعضها، وهكذا تتكون المنظومات.

وحين تكون الحقيقة فى حد ذاتها محترمة، فإن السعى وراء إحقاق الحقيقة يصبح واجبا وطنيا حكوميا وشعبيا، دون أن تكون هناك منفعة براجماتية مباشرة من وراء إحقاق الحقيقة أو الحق!

كذلك فإن تصحيح المقولات التى وصلت إلى الصحافة أو غيرها من وسائل الإعلام يتم - فى مثل هذه المجتمعات المحترمة - بطريقة أوتوماتيكية فى وسيلة الإعلام نفسها، ولا مجال لأن يتحول إلى صياغة حذرة فى مذكرة دبلوماسية خوفا أو مجاملة، ذلك أن القنوات المختلفة تحترم نظيراتها وهى تعترف بها أكثر من أن تعترف بقنوات أخرى.

أما المبادرة والمسارعة والمباشرة والأداء المهذب فصفات معهودة ومعروفة فى هذا الشعب، وكل الذين أسعدهم الله بحج بيته الحرام يعرفون كيف يرتقى سلوك الحجيج القادمين من هذا البلد الكريم . .

أما الذين درسوا التربية وعلم النفس من حجاجنا فيدركون فى سهولة ويسر

أن هذا الخلق الكريم قد تكرس بفعل التكرار والتعود، وأن الفضل الحكومى فيه كبير وكبير جدا.

ويبدو أننا فى حاجة إلى الحديث عن مقومات التقدم بشىء من التفصيل حتى لا يظن الناس - فى بلادنا - أن التحول إلى مرحلة النمور سوف يتم من خلال بعض التصريحات الصحفية أو الإجراءات الاقتصادية أو بعض التصريحات عن بعض الإجراءات. وقد كنت أتمنى أن يكون الأمر كذلك، ولكن يبدو أن الحقيقة غير ذلك على الإطلاق.

لتحقيق التقدم ينبغى سلوك عدة مسالك كفيلة بتحقيق التقدم، وفى عصر العلم يستحيل أن يتحقق أى تقدم حقيقى بدون العلم نفسه، ومن السهل أن نقول إن مشروعاتنا أصبحت تبشر بالخير لأنها وجدت التمويل، فهذا ليس تقدما وإنما هو اقتناع بالإقراض فى صورة معدلة، ومن السهل أيضا أن يقال إن الاستثمارات الخارجية تتدفق علينا، أو هى بسبيلها إلى هذا التدفق، فإن ذلك لا يعنى أكثر من أننا منطقة للاستثمار لا للتقدم الحقيقى..

وقد عاشت هونج كونج - على سبيل المثال - عشرات السنوات فى انتعاش مدهش، ولكن هذا لم يعن أبدا تقدم الشعب الهونجكونجى، ولا نحن سمعنا عنه، إنما هى مصانع ركبت على أرضه، وقد تبقى على تلك الأرض حتى يتم استهلاكها.. ولا أظن أننا فى حاجة إلى مثل هذا التقدم.

ما هو السبيل إذن إلى إدراك النجاح الذى بلوره الواصفون لنجاح اقتصاديات مجموعة من الدول ولخصوه فى التعريف الذى أصبح مشهوا بظاهرة «التنمر»؟

يمكننا أن نعود إلى البداية الأولى لليابان، فهى النموذج الأول للتقدم السريع الذى تم بعيدا عن أرض الحضارة الأوروبية التى ورثت الحضارة الإسلامية . .

وقد بدأت اليابان فى حدود ١٨٦٩ ما عرف بعهد الإصلاح الميجى، بدأت بعد مصر ولكنها بدأت بداية قابلة للاستمرار وللإثمار، ولهذا نجحت، أما البدايات المصرية المتكررة فكانت حريصة على أهداف قصيرة المدى، ولهذا فإنها انطفأت سريعا . .

وإنى لأخشى على بداياتنا الأخيرة أن تنطفئ بسرعة لأنها تتجه ناحية الاستثمار وتنسى ضرورة أن تكون هى مثمرة مستمرة فى الإثمار .

رسمت اليابان خطتها الطموحة على ثلاث مراحل :

- ☐ مرحلة قصيرة الأجل : استقدمت من أجلها المهندسين والخبراء والعلماء الأجانب .
- ☐ مرحلة متوسطة الأجل : أوفدت فيها بعثاتها إلى الخارج من ناحية . واستقدمت أساتذة أجانب لكلياتها الحديثة من ناحية أخرى .
- ☐ مرحلة بعيدة المدى : أقاموا الجامعات ومراكز البحوث .

نقفز من اليابان إلى مصر بعد ١٣٠ عاما من بدء التجربة اليابانية، ونبشر أنفسنا بأنه من الممكن لنا أن نحقق فى فترة وجيزة ما حققته اليابان على مدى ١٣٠ عاما، وذلك بتكثيف الخطوات والتجربة والإسراع إلى أقصى معدل ممكن فى تطوير أنفسنا تبعا لقدرة الإنسان على تكرار التجرية فى وقت أقصر وبكفاءة أفضل.

وأقول إن هذا ممكن، لكنه يتطلب فى المقام الأول الصدق مع النفس، وسأضرب بعض الأمثلة على أننا نتجاوز بإرادتنا عن المضى أو حتى السير فى الطريق الصحيح لأسباب كثيرة يجدر بنا أن ندرسها وأن نتغلب عليها قبل أن ندعى أننا فى طريقنا إلى التنمر.

سوف أضرب بعض الأمثلة المباشرة التى يحسها ويراها كل مواطن حتى نستطيع أن نتبين الحقيقة الغائبة فى مسألة التقدم، ذلك أن علم التقدم نفسه ليس من الطلاسم ولا من الأسرار، وليس فى حاجة إلى تحضير أرواح لتدلنا على وجه الصواب أو سر الخطوة.

هذه الأمثلة التى أوردها هى بعض أمثلة تتعلق كلها بخطوة واحدة فقط، تدلنا على أننا نحيد عن الطريق الصواب بإرادتنا نحن ولأسباب وقتية تافهة، ولكننا نفقد كل شىء فى النهاية:

- حدثت ثورة فى تجميع السيارات الأجنبية فى مصر، وعلى الرغم من أن هذه السياسة سياسة خاطئة تماما إذا ما قيمت علميا أو اقتصاديا، إلا أن المصالح قصيرة النظر جعلت صورة هذه الخطوة أكثر تشويها فلم يتم التركيز على سيارة واحدة

مناسبة للبيئة المصرية وللذوق المصرى بحيث يفيد شعبنا من انخفاض التكلفة الناشئ عن إنتاج الكميات الكبيرة ، وإنما فوجئ الشعب مرة واحدة بسبعة مصانع وطنية تتولى تجميع سيارات تحمل الأسماء الأصلية . [فيما بعد نشر هذا المقال أصبح هناك ١٣ مصنعا لا سبعة فقط]

وسعد الشعب بالطبع بالانخفاض الذى حدث فى أسعار هذه السيارات ، وكان هذا الانخفاض نتيجة طبيعية وبسيطة لخفض الجمارك ، أى أن هذا التخفيض تم لمصلحة الشعب على حساب خزينة الشعب نفسه دون أن يكون هناك أى نجاح حقيقى فى استثمار العلم وتحويل العلم إلى مال . .

وكل الفوائد الأخرى التى أثيرت وتم التبشير بها لا تمثل فوائد حقيقية على الإطلاق ، فالعمالة التى تم تشغيلها فى هذه المصانع لا تزيد على الآلاف فى بلد تصل فيه البطالة إلى الملايين . .

أما العوائد المباشرة على الدخل القومى فإنها لا تكاد تذكر ، وخذ على سبيل المثال الإعلانات الصحفية عن إنتاج السيارات الجديدة التى جمعت فى مصر ، هل عاد على الصحف المصرية من حصيلة إعلانات هذه السيارات مثل ما يزال يعود عليها من سيارات أخرى لم يتم تجميعها فى مصر حتى الآن؟ لم يحدث بالطبع ، لأن المستثمرين الجدد ليسوا فى حاجة إلى مثل هذا الإنفاق فهم أولى به ! !

ـ كانت نتيجة بيع هذه السيارات مرة واحدة والإلحاح والتنافس فى هذا البيع أن زادت السيارات بطريقة عشوائية ، وأنا من الذين يتمنون أن يتضاعف عددها أكثر

وأكثر، ومن الذين يحلمون بأن تكون هناك سيارة لكل مواطن . . ولكن علم التقدم ينبئنا بأن تزويد المواطنين بالسيارات لا يجب أن يقتصر على الوحدة المتحركة التى اسمها السيارة، وإنما هناك ما يلزم هذه السيارات من طرق، ومن جراجات، ومن طاقة تشغيل، ومن توفير لوسائل الصيانة ثم الاستعداد لضحايا السيارات نفسها فى الحوادث .

وللأسف الشديد فإننا لم نبذل أى جهد فى أى محور من هذه المحاور الخمسة، وكانت النتيجة أن القاهرة أصبحت مختنقة تماما طوال العام الماضى باستثناء الأعياد، وأن المارة على أقدامهم لم يعودوا قادرين على ممارسة السير فى الشوارع، وكل الناس تدرك هذا تماما .

و فضلاً عن هذا فان الانفاق على شراء السيارات الجديدة وسداد أقساطها قد انعكس بطريقة (استطراقية) على إنفاق مواز فى مجالات أخرى كان أفراد الطبقات المتوسطة يولونها اهتماماتهم ولم يكن هذا غريبا فلان الدخل القومى فى بساطة شديدة هو مجموع دخول أبناء الشعب، ولأن الإنفاق القومى فى بساطة أيضا هو مجموع إنفاق أبناء الشعب، فقد حدثت عدة ظواهر ينبئنا عنها هذا الفهم فى بساطة شديدة .

وعلى سبيل المثال، فقد انخفض إنفاق المواطنين على « الصحة » وأصبح هذا واضحا من أن الحالات المرضية تأتى إلى المستشفى فى مرحلة متأخرة . . وتزداد النفقات المطلوبة لحل المشكلات الجديدة الناشئة عن التأخر فى طلب الخدمة . .

ولم يكن السبب سرا ولا شيئا من هذا القبيل، فإن المواطنين من الطبقة الوسطى الذين تثقل كواهلهم أقساط السيارات الجديدة، لايبكرون فى الذهاب إلى الطبيب الآن ويتجاهلون الألم والشكوى بقدر المستطاع ، وإلى أن تتم لهم السيطرة على موازنة المصروفات والأقساط الشهرية المرتبطة بالسيارة.

- فى ظل المنافسة المستمرة بدأت المصانع نفسها تعانى من الركود، وحين يكتشف المواطنون بعد مدة قصيرة أنهم استهلكوا السيارة مع استهلاك القروض، فسوف تكون الصدمة قاسية جدا.

- نأتى إلى النقطة المهمة جدا فى التقدم، فكل ما ذكرناه فيما سبق يمس - لحسن الحظ الجزئى - المواطنين أنفسهم دون أن يمس جوهر التقدم، وصحيح أنه لم يحقق تقدما ولكنه لم يصب التقدم بعد فى مقتل. . ولكن الأهم من هذا كله والأخطر هو محاولة الإجابة عن السؤال التالى:

هل وصلت السيارات المنتجة فى مصر إلى مستوى مثيلاتها المجمعة فى الخارج؟

الإجابة: ليس على مستوى ١٠٠٪ ولا على مستوى ٩٠٪ ولا على مستوى ٧٠٪.

هنا مكمن الخطورة. . فإذا كنا لا نقوم بأكثر من عملية التجميع، فلماذا تظهر هذه العيوب؟؟

وهنا يأتى الجواب : لأننا نتغاضى بعض الشىء فى الجودة فى كل خطوة فتكون النتيجة كما رأينا ! !

والمسألة أخطر من أن تلخص فى سرعة شديدة ، ولكن هناك بعض الأمثلة الظاهرة والعميقة :

☐ فنحن لا نعترف بأن هناك منتج (جزئى) ينبغى تدميره وعدم خروجه إلى السوق .

☐ ونحن لا نعترف بأن احتمال الفشل وارد ، ولهذا فإن احتمال إغلاق أحد المصانع وارد ، لا الدولة قادرة على أن تفعل هذا ، ولا البنوك الممولة عندها هذا الاستعداد .

☐ ونحن لا نعترف بحق المستهلك إذا ما اكتشف العيب الظاهر .

☐ ونحن لا نعترف بأن درجة اللون مثلا هى درجة من ١٦ مليون درجة ، وليست درجة من ٧ أو ٨ ألوان .

☐ ونحن نهمل فى النظرة الأخيرة (الأوفر لوك) .

☐ ونحن نتغاضى عن الرقابة الخارجية لأننا سعداء بالاستهلاك المحلى فقط .

☐ ونحن لا نهدف إلى التصدير ، بل ويبدو لنا أننا قد أخذنا التصريح بالإنتاج مخفضا فى مقابل ألا نصدر .

□ ونحن لا نؤمن بالعلم ولا بمراكز التدريب .

□ ونحن نوفر نفقات الرقابة الداخلية .

□ ونحن لا نعترف بما يسمى رقابة الجودة الشاملة إلا حين نحصل على شهادة بطريقة ما وتطلع على الناس صورتنا ونحن نمسك بها بين أيدينا .

. . . .

لست فى حاجة إلى أن أستزيد . . ولكنى أعتقد أننى قد ألقيت الآن بالحجر فى المياه الراكدة ، ومن حقى الآن أن أسأل نفسى : هل يمكن للتقدم فى اتجاه النمور أن يتحقق بمثل هذا الأسلوب الذى أضاع عدة مليارات كانت كافية لأن تكن مصر أكبر منتج للمرسيدس - على سبيل المثال - بعد ألمانيا ؟

الباب الرابع

نحو إصلاح برلمانى وسياسى

- برلمان جديد وآمال ملحة
- نحو برلمان أكثر فاعلية
- أهمية اختصار العطلة البرلمانية
- هل من نهاية لقصة الدوائر البرلمانية
- التغيير الذى يريده الشعب

(١٥)

برلمان جديد وآمال ملحة

تتطلع جماهير شعبنا إلى أداء مميز لمجلس الشعب الجديد، وقد عبر الرئيس مبارك فى خطابه أمام المجلس عن هذه الآمال، بل إن الدولة نفسها متمثلة فى الرئيس والحكومة، ترحب بأقصى ما يمكنها بالأداء المتميز لمجلس الشعب الجديد، وثمة عوامل كثيرة تدفع الرأى العام إلى هذا الأمل، منها - على سبيل المثال - أن ثلاثة أرباع أعضاء المجلس الحالى لم يكونوا أعضاء فى المجلس السابق، ومن المفارقات أن رئيس الدولة كان أكثر راديكالية من الجماهير. فحين اختار العشرة المعينين للمجلس كان تسعون فى المائة منهم من غير العشرة المعينين فى المجلس السابق، بل ومن غير أعضاء مجالس الشعب السابقة على الإطلاق. ومن المفارقات الأخرى أن الأعضاء أنفسهم لم يصلوا فى روح التغيير لا إلى الرئيس ولا إلى الجماهير، وجاء اختيار رؤساء اللجان وهيئات مكاتبها مبقيا بقدر الإمكان على كل مَنْ كانوا فى هذه المكاتب وفازوا فى الانتخابات، ومن ثم لم تصل نسبة التغيير فى رؤساء اللجان إلى ٩٠٪ (التى سجلها الرئيس) ولا إلى ٧٥٪ (التى سجلها الشعب)، وهو أمر لافت للنظر.

على أنه من المؤكد أن نسبة تجديد الدماء البرلمانية ليست بالمحك الوحيد للدلالة على إمكان تحقيق ما يصبو إليه الرأى العام من أداء متميز لمجلس الشعب فى المرحلة القادمة، وربما جاز لنا أن نقول إن الرأى العام يصبو إلى الارتقاء

بمستوى الأداء البرلمانى فى المرحلة القادمة ليواكب الأمل فى حل مشكلات كثيرة ومتراكمة تكاد تهدد الشعب كله فى عبوره لعنق الزجاجة فى تحوله الاقتصادى الراهن. وهنا تبرز إلى الوجود خطورة الأدوار التشريعية والرقابية والتخطيطية المنوطة بمجلس الشعب.

وعلى سبيل المثال وليس الحصر، فإن على المجلس الجديد أن ينجز وبأقصى سرعة مجموعة القوانين الخاصة بسوق المال، وقد بلغت سوق المال المصرية من النضج ما يؤهلها لتقبل التقنين التشريعى المنضبط حفاظا على حقوق المساهمين والنشطاء والمتعاملين، وصونا لرءوس أموال كثيرة، وتأكيدا لاستمرار النجاح فى التحرر الاقتصادى وتكريسا للنجاحات السابقة التى لا يمكن أن تكتمل وتؤتى ثمارها دون الغطاء التشريعى الحاكم للتصرفات والسلوكيات فى المال، وهى كما نعرف تصرفات وسلوكيات لابد أن تكون ملتزمة ومقننة إلى أبعد الحدود.

وعلى سبيل المثال وليس الحصر، فإن لجنة الخطة والموازنة مطالبة بقدر أكبر من التفرغ لوظيفتها المأمولة فى مراجعة عناصر الخطة ومدى تلبيتها للاحتياجات العاجلة والآجلة للجماهير، ولابد لهذه اللجنة أن تناقش بصراحة وبطريقة تفصيلية بدائل الإنجاز على مستوى الخطة والموازنة، فلربما يكون طريق برى أو طريق سكة حديد أكثر احتياجا وأعظم فائدة من بناء عقيم لمستشفى دون أى تجهيزات، بينما هناك أكثر من مستشفى قائم أيضا فى نفس المنطقة أو المدينة بدون أية تجهيزات.

وفى هذا الصدد يذكر بعضنا أن بعض الإنجاز الكبير الذى تحقق فى الاتصالات السلكية واللاسلكية كان كفيلا برفع كفاءة خطوط السكك الحديد التى لا تزال تتعدى خمسة آلاف كيلومتر فحسب، كما أن إنجاز مدارس الفصل الواحد ـ على سبيل المثال ـ فاق ماهو مطلوب من هذه النوعية من المدارس .

ولا يمكن الوصول إلى القول الفصل فى مثل هذه الجزئيات دون مشاركة واعية وتفرغ كامل من لجنة الخطة والموازنة للدراسة المستفيضة والميدانية لكل هذه التوجهات وحساب ما يسمى فى الاقتصاد والاجتماع بفعالية التكاليف وما يُفهم فى المردود الاجتماعى على أنه حساب نسبة الفائدة المجتمعية إلى التكلفة الاقتصادية .

وعلى صعيد ثالث فإن لجنة الإسكان مطالبة بأن تتصدى بوضوح وبشجاعة للمشكلة الاجتماعية الأولى التى تشغل مصر كلها، وهى مشكلة التخلص من القانون العتيق الخاص بالعلاقة بين المالك والمستأجر، وهو القانون الذى قضى ولا يزال يقضى على كل روح وكل أمل فى مشاركة الشعب فى حل أكبر مشكلات التمويل العقارى . ومن عجب أن هذا القانون أصبح لا يحمى أحدا يستحق الحماية بينما يتسبب الآن بالفعل فى إيذاء كل مَنْ يستحقون الحماية!!

وقد أصبح قانونا عتيقا يستغله الآن أحفاد مَنْ وقعوا عقود استئجار قديمة (مابين ١٩٣٤ و١٩٦١)، ويسىء إلى صميم العلاقة بين المواطنين، حتى إن أكثر من ثلث النزاعات المدنية والمعروضة على المحاكم تتعلق بالاستغلال السىء لهذا القانون ومحاولة تفسيره بما لا يمكن أن يكون قد قصد النطق به، وفى آخر

ما حكمت به المحاكم - حسبما تروى صحفنا السيارة أنه ليس من حق بنت الأخت الاحتفاظ بالسكن الذى كان يخص خالتها، وأنه ليس من حق ابن الخادم البقاء فى شقة كانت مؤجرة لمخدوم والده.. وهكذا.. وهكذا أصبح هناك نمط من الذين لا يمانعون إنفاق وقتهم فى المحاكم للحصول على ما ليس لهم حق فيه.. وكلنا يعرف أن آخر شقة أجرت وسرى عليها هذا القانون الجائر كانت منذ أربعين عاما.. ومع هذا فإن القانون لا يؤذى أصحاب العقارات فى المقام الأول، وإنما هم فى المقام السادس والأخير من حيث ضراوة الإيذاء، ذلك أن استمرار هذا القانون دون تعديل تشريعى عاجل يؤذى الدخل القومى فى المقام الأول بتعطيل شغل المساكن انتظارا لسكن الأبناء لها عندما يكبرون، وبتعطيل الانتفاع بمساكن أخرى لأن ورثة المستأجرين لا يتورعون عن الاحتفاظ بها احتياطيا رغم عدم حاجتهم لها، لكنهم يحتفظون بها لأنها لا تكلفهم إلا قروشا قليلة، وربما لا يدرى بعضهم أنه بهذا يرتكب الإثم بناء على الظن المغلوط بأن هذا حق مشروع وأن من العيب التفريط فى الحق!!

ويؤذى استمرار هذا القانون (فى المقام الثانى) الثروة العقارية القومية التى أوشكت على التهالك بفعل هذا القانون قصير النظر.

ويؤذى بقاء هذا القانون الاستثنائى المناخ الاقتصادى للمجتمع والاستثمار ويحول دون بدء أنشطة وحيوات جديدة (فى المقام الثالث)، ويؤذى العلاقات الاجتماعية (فى المقام الرابع)، ويؤذى المستأجرين أنفسهم (فى المقام الخامس)، ويؤذى الملاك وورثتهم (فى المقام السادس والأخير).

ومن العجيب أن الحكومة جربت النجاح الساحق وذاقت طعمه حين تصدت لهذا القانون فى مطلع ١٩٩٦ بطريقة جزئية بادئة بالمحال المؤجرة لغير السكنى، فتوفرَت فى غضون أسابيع قليلة محال للأنشطة التجارية كانت مغلقة تماما ولم يئن أحد من تحريك الإيجارات لأنها مهما تحركت تظل أدنى مما يسمى فى الاقتصاد «منفعتها الحدية» بكثير وكثير جدا. ولم ينشأ عن تطبيق القانون الذى صدر فى عام ١٩٩٦ إلا نوع واحد من الظلم القابل للعلاج حين أخذ المشرع بتاريخ بناء العقار على الإطلاق ولم ينتبه إلى أن كثيرين لم يتعاقدوا إلا فى الثمانينيات والتسعينيات، وحين حصلوا على العقود بنفس القيمة الإيجارية القديمة فإنهم دفعوا مقابل هذا مبالغ كبيرة على سبيل الدفعة الأولى كخلو رجل. . ومع هذا فلا تزال الفرصة قائمة لتدارك هذه الجزئية الوحيدة بما يحقق العدالة.

وعلى صعيد رابع فإن لجنة الإدارة المحلية مطالبة بإعادة النظر فى صلاحيات واختصاصات وتجاوزات المحليات بعد أربعين سنة من تجارب الفشل والمزيد من الفشل، ونحن نعرف أن اختصاصات المحليات قد تعرضت للتقليص فى السنوات الماضية أكثر من مرة، وعلى سبيل المثال فإنه حين انتقلت تبعية شركات توزيع الكهرباء من وزارة الكهرباء والمحليات إلى شركات الكهرباء التى أصبحت تابعة لقطاع الأعمال العام وأصبح هدفها فى المقام الأول تحقيق الربح، ومن ثم سارعت هذه الشركات إلى مد الكهرباء للمساكن المخالفة ولمواضع غير معدة للسكن أساسا. . وهكذا هدمت هذه الشركات فى يوم وليلة ما قاومته قوانين المحليات على مدى سنوات طوال. . وهكذا كرست

شركات قطاع الأعمال العام فى قطاع الكهرباء العشوائيات وخلقت عشوائيات جديدة لا فى مناطق عشوائية بعينها وإنما فوق الأسطح وتحت السلالم وفى الحدائق والمناور وغيرها، وأعطى هذا روحا قائلة بوضوح لكل موظفى المحليات : أنه لا فائدة من قاعدة ولا استمرار القانون، وقد ساعدت هذه الروح على انتشار الفساد فى المحليات التى تعانى بالفعل من فساد منتشر لم ينكره أحد ولم يكافحه أحد فى ذات الوقت.

وهذا مثل واضح للمأزق الذى تعانيه المحليات فى غياب قانون قوى يضع لها مالها ويضع عليها ما عليها، وحين يتولى رئاسة هذه اللجنة لأول مرة فى تاريخها وزير سابق ومبرز للإدارة المحلية على وجه التحديد فإن الأمل يتضاعف فى أن تخرج اللجنة بقول فصل يليق بمجلس تشريعى تجرى فيه الدماء الشابة بقوة واضحة.

وليس أدل على هذه الدماء من رموز الحركة الطلابية فى السبعينيات الذين نجحوا فى الوصول إلى مقاعد المجلس، ولم يكن من باب المصادفة أن يكون من بين الدماء الجديدة اثنان من رؤساء اتحاد الطلاب المبرزين، وهما الزميلان العزيزان الدكتور شعبان حافظ الشافعى والأستاذ حمدين صباحى، وأن يكون من بين الدماء الجديدة فى المجلس وجه جمع بين النشاط النقابى فى اتحاد العمال فى مطلع السبعينيات والنشاط النقابى المهنى فى اتحاد المحامين العرب طوال السنوات الأخيرة وهو الأستاذ عبدالعظيم المغربى.

(١٦)

نحو برلمان مصرى أكثر فعالية

من الحقائق التى أقرها علم الإدارة ودراساته التطبيقية أن كثرة عدد أعضاء أى مجلس (أو لجنة) تقلل من فعاليته وليس العكس كما قد نتصور، وربما تساعد زيادة العدد على تضخيم مهابة المجلس أو قوته ككيان قائم بذاته، ولكن الجانب الآخر هو أن الفعالية تقل وباطراد مع كل زيادة فى العدد.

ومع الإيمان العميق بأهمية تمثيل كافة طوائف الشعب وأقاليمه فى كل برلمان قومى، فإن الحرص على فعالية البرلمان فى كثير من ديمقراطيات العالم تجعل القوى الاجتماعية والسياسية الواعية ميالة إلى التقليل من عدد أعضاء البرلمان والوقوف بهذا العدد عند حد معين لا ينبغى تجاوزه.

ومع أن الأمريكيين - على سبيل المثال - قد استقروا على أن يكون عدد أعضاء مجلس النواب الأمريكى متناسبا مع عدد السكان، بحيث يختلف عدد ممثلى كل ولاية تبعا لعدد سكانها، وبحيث يقبل هذا العدد نفسه مبدأ التغيير من دورة لأخرى.. مع هذا فإن الأمريكيين أنفسهم وازنوا بين هذه القاعدة وقاعدة أخرى وهى أن يكون لكل ولاية - كبر حجمها أو صغر - عضوان فقط فى مجلس الشيوخ.. وهكذا تتحقق الموازنة بين المنطقين وذلك بالأخذ بمبدأ التمثيل النسبى فى مجلس النواب، وبمبدأ تساوى رءوس الولايات فى مجلس

الشيوخ، حيث يمثل كل ولاية مهما كبر عدد سكانها شيخان فقط.

وقد شهدت المنظومة البرلمانية فى مصر عدداً كبيراً من القواعد التى تم الأخذ بها عند تحديد عدد أعضاء البرلمان، وليست هذه المقالة مجالا للاستعراض التاريخى لتطور هذا العدد وقواعد تحديده، ولكن بحسبنا أن نقول إن البرلمان الأول فى ١٩٢٤ كان يضم ٢٢٤ عضوا، على حين أن البرلمان الأخير فى ٢٠٠٠ أصبح يضم ٤٥٤ عضوا، منهم عشرة بالتعيين، أما الباقون فيمثلون ٢٢٢ دائرة. وهكذا يتضح لنا للغرابة.وللإنصاف أن المصريين المحدثين كانوا ميالين منذ أكثر من ثلاثة أرباع القرن إلى زيادة عدد الدوائر حتى بما لا يتناسب مع عدد السكان فى ذلك الوقت، ثم جاءت فكرة الخمسين فى المائة من العمال والفلاحين لتضاعف حجم العضوية، حيث أصبح لكل دائرة ممثلان أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين. . وهكذا وصل العدد إلى ما وصل إليه الآن.

وقد بدأ الإحساس بتضخم عدد أعضاء المجلس يظهر إلى الوجود بصورة مكثفة فى الأسابيع التى مضت منذ بدأ المجلس انعقاده، ومع أن كثيرين يرجعون السبب فى هذا إلى كثرة الأعضاء الجدد، وإلى رغبة كثيرين منهم فى الظهور، سواء تحت القبة أو فى التليفزيون الذى يذيع مقتطفات كثيرة من الجلسة، فإنى على النقيض من هذا أرى أن هذا حق مطلق للنواب ليس لأحد أن يجادلهم فى الحصول عليه، ولا فى الاستمساك به.

ومن حسن الحظ أن رئيس المجلس يبذل جهودا مضنية من أجل تمكين جميع

الأعضاء من الحديث حتى فى الموضوعات التى يبدو للمراقب المحايد أنها لا تحتمل كل هذا الحديث، ومبلغ علمى أن قاعات واجتماعات اللجان الثمانى عشرة لاتحظى حتى الآن باهتمام مماثل لاهتمام معظم الأعضاء بالجلسات العامة للمجلس وهى الجلسات التى ينقل التلفزيون صوراً حية لمناقشاتها .

وربما يدفعنا هذا إلى التفكير بطريقة جدية فى مدى جدوى كثرة عدد أعضاء المجلس، وتأثير هذا العدد - زيادة أو نقصا - على فعالية المجلس فى أداء الأدوار المنوطة به، سواء فى التشريع أو الرقابة، وسأكتفى بأن أضرب مثلا واحدا أوحت لى به المناقشات المذاعة حول تقرير لجنة الزراعة والرى حول زيادة محصول الأرز هذا العام، وقد حرصت على متابعة ما أذيع فإذا بالكلمات كلها تدور حول محور واحد يتعلق بمشكلة الأمس فقط دون توجيه أية عناية بمشكلة اليوم أو الغد، وظللت - دون جدوى - أنتظر أن ينبه أحد الأعضاء إلى أهمية العناية بإنشاء الصوامع أو المخازن الكفيلة بالحفاظ على الإنتاج الوفير للأرز هذا العام، كما بقيت أنتظر بلا جدوى أيضا أن ينبه أحد الأعضاء إلى ضرورة الانتباه إلى تقديم معايير إحصائية للمزارعين وأصحاب الأراضى عند بدء موسم زراعة الأرز فى العام القادم حتى لا يكون رد الفعل عنيفا حين يحدث أن يمتنع أغلب مَنْ زرعوا أرزا فى هذا العام عن زراعته فى العام القادم وتكون النتيجة أزمة مستعصية فى الأرز!! وليس هذا ببعيد فى ظل ما نعرفه عن طبيعة ومدى الانفعال فى عقلية «الجماعة المصرية».

وظنى أنه لو نوقش هذا التقرير على نطاق ضيق لكان ضيق النطاق كفيلا بأن

يضع وبأن يضيف حلولا وأفكارا قابلة للحل والإبداع ليتجاوز ما حدث بالفعل من تركيز شديد على اتهام الحكومة بالمسئولية فحسب!

وربما يقودنا هذا إلى نقطة فى غاية الأهمية، وهى طريقة تقسيم المجلس إلى لجان ومدى علاقة هذا التقسيم بفكرة فاعلية المجلس، وظنى دون ادعاء أن الطريقة التى يأخذ بها المجلس فى توزيع نشاطه على اللجان تمثل أبرز الأسباب التى تحد من فاعلية هذا المجلس، فمن العجيب أن المجلس يقسم نفسه بطريقة بيروقراطية وكأنه مجلس وزراء، أو كأنه سلطة تنفيذية، وهذا واضح حتى من توزيع علاقة معظم اللجان الثمانى عشرة على الوزارات، فمن المعروف أن كل لجنة تختص بعدد محدود من الوزارات، فلجنة الصناعة والطاقة تتولى الشئون التى تتولاها وزارات الصناعة والكهرباء والبترول، ولجنة الشئون الاجتماعية والدينية تعنى بنفس مجال وزارات الشئون الاجتماعية والأوقاف وشئون الأزهر، ولجنة الزراعة والرى تعنى بنفس مجال وزارات الزراعة والأشغال واستصلاح الأراضى!! ولجنة التعليم والبحث العلمى تعنى بمجال وزارات التربية والتعليم والتعليم العالى والبحث العلمى، ولجنة الثقافة والإعلام والسياحة تعنى بمجالات عمل هذه الوزارات الثلاث، على حين يتشعب عمل لجنة الدفاع والأمن القومى ليشمل أنشطة ثلاث وزارات أيضا، وكذلك الحال فى لجنة الشئون الاقتصادية.

هكذا تعنى بعض اللجان بنشاط عدد من الوزارات قد يفوق الوزارتين، بينما تعنى بعض اللجان الأخرى بنشاط وزارتين فحسب، فلجنة المواصلات والنقل

تعنى بمجال عمل وزارتى المواصلات والنقل، ولجنة الخطة والموازنة تعنى بمجال عمل وزارتى التخطيط والمالية.

ويعنى البعض الثالث بنشاط وزارة واحدة فحسب، فلجنة الإدارة المحلية تعنى بمجال عمل وزارة المحليات أيا كان اسمها، ولجنة الشئون الصحية تعنى بمجال عمل وزارة الصحة، ولجنة القوى العاملة تعنى بمجال الوزارة التى تحمل ذات الاسم، وكذلك الحال فى لجنة الإسكان والمرافق، وكذلك الحال أيضا فى لجنة الشباب.

أما لجنتا العلاقات الخارجية والعلاقات العربية فترتبطان كلتاهما بنشاط وزارة الخارجية.. وهكذا تصبح هذه الوزارة دونا عن غيرها من الوزارات مرتبطة بأكثر من لجنة من لجان المجلس.

ويغيب عن تقسيم لجان المجلس حتى الآن الاتجاه المتميز الذى يمثل التفكير السياسى الأعمق الذى أوجد لجنة للاقتراحات والشكاوى، ولجنة للشئون التشريعية، وهما اللجنتان الوحيدتان اللتان يرتبط بهما الأمل فى أية مبادرة يقوم بها المجلس.

ورأيى المتواضع أننا فى حاجة إلى وجود ست لجان برلمانية جديدة لا تكون موازية فى عملها للوزارات وللأجهزة البيروقراطية، وإنما تكون صاحبة مبادرة إلى طرح تصور برلمان الشعب لأفكاره وتوجهاته وخططه نحو حكم الشعب بالشعب كما يقول التعريف الكلاسيكى للديمقراطية.

ويمكن لى أن ألخص تصورى لهذه اللجان على النحو التالى :

لجنة تتولى التحسب للمشاكل المستقبلية التى ظهرت بوادرها ويكون اسمها لجنة المستقبل، ولجنة تتولى إصلاح أخطاء الماضى سواء على مستوى التشريع أو التنفيذ ويكون اسمها لجنة التقويم، ويتركز عمل هذه اللجنة فى تقويم النظم والقوانين والتشريعات نفسها وليس تقويم الأداء، وهو ما تقوم به لجنتان أخريان هما اللجنتان الثالثة والرابعة.

أما اللجنة الثالثة التى تتولى الرقابة الإدارية مستعينة فى هذا بتقارير الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة (الذى لابد من تفعيله وتتبيعه للمجلس شأن تبعية الجهاز المركزى للمحاسبات للمجلس) وبتقارير الرقابة الإدارية (التى لابد من تبعيتها هى الأخرى للمجلس شأن تبعية جهاز المدعى الاشتراكى).

ولجنة رابعة تتولى الرقابة المالية (مستعينة بتقارير الجهاز المركزى للمحاسبات الذى يتبع المجلس بالفعل).

أما اللجنة الخامسة فتعنى فى المقام الأول بالأموال العامة وأملاك الدولة واستثمارها وترشيد هذا الاستثمار، فلازالت الأموال العامة وأراضى وممتلكات الدولة والمحاجر والمناجم والملاحات والمياه الإقليمية وحقوق السيادة الجوية.. فى حاجة إلى استشراف أمثل لخطط استثمارها بما يحقق عوائد وموارد جديدة كفيلة بالإنفاق على خطط التنمية المتعددة. كما تتولى هذه اللجنة مساعدة هيئة الأوقاف ووزارتها فى استثمار أموالها والإنفاق على الأغراض التى أوقفت لها.

فمن الملاحظ أن اسم لجنة الشئون الاجتماعية والدينية لايعطى أى اهتمام بالأوقاف من الناحية الاقتصادية مكتفيا بالنظرة إلى وزارة الأوقاف على أنها وزارة للشئون الدينية (شئون الدعوة) مع أنها فى الحقيقة من أقدم الوزارات الاقتصادية، بل هى ثانى أقدم وزارة للشئون الاقتصادية بعد وزارة المالية نفسها.

وإضافة إلى هذا كله فنحن بحاجة ملحة إلى لجنة خاصة بالمعونات الخارجية (التى تقدمها مصر) وهى لجنة تختلف تماما عن لجنة الشئون الخارجية، وتتولى وضع ومتابعة خطط قومية مستمرة طويلة الأمد للمعونات الثقافية (وغير الثقافية) التى تقدمها مصر من خلال جامعاتنا ومدارسنا والأزهر للمنطقة العربية والإسلامية والإفريقية بعيدا وبمعزل عن الاجتهادات الفردية والتقلبات السياسية، وتتولى هذه اللجنة ما تتولاه لجان الكونجرس الأمريكى مما هو معروف ومذاع من مراجعة وتحديث هذه الخطط والموازنات عاما بعد عام، وتكون مسئولة عن توفير التمويل اللازم وفتح الآفاق الجديدة لهذا المجال الذى يفرضه علينا الانتماء لدين سماوى حنيف، والإيمان بقيم إنسانية عليا ورفيعة.

□

بقى أن نشير إلى ما يتداوله بعضنا حين يثور الحديث عن غياب الأعضاء عن بعض جلسات المجلس، ومن الحقائق التى قد يذهل لها القارئ أن بعض هذا الغياب مطلوب لأن قاعة المجلس نفسها لا تستوعب إلا ثمانين فى المائة من عدد

الأعضاء، ذلك أن عدد الكراسى المتاحة فيها ٣٦٠ كرسيا فقط، وهكذا فلابد من غياب تسعين عضوا (٢٠٪) حتى يمكن لهؤلاء الأعضاء أن يجلسوا على كراسى البرلمان فى وضع مريح، وإلا فإنهم سيجلسون أكثر من متلاصقين، وسيشغلون كراسى إضافية فى صفوف متقدمة ومتأخرة وجانبية على نحو ما يحدث حين يحضرون جميعا إلقاء الرئيس لخطابه المهم فى افتتاح الدورة البرلمانية كل عام.

(١٧)

ضرورة اختصار الإجازة البرلمانية

كنت ولازلت من أشد المؤمنين بأهمية الإجازة، سواء فى التعليم أو فى العمل، ولست أظن إنسانا لا يمارس الإجازة بمعناها الحقيقى قادرا على أن يؤدى عمله على النحو المنتظر منه، ولست أظن أن البرلمان نفسه يمثل استثناء من هذه القاعدة، ولكنى أعتقد أن الإجازة البرلمانية بصورتها الحالية طويلة وطويلة جدا ويكفينا منها نصفها على أقصى تقدير، وعندى لهذا الاقتراح أسباب وجيهة يمكننى أن أعدد بعضها فيما يلى :

(١) يعانى البرلمان من تكدس التشريعات المنتظرة للإقرار، وتحفل قائمة انتظار البرلمان بمشروعات قوانين جوهرية وعاجلة، كما أن كثيرا من هذه التشريعات تمثل خطوات لابد منها لإتمام عملية حيوية ومصيرية كعملية الإصلاح الاقتصادى وعلى سبيل المثال لا الحصر فلا تزال هناك حاجة ملحة إلى الضبط التشريعى لكثير من الخطوات والإجراءات والترتيبات والضمانات والاحتياطات فى مجالات النقد والائتمان والسوق المصرفية والسندات وسوق الأوراق المالية والبورصة وحفظ الأسهم وتداولها، وقد أثبتت الأحداث والمناقشات فى الشهور الماضية أن كل هذه المجالات لا تزال تفتقد التشريعات المنظمة لها والقادرة على وضع حدود ما بين ما هو مشروع وما هو مؤثم أو

مجرم، وبين ما هو جائز فعله وما هو غير مسموح به، هذا فضلا عن التشريعات المحددة لدور الحكومة ووزارتها وأجهزتها المختلفة.

(٢) يحتاج مناخ الاستثمار والتنمية فى مصر إلى كثير من الخطوات التشريعية الحاسمة التى لا يمكن بدونها لهذا المناخ أن يمضى فى طريقه إلى الأمام، ولعل المثلين البارزين فى ذلك هما قانونا محاربة الاحتكار ومحاربة الإغراق، ولكن الأمر فى حقيقته لا يتوقف على هذين القانونين وحدهما، وإنما يقتضى سن تشريعات قانونية حقيقية لضمانات الاستثمار وللحيلولة دون تكاثر الإفلاس، وللحد من الاندفاع غير المبرر إلى إعلان الفشل كوسيلة للخلاص من التزامات أو ارتباطات قانونية أو مصرفية أو مجتمعية أو تأميناتية، هذا فضلا عن تطوير تشريعات الحماية من الجمارك والضرائب بحيث تكون بمثابة عامل يضخ آثاره الإيجابية فى صالح الاستثمار والتنمية، وليس فى صالح تكاثر ثروات أو أرباح بعض أصحاب الأعمال فحسب.

ولست بحاجة إلى القول إننا لن نبدأ من فراغ فى إعداد وسن هذه التشريعات، وإنما الحقيقة أن أمامنا بكل وضوح الأطر الحاكمة للنظم المالية لدول العالم المتقدم نستطيع أن نقتبسها مع التعديل البسيط الكفيل باتساق مثل هذه القوانين مع الشريعة الإسلامية أو مع التقاليد الراسخة لمجتمع قديم وعريق.

ولا ننسى على سبيل المثال أننا فى صياغتنا لدستور ١٩٢٣ على يد لجنة الثلاثين اعتمدنا الدستور البلجيكى كنقطة بداية للمناقشات الدستورية. كما أننا

فى كثير من قوانيننا اعتمدنا قواعد ما يعرف بالقانون اللاتينى، واعتمدنا فى قضاء الشريعة الإسلامية المبكر على المجلة العدلية التى كانت من قوانين الدولة العثمانية.

وملخص الفكرة التى أنادى بها هى أن الحياة الاقتصادية الحرة بحاجة إلى قوانين وقد تم اختراعها (أو وضعها) فى المجتمعات التى تحيا هذه الحياة، ولا يمكن أن نطالب بحياة اقتصادية بدون أن نمهد لها بالتشريعات المصاحبة والضابطة لها.

(٣) أثبتت الممارسات البرلمانية فى العام الماضى - على سبيل المثال - مدى الحاجة إلى كثير من الوقت البرلمانى من أجل متابعة كثير من القضايا الحالة والملحة، وقد أثبتت التجربة أن هذه المتابعة على أهميتها وأساسيتها بالطبع تجور على الوقت المتوقع تخصيصه لمناقشة مشروعات القوانين والقرارات والاتفاقات، ومن ثم فقد أصبحت الشهور التى ينعقد فيها البرلمان بهيئته الكاملة أربعة أيام كل أسبوعين غير كافية لأداء البرلمان لمهامه.

(٤) لسنا فى مجال الحكم على مدى صواب بعض الممارسات البرلمانية، ولكننا نستطيع أن نسجل عجبنا من أن تستغرق مناقشة بيان الحكومة كل الجلسات التى استغرقتها فى العام الماضى، ونظرا لأنه لم يجد جديد فى الأداء الحكومى على مدى العام الماضى، فمن المتوقع أن تستغرق مناقشة بيان الحكومة فى العام الجديد نفس المدة التى استغرقتها فى العام الفائت على الأقل، وأن

يتحدث حوالى ثلاثمائة نائب فى نقد هذا البيان والتعليق عليه والإشارة إلى ما لم يتضمنه من آمالهم واكتشاف ما فيه من تناقض مع ما هو مرفوع كشعار. .
وهكذا، وإذا كان هذا كله مما لا يجوز التنازل عنه ولا التفريط فيه، أفلا يكون من المناسب أن يتم هذا من خلال الجلسات المسائية على أن تخصص الجلسات الصباحية لأداء المهام التشريعية والرقابية، بدلا من أن تستغرق مناقشة بيان الحكومة أكثر من ٣٠٪ من جلسات البرلمان ثم تنتهى القضية بالموافقة بالطبع على بيان الحكومة دون أن يكون للمناقشات أى أثر فى تعديل هذا البيان، مع أنه من الإنصاف أن نذكر الوجه الآخر للقضية، وهو أن الوزراء الأذكياء كثيرا ما يستفيدون من مناقشات الوزراء لبيان الحكومة ويكتشفون من خلال هذه المناقشات والتعقيبات مدى حاجات المواطنين إلى مواجهة قضايا ملحة أو مشكلات بعينها، ومن ثم فإن أداء هؤلاء الوزراء الأذكياء يسير فى خطوات مضاءة بهذا الزخم البرلمانى من تعقيبات وتعليقات وملاحظات النواب المتميزين.

(٥) لست - أيضا - فى مجال الحكم على مدى صواب اختيارات الحزب الحاكم لمن يتولون المناصب الرئيسية فى اللجان البرلمانية، ومع أنى اقترحت - فى فصل سابق - إعادة تقسيم مجلس الشعب إلى لجان ذات توجه مختلف عن التوجه الحالى أو السائد الآن فى تقسيم اللجان إلى لجان موازية للبيروقراطية الحكومية، مع هذا فإنى لازلت أؤمل من الوضع الراهن للجان البرلمانية عطاء أكثر وأغزر بكثير من عطائها الحالى إذا ما تولت أمورها قيادات قادرة على

الحكم، وعلى الرؤية، وعلى وضع آمال الشعب الملحة فى مقدمة ما هو متاح أمام العمل الحكومى والتخطيط الوزارى والتفكير البيروقراطى من تحديات وإنجازات.

و من المؤسف أن بعض لجان مجلس الشعب لم تعمل طوال العام الفائت عملا ذا بال لسبب واحد ووحيد، وهو أن رئاستها (المختارة) كانت من النوع التليفزيونى، ومن ثم فإنها ظنت أن الأداء البرلمانى يمكن أن يتحقق على شاشات التليفزيون فحسب، وآثرت هذه القيادات - وهى ليست واحدة أو اثنتين أو ثلاث بل أكثر من هذا للأسف - أن تستمتع بالمنصب باعتباره نوعاً من الوجاهة الاجتماعية والسياسية التى تظهر كإضافة جديدة على كارت صاحبها [وقد حدث هذا للأسف] بدلا من أن تحاول هذه القيادات البرلمانية السعى فى تحقيق بعض الأحلام من أجل هذا الوطن، وهكذا ألقى على كاهل المجلس عبء كان يمكن للجان أن تقوم به بصورة أفضل، ومن ثم فقد أصبح المجلس (منذ الآن) محملا فى المستقبل بأحمال زمنية ناشئة عن عدم أداء اللجان لمهماتها على الوجه الأمثل، ولما كان من غير المتوقع أن يبذل الحزب الحاكم جهدا فى انتقاء هيئات مكاتب اللجان، ولما كان من المتوقع - أو المرجح - أنه سيلجأ إلى نفس الأسلوب مع بعض تغيير جزئى فى الوجوه بوجوه مثيلة أو مناظرة، لما كان الأمر كذلك فمن المتوقع أن يزداد العبء المطلوب من مجلس الشعب أن ينجزه بكامل هيئته، وهو ما يستدعى زيادة الوقت المخصص لانعقاد المجلس، سواء على حساب الإجازة البرلمانية، أو على حساب الأسبوع البديل الذى لا يجتمع فيه

البرلمان ويخصصه لاجتماعات اللجان.

□

ومجمل القول أن من أبرز مشكلات حياتنا السياسية أن مجلس الشعب لا ينعقد بالقدر الكافى لإنجاز ما هو مطلوب منه إنجازه، فضلا عما هو متوقع منه إضافته، ومن ثمن فنحن فى حاجة إلى أداء برلمانى أطول وأكثر، سواء كان هذا بزيادة الجلسات، أو بتقليل الإجازات، أو بتفرغ الأعضاء تفرغا حقيقيا، وهو - فى حقيقة الأمر - العنصر الأهم والأجدى.

(١٨)

هل من نهاية لقصة الدوائر البرلمانية ؟

فى تصورى أن الوضع النموذجى لتوزيع الدوائر هو أن يكون هذا التوزيع مطابقا تماما للتقسيم الإدارى، بحيث يكون لكل مركز (أو قسم) دائرة موازية . . ومع هذا فلابد أن نعترف أن ظروفا مختلفة قد جعلت الأمر الواقع على خلاف مثل هذا التصور المثالى، وقد كانت هناك أسباب كثيرة دعت إلى الاستثناءات فى التوزيع والتقسيم.

وللأسف الشديد فإن عددا لا يستهان به من هذه الاستثناءات كانت من أجل تفصيل دوائر معينة لمصلحة مَنْ أراد أصحاب القرار أو اقتراح تعديل الدوائر مجاملتهم.

وللأسف الشديد مرة أخرى فإن هذا الخلق أو الطبع قديم، وكثيرا ما لجأت الأحزاب قبل الثورة إلى مثل هذا الإجراء من أجل تحقيق مصالح قصيرة النظر بالطبع.

وكل ما يقال عن الحاجة إلى إنشاء دوائر جديدة يمكن أن يكون مسوغا مقبولا فى ذات الوقت لإنشاء مراكز جديدة أو أقسام شرطة جديدة. ومن حسن الحظ

أن عصر الاستقرار السياسى الذى نعيشه منذ فترة قد جنبنا اللجوء إلى سياسة تعديل الدوائر منذ فترة زمنية معقولة وكافية فى ذات الوقت لإعادة النظر فى الاستثناءات الصارخة التى حدثت فى فترات سابقة .

وسأكتفى فى هذا المقال بأن أعرض نموذجا صارخا لتعديل مفتعل بمنتهى القسوة فى إحدى دوائر محافظة دمياط ، وبأن أعرض دراسة سريعة لدوائر محافظة الشرقية .

ففى دمياط وقبل الانتخابات البرلمانية فى ١٩٩٠ كان الرئيس السابق لمجلس الشعب قد تصدى بنفسه لتقسيم دائرة المركز الجديد فى الزرقا وضم إلى هذا المركز بلدا يتجاور زمامه مع زمام عاصمة المركز القديم (وهو مركز فارسكور) ، وذلك من أجل إفساح المجال لرئيس أحد الأحزاب الصغيرة للفوز فى دائرة المركز القديم بعد استبعاد هذه القرية التى ينتمى إليها المرشح التقليدى الذى كان يفوز فى انتخابات دائرة فارسكور

وتلعب الأقدار لعبتها ساخرة من تخطيط البشر فينتقل رئيس مجلس الشعب السابق إلى رحمة الله قبيل الانتخابات البرلمانية فى ١٩٩٠ ، ويُقدر لمن خطط لحرمانه من الفوز (فى الدائرة الجديدة) أن يفوز على الرغم مما حدث .

ولا تكتفى الأقدار بهذا فحسب ، بل إن رئيس الحزب نفسه يخسر الانتخابات فى دورتى ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ على التوالى ، على حين ينسحب المرشح القديم من

الحياة السياسية بسبب كبر سنه ويفوز فى الانتخابات (فى الدائرة القديمة) فى الدورتين مَنْ كان محسوبا على رئيس الحزب الصغير .

ومع هذا الدرس القاسى الذى لقنته الأقدار للبشر ، فلا تزال الدائرتان القديمة والجديدة تعانيان من هذا الوضع الشاذ وتتطلعان إلى العودة إلى الطبيعة .

أما فى محافظة الشرقية فإن ابتداع الدوائر الجديدة سار على خط مختلف تماما لخطة إنشاء المراكز الجديدة . . وهكذا أصبح الوضع فى هذه المحافظة من أعجب ما يكون ، إذ أن بعض المراكز يضم دائرتين كاملتين ، على حين أن بعض الدوائر يتكون من مركزين كاملين ! ! وهذا من أعجب ما يمكن .

ولهذا فقد أجرى بعض التعديل فى توزيع قرى بعض المراكز من أجل توسيع نطاق بعض الدوائر الصغيرة التى فصلت تفصيلا لمرشحين معينين .

وأصبحت للشرقية خريطتان غير متطابقتين ، خريطة إدارية تضم قسمى شرطة الزقازيق وعددا من المراكز يقل عن مجموع عدد الدوائر ، وبالإضافة إلى هذا فإن لمحافظة الشرقية خريطة برلمانية مختلفة تمام الاختلاف عن الخريطة الإدارية وهى تضم ١٤ دائرة تتخذ بحكم القانون من أقسام ومراكز ونقط الشرطة مقارا لها بحكم القانون ، لكنها تتعدى نطاق التوزيع الإدارى لتخلق نطاقا إداريا مختلفا .

وهكذا فإن دائرة الزقازيق على سبيل المثال تشمل قسمى الشرطة فى مدينة

الزقازيق مع بعض الوحدات المحلية المجاورة من مركزين، كما أن دائرة أبوحماد تشمل مركزى الشرطة فى القرين وأبوحماد، وكذلك تشمل دائرة ههيا مركزى الإبراهيمية وههيا.

وفى المقابل فإن مركز منيا القمح يضم دائرتى منيا القمح والتلين، كما أن مركز شرطة فاقوس يضم دائرتى فاقوس وأشكر.

وأكتفى بهذا القدر من الأمثلة للتدليل على مدى العبث السياسى والإدارى الذى يمارس فى كثير من الأحيان دون أى وازع من احترام جوهر النظم وأساسيات الإدارة.

وبعيدا عن هذه التقسيمات فإن هناك مقياسا علميا ورياضيا لا يخطئ وهو لغة الأرقام.. من خلال هذه اللغة يمكن لنا أن نكتشف بكل وضوح عددا من المفارقات فى توزيع دوائر الشرقية، وأولى هذه المفارقات أن عدد الناخبين فى إحدى الدوائر وهى دائرة الحسينية يفوق أو يكاد يكون ضعف عدد الناخبين فى كل دائرة من ست دوائر من دوائر المحافظة، إذ يبلغ عدد الناخبين فى دائرة الحسينية قرابة ربع مليون ناخب، على حين أن عدد الناخبين فى دائرة منيا القمح أقل من نصف هذا العدد (١١٥ ألفا)، وكذلك فى دائرة التلين (١٣١ ألفا) وهما الدائرتان اللتان تكونان مركز منيا القمح بصفة أساسية.

ومن ناحية أخرى يبلغ عدد الناخبين فى دائرة فاقوس (١٣٣ ألفا) وفى دائرة

أشكر (١٣٦ ألفا)، بل إن دائرة بلبيس لا تضم إلا ١١٢ ألف ناخب، وكذلك دائرة أبو كبير (١١٥ ألف ناخب).

ولعل هذا الرقم الذى يتمثل فى ناخبى دائرة الحسينية يمثل ١١,٧٪ من إجمالى الناخبين فى المحافظة يدلنا على أنه بالإمكان أن تكون هناك تسع دوائر فقط فى محافظة الشرقية التى لا يزيد مجموع عدد الناخبين فيها على ٢,٢ مليون ناخب، ومع أن هذا يبدو سهلا على المستوى النظرى، فلربما كان من رابع المستحيلات تحقيق مثل هذا الحق الواضح على أرض الواقع لأسباب نعرفها جيدا.

وكل ما ينطبق على محافظة الشرقية ينطبق على غيرها من المحافظات بلا استثناء تقريبا، كما أن العلاقة بين الدوائر فى المحافظات المختلفة ليست بمثابة الاضطراب الوحيد فى التمثيل النسبى، إذ أن بعض المحافظات لا تحظى بنفس النسبة التى تحظى بها محافظات أخرى.

وعلى سبيل القطع فإن القاهرة الكبرى هى أكثر المحافظات تعرضا للظلم فى هذا الصدد رغم ما قد يبدو من أنها تختص بخمس وعشرين دائرة لمحافظة القاهرة، وعدد آخر من دوائر الحضر فى الجيزة والقليوبية.

ومع ذلك فإن الحرص على مثالية البرلمان بتقليل عدد أعضائه يقتضى قدرا من الحكمة وقدرا آخر من الموازنة، بل إن هناك ما هو أكثر أهمية من هذا كله،

وهو أن يُراجع التوزيع البرلماني والنيابي في ذات الوقت على مستوى دوائر الشورى والمجلس الشعبي المحلي ، وفي إطار خطة متكاملة للتمثيل الديمقراطي (في أشكاله الثلاثة) وليس النيابي فحسب . . أقصد كل تمثيل شعبي ، سواء في مجلس الشعب أو مجلس الشورى أو في المجالس الشعبية المحلية بمختلف مستوياتها .

حجم البرلمانات المصرية منذ ١٩٢٤

مدة المجلس		عدد الأعضاء	رئيس المجلس
مارس ٢٤	نوفمبر ٢٤	٢١٤	أحمد مظلوم
مارس ٢٥		٢١٤	سعد زغلول
يونيو ٢٦	يوليو ٢٨	٢١٤	سعد زغلول ثم مصطفى النحاس
يناير ٣٠	أكتوبر ٣٠	٢٣٥	ويصا واصف
يونيو ٣١	نوفمبر ٣٤	١٥٠	محمد توفيق رفعت
مايو ٣٦	فبراير ٣٨	٢٣٢	أحمد ماهر
أبريل ٣٨	فبراير ٤٢	٢٦٤	بهى الدين بركات ثم أحمد ماهر
مارس ٤٢	أغسطس ٤٥	٢٦٤	عبدالسلام فهمى جمعة
يناير ٤٥	أغسطس ٤٩	٢٦٤	حامد جودة
يناير ٥٠	٥فبراير ٥٢	٣١٩	عبدالسلام فهمى جمعة
يوليو ٥٧	فبراير ٥٨	٣٥٠	عبداللطيف البغدادى
يوليو ٦٠	يونيو ٦١	٤٠٠	أنور السادات
مارس ٦٤	أبريل ٦٨	٣٦٠	أنور السادات
يناير ٦٩	يوليو ٧١	٣٦٠	لبيبى شقير
نوفمبر ٧١	أكتوبر ٧٦	٣٦٠	حافظ بدوى ثم سيد مرعى
نوفمبر ٧٦	أبريل ٧٩	٣٦٠	سيد مرعى ثم صوفى أبو طالب
يونيو ٧٩	مايو ٨٤	٣٦٠	صوفى أبو طالب ثم محمد كامل ليلة
مايو ١٩٨٤	١٩٨٧	٤٥٨	رفعت المحجوب
١٩٨٧	١٩٩٠	٤٥٨	رفعت المحجوب
نوفمبر١٩٩٠	نوفمبر ١٩٩٥	٤٥٤	أحمد فتحى سرور
نوفمبر١٩٩٥	نوفمبر ٢٠٠٠	٤٥٤	أحمد فتحى سرور
نوفمبر٢٠٠٠		٤٥٤	أحمد فتحى سرور

تقسيم الدوائر الانتخابية لمجلس النواب فى ١٩٢٤

المحافظات :

المحافظة	عدد الدوائر	المحافظة	عدد الدوائر
القاهرة	١١	الإسكندرية	٦
القنال *	١	دمياط	١
السويس	١	الحدود	٣

المديريات :

المديرية	عدد الدوائر	المديرية	عدد الدوائر
الغربية	٢٨	المنوفية	١٨
ألدقهلية	١٧	أسيوط	١٧
الشرقية	١٦	البحيرة	١٥
جرجا	١٤	قنا	١٤
المنيا	١٣	القليوبية	٩
الجيزة	٩	الفيوم	٩
بنى سويف	٨	أسوان	٤

إجمالى عدد الدوائر : ٢١٤ دائرة

* تشمل بورسعيد والإسماعيلية

تقسيم الدوائر الانتخابية لمجلس الشيوخ فى ١٩٢٤

	عدد الدوائر		عدد الدوائر
الغربية	٩	المنوفية	٦
الشرقية	٥	أسيوط	٥
قنا	٥	البحيرة	٥
جرجا	٥	الدقهلية	٥
القاهرة	٤	المنيا	٤
الجيزة	٣	القليوبية	٣
بنى سويف	٣	الفيوم	٣
الإسكندرية	٢	القنال	١
دمياط	١	أسوان	١
السويس	١		

إجمالى عدد الدوائر : ٧٣ دائرة

توزيع الدوائر الانتخابية فى ١٩٢٥

ذكر المؤرخ عبدالرحمن الرافعى فى كتابه« فى أعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩ »، الطبعة الرابعة، دار المعارف، ١٩٨٧، الجزء الأول ما نصه :

«افتنت الحكومة فى التدخل فى انتخابات سنة ١٩٢٥ لإنجاح مرشحيها، فعدلت نصف الدوائر الانتخابية بموجب قرار من مجلس الوزراء صدر فى أول فبراير سنة ١٩٢٥، وشمل التعديل ١٠٦ دوائر من ٢١٤ دائرة، وكان الغرض من هذا التعديل الاستجابة لرغبات مرشحى الحكومة».

توزيع الدوائر الانتخابية فى ١٩٢٦

«اتفقت الأحزاب المؤتلفة على ألا تتنافس ولا تتناحر فى الانتخابات، صوناً للوحدة وجمعاً للكلمة، ومنعاً لأسباب الفرقة والانقسام، واتفقت على توزيع الدوائر بينها بقدر المستطاع، وأن يتعهد كل حزب بألا يرشح أحدا من أعضائه فى الدوائر التى خصصت لغيره، ونشرت بذلك بياناً فى ٣ أبريل سنة ١٩٢٦، ترك فيه للوفد ١٦٠ دائرة، وللأحرار الدستوريين ٤٥ دائرة، وللحزب الوطنى تسع دوائر، وسمح له بمنافسة الوفد فى ثلاث من الدوائر التى تركت للوفد، وهاك نص البيان :

«تأييداً للوحدة وجمعاً للكلمة اتفقت الأحزاب المؤتلفة ألا تتنافس فى الانتخابات المقبلة بأن يكون لكل منها عدد معين مخصوص من دوائر الانتخاب

يرشح فيه على مبدئه مَنْ يشاء من رجاله بحيث لا يكون لغيره من باقى الأحزاب المؤتلفة حق فى أن يرشح أو يساعد من قبله أحداً فى أية دائرة من الدوائر الخاصة بالحزب المذكور، إلا ما استثنى فيما يأتى :

فبناء عليه

قد أخذ كل حزب على نفسه أن يحمل رؤسائه لجانه وأعضاءها فى الدوائر المعينة له على أن ينفذوا هذا الاتفاق بكل دقة وإخلاص مهما كلفهم ذلك من تضحية وعناء.

وهذا هو بيان الدوائر المخصصة لكل حزب من هذه الأحزاب :

دوائر خاصة بالحزب الوطنى

فى القاهرة : الخليفة.

فى القليوبية : قليوب.

فى الشرقية : سنهوا.

فى الغربية : محلة مرحوم وحصتها ـ السنطة ـ سخا ـ الكفر الغربى ـ المعتمدية.

فى قنا : أولاد عمرو.

دوائر خاصة بالأحرار الدستوريين

فى القاهرة : باب الشعرية ـ الجمالية .

فى الإسكندرية : محرم بك .

فى دمياط : دمياط .

فى القليوبية : البرادعة وخلوتها ـ المطرية .

فى الشرقية : بردين ـ التلين ـ فاقوس .

فى الدقهلية : كفر بداوى القديم

فى الغربية : قطور ـ تطاى ـ فرسيس .

فى المنوفية : النعناعية ـ قويسنا ـ بركة السبع ـ البتانون ـ تلا ـ طنوب ـ شونى .

فى الجيزة : نكلا ـ بشتيل ـ ناهيا .

فى الفيوم : سنورس ـ سنهور القبلية ـ أطسا .

فى المنيا : الحسانية ـ أطسا . سمالوط ـ قلوصنا ـ بنى مزار ـ أبو جرج صفانية .

فى أسيوط : ملوى ـ الحواتكة ـ أبو تيج ـ بندر أسيوط ـ الغنايم ـ الواسطى ـ البدارى ـ القوصية .

في جرجا : طهطا ـ نقطة بوليس الخيام .

فى قنا : دنفيق .

فى أسوان : كوم أمبو .

دوائر خاصة بالوفد المصرى

بقية الدوائر فى جميع أنحاء القطر .

استثناء : إنما يجوز للحزب الوطنى منافسة الوفد المصرى فى الدوائر الآتية :

كفر داود ـ كفر الدوار ـ مركز المنصورة * .

زيادة الدوائر الانتخابية فى ١٩٢٩

قبل انتخابات ١٩٢٩ تقرر زيادة عدد الدوائر الانتخابية بمقدار ٢١ دائرة، وذلك بناء على نتيجة التعداد السكانى الذى اجرى فى ١٩٢٧ و هكذا كان رجال العهد الليبرالى يبنون قرارتهم على نتائج التعدادات على نحو ماتفعل الولايات المتحدة الامريكية الآن .

---

* المصدر : عبد الرحمن الرافعى : فى اعقاب الثورة، ط٤ ، دار المعارف ، ١٩٨٧ .

تقسيم الدوائر فى نظام القوائم فى ١٩٨٤

تم تقسيم الجمهورية إلى ٤٨ دائرة يمثلها ٤١٧ عضوا و٣١ سيدة فيكون المجموع ٤٤٨ + ١٠ معينون = ٤٥٨ عضواً هم إجمالى أعضاء مجلس الشعب، وقد تم حساب عدد الأعضاء تبعا لتعداد السكان فى ذلك الوقت بحيث يمثل كل مائة ألف من السكان بعضو فى البرلمان.

□ محافظة القاهرة:

أولا: الدائرة الأولى شمال: ومقرها قسم شرطة شبرا وتتكون من أقسام: شبرا والساحل وروض الفرج والشرابية والزاوية الحمراء، وتضم ١١ عضوا يضاف إليهم عضو من النساء.

ثانيا: الدائرة الثانية جنوب: ومقرها قسم شرطة مصر القديمة، وتتكون من أقسام: مصر القديمة والخليفة وحلوان والمعادى والتبين والبساتين، وتضم ٩ أعضاء يضاف إليهم عضو من النساء.

ثالثا: الدائرة الثالثة شرق: ومقرها قسم شرطة مصر الجديدة، وتتكون من أقسام: مصر الجديدة والنزهة ومدينة نصر والمطرية وعين شمس والسلام والزيتون والحدائق، وتضم ١١ عضوا يضاف إليهم عضو من النساء.

رابعا: الدائرة الرابعة غرب: ومقرها قسم شرطة السيدة زينب، وتتكون من أقسام: السيدة زينب وقصر النيل والزمالك والدرب الأحمر والجمالية ومنشية ناصر، وتضم تسعة أعضاء يضاف إليهم عضو من النساء.

خامسا: الدائرة الخامسة وسط: ومقرها قسم شرطة باب الشعرية، وتتكون من أقسام: باب الشعرية والظاهر والأزبكية وبولاق وعابدين والموسكى والوايلى، وتضم تسعة أعضاء يضاف إليهم عضو من النساء.

☐ **محافظة الإسكندرية:**

أولا: الدائرة الأولى شرق: ومقرها قسم شرطة المنتزه، وتتكون من أقسام: المنتزه وسيدى جابر والرمل، وتضم تسعة أعضاء يضاف إليهم عضو من النساء.

ثانيا: الدائرة الثانية وسط: ومقرها قسم شرطة باب شرقى، وتتكون من أقسام: باب شرقى ومحرم بك والعطارين، وتضم ٧ أعضاء يضاف إليهم عضو من النساء.

ثالثا: الدائرة الثالثة غرب: ومقرها قسم شرطة كرموز، وتتكون من أقسام: كرموز واللبان والجمرك ومينا البصل والدخيلة والعامرية والمنشية، وتضم ٨ أعضاء.

☐ **محافظة بورسعيد:**

وبها دائرة واحدة مقرها مديرية الأمن ببورسعيد، ويخصها خمسة أعضاء يضاف إليهم عضو من النساء.

☐ **محافظة السويس:**

وبها دائرة واحدة مقرها مديرية الأمن بالسويس، ويخصها ثلاثة أعضاء يضاف إليهم عضو من النساء.

☐ **محافظة دمياط:**

وبها دائرة واحدة ومقرها مديرية الأمن بدمياط، ويخصها سبعة أعضاء يضاف إليهم عضو من النساء.

☐ **محافظة الدقهلية:**

أولا: الدائرة الأولى: ومقرها قسم شرطة أول المنصورة، وتتكون من أقسام: أول المنصورة وثانى المنصورة ومركز طلخا ومركز شربين ومركز بلقاس، وتضم أحد عشر عضوا يضاف إليهم عضو من النساء.

ثانيا: الدائرة الثانية: ومقرها قسم شرطة ميت غمر، وتتكون من: قسم ميت غمر ومراكز ميت غمر والسنبلاوين وأجا، وتضم عشرة أعضاء.

ثالثا: الدائرة الثالثة: ومقرها مركز شرطة دكرنس، وتتكون من مراكز شرطة: دكرنس والمنصورة ومنية النصر والمنزلة والمطرية، وتضم ١٠ أعضاء.

هكذا نلاحظ أن الجزء الحضرى من المنصورة وهو قسما أول وثانى المنصورة قد تبعا الدائرة الأولى، على حين تبع الجزء الريفى من ضواحى المنصورة وهو مركز شرطة المنصورة إلى الدائر الثالثة ومقرها دكرنس! وهو نوع من أنواع التفصيل الواضح.

☐ محافظة الشرقية:

أولا: الدائرة الأولى: ومقرها قسم شرطة أول الزقازيق، وتتكون من قسمى أول الزقازيق وثان الزقازيق ومركز الزقازيق وقسم القنايات ومركز منيا القمح ومركز بلبيس ومشتول السوق، وتضم أحد عشر عضوا يضاف إليهم عضو من النساء.

ثانيا: الدائرة الثانية: ومقرها مركز شرطة ديرب نجم، وتتكون من مراكز: ديرب نجم وأبو كبير وههيا، وتضم ٨ أعضاء.

ثالثا: الدائرة الثالثة: ومقرها مركز شرطة أبو حماد، وتتكون من مراكز: أبو حماد وفاقوس والحسينية وكفر صقر وأولاد كفر صقر، وتضم عشرة أعضاء.

□ **محافظة القليوبية :**

أولا : الدائرة الأولى شمال : ومقرها قسم شرطة بنها، وتتكون من : قسم شرطة بنها ومراكز بنها وكفر شكر وشبين القناطر وطوخ، وتضم تسعة أعضاء يضاف إليهم عضو من النساء .

ثانيا : الدائرة الثانية جنوب : ومقرها قسم شرطة أول شبرا الخيمة وقسم ثان شبرا الخيمة ومركز القناطر الخيرية ومركز قليوب وقسم شرطة قليوب ومركز الخانكة، وتضم ١٠ أعضاء .

□ **محافظة كفر الشيخ :**

وبها دائرة واحدة مقرها قسم شرطة كفر الشيخ، ويخصها ثلاثة عشر عضوا يضاف إليهم عضو من النساء .

□ **محافظة الغربية :**

أولا : الدائرة الأولى : ومقرها قسم شرطة أول طنطا، وتتكون من : قسم أول طنطا وقسم ثان طنطا ومركز السنطة ومركز زفتى، وتضم سبعة أعضاء يضاف إليهم عضو من النساء .

ثانيا : الدائرة الثانية : ومقرها مركز شرطة طنطا، وتتكون من مراكز : طنطا وكفر الزيات وبسيون وقطور، وتضم عشرة أعضاء .

ثالثا : الدائرة الثالثة : ومقرها قسم شرطة أول المحلة الكبرى، وتتكون من : قسم أول المحلة الكبرى وقسم ثان المحلة ومركز المحلة ومركز سمنود، وتضم ثمانية أعضاء.

هكذا نلاحظ سطوة طنطا في محافظتها، فالدائرة الأولى تتكون من الحضر في قسمي أول وثاني طنطا ومعهما الجزء الشرقي من المحافظة، على حين أن مركز شرطة طنطا مقر لدائرة ثانية تضم ريف طنطا وثلاثة مراكز إلى الشمال والشمال الغربي منها.

☐ محافظة المنوفية :

أولا : الدائرة الأولى : ومقرها قسم شرطة شبين الكوم، وتتكون من : قسم شرطة شبين الكوم ومراكز شبين الكوم وقويسنا وبركة السبع وتلا، وتضم تسعة أعضاء يضاف إليهم عضو من النساء.

ثانيا : الدائرة الثانية : ومقرها مركز شرطة الباجور، وتتكون من مراكز : الباجور والشهداء وأشمون وسرس الليان ومنوف، وتضم ١٤ عضوا.

☐ محافظة البحيرة :

أولا : الدائرة الأولى : ومقرها قسم شرطة دمنهور، وتتكون من : قسم شرطة دمنهور ومراكز دمنهور وأبو حمص ومركز المحمودية ومركز شبراخيت

ومركز الرحمانية، وتضم ١١ عضوا يضاف إليهم عضو من النساء.

ثانيا: الدائرة الثانية: ومقرها مركز شرطة كفر الدوار، وتتكون من مراكز: كفر الدوار وقسم **كفر الدوار ورشيد** وأبو المطامير وحوش عيسى وإدكو، وتضم ثمانية أعضاء.

ثالثا: الدائرة الثالثة: ومقرها مركز شرطة إيتاى البارود، وتتكون من مراكز: إيتاى البارود والدلنجات وكوم حمادة ووادى النطرون، وتضم ثمانية أعضاء.

□ محافظة الإسماعيلية:

وبها دائرة واحدة ومقرها مديرية الأمن بالإسماعيلية، ويخصها خمسة أعضاء يضاف إليهم عضو من النساء.

□ محافظة الجيزة:

أولا: الدائرة الأولى: ومقرها قسم شرطة الجيزة، وتتكون من أقسام: الجيزة والدقى والعجوزة وبولاق الدكرور والأهرام، وتضم تسعة أعضاء يضاف إليهم عضو من النساء.

ثانيا: الدائرة الثانية: ومقرها قسم شرطة إمبابة، وتتكون من: قسم شرطة إمبابة ومراكز إمبابة والجيزة وأوسيم، وتضم عشرة أعضاء.

ثالثا: الدائرة الثالثة: ومقرها قسم شرطة الحوامدية، وتتكون من: قسم شرطة الحوامدية ومراكز البدرشين والصف وأطفيح والعياط والواحات البحرية، وتضم ٦ أعضاء.

ومن الطريف أنه فى نظام الانتخاب الفردى تنضم الواحات إلى قسم شرطة الأهرام لتكوين دائرة واحدة، ونائب شارع الهرم هو نائب الواحات البحرية فى ذات الوقت رغم بعدها تماماً عن الجيزة.

☐ محافظة بنى سويف:

دائرة واحدة ومقرها مديرية الأمن ببنى سويف، ويخصها ثلاثة عشر عضوا يضاف إليهم عضو من النساء.

☐ محافظة الفيوم:

وبها دائرة واحدة ومقرها مديرية الأمن بالفيوم، ويخصها ثلاثة عشر عضوا يضاف إليهم عضو من النساء.

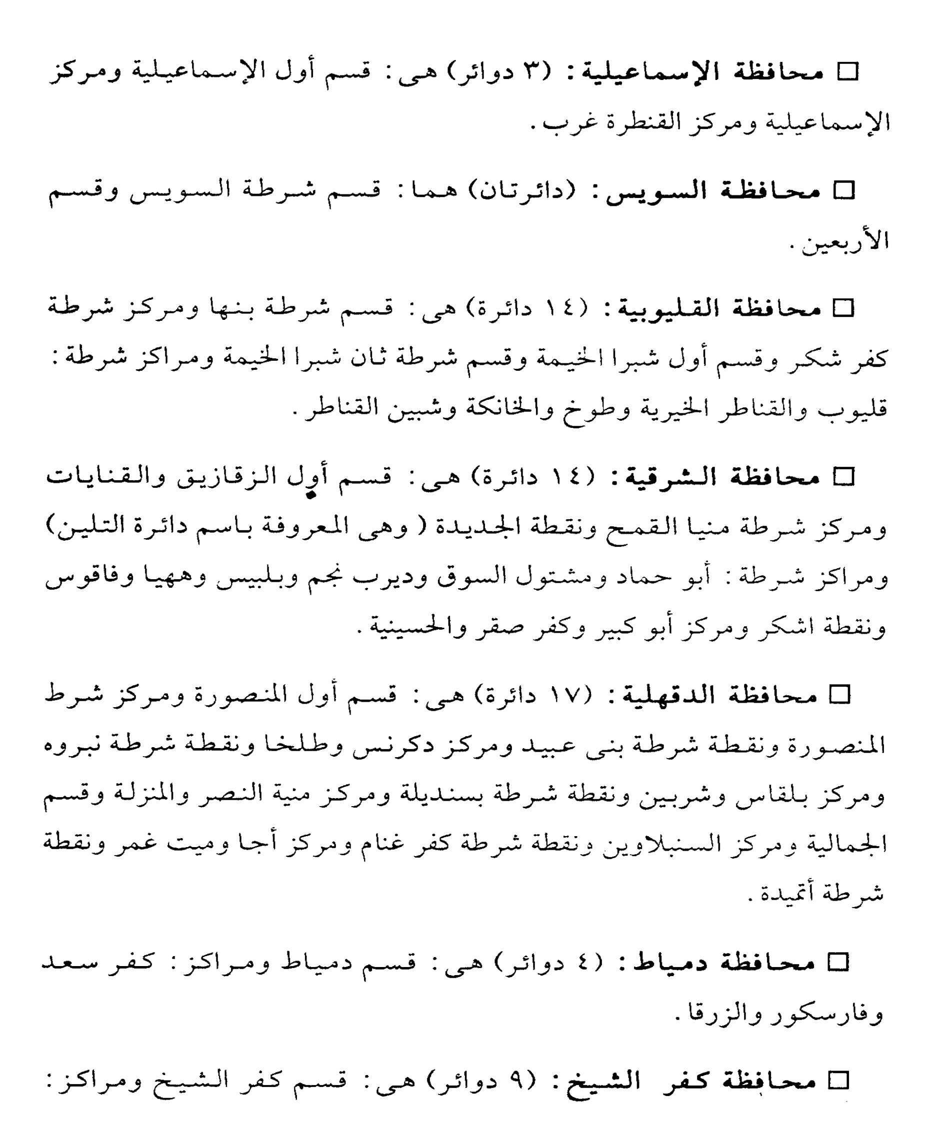
التقسيم الحالى للدوائر الانتخابية

بمقتضى هذا التنظيم وهو القائم حاليا تم تقسيم الجمهورية إلى ٢٢٢ دائرة انتخابية فى كل المحافظات وذلك على النحو التالى :

☐ **محافظة القاهرة :** وتضم ٢٥ دائرة ومقارها بالترتيب : قسم شرطة الساحل (أى أن هذه هى الدائرة الأولى) والمعهد العالى الفنى (الدائرة الثانية) وأقسام شرطة : روض الفرج (الدائرة الثالثة) وشبرا (الدائرة الرابعة) والزاوية الحمراء (٥)ومصر الجديدة (٦) والنزهة (٧) والمطرية (٨) والزيتون (٩) وحدائق القبة (١٠) والوايلى (١١) والظاهر (١٢) وباب الشعرية (١٣) والجمالية (١٤) والدرب الأحمر (١٥) وعابدين (١٦) وبولاق (١٧) وقصر النيل (١٨) والسيدة زينب (١٩) والخليفة (٢٠) والمنيل (٢١) ومصر القديمة (٢٢) والمعادى (٢٣) وحلوان (٢٤) والتبين (٢٥) .

☐ **محافظة الإسكندرية :** (١١ دائرة) وهى أقسام شرطة المنتزه والرمل وسيدى جابر وباب شرقى ومحرم بك وغبريال والعطارين والمنشية وكرموز ومينا البصل والدخيلة .

☐ **محافظة بورسعيد :** (٣ دوائر) هى : قسم شرطة بورفؤاد والضواحى والمناخ .



□ **محافظة الإسماعيلية :** (٣ دوائر) هى : قسم أول الإسماعيلية ومركز الإسماعيلية ومركز القنطرة غرب .

□ **محافظة السويس :** (دائرتان) هما : قسم شرطة السويس وقسم الأربعين .

□ **محافظة القليوبية :** (١٤ دائرة) هى : قسم شرطة بنها ومركز شرطة كفر شكر وقسم أول شبرا الخيمة وقسم شرطة ثان شبرا الخيمة ومراكز شرطة : قليوب والقناطر الخيرية وطوخ والخانكة وشبين القناطر .

□ **محافظة الشرقية :** (١٤ دائرة) هى : قسم أول الزقازيق والقنايات ومركز شرطة منيا القمح ونقطة الجديدة (وهى المعروفة باسم دائرة التلين) ومراكز شرطة : أبو حماد ومشتول السوق وديرب نجم وبلبيس وههيا وفاقوس ونقطة اشكر ومركز أبو كبير وكفر صقر والحسينية .

□ **محافظة الدقهلية :** (١٧ دائرة) هى : قسم أول المنصورة ومركز شرط المنصورة ونقطة شرطة بنى عبيد ومركز دكرنس وطلخا ونقطة شرطة نبروه ومركز بلقاس وشربين ونقطة شرطة بسنديلة ومركز منية النصر والمنزلة وقسم الجمالية ومركز السنبلاوين ونقطة شرطة كفر غنام ومركز أجا وميت غمر ونقطة شرطة أتميدة .

□ **محافظة دمياط :** (٤ دوائر) هى : قسم دمياط ومراكز : كفر سعد وفارسكور والزرقا .

□ **محافظة كفر الشيخ :** (٩ دوائر) هى : قسم كفر الشيخ ومراكز :

الرياض وبيلا والحامول وقلين وسيدى سالم ودسوق ونقطة العجوزين ومركز فوة.

☐ **محافظة الغربية:** (١٢ دائرة) هى: قسم طنطا ونقطة شرطة برما ومحلة روح وبشبيش وشبرا بابل وقسم المحلة الكبرى ومركز زفتى ونقطة شرطة نهطاى ومراكز: السنطة وسمنود وكفر الزيات وبسيون وقطور.

☐ **محافظة المنوفية:** (١١ دائرة) هى: قسم شبين الكوم ونقطة شرطةالبتانون ومراكز: بركة السبع وتلا والشهداء وقويسنا والباجور ونقطة شرطةاسطنها وقسم سرس الليان ومركز أشمون ونقطة شرطة شما.

☐ **محافظة البحيرة:** (١٣ دائرة) هى: قسم دمنهور ومراكز: دمنهور والرحمانية والمحمودية وشبراخيت وإيتاى البارود وكفر الدوار وإدكو وأبو حمص وأبو المطامير والدلنجات وكوم حمادة ووادى النطرون.

☐ **محافظة الجيزة:** (١٤ دائرة) هى: قسم الجيزة وقسما الدقى والعجوزة وأقسام: بولاق الدكرور والأهرام وإمبابة ومركز أوسيم ونقطة شرطة منشأة القناطر ونقطة شرطة كرداسة وقسم الحوامدية ومركز البدرشين والعياط ونقطة شرطة مزغونة ومركز الصف وأطفيح.

☐ **محافظة الفيوم:** (٧ دوائر) هى: قسم الفيوم ومراكز: الفيوم وسنورس وإطسا وطامية وإبشواى ونقطة شرطة العجميين.

☐ **محافظة بنى سويف:** (٧ دوائر) هى: بنى سويف ومراكز: الواسطى وناصر وأهناسيا وببا والفشن وسمسطا.

□ **محافظة المنيا :** (١١ دائرة) هى : قسم المنيا ومراكز : المنيا **وبنى مزار** ومطاى وسمالوط والعدوة ومغاغة وأبو قرقاص وملوى ودير مواس .

□ **محافظة أسيوط :** (١٠ دوائر) هى : قسما أول وثانى أسيوط **ومراكز :** أسيوط وديروط والقوصية ومنفلوط وأبوتيج والفتح وصدفا **وأبنوب** والبدارى .

□ **محافظة سوهاج :** (١٤ دائرة) هى : قسم أول سوهاج ومراكز شرطة : سوهاج وطما وطهطا وجهينة والمراغة وساقلتة وأخميم والمنشأة ونقطة شرطة الدويرات ومركز البلينا وجرجا وقسم جرجا ومركز دار السلام .

□ **محافظة قنا :** (١١ دائرة) هى : قسم قنا ومراكز : قفط ونقادة وقوص والأقصر وأرمنت ودشنا ونقطة الرئيسية ومركز نجع حمادى وأبو تشت .

□ **محافظة أسوان :** (٣ دوائر) هى : قسم أسوان ، ومركزا : كوم أمبو وإدفو .

□ **محافظة مطروح :** (دائرتان) هما : قسم مطروح وقسم الضبعة .

□ **محافظة البحر الأحمر :** (دائرتان) هما : قسما الغردقة والقصير .

□ **محافظة الوادى الجديد :** (دائرتان) هما : قسما الخارجة والداخلة .

□ **محافظة شمال سيناء :** (٣ دوائر) هى : العريش ورفح وبنى العبد .

□ **محافظة جنوب سيناء :** (دائرتان) هما : قسما طور سيناء ورأس سدر .

وبهذا يمكن ترتيب المحافظات حسب عدد الدوائر فى النظام الحالى على النحو التالى :

(١) القاهرة	٢٥ دائرة
(٢) الدقهلية	١٧ دائرة
(٣) سوهاج	١٤ دائرة
(٣ مكرر) الشرقية	١٤ دائرة
(٣ مكرر) الجيزة	١٤ دائرة
(٦) البحيرة	١٣ دائرة
(٦ مكرر) الغربية	١٣ دائرة
(٨) الإسكندرية	١١ دائرة
(٨ مكرر) المنوفية	١١ دائرة
(٨ مكرر) المنيا	١١ دائرة
(٨ مكرر) قنا *	١١ دائرة

* إذا استبعدنا دائرة الأقصر فإنها تصبح من ذوات الدوائر العشر وتهبط إلى الترتيب التالى لتكون فى الترتيب الحادى عشر مع أسيوط .

(١٢) أسيوط	١٠ دوائر
(١٣) القليوبية	٩ دوائر
(١٣ مكرر) كفرالشيخ	٩ دوائر
(١٥) الفيوم	٧ دوائر
(١٥ مكرر) بنى سويف	٧ دوائر
(١٧) دمياط	٤ دوائر
(١٨) بورسعيد	٣ دوائر
(١٨ مكرر) الإسماعيلية	٣ دوائر
(١٨ مكرر) أسوان	٣ دوائر
(١٨ مكرر) شمال سيناء	٣ دوائر
(٢٢) السويس	دائرتان
(٢٢ مكرر) مطروح	دائرتان
(٢٢ مكرر) البحر الأحمر	دائرتان
(٢٢ مكرر) الوادى الجديد	دائرتان
(٢٢) مكرر جنوب سيناء	دائرتان

تطور عدد أعضاء مجلس الشورى بالمحافظات

المختلفة بين عامى ١٩٨٠ و٢٠٠١

المحافظة	القانون ١٣٠ لسنة ١٩٨٠	القانون ١٠ لسنة ١٩٨٩	القانون ٨ لسنة ١٩٩٥
القاهرة	١٦	١٦	١٦
الإسكندرية	٨	٨	١٠
بورسعيد	٢	٢	٢
السويس	٢	٢	٢
الإسماعيلية	٢	٢	٢
القليوبية	٦	٨	٨
الشرقية	٨	١٠	١٠
الدقهلية	١٠	١٢	١٢
دمياط	٢	٤	٤
الشيخ	٤	٦	٦
الغربية	٨	١٠	١٠
المنوفية	٨	١٠	١٠

البحيرة	٨	١٠	١٠
الجيزة	٦	٨	٨
الفيوم	٤	٦	٦
بنى سويف	٤	٦	٦
المنيا	٨	١٠	١٠
أسيوط	٦	٨	٨
سوهاج	٨	١٠	١٠
قنا	٨	١٠	١٠
أسوان	٢	٤	٤
مطروح	٢	٤	٢
الوادى الجديد	٢	٤	٢
البحر الأحمر	٢	٤	٢
شمال سيناء	٢	٤	٢
جنوب سيناء	٢	٤	٢
جملة الأعضاء المنتخبين	١٤٠	١٧٢	١٧٦
الأعضاء المعينون	٧٠	٨٦	٨٨
إجمالى عدد الأعضاء	٢١٠	٢٥٨	٢٦٤

المصدر : مجلس الشورى : د. فرج الدرى

(١٩)

التغيير الذى يريده الشعب

ثقة الشعب المصرى فى الرئيس مبارك وفى نظامه كبيرة، بل ولا متناهية، وللشعب مبرراته المعروفة فى هذه الثقة، ولكن هذا لا يمنع قطاعات عريضة من الشعب أن تطلب مجموعة من التغييرات فى النظام نفسه، وعلى حين يروج البعض أن المسألة ليست مسألة تغيير أشخاص فإن الجماهير تؤمن أن الأفراد الناجحين قادرون على أن يحققوا لمجتمعهم نجاحات عديدة، كما تؤمن الجماهير أيضاً أن الأفراد الجادين قادرون على أن يصوغوا القدوة الكفيلة بتحقيق المستحيل، وتؤمن الجماهير ثالثا أن عفة صغار الموظفين تتحقق تلقائيا وأوتوماتيكيا متى تحققت عفة القيادات ونزاهتها.

وقد سئمت الجماهير وجوها يتكرر فشلها فى كل تجربة، ومع هذا فإنها تصطنع من الضجيج الإعلامى ما يصور فشلها على أنه نجاح، وما يصور انتقادات الآخرين لها على أنه حقد، وما يصور تكسبها المريع من المنصب على أنه أمر طبيعى ، وما يصور تباعد المثقفين الحقيقيين عنها على أنه تباعد أقلية فحسب!

سئمت الجماهير أيضا ممن يدعون لأنفسهم الإنجاز الذى تحقق على يد مَنْ سبقوهم وليتهم يكملونه، لكنهم للأسف يتوقفون به مرحلة بعد أخرى، ومع هذا لا يمنعهم الحياء من أن يصرحوا بأن الإنجاز قد تم، مع أن الإنجاز ينطق بنفسه إذا تم ولا ينطق إلا بتكذيبهم حين ترى الجماهير تصريحات متكررة عن الانتهاء من المشروعات بينما المشروع لا يزال يتعثر.

سئمت الجماهير أيضا من وجوه ذات فلسفة مهتزة تستطيع الدفاع بالمنطق ثم تلجأ بعد شهور إلى المنطق المعاكس تماما، وتختلط الأوراق فى أيديها وتخلطها على الناس، وتدفع الناس جميعا إلى المعاناة وتخرجهم من معاناة إلى معاناة دون أن يبدو فى الأفق حل واضح للمشكلة الكبيرة التى تزداد تضخما ببقاء هذه القيادة فى موقع مؤثر.

سئمت الجماهير أيضا ممن يفرضون أنفسهم فرضا ويحتلون الجزء الأكبر من الصورة دون أن يكون لوجودهم مبرر إلا مبرر العادة والتعود، على حين أن الحياة ترنو إلى الأفضل وتصبو إليه وتسير بخطوات أسرع لو أنهم ابتعدوا عن الصورة، ولو أن دورهم الهلامى والوهمى المتضخم قد ذهب أدراج الرياح.

سئمت الجماهير خامسا ذلك النوع المدعى الذى يخلط بين الوسائل والغايات ويكتفى من الغاية بالحديث عن التوسع الكمى فى الوسائل دون مبرر، وتلقى الغايات السامية على يديه الهزائم مرة بعد أخرى.

ومع هذا فإن هذا النوع يصور أسلوبه وقد أحاط بكل شيء ولم يترك ثغرة فى الدفاع عن صورة الوطن بينما الثغرات الكبيرة هى الطابع الغالب على نشاطه ونشاط الهيئات التابعة له .

سئمت الجماهير سادسا ذلك النوع من القيادات الذى يصرح برفع المعاناة لكنه يزيدها ، ويبرر المعاناة الجديدة التى خلقها لبعض الطوائف بأنه ينتهج صوابا طال البعد عنه ، بينما هو يخلق فى جبهات أخرى أخطاء قاتلة كفيلة بأن تدمر بنية وعافية القطاع الذى هو مسئول عنه إلى ما شاء الله .

سئمت الجماهير سابعا وبسرعة واضحة نوعا من القيادات طرح أرقاما كبيرة وحصل على اعتمادات ضخمة وبشر بدخول هائلة ، ثم إذا هو بعد عام كامل يقف فى نفس المحل الذى بدأ منه بعدما بدد ثروات وضيع فرصا وقاد إلى يأس من تطور كان الأمل معقودا عليه .

سئمت الجماهير قبل كل هؤلاء ممن ادعى العلم وهو جاهل ، وممن ادعى المعرفة وهو مغيب ، وممن ادعى الخبرة وهو غرو ضحل ، ومع هذا فإنه يدلى بالتصريحات بلغة يترفع عنها مشايخ الحارات ، ويدير الحوارات بلغة أقرب إلى اللغة التى تدور بها حوارات الطلبة ، ويظن نفسه قادرا على أن يدير اقتصاديات الوطن بالقفشات ثقيلة الظل وحدها .

وسئمت الجماهير أيضا ممن اكتسبوا المقعد من أجل المقعد فى حد ذاته ،

وصرحوا مرة بعد أخرى بنفورهم مما أصبحوا مسئولين عنه، ثم أخذوا مع هذا يهرطقون بما لا يعرفون، ويهرطقون بما لا يدرون، وينتصرون للظلمة من الأقوياء ويظلمون الضعفاء، ويرفعون من الشعارات ما يتعارض مع كل خطواتهم، وهم يظنون الذكاء السياسى أن يرضوا الضعفاء بالشعارات الجميلة وحدها، وأن يرضوا الظلمة والقبضايات القدامى بما يبتغون من دعم مالى وإدارى.

سئمت الجماهير بعد كل هؤلاء وجوها ارتبطت بالكوارث فلما خفت حدة الكوارث لم تنتبه إلى التنمية ولا إلى التجويد، وآثرت معالجة بعض الأمور الشكلية وحدها لأنها أسرع مجدا، وأعلى صوتا، وأربح عائدا.

وسئمت الجماهير أيضا وجوها تنطق بالجهل وقصور الفهم وعدم الإدراك السياسى، ومع هذا فهى تخطئ وتكرر الخطأ وتعالج الخطأ بالخطأ دون أن تفكر مرة واحدة فى الانسحاب، ولا حتى فى التهديد به، ولا حتى فى رفع راياته مكتفية بالاحتجاج بحسن النية.

وسئمت الجماهير مع كل هذه الطوائف الإحدى عشرة ذات الملامح المحددة وجوها ليس لها ملامح لكنها تظهر فى الصورة بلا مبرر فتفسد جمالها ورونقها بمجرد وجودها فى الصورة، ولو أنها توارت لأصبحت الصورة أبهى وأجمل.

وعلى الرغم من هذا فإن الجماهير نفسها لا تزال على ترحيبها بالذين أثبتوا

جدارتهم من أمثال الذين زادوا القضاء تقديسا وتعظيما ونجحوا فى توظيفه لخدمة الأهداف الديمقراطية والتنموية، وحققوا من خلال نظم اجتماعية وإدارية درجات لا بأس بها من توفير الحصانة والحرية والكرامة لرجاله.

ومن أمثال الذين اضطرمت ضدهم الحملات فلم ينافقوا طائفتهم وإنما مضوا بخطوات متزنة من أجل محاولة تحقيق الأهداف القومية بسياسات قصيرة الأمد ومتوسطة وطويلة دون الخلط بين الأهداف والنتائج.

ومن أمثال الذين يظهر فضلهم فى حديثهم القصير وسلوكهم القويم وإنجازاتهم الفلسفية الهادئة التى تليق بقدسية ما يتولون أمره، ولا يكفون عن العمل الهادئ المثمر من أجل تصحيح أوضاع طال العهد بها وهم يتدرجون فى الإصلاح، ولكنهم يؤدون الإصلاح ويقودونه بتدرج وحكمة ودأب.

ولا تزال الجماهير على ترحيبها بالذين يرفعون رأس بلادهم فى كل خطوة من خطوات عملهم المصور لوطنهم ولحضارته، وبالذين يضيفون إلى ثروة بلادهم بمحافظتهم على إدارتها الإدارة الجيدة.

وقبل كل هؤلاء جميعا لاتزال الجماهير على ترحيبها بالذين يحرصون على سيادة هذا الوطن وأمنه وسلامة أراضية، أولئك الذين يسهرون الليالى دون ضجيج من أجل هذا الهدف الأرفع الذى يؤدونه بمنتهى العفة والاحترام سواء فى مواجهة أعداء الخارج أو أعداء الشعب فى الداخل، ولايزالون يعالجون بكل

الجدية وبكل العلم وبكل الاخلاص كل ما من شأنه أن يؤكد على هذا الهدف المرتبط بوجودنا وسيادتنا .

الباب الخامس

نحو تقسيم إدارى تنموى



- ☐ إعادة تقسيم أقاليم مصر
- ☐ الجيزة : محافظة الحدود العجيبة
- ☐ نحو خريطة إدارية تنموية جديدة
- ☐ رؤية علمية لخريطة إدارية تنموية لأقاليم ومحافظات مصر



(٢٠)

إعادة تقسيم أقاليم مصر

أعتقد أنه لابد لنا من الإسراع إلى إعادة تقسيم مصر (تقسيما إداريا تنمويا) إلى مجموعة أقاليم متناظرة الأهمية والمساحة والسكان، إذ أنه لم يعد من المقبول أن يظل التنظيم الإدارى للجمهورية على ما هو عليه الآن: ٢٦ محافظة تتباين من حيث مساحتها وسكانها تباينا فظيعا، بحيث إن محافظة واحدة تفوق فى عدد سكانها عشر محافظات مجتمعة، وهكذا تصبح هذه المحافظة (هى والمحافظات الكبيرة على وجه العموم) مظلومة حين تناقش أمورها على نفس المستوى الذى تناقش به أمور المحافظات الصغيرة.

ومع أنه كان من المتوقع أن تنشأ عن انفراد المحافظات الصغرى بمحافظين مستقلين وبوكلاء للوزارات المختلفة نتائج إيجابية من قبيل تحقيق اهتمام مكثف يتناسب مع الاهتمام الناشئ عن اعتبار هذا الكيان الصغير بمثابة وحدة مساوية لكيان كبير كالقاهرة أو الإسكندرية.. إلا أن هذا لم يحدث فى واقع الأمر.

• وحين يتأمل الإنسان وضع كثير من المحافظات القائمة فإنه يكتشف صورة من صور التفكير غير المنطقى وراء هذا التقسيم الذى أدى إلى نشوء كل هذه المحافظات المتباينة على النحو الذى نشأت به، وعلى سبيل المثال فإن وجود ثلاث محافظات فى منطقة القناة كان أمرا يسهل معه التصور البدهى بأنه يكفل

أن يبعثر من جهود تنمية منطقة متكاملة بطبعها، ويضعف من شأن كل محافظة من هذه المحافظات على حدها . . أما اجتماع هذه المحافظات فى إقليم واحد فقد كان كفيلا فى المقابل بتقديم فرصة رائعة لتنمية حقيقية على نطاق واسع .

ومع أنى كنت - ولا زلت - من أنصار تنمية عدد من المدن الكبيرة وتحويلها إلى ما يشبه عواصم محافظات، فإنى مع هذا الاقتراح الذى لازلت مصرا عليه ومقتنعا بفائدته أعتقد أيضا فى ضرورة وجود نوع من التقسيم الإدارى أكبر وأوسع من المحافظات وليكن هو الأقاليم، ولا مانع فى ذات الوقت من أن نقسم بعض المحافظات الحالية إلى أكثر من محافظة، فيكون فى الدقهلية على سبيل المثال محافظة فى الشمال ومحافظة فى الجنوب، ولكن خطط التنمية والتقسيم الإدارى مع ذلك ينبغى أن تتوجه إلى ناحية التقسيم الأكبر الذى يرتبط بالأقاليم النهائية .

وفى وزارة التخطيط ومعهده ، وفى أجهزة التخطيط العمرانى المختلفة أيضا تصورات كثيرة لأقاليم مصر، ومع هذا كله فإن التجربة المباشرة فى التنمية أبانت لنا عن عدد من المحددات التى ينبغى أخذها فى الاعتبار عند إعادة تقسيم الجمهورية إلى أقاليم جغرافية وإدارية :

١ - ربما يستغرب القارئ أن أبدأ عرض تصوراتى بما أعتقد أنه أهم نقطة فى الموضوع، وهو أهمية وحتمية وجود ظهير عمرانى كفيل بالتوسع فى كل إقليم من الأقاليم، وأتمادى فى تعبيرى عن هذه الفكرة إلى القول بأنه من دون هذا

الظهير فإن أى إقليم مقترح يفتقد أهم مقوماته، إذ لا يمكن تحقيق أى نوع من التنمية على حساب الأرض الزراعية أو فى متخللات المناطق السكنية القديمة.

وفى هذا الصدد فإنه يمكن - على سبيل المثال - حل مشكلة الدقهلية التى لا تجد حتى الآن مجالا تتسع فيه إذا ما ضمها مع دمياط إقليم واحد، وعندئذ يمكن أن تكون هناك مدينة كبيرة باسم المنصورة الجديدة إلى جوار دمياط الجديدة على سبيل المثال، وحين يتاح للمنوفية أن تمتد إلى غرب فرع رشيد على نحو ما فعلت حين ضمت إليها مدينة السادات، فسوف يتاح لأبناء هذا الإقليم أن يتولوا تنمية وتعمير الجزء الجنوبى الواقع إلى غرب فرع رشيد وإلى مدى ممتد عرضيا حتى حدود ليبيا. . وهكذا.

٢ - وأنتقل إلى التنبيه إلى حقيقة أن التقسيم الإدارى المبدع والخصب يقتضى التحول عن إقرار الواقع الحالى إلى آفاق جديدة تمتد فيها تصوراتنا بحيث تتكامل فى كل إقليم من الأقاليم الجديدة عوامل التكامل الإنسانى والجغرافى والاقتصادى، وعلى سبيل المثال فإننى لا أستطيع أن أتصور وجود محافظة البحر الأحمر على ما هى عليه الآن ممتدة كشريط ساحلى ضيق، ولكننى فى المقابل أستطيع تصور امتداد كل محافظة من محافظات الوادى بحدودها حتى تطل على البحر الأحمر، وحينئذ تكون أقاليم الصعيد مكونة من ذلك الجزء الذى يحيط بنهر النيل فى واديه إلى الغرب وممتدة من هذا الغرب إلى الشرق حتى تطل على البحر الأحمر فيكون لكل إقليم من أقاليم الصعيد ميناء دولى على البحر الأحمر، ومصيف أو مشتى يحقق تكامل الحياة وليس التنمية

فحسب .

٣ ـ مع الإيمان بأن نطاقا كنطاق خطوط العرض كفيل بأن يرسم حدودا للأقاليم المصرية المختلفة ، فإن هناك بالقطع عوامل أخرى لابد من مراعاتها ، وعلى سبيل المثال فلابد من إعادة النظر فى الجزء الحضرى الذى تمثله العاصمة وأن يرتبط به ريف يكون كفيلا بتحقيق التكامل الاقتصادى ، وبتحقيق الروح التى لابد منها حين تكون للعاصمة النموذجية مجموعة من الضواحى الحقيقية لا العشوائية ، وعلى نفس النمط فإن إقليم الإسكندرية لابد أن يمتد ليشمل معه الجزء الشمالى من البحيرة حيث كفر الدوار وغيرها التى تعتمد الآن على الإسكندرية اعتمادا كبيرا وجوهريا وتعتمد عليها الإسكندرية فى المقابل دون أن تكون العلاقة بينهما عضوية .

٤ ـ فى إطار هذا كله وحتى لا يكون التوزيع الإقليمى مكرسا لأسبقية عاصمة محافظة على عاصمة محافظة أخرى لابد من اللجوء إلى عواصم جديدة للأقاليم الجديدة وذلك فى ضوء تنامى حقيقة أخرى ، وهى أن كل العواصم القديمة العاجزة عن الأداء الأمثل لوظيفة عاصمة محافظة حالية سوف تكون بالطبع عاجزة عن أن تكون عاصمة للإقليم الجديد أى لأكثر من محافظة ، وهكذا يمكن لنا إنشاء عاصمة جديدة لإقليم شرق الدلتا كله فى مدينة العبور أو فى مدينة العاشر من رمضان أو فى مدينة جديدة تماما بين المدينتين .

كما تكون عاصمة إقليم القناة فى الصالحية الجديدة على سبيل المثال ، كما

تكون النوبارية أو مدينة إلى القرب منها بمثابة عاصمة لإقليم غرب الدلتا . وهكذا .

٥ ـ لابد أن نخطط بسرعة [وبدقة فى نفس الوقت] لأن تكون الأقاليم الجديدة أقاليم وظيفية بناءة مبدعة وليست أقاليم تحكم أو ضبط للأمور أو منح للتراخيص ، وإنما هى قواعد للانطلاق والتحديث والبناء ، وليست للسيطرة أو الضغط على ما هو موجود أو إعادة توزيع الثروة أو المنابع .

ويقتضى هذا أن نطرح مشروعات التقسيمات المقترحة للنقاش من منطلق الأسلوب العلمى الذى يدعو إلى تبادل المواقع فى التفكير والتخطيط على مستوى الرأى العام ، وأن نفيد إلى أقصى ما يمكن من الملاحظات البناءة التى تضيء ما لا تستطيع الدراسات النظرية رؤيته أو التوصل إليه من دقائق الأمور وتفصيلات الأوضاع . ومن المفيد أن نتناول كل الجزئيات بالرؤية المنصفة النابعة من حب الصواب المطلق والكمال الممكن .

٦ ـ ينبغى لنا ألا نفرض وجود هذه الأقاليم بين يوم وليلة ، بل أن نخطط أن تكون بداية تطبيق سياسات الأقاليم الجديدة بدءاً من يناير ٢٠٠٦ على سبيل المثال ، وعلى هذا فإننا نبدأ فى التحضير للخطوات اللازمة من أجل التحول إلى النظام الجديد منذ الآن ، و نبدأ فى تصفية مدروسة للإدارات التابعة للمحليات حاليا و التى ينبغى للأقاليم الجديدة بفلسفتها أن تتنازل عنها وللأبد ، فتنتقل تراخيص البناء إلى جمعية المهندسين ونقابة المهندسين واتحاد المقاولين ، وتكون

مهمة المحليات إيقاف ما ترى إيقافه فى أى وقت بسلطة قوية قادرة دون أن تشغل نفسها فى منح تراخيص تكون ملزمة لها ، كما تنتقل مرافق الكهرباء والمياه والغاز والتليفونات لتكون فى أيدى شركات قابضة قوية على نحو ما بدأنا ونجحنا بالفعل . وهكذا . .

وفى جميع الأحوال فإن إعادة التقسيم بطريقة علمية وعملية أمر لابد منه ، ولا مفر هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإنه ضرورة لا فائدة من تأخيرها إلى أكثر مما تأخرت.

ترتيب محافظات الجمهورية حسب المساحة الكلية

مسلسل	المحافظة	المساحة (كم٢)
١	الوادى الجديد	٣٧٦,٥٠٥
٢	مطروح	٢١٢,٠٠٠
٣	البحر الأحمر	١٣٠,٠٠٠
٤	أسوان	٣٤,٦٠٨
٥	شمال سيناء	٣١,٠٠٠
٦	جنوب سيناء	٢٨,٤٣٨
٧	السويس	٢٥,٠٠٠
٨	قنا	١٢,٧٤٣
٩	بنى سويف	٩,٥٧٦
١٠	البحيرة	٩,٥٠٤
١١	الفيوم	٤,٩٤٩
١٢	الجيزة	٤,٨٤٠
١٣	الإسماعيلية	٤,٤٨٣
١٤	الشرقية	٤,١٩٠

١٥	كفر الشيخ	٣,٧٤٨
١٦	الدقهلية	٣,٤٥٩
١٧	الإسكندرية	٢,٨٧٩
١٨	المنيا	٢,٢٦٣
١٩	المنوفية	٢,١٥٨
٢٠	الغربية	١,٩٤٣
٢١	سوهاج	١,٥٧٤
٢٢	أسيوط	١,٥٥٨
٢٣	بورسعيد	١.٣٥١
٢٤	دمياط	١,٠٢٩
٢٥	القليوبية	١٠٠١
٢٦	القاهرة	٠,٤٥٧
٢٧	مدينة الأقصر	٠,٠٥٥

* لا تشمل هذه المساحة المسطحات المائية

المصدر : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء.

ترتيب محافظات الجمهورية حسب مساحة الأراضى الزراعية

مسلسل	المحافظة	المساحة (ألف فدان)
١	البحيرة	١,١٩٣
٢	الشرقية	٧٤٣
٣	الدقهلية	٦٣٧
٤	كفر الشيخ	٥٢٨
٥	المنيا	٤٣٧
٦	الغربية	٣٩٨
٧	قنـــا	٣٦٠
٨	الفيوم	٣٤٢
٩	أسيوط	٣٢٧
١٠	المنوفية	٣٢٤
١١	سوهاج	٢٩٦
١٢	بنى سويف	٢٦٢
١٣	شمال سيناء	٢٤٤
١٤	الإسكندرية	٢٠٤

١٥	القليوبية	١٩٤
١٦	الجيزة	١٩٢
١٧	مطروح	١٨٨
١٨	الإسماعيلية	١٦٨
١٩	أسوان	١٤٨
٢٠	بورسعيد	١١٥
٢١	دمياط	١١٢
٢٢	الوادى الجديد	٥٩
٢٣	السويس	١٣
٢٤	مدينة الأقصر	٩
٢٥	جنوب سيناء	٨
٢٦	القاهرة	٧
٢٧	البحر الأحمر	٢

ـــدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء.

ترتيب محافظات الجمهورية حسب المساحات القابلة للاستزراع

مسلسل	المحافظة	المساحة (ألف فدان)
١	جنوب سيناء	٢٢٥٥
٢	شمال سيناء	١٠٠٠
٣	قنـــا	٥٨٧
٤	الوادى الجديد	٣٣٥
٥	البحر الأحمر	٣٢٠
٦	مطروح	٢٧٧
٧	بورسعيد	١٣٥
٨	أسوان	١٠٦
٩	الشرقية	٨٥
١٠	المنيا	٧٧
١١	الدقهلية	٧٣
١٢	البحيرة	٦٥
١٣	الإسماعيلية	٥٩
١٤	الجيزة	٥٢

١٥	الفيوم	٥٠
١٦	كفر الشيخ	٤٣
١٧	بنى سويف	٣٤
١٨	الإسكندرية	٣٣
١٩	القاهرة	٢٨
٢٠	سوهاج	٢٢
٢١	دمياط	١٥
٢٢	أسيوط	١٣
٢٣	مدينة الأقصر	٥
٢٤	المنوفية	٥
٢٥	السويس	١
٢٦	الغربية	٠
٢٧	القليوبية	٠

المصدر : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء .

ترتيب محافظات الجمهورية حسب عدد السكان

مسلسل	المحافظة	عدد السكان (ألف نسمة)
١	القاهرة	٦,٩٥٥
٢	الجيزة	٤,٥٢٥
٣	الدقهلية	٤,٢٢٦
٤	الشرقية	٤,٢٢٠
٥	البحيرة	٣,٩٦٨
٦	الغربية	٣,٤٣٧
٧	الإسكندرية	٣,٤٣١
٨	المنيا	٣,٣٧٢
٩	سوهاج	٣,٠٦٧
١٠	القليوبية	٣,٠٤٥
١١	أسيوط	٢,٨٤٣
١٢	قنــا	٢,٧٦٦
١٣	المنوفية	٢,٦٧٢
١٤	كفر الشيخ	٢,٢٦٦
١٥	الفيوم	١,٩٩٥
١٦	بنى سويف	١,٨٣٦
١٧	أسوان	١,٠٤٢

١٨	دمياط	٨٩٨
١٩	الإسماعيلية	٦٨١
٢٠	بورسعيد	٤٦٧
٢١	السويس	٤١١
٢٢	شمال سيناء	٢١٩
٢٣	مطروح	١٨٦
٢٤	مدينة الأقصر	١٥٩
٢٥	الوادى الجديد	١٣٦
٢٦	البحر الأحمر	١١٥
٢٧	جنوب سيناء	٣٥

المصدر : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، ١٩٩٥ . وقد تغير هذا الترتيب عقب إحصاء ١٩٩٦، وتم إعلان بيانات إحصاء ٢٠٠٠ بناء على تعداد ١٩٩٦ مع حسابات الإحصاء، وقد أوردنا الترتيب الجديد وتعقيبات عليه مع ذكر نسبة عدد سكان كل محافظة إلى نسبة سكان الجمهورية (ص ٢٤٨ ـ ٢٤٩)، ومع ذكر ترتيب كل محافظة حسب عدد السكان على مدى الفترة ١٩٤٧ ـ ١٩٩٦ (ص ٢٤٥ ـ ٢٤٧)، و اعتمدت على الترتيب الجديد كذلك فى ص ٢٧٨ ـ ٢٧٩، ومع هذا رأيت الاحتفاظ بهذا الترتيب القديم (١٩٩٥) فى سياقه هنا مع بقية الاحصاءات التى نشرها مركز المعلومات بمجلس الوزراء فى نفس التاريخ وذلك التزاما باصول البحث العلمى و للإفادة من دلالات التطور وعقد المقارنات على نحو ما نرى فى الفصل الحادى والأربعين (ص ٤٣٤ من هذا الكتاب).

ترتيب محافظات الجمهورية حسب إنتاج اللحوم (البيضاء والحمراء)

مسلسل	المحافظة	الإنتاج (طن سنويا)
١	الدقهلية	٧٢,٦٥٨
٢	كفر الشيخ	٦١,٣٣٤
٣	الشرقية	٥٨,٨٨٣
٤	سوهاج	٥٥,٠٣٤
٥	القاهرة	٥٠,١٨٤
٦	السويس	٤٩,٨٦٩
٧	الغربية	٤٤,١١٤
٨	المنيا	٣٩,٨٧٥
٩	البحيرة	٣٩,٥٥٠
١٠	القليوبية	٣٨,٩٩٠
١١	الجيزة	٢٩,٨١٩
١٢	بنى سويف	٢٣,٦٢١
١٣	المنوفية	٢٢,٠٤٩
١٤	الفيوم	١٨,٢٨٦

١٥	الإسكندرية	١٧,٢٥١
١٦	دمياط	١٤,٧٣٧
١٧	قنـــا	٩,٣٣٠
١٨	الوادى الجديد	٨,٩٥٦
١٩	أسوان	٨,٥٧٨
٢٠	مطروح	٨,٢٠٠
٢١	أسيوط	٨,٠١٢
٢٢	بورسعيد	٤,٣١١
٢٣	الإسماعيلية	٣,٠٠٩
٢٤	شمال سيناء	٢,٠١٧
٢٥	مدينة الأقصر	١,٥٠٣
٢٦	البحر الأحمر	٦٢٠
٢٧	جنوب سيناء	—

المصدر : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، مجلس الوزراء .

ترتيب محافظات الجمهورية حسب كثافة المخابز

مسلسل	المحافظة	مخبز لكل نسمة
١	جنوب سيناء	١,٥٩١
٢	البحر الأحمر	٢,٣٠٠
٣	مطروح	٢,٣٨٥
٤	السويس	٣,١٨٦
٥	الإسكندرية	٣,١٩٨
٦	القاهرة	٣,٩٣٤
٧	الإسماعيلية	٤,٠٥٤
٨	المنيا	٤,٥٨٢
٩	القليوبية	٥,٤٧٧
١٠	مدينة الأقصر	٥,٤٨٣
١١	شمال سيناء	٥,٦١٥
١٢	الوادى الجديد	٥,٦٦٧
١٣	دمياط	٥,٦٨٤
١٤	بورسعيد	٥,٩١١

١٥	أسيوط	٦,٣٤٦
١٦	الجيزة	٦,٥٣٩
١٧	المنوفية	٧,١٦٤
١٨	بنى سويف	٧,٢٢٨
١٩	الفيوم	٧,٩٨٠
٢٠	الغربية	٨,٠١٢
٢١	سوهاج	٨,٣٨٠
٢٢	أسوان	١٠,٢١٦
٢٣	الشرقية	١٠,٤٤٦
٢٤	الدقهلية	١٢,٤٦٦
٢٥	البحيرة	١٢,٧١٨
٢٦	قنـــا	١٣,٧٦١
٢٧	كفر الشيخ	١٤,٧١٤

المصدر : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، مجلس الوزراء .

ترتيب محافظات الجمهورية حسب كثافة الأسرة العمومية المتاحة

مسلسل	المحافظة	نسمة/ سرير
١	البحر الأحمر	٢٠٧
٢	جنوب سيناء	٢٦٦
٣	بورسعيد	٢٧٨
٤	الإسكندرية *	٣٣١
٥	الوادى الجديد	٣٣٤
٦	دمياط	٣٦٨
٧	القليوبية *	٤٠٢
٨	السويس	٤٥١
٩	الإسماعيلية *	٥٠٠
١٠	الغربية *	٥٠٣
١١	مطروح	٥٤١
١٢	مدينة الأقصر	٥٥٦
١٣	أسيوط *	٦١٦
١٤	شمال سيناء	٦٢٤

١٥	أسوان	٧٣٢
١٦	المنيا *	٧٤٣
١٧	القاهرة *	٧٤٩
١٨	المنوفية *	٧٩١
١٩	الدقهلية *	٩١٤
٢٠	سوهاج *	٩٢١
٢١	كفر الشيخ	٩٣٥
٢٢	الجيزة *	٩٨٥
٢٣	الفيوم	١٠٥٢
٢٤	البحيرة *	١١١٩
٢٥	بنى سويف	١١٤٥
٢٦	الشرقية *	١٢٠٣
٢٧	قنـــا	١٦٦١

* تشمل هذه الإحصائية الأسرة التابعة لوزارة الصحة فقط ، ولهذا فإنها لا تصور انتشار الخدمات الصحية تصويرا دقيقا ، ولكنها تعطى فكرة حتى عن متى التفاوت فى انتشار الأسرة العمومية بدون مبررات ظاهرة ، ويتوافق تدنى المعدلات ـ جزئيا ـ مع كثافة الأطباء ، فعلى حين أن كثافة الأطباء فى القاهرة طبيب لكل ٥٤٢ نسمة ، فإنها فى قنا طبيب لكل ٣٦٢٩ نسمة .

* هذه المحافظات تتمتع بوجود مستشفيات جامعية فى عواصمها فى وقت إجراء الإحصائية (١٩٩٥) .

ترتيب محافظات الجمهورية حسب كثافة الأطباء

مسلسل	المحافظة	طبيب لكل نسمة
١	جنوب سيناء	٢٩٢
٢	القاهرة	٥٤٢
٣	الإسكندرية	٦٧٨
٤	أسيوط	٨٤٠
٥	بورسعيد	٨٧١
٦	الدقهلية	٨٩٣
٧	مدينة الأقصر	٩٣٥
٨	دمياط	٩٧٩
٩	السويس	١٠١٧
١٠	الغربية	١٠٥٤
١١	الجيزة	١٠٧٨
١٢	البحر الأحمر	١١٨٦
١٣	المنيا	١٢٠٦
١٤	الإسماعيلية	١٢١٤

١٥	الوادى الجديد	١٤٩٥
١٦	الفيوم	١٥٢٦
١٧	مطروح	١٥٩٠
١٨	سوهاج	١٦١٨
١٩	البحيرة	١٧٥١
٢٠	المنوفية	١٧٥٨
٢١	القليوبية	٢٠٢٢
٢٢	أسوان	٢٠٧٢
٢٣	بنى سويف	٢٠٩٤
٢٤	كفر الشيخ	٢١٩٦
٢٥	شمال سيناء	٢٣٠٥
٢٦	الشرقية	٢٥٥٨
٢٧	قنـــا	٣٦٣٩

المصدر : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، مجلس الوزراء .

ترتيب محافظات الجمهورية حسب مراكز الشباب

مسلسل	المحافظة	مركز لكل ألف نسمة
١	جنوب سيناء	١,٩
٢	البحر الأحمر	٢,٢
٣	مطروح	٢,٣
٤	الوادى الجديد	٢,٨
٥	شمال سيناء	٣,٦
٦	الإسماعيلية	٤,٧
٧	أسوان	٦,١
٨	بورسعيد	٦,٥
٩	البحيرة	٧,١
١٠	دمياط	٨,٢
١١	المنوفية	٨,٢
١٢	الدقهلية	٨,٢
١٣	كفر الشيخ	٨,٤
١٤	قنـــا	٨,٧

١٥	الشرقية	٨,٩
١٦	الغربية	١٠,٧
١٧	السويس	١٠,٨
١٨	بنى سويف	١١,١
١٩	مدينة الأقصر	١١,٤
٢٠	القليوبية	١٢,٥
٢١	الفيوم	١٢,٦
٢٢	الجيزة	١٥,٢
٢٣	الإسكندرية	١٦,٤
٢٤	أسيوط	١٧,١
٢٥	سوهاج	١٧,٦
٢٦	المنيا	١٩,٨
٢٧	القاهرة	٣١,٩

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء.

ترتيب محافظات الجمهورية حسب نصيب المواطنين من مياه الشرب النقية

.

مسلسل	المحافظة	طبيب لكل نسمة
١	القاهرة	٦٠٤
٢	الإسكندرية	٤٩٦
٣	الوادى الجديد	٤٩٤
٤	السويس	٤٧٢
٥	جنوب سيناء	٤٥٧
٦	الإسماعيلية	٣٨٢
٧	بورسعيد	٣٧٥
٨	مدينة الأقصر	٢٤٢
٩	دمياط	٢٢٢
١٠	الجيزة	٢١٠
١١	شمال سيناء	١٩٢
١٢	كفر الشيخ	١٨٠
١٣	البحر الأحمر	١٥٧
١٤	الغربية	١٥٢

١٥	أسوان	١٣٧
١٦	أسيوط	١٣٧
١٧	الدقهلية	١٣٦
١٨	الفيوم	١٠٠
١٩	قنا	٩٩
٢٠	الشرقية	٨٢
٢١	بنى سويف	٨٢
٢٢	سوهاج	٧٩
٢٣	البحيرة	٧٧
٢٤	مطروح	٧٦
٢٥	المنوفية	٧١
٢٦	المنيا	٦٠
٢٧	القليوبية	٢١

المصدر : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، مجلس الوزراء .

ترتيب محافظات الجمهورية حسب متوسط استهلاك المواطن للكهرباء

مسلسل	المحافظة	كيلو وات / ساعة
١	القاهرة	١١٩٥
٢	البحر الأحمر	١١٨٣
٣	مدينة الأقصر	١٠٢٤
٤	بورسعيد	٧٧٣
٥	الإسماعيلية	٧٥٨
٦	دمياط	٥٢٣
٧	الجيزة	٥١٤
٨	القليوبية	٤٨٧
٩	أسوان	٤٧٧
١٠	جنوب سيناء	٤٧٢
١١	الإسكندرية	٤٣٢
١٢	شمال سيناء	٤٢٥
١٣	مطروح	٣٩٣
١٤	الغربية	٣٥٨

١٥	الوادى الجديد	٣٤٨
١٦	البحيرة	٣٤٥
١٧	السويس	٣٣١
١٨	الدقهلية	٣٢٥
١٩	قنـا	٣١٠
٢٠	سوهاج	٢٣٥
٢١	بنى سويف	٢٣١
٢٢	الشرقية	٢٣١
٢٣	المنوفية	٢٣٠
٢٤	كفر الشيخ	٢٢٥
٢٥	أسيوط	٢٢٠
٢٦	المنيا	١٨٨
٢٧	الفيوم	١٣١

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء.

جدول مقارن لترتيب محافظات الجمهورية
من حيث عدد السكان والمساحة وإجمالى الأراضى الزراعية
والإنتاج الحيوانى وكثافة المخابز وكثافة الأسرة العمومية

عدد السكان	المحافظة	الدوائر البرلمانية	المساحة الكلية	الأرض الزراعية	إنتاج اللحوم	كثافة المخابز	كثافة الأسرة العمومية
١	القاهرة	١	٢٦	٢٦	٥	٦	١٧
٢	الجيزة	٣	١٢	١٦	١١	١٦	٢٢
٣	الدقهلية	٢	١٦	٣	١	٢٤	١٩
٤	الشرقية	٤	١٤	٢	٣	٢٣	٢٦
٥	البحيرة	٦	١٠	١	٩	٢٥	٢٤
٦	الغربية	٧	٢٠	٦	٧	٢٠	١٠
٧	الإسكندرية	٨	١٧	١٤	١٥	٥	٤
٨	المنيا	٩	١٨	٥	٨	٨	١٦
٩	سوهاج	٥	٢١	١١	٤	٢١	٢٠
١٠	القليوبية	١٣	٢٥	١٥	١٠	٩	٧
١١	أسيوط	١٢	٢٢	٩	٢١	١٥	١٣

١٢	قنـا	١١	٨	٧	١٧	٢٦	٢٧
١٣	المنوفية	١٠	١٩	١٠	١٣	١٧	١٨
١٤	كفر الشيخ	١٤	١٥	٤	٢	٢٧	٢١
١٥	الفيوم	١٥	١١	٨	١٤	١٩	٢٣
١٦	بنى سويف	١٦	٩	١٢	١٢	١٨	٢٥
١٧	أسوان	١٨	٤	١٩	١٩	٢٢	١٥
١٨	دمياط	١٧	٢٤	٢١	١٦	١٣	٦
١٩	الإسماعيلية	١٩	١٣	١٨	٢٣	٧	٩
٢٠	بورسعيد	٢٠	٢٣	٢٠	٢٢	١٤	٣
٢١	السويس	٢٢	٧	٢٣	٦	٤	٨
٢٢	شمال سيناء	٢١	٥	١٣	٢٤	١١	١٤
٢٣	مطروح	٢٣	٢	١٧	٢٠	٣	١١
٢٤	الأقصر	٢٧	٢٧	٢٤	٢٥	١٠	١٢
٢٥	الوادى الجديد	٢٥	١	٢٢	١٨	١٢	٥
٢٦	البحر الأحمر	٢٤	٣	٢٧	٢٦	٢	١
٢٧	جنوب سيناء	٢٦	٦	٢٥	٢٧	١	٢

الترتيب السكانى لمحافظات مصر

(١٩٤٧ ـ ١٩٩٦)

المحافظة	الترتيب فى ١٩٤٧	الترتيب فى ١٩٦٠	الترتيب فى ١٩٧٦	الترتيب فى ١٩٨٦	الترتيب فى ١٩٩٦
القاهرة	١	١	١	١	١
الجيزة	١٢	١١	٥	٢	٢
الشرقية	٣	٣	٣	٤	٣*
الدقهلية	٢	٢	٢	٣	٤*
البحيرة	٧	٤	٤	٥	٥
الغربية	٤	٥	٧	٧	٦*
الإسكندرية	١١	٨	٦	٦	٧*
المنيا	٦	٧	٨	٨	٨
القليوبية	١٣	١٣	١٣	٩	٩
سوهاج	٥	٦	٩	١٠	١٠
أسيوط	١٠	١٢	١٢	١٣	١١*
المنوفية	٨	٩	١٠	١٢	١٢
قنـــا	٩	١٠	١١	١١	١٣*

كفر الشيخ	١٥	١٤	١٤	١٤	١٤
الفيوم	١٦	١٦	١٥	١٥	١٥
بنى سويف	١٤	١٥	١٦	١٦	١٦
أسوان	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧
دمياط	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨
الإسماعيلية	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩
بورسعيد	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
السويس	٢١	٢١	٢٢	٢١	٢١
شمال سيناء	٢٣	٢٣	٢٥	٢٢	٢٢
مطروح	٢٢	٢٢	٢٣	٢٣	٢٣
البحر الأحمر	٢٤	٢٥	٢٥	٢٥	٢٤
الوادى الجديد	٢٤	٢٤	٢٣	٢٤	٢٥
جنوب سيناء	–	–	٢٥	٢٦	٢٦

الترتيب : حسب تعداد ١٩٩٦ .

المصدر : أ.د. أحمد إسماعيل، ندوة المعمور المصرى (الجمعية الجغرافية المصرية، ووزارة الزراعة)، وقد استخرج سيادته الأرقام من إحصاءات السنوات المشار إليها وهى الإحصاءات العمومية التى أجريت فى تلك الفترة .

حتى ما قبل التعداد الأخير كانت الشرقية والدقهلية تتبادلان الترتيب الحالى ، فكانت الدقهلية هى الثالثة ، والشرقية هى الرابعة، كما كانت محافظتا الغربية و الاسكندرية تتبادلان الترتيب الحالى، فكانت الغربية فى الترتيب السابع، وكانت الاسكندرية فى الترتيب السادس، وكانت محافظتا البحر الأحمر والوادى الجديد تتبادلان الترتيب أيضا، وهذه هى الحالات الثلاث التى اختلف فيها الترتيب مابين تعداد ١٩٨٦ و١٩٩٦ .

وهناك حالة رابعة تتعلق بسياسات إدارية، فقد كانت قنا و اسيوط تتبادلان الترتيب الحالى فكانت قنا فى الترتيب الحادى عشر، على حين كانت أسيوط فى الترتيب الثالث عشر (ولهذا علاقة بنزع الأقصر من قنا)

وربما نجد فى الاحصاءات الحديثة انعكاسا لإضافة مدينة السادات إلى المنوفية.

تطور النسبة المئوية لسكان كل محافظة

بالنسبة إلى إجمالى سكان مصر (١٩٤٧ - ١٩٩٦)

المحافظة	تعداد ١٩٤٧ ٪ من سكان مصر	تعداد ١٩٦٠ ٪ من سكان مصر	تعداد ١٩٧٦ ٪ من سكان مصر	تعداد ١٩٨٦ ٪ من سكان مصر	تعداد ١٩٩٦ ٪ من سكان مصر
القاهرة	١٠,٩	١٢,٩	١٣,٩	١٢,٦	١١,٥
الجيزة	٤,٥	٥,١	٦,٦	٧,٧	٨,٤
الشرقية	٧,١	٧,٠	٧,٢	٧,١	٧,٢
الدقهلية	٧,٧	٧,٨	٧,٥	٧,٢	٧,١
البحيرة	٦,٤	٦,٥	٦,٧	٦,٧	٦,٧
الغربية	٦,٨	٦,٦	٦,٣	٦,٠	٥,٨
الإسكندرية	٥,٠	٥,٨	٦,٣	٦,١	٥,٦
المنيا	٦,٧	٦,٠	٥,٦	٥,٥	٥,٦
القليوبية	٣,٨	٣,٨	٤,٦	٥,٢	٥,٦
سوهاج	٦,٨	٦,١	٥,٣	٥,١	٥,٣
أسيوط	٥,٥	٥,١	٤,٦	٤,٦	٤,٧

المنوفية	٥,٩	٥,٢	٤,٧	٤,٦	٤,٧
قنا	٥,٨	٥,٢	٤,٧	٤,٧	٤,١
كفر الشيخ	٣,٦	٣,٨	٣,٨	٣,٨	٣,٨
الفيوم	٣,٥	٣,٢	٣,١	٣,٢	٣,٤
بنى سويف	٣,٨	٣,١	٣,٠	٣,٠	٣,١
أسوان	١,٥	١,٥	١,٧	١,٧	١,٦
دمياط	١,٤	١,٥	١,٦	١,٥	١,٥
الإسماعيلية	٠,٩	١,١	١,٠	١,١	١,٢
بورسعيد	٠,٩	٠,٩	٠,٧	٠,٨	٠,٨
السويس	٠,٦	٠,٨	٠,٥	٠,٧	٠,٧
شمال سيناء	٠,٢	٠,٢	–	٠,٤	٠,٤
مطروح	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٤
البحر الأحمر	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٤
الوادى الجديد	٠,٢	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٢
جنوب سيناء	–	–	–	٠,١	٠,١

المصدر : د. أحمد إسماعيل : ندوة وزارة الزراعة والجمعية الجغرافية المصرية : نحو خريطة جديدة للمعمور المصرى، ١٩٩٨ ، ومصدر سيادته هو تعدادات السكان فى هذه السنوات.

نستطيع أن نبدى على بيانات هذا الجدول عدة تعليقات عمومية لا نزعم أنها تستند إلى دراسات علمية جغرافية وإنما تستند إلى الملاحظة والمنطق والحدس فحسب.

إذا كان من المتوقع أن تزداد نسبة استيعاب القاهرة للسكان إلا أننا نفاجأ بأنها بدأت فى التراجع، وسنناقش مدى إمكانية استغلال هذا النمط بالتفصيل فى الفصل الحادى والأربعين من هذا الكتاب.

ولكننا فى المقابل نستطيع أن نلاحظ مدى الزيادة فى استيعاب محافظة الجيزة نتيجة قيامها بالدور الأكبر فى استيعاب النازحين إلى العاصمة، فضلا عما نعرفه من زيادة العشوائيات فيها إلى حد مطلق، وقد مثلت هذه العشوائيات المنفذ الوحيد أمام جماهير كثيرة من النازحين إلى العاصمة لفترات طويلة، وبعد هذا فإننا نكاد نرى ثباتا نسبيا فى محافظات الشرقية والدقهلية والبحيرة والغربية بل والإسكندرية، على حين نرى القليوبية وهى تكرر نمط الجيزة، وهذا راجع بالطبع إلى مجتمع شبرا الخيمة السكانى المتضخم، ثم نبدأ فى ملاحظة تراجع إسهام محافظات الصعيد فى الاستيعاب السكانى، وهكذا تنخفض نسب الاستيعاب فى سوهاج مثلا من ٨,٦٪ إلى ١,٥٪ أو ٣,٥٪، وفى أسيوط من ٥,٥٪ إلى ٦,٤٪، وفى قنا من ٨,٥٪ إلى ١,٤٪، وفى بنى سويف من ٨,٣٪ إلى ١,٣٪، وتبدو المنوفية دونا عن محافظات الوجه البحرى مشاركة فى هذا التراجع فى الاستيعاب. ونلاحظ ثبات نسب استيعاب محافظات كفر الشيخ والفيوم وأسوان ودمياط والإسماعيلية وبورسعيد والسويس وبقية المحافظات، هذا كله مع ملاحظة أن بعض الزيادات (أو النقص) يرجع إلى تعديل الحدود الإدارية.

(٢١)

الجيزة: محافظة الحدود العجيبة

ليس من قبيل المبالغة القول بأن الحدود الحالية لمحافظة الجيزة تكاد تمثل حدود جمهورية مصر العربية بصورة مصغرة، وكثيرا ما أتعجب من وضع هذه المحافظة وكيف يمكن لمحافظها أن يستوعب حدودها، أو أن يمر بها مرة واحدة فى أثناء توليه منصبه.

□ وفضلا عن هذا فإن هذه الحدود لا تمثل شكلا هندسيا معينا، ولا من باب التقريب، كما أنها تمتد شرق النيل وغربه.

□ وإذا جاز (ثالثا) القول بأن ما يقع إلى الشمال من القاهرة فهو الوجه البحرى، وما يقع إلى الجنوب من القاهرة فهو الوجه القبلى، فإن للجيزة حدودا ومساحات كبيرة شمال القاهرة وحدودا إلى غرب القاهرة، بالإضافة - بالطبع - إلى الجزء الأكبر منها الذى يقع جنوب القاهرة والذى يدفع إلى ضمها فى بعض الأحيان إلى محافظات الصعيد!

□ وفى الجزء الحضرى من القاهرة الكبرى يعتبر النيل فاصلا (طبيعيا وإداريا) بين القاهرة والجيزة، ولكن حقيقة الأمر أن هذا التقسيم يتوقف بعد حلوان وتصبح المناطق الواقعة جنوب حلوان شرق النيل تابعة لمحافظة الجيزة.

□ بل وتمتد هذه المناطق فى مركزين من مراكز جنوب الجيزة حتى تلامس حدود محافظة السويس حيث يصبح خط الحدود الشرقى لمحافظة الجيزة والفاصل بينها وبين محافظة السويس واقعا فى منتصف المسافة بين خليج السويس ونهر النيل.

□ ومن ناحية الغرب يمتد نطاق محافظة الجيزة ليضم المناطق الواقعة إلى الغرب من ثلاث محافظات متتالية هى: الفيوم وبنى سويف والمنيا. ومن الطريف فى هذا الصدد أن محافظة الفيوم التى هى نظريا إلى الجنوب من الجيزة لا تتمتع بحدود مشتركة مع المنيا من أى اتجاه، ولكن الجيزة التى هى الشمال من الفيوم تمتد إلى الجنوب بحيث تصبح فى غرب المنيا لمسافة طويلة.

□

وهكذا فإن الجيزة دون عن غيرها من محافظات الجمهورية تحتفظ بحدود مشتركة مع إحدى عشرة محافظة (هى: القاهرة، والقليوبية، والمنوفية، والبحيرة، ومطروح، والوادى الجديد، والمنيا، وبنى سويف، والفيوم، والسويس، والبحر الأحمر) على النحو التالى:

□ تقع **المنيا وبنى سويف والفيوم** إلى الشرق من الجيزة فى جزئها الذى يمثل الشريط (أو اللسان) الممتد إلى الواحات.

□ تقع **القاهرة** إلى الشرق من الجيزة (شرق نهر النيل) فى الجزء الحضرى المكون للقاهرة الكبرى.

□ تقع **القليوبية** إلى الشرق من الجيزة (شرق نهر النيل) فيما بعد ترعة الإسماعيلية التى تنتهى عندها حدود القاهرة، وفى بعض الأحيان تقع القليوبية إلى الشمال الشرقى فى الجزء الجنوبى من القليوبية المكون للقاهرة الكبرى شبرا الخيمة.

□ تقع **السويس** إلى الشرق من الجيزة فى جزئها الجنوبى الشرقى.

□ تقع **محافظة البحيرة** إلى الشمال الغربى من الجيزة، وفى بعض الأحيان إلى الشمال فحسب.

□ تقع **محافظة مطروح** إلى الغرب من الجيزة، وفى بعض الأحيان إلى الشمال الغربى.

□ تقع **محافظة المنوفية** إلى شمال الجيزة، وفى بعض الأحيان إلى الشمال الغربى.

□ تتكون الحدود الجنوبية للجيزة من أربع محافظات هى على التوالى من الشرق إلى الغرب: **البحر الأحمر**، ثم **بنى سويف**، ثم **الفيوم**، ثم **الوادى الجديد**، وعلى حين أن بنى سويف تمثل الحد الشرقى لشريط من الجيزة، فإنها تمثل الجزء الجنوبى للجزء الأكثر ازدحاما بالسكان من ريف جنوب الجيزة. أما الفيوم فإن بعضها يقع شرق الجيزة، وبعضها يقع غرب الجيزة وبعضها الثالث يقع جنوب الجيزة، وكأنما الفيوم شبه جزيرة محاطة بالجيزة من ثلاث نواح.

ترتيب المحافظات حسب حدودها المشتركة مع بعضها

أولا: المحافظة التى تشترك بحدودها مع ١١ محافظة

محافظة الجيزة	القاهرة، والقليوبية، والمنوفية، والبحيرة، ومطروح، والوادى الجديد، والمنيا، وبنى سويف، والفيوم، والسويس، والبحر الأحمر

ثانيا: المحافظة التى تشرك بحدودها مع تسع محافظات

محافظة البحر الأحمر	جنوب سيناء، والسويس، والجيزة، وبنى سويف، والمنيا، وأسيوط، وسوهاج، وقنا، وأسوان

ثالثا: المحافظة التى تشترك بحدودها مع سبع محافظات

محافظة الوادى الجديد	المنيا، والجيز، ومطروح، وأسيوط، وسوهاج، وقنا، وأسوان

رابعا: المحافظات التى تشترك بحدودها مع ست محافظات

محافظة القليوبية	الدقهلية، والشرقية، والقاهرة، والمنوفية، والجيزة،

	والغربية
محافظة البحيرة	كفر الشيخ، والغربية، والمنوفية، والجيزة، والإسكندرية، ومطروح
محافظة الدقهلية	بورسعيد، ودمياط، وكفر الشيخ، والغربية، والشرقية، والمنوفية، وبورسعيد
محافظة السويس	شمال سيناء، وجنوب سيناء، والإسماعيلية، والقاهرة، والجيزة، والبحر الأحمر

خامسا: المحافظات التى تشترك بحدودها مع خمس محافظات

محافظة القاهرة	السويس، و الإسماعيلية، والشرقية، والقليوبية، والجيزة
محافظة الغربية	المنوفية، وكفر الشيخ، والدقهلية، والجيزة، والقليوبية
محافظة الشرقية	الإسماعيلية، وبورسعيد، والدقهلية، والقليوبية، والقاهرة
محافظة الإسماعيلية	شمال سيناء، وبورسعيد، والشرقية، والقاهرة، والسويس

محافظة بورسعيد	شمال سيناء، والإسماعيلية، والشرقية، والدقهلية، ودمياط

سادسا: المحافظات التى تشترك بحدودها مع أربع محافظات

محافظة المنوفية	القليوبية، والجيزة، والغربية، والبحيرة
محافظة بنى سويف	البحر الأحمر، والجيزة، والمنيا، والفيوم
محافظة المنيا	البحر الأحمر، والوادى الجديد، وأسيوط، وبنى سويف
محافظة شمال سيناء	جنوب سيناء، وبورسعيد، والإسماعيلية، والسويس
محافظة سوهاج	البحر الأحمر، والوادى الجديد، وقنا، وأسيوط
محافظة أسيوط	البحر الأحمر، الوادى الجديد، وسوهاج، والمنيا
محافظة قنا	البحر الأحمر، والوادى الجديد، وأسوان، وسوهاج
محافظة مطروح	الإسكندرية، والبحيرة، والجيزة، والوادى الجديد

سابعا: المحافظات التى تشترك بحدودها مع ثلاث محافظات

محافظة جنوب سيناء	شمال سيناء، والسويس، والبحر الأحمر

محافظة كفر الشيخ	الدقهلية، والغربية، والبحيرة
محافظة أسوان	البحر الأحمر، وقنا، والوادى الجديد

ثامنا: المحافظات التى تشترك بحدودها مع محافظتين

محافظة الإسكندرية	البحيرة، ومطروح
محافظة دمياط	بورسعيد، والدقهلية
الفيوم	الجيزة، وبنى سويف

وبهذا يمكن تلخيص إحصائية المحافظات التى تشترك بحدودها مع محافظات أخرى على النحو التالى:

م	المحافظات	عدد	اسم المحافظة
١	١١ محافظة	١	الجيزة
٢	٩ محافظات	١	البحر الأحمر
٣	٧ محافظات	١	الوادى الجديد
٤	٦ محافظات	٤	القليوبية، والجيزة، والدقهلية، والسويس
٥	٥ محافظات	٥	القاهرة، والغربية، والشرقية، وبورسعيد، والإسماعيلية

٦	٤ محافظات	٨	شمال سيناء، وبنى سويف، والمنيا، وأسيوط، وسوهاج، وقنا، ومطروح، والمنوفية
٧	٣ محافظات	٣	جنوب سيناء، وكفر الشيخ، وأسوان
٨	محافظتان	٣	الإسكندرية، ودمياط، والفيوم

(٢٢)

نحو خريطة إدارية تنموية جديدة

تناولنا فى فصل سابق (الفصل العشرين) رؤية عامة لإعادة تقسيم أقاليم مصر، وعرضنا بعض الإحصاءات التى تصور عقم التقسيم الحالى القائم، وبعيدا حتى عن الوعى القومى بأقاليمنا وخصائصها وبالإمكانات المتاحة وبالموارد البشرية والطبيعية، فإننا نستطيع أن نلاحظ بعض المفارقات التى يكشف عنها الجدول المقارن الذى كوناه من واقع البيانات المتاحة والمنشورة والصادرة عن أكثر من مصدر وبخاصة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، مع أن هذا الجدول لم يعرض كل المؤشرات، ولكن التفكير بمثل هذه الطريقة مرة بعد أخرى مع وضع المتغيرات المختلفة فى الحسبان كفيل بأن يصوغ لنا رؤية قادرة على تكوين آراء أكثر صوابا وواقعية وأعظم استثمارا أو فائدة كذلك. ويمكن لنا على سبيل المثال الالتفات إلى عدد من الملاحظات المهمة التى يمكن أن تعمق من فهمنا لضرورة إعادة النظر فى التقسيم الإدارى الحالى، أو ما يسمى بالخريطة الإدارية، ومن هذه الملاحظات:

(١) يبدو التفاوت كبيرا بين الترتيب تبعا لعدد السكان والترتيب تبعا للمساحة الكلية فى محافظات الصعيد الأربع: المنيا وسوهاج وأسيوط وقنا. فعلى حين أن المنيا تمثل المحافظة الثامنة من حيث عدد السكان، فإنها تمثل

المحافظة الثامنة عشرة من حيث المساحة الكلية، وعلى حين أن سوهاج تمثل المحافظة التاسعة من حيث عدد السكان، فإنها تمثل المحافظة الحادية والعشرين من حيث المساحة، وعلى حين أن أسيوط تمثل المحافظة الحادية عشرة من حيث السكان، فإنها تمثل المحافظة الثانية والعشرين من حيث المساحة.

ومع أن الجداول الصادرة عن مجلس الوزراء تنزع الأقصر من محافظة قنا فإنه يمكن لنا ببساطة شديدة ضمها مع قنا وتصور الوضع بيسر، وهذا يؤكد فكرتى فى ضرورة الامتداد شرقا بحدود هذه المحافظات الحالية مع خطوط العرض ليكون لكل منها منفذ وساحل على البحر الأحمر وخليج السويس، العمل بهمة على إنشاء مجموعة من المدن الجديدة لدمياط الجديدة والمنيا الجديدة وبنى سويف الجديدة وعواصم جديدة لهذه المحافظات القديمة، وهكذا تصبح رأس غارب الجديدة عاصمة جديدة للمنيا، ومدينة جديدة إلى جوار الغردقة عاصمة جديدة لأسيوط، وسفاجة الجديدة عاصمة جديدة لسوهاج، والقصير الجديدة عاصمة جديدة لقنا.

ويقتضى هذا بالطبع إنشاء طرق سريعة متطورة وسكك حديدية ما بين كل من رأس غارب والمنيا، والغردقة وأسيوط، وسفاجة وسوهاج، والقصير وقنا.

(٢) ينبغى أن يمتد هذا التفكير جنوبا بحيث يتم إلحاق المنطقة الجنوبية من محافظة البحر الأحمر الحالية بمحافظة أسوان وإنشاء عاصمة جديدة لها الإقليم

فى مدينة الشلاتين الجديدة على نفس النحو الذى بيناه فى الفقرة السابقة، على حين يفصل الجزء الغربى من أسوان ليكون محافظة جديدة يكون مقرها توشكى. وهكذا تصبح حدودنا الجنوبية متوزعة بين أسوان (ما بين البحر الأحمر والنيل) ثم توشكى ثم الوادى الجديد (وكلاهما غرب النيل).

(٣) تتوزع مساحات محافظة الوادى الجديد الحالية على المحافظات الخمس السابقة (المنيا وأسيوط وسوهاج وقنا وأسوان) بنفس الطريقة، وتكون الفرافرة تابعة لأسيوط، على حين تكون قصر الفرافرة تابعة لسوهاج، والخارجة والداخلة تابعة لقنا مع إنشاء الطرق الكفيلة بإحياء هذه المناطق القابلة للاستزراع، فضلا عن الارتباط بالمحافظات السابقة وعواصمها الجديدة المطلة على البحر الأحمر وخليج السويس بما يضمن لهذه المناطق منافذ مباشرة على البحر الأحمر، وعلى سبيل المثال فإن طريق الفرافرة - أسيوط لابد أن يعبر إلى الشمال من مدينة أسيوط بكوبرى علوى ليلتقى مع الطريق الجديد بين الغردقة وأسيوط، كذلك فإن من البدهى أن ترفع كفاءة الطريق الحالى بين أسيوط والوادى الجديد وأن يعبر هذا الطريق مدينة أسيوط إلى الجنوب بكوبرى علوى وطريق دائرى يلتقى هو الآخر بطريق الغردقة - أسيوط الجديد.

وبنفس المنطق ينشأ محوران من منتصف الطريق الحالى (أسيوط - الوادى الجديد) بعد رفع كفايته ليصلا إلى سوهاج وقنا، وليلتقيا خارج حدود هاتين المدينتين بالطرق الجديدة التى تنتهى على ساحل البحر الأحمر، وأقصد بهذا ما اقترحته من طرق سفاجة - سوهاج، والقصير - قنا.

(٤) ليس من الصعب أن نتصور العودة إلى الوضع الطبيعى بإلحاق الواحات البحرية بالمنيا (وهى الآن تابعة للجيزة) ومد طريق سريع بين الواحات والمنيا، وتنمية هذه المنطقة الممتدة إلى غرب النيل، كما أنه ليس من الصعب أن نتصور ضم النصف الشمالى من طريق الواحات إلى إقليم بنى سويف والفيوم، وأن ينضم معه الجزء الجنوبى الشرقى من الجيزة (مركزا الصف وأطفيح) والجزء الجنوبى من السويس لتكوين إقليم جديد تكون عاصمته مدينة جديدة بجوار العين السخنة. وبعد هذا تبقى الجيزة محافظة قابلة للتنمية على نحو معقول وليس على النحو الذى هى عليه الآن.

(٥) يمثل الجزء الريفى الشمالى من محافظة الجيزة فى غرب النيل امتدادا طبيعيا وعمرانيا وحضاريا لمحافظة المنوفية لا ينبغى فصله عنها، خصوصا إذا ما أنشئ كوبريان علويان على النيل فى هذه المنطقة يضمنان الاستغلال الأمثل للتصنيع الزراعى فى محافظة المنوفية والوصول إلى مناطق الاستهلاك الكثيف فى القاهرة الكبرى عبر هذا الطريق غرب النيل تخفيفا عن شرق النيل، وقد أثبتت تجربة الطريق الدائرى مدى فعالية هذا الطريق وكوبرى الوراق فى تسهيل مواصلات هذا الإقليم، لدرجة أن مواطنى مركز أشمون أصبحوا يقطعون المسافة من القاهرة إلى قراهم فى نصف ساعة.

(٦) تنبئ الطبيعة الجغرافية والتضاريسية عن ضرور اتحاد محافظتى الفيوم وبنى سويف فى إقليم واحد كبير تمتد حدوده شرقا إلى خليج السويس ضاما الجزء الجنوبى من محافظة السويس الحالية وأقصى الشرق من محافظة الجيزة

الحالية، فيما حول ميناء العين السخنة الجديدة، فضلا عن المناطق الريفية فى جنوب الجيزة وتكون عاصمة هذا الإقليم مدينة جديدة على ساحل البحر الأحمر إلى الجنوب من الميناء الجديد فى العين السخنة.

هكذا فإن الحدود الشرقية المطلة على البحر الأحمر سوف تتوزع على ستة أقاليم جديدة فى: مصر الوسطى، والمنيا، وأسيوط، وسوهاج، وقنا، وأسوان.

(٧) تبدو الحاجة الملحة لامتداد محافظة المنوفية بحدودها غرب فرع رشيد (من النيل)، ولهذه المحافظة وضع خاص منذ فترة طويلة حيث تعانى من قلة الأراضى الزراعية بالنسبة لعدد السكان، وتعانى بالتالى من وصف دقيق أطلق عليها فيما مضى ولا يزال صالحا وهو أنها «محافظة الملكيات الصغيرة»، وهو ما شجع دوما على الهجرة منها. فمن حيث عدد السكان يأتى ترتيبها (١٣)، ومن حيث القدرة على الاستحواذ على تمثيل برلمانى عال يأتى ترتيبها (١١)، ومن حيث مساحة الأراضى الزراعية يأتى ترتيبها متقدما (١٠)، بينما تظل فى الترتيب التاسع عشر (١٩) من حيث المساحة الكلية، وهو ما يعنى أن كل ما هو ممكن من أجل استزراع كافة أرضها قد بُذل، وتدلنا على هذا إحصاءات مساحات الأرض التى لا تزال قابلة للاستزراع والتى تذكر أن ترتيبها (٢٤) من حيث مساحة هذه الأرض التى لا تزيد على خمسة آلاف فدان، على حين يرتفع الرقم فى البحيرة إلى ٦٥ ألف فدان، وفى الشرقية إلى ٨٥ ألف فدان، وفى الدقهلية إلى ٧٣ ألف فدان.. وهكذا. ولاشك أن انتقال السكان من مراكز

المنوفية المختلفة إلى الأرض الزراعية والصحراء الغربية فيما يقع غرب فرع رشيد بالموازاة للحدود الطبيعية (القائمة) للمنوفية، كفيل بتحقيق معدلات عليا من التنمية فى هذه المناطق وبخاصة مع الانتقال الحتمى لعاصمة المنوفية من شبين الكوم إلى مدينة السادات.

(٨) يبدو انضمام كيانات محافظات القنال الثلاث فى كيان واحد أمرا منطقيا، فالكيانات الثلاثة الحالية تتمتع بترتيب متأخر من حيث المساحة وعدد السكان والأرض الزراعية ومعدلات التنمية الأخرى بما لا يسمح بهذه التجزئة، خاصة مع قرب الحدود (بل اتصالها) وصغر المساحة واتحاد الطابع.

وكما نرى فى الجداول (التى عرضناها فى الفصل العشرين من هذا الكتاب) فإن الإسماعيلية وبورسعيد والسويس تحتل الترتيب ١٩ و٢٠ و٢١ على التوالى من حيث عدد السكان، كما تحتل الترتيب ١٩ و٢٠ و٢١ مكرر أيضا من حيث التمثيل البرلمانى، كما تحتل الترتيب ١٨ و٢٠ و٢٣ على التوالى من حيث مساحة الأراضى الزراعية، كما تحتل الترتيب ١٣ و٢٣ و٧ على التوالى من حيث المساحة الكلية. وقد سبق أن ذكرنا أن الجزء الجنوبى من السويس سيكون بمثابة منفذ لبنى سويف والفيوم على البحر الأحمر، وبهذا يكون إقليم القناة إقليما متكاملا موازيا فى أهميته لإقليم القاهرة والجيزة (وعلى سبيل المثال يصبح ممثلا فى البرلمان بثمان دوائر انتخابية).

(٢٣)

رؤية علمية لخريطة إدارية تنموية لأقاليم ومحافظات مصر

لسنا بحاجة إلى أن نكرر القول بأن التقسيم الحالى للجمهورية إلى الأقاليم السبعة على نحو ما هو معمول به الآن لا يعدو أن يكون تقسيماً نظرياً فحسب، و الدليل على هذا أن أحداً لا يحس بقيمته ولا مرجعيته، ولعل السبب فى هذا ينبع من طبيعة هذا التقسيم الذى يقوم على أساس ضم كل مجموعة من المحافظات مع بعضها لتكوين إقليم، وبحيث تنقسم الجمهورية بهذا الضم (الورقى) إلى سبعة أقاليم، وقد كان من الطبيعى ومن المتوقع أن يحتفظ هذا التقسيم بعيوب التقسيم الخاص بالمحافظات، بل وأن يضخم من هذه العيوب.

وعلى سبيل المثال فإنه إذا كانت الجمهورية قد قسمت إلى سبعة أقاليم، فمن الطبيعى أن يدور عدد سكان كل إقليم من هذه الأقاليم حول ١٥٪ من إجمالى عدد سكان الجمهورية، ولكننا للأسف نجد أن هذا التقسيم قد كرس ما هو موجود بالفعل فى تقسيم المحافظات من التفاوت الشديد فى عدد السكان. فعلى حين يحظى الإقليم المسمى بوسط وشرق الدلتا بثلاثين فى المائة (٣٠٪) من السكان، أى كأنه بمثابة إقليمين، نجد إقليم القنال وشمال سيناء لا يضم إلا ثلاثة فى المائة من السكان، بل إن إقليم وسط الصعيد هو الآخر لا يضم إلا ٥٪ من السكان.

هذا من ناحية . . ومن ناحية أخرى فإن أطراف الجيزة التى شرحناها بالتفصيل فى الفصل السابق مباشرة من هذا الكتاب تحسب على قوة إقليم القاهرة الكبرى بدون أى مبرر إلا كونها تتبع محافظة الجيزة وليس هذا «التتبيع» إلا من باب التعسف، ومن ثم فمن العجيب أن نرى مناطق تقع إلى غرب محافظة المنيا ومناطق أخرى ملامسة تماما لمحافظة الوادى الجديد [أى أنها على مشارف إقليم وسط الصعيد] وقد ضمت هذه المنطقة إلى إقليم القاهرة الكبرى الذى تم تكوينه [نظريا أو ورقيا] من القاهرة والقليوبية والجيزة.

وليس هذا الحديث ولا هذه الأمثلة من باب المبالغة ولكنه أمر واقع بالفعل، فإن الواحات التى تقع غرب محافظة المنيا تتبع فى تقسيم الأقاليم الحالى إقليم القاهرة الكبرى!! بينما لا تتبعه العاشر من رمضان على سبيل المثال، أو مركز أشمون أو مدينة الواسطى.

وسوف أقدم للقارئ مع هذا المقال المعلومات المتاحة عن تعداد السكان وتوزعهم فى المحافظات المختلفة والنسب المئوية لسكان كل محافظة من المحافظات ولكل إقليم من هذه الأقاليم، ويستطيع القارئ أن يتأمل مدى التفاوت أو عدم التوازن أو انعدام الاتساق فيما يراه فى هذه الجداول.

و سأبدأ بتقديم صورة جديدة تبلور الأخذ بالمقترحات والتصورات والأفكار التى عرضناها فيما يتعلق بالعوامل التى ينبغى مراعاتها فى تقسيم المحافظات والأقاليم الجديدة، وسألخص للقارئ مجمل آرائى الرامية إلى تقسيم إدارى جديد لمصرنا العزيزة إلى خمسة أقاليم طبيعية فحسب على النحو التالى:

أولا: إقليم العاصمة: ويضم القاهرة والمراكز الحضرية المجاورة من محافظتى القليوبية والجيزة الحاليتين. وبذلك فإنه يضم من السكان: (١١,٣٪ الموجودون فى القاهرة + الموجودون فى حضر القليوبية + الموجودون فى حضر الجيزة).

وينبغى أن يكون هناك وضع خاص للعاصمة بحيث تكون هى الإقليم الوحيد الذى يتكون من محافظة واحدة كبيرة جداً، وبحيث تكون المحافظة ضامة لكل القاهرة الكبرى الحالية، منهية بذلك للعهد الذى تقسمت فيه مناطقها المتصلة مابين سلطات و مسئوليات ثلاث محافظات. كما يقتضى هذا أن ينص التشريع على أن وكيل الوزارة أو مدير مديرية الخدمات التى تختص بالعاصمة - المحافظة - الإقليم يكون له وضع وظيفى متميز عن مديرى المديريات الأخرى، فإذا كانوا من درجة وكيل الوزارة (رئيس إدارة مركزية) كان هو من درجة وكيل أول الوزارة (رئيس القطاع)، وإذا كانوا من درجة مدير عام كان هو من درجة وكيل الوزارة (رئيس إدارة مركزية).. وهكذا

ثانيا: إقليم مصر الوسطى: ضاما محافظة المنيا الحالية (وما يضاف إليها من الغرب فى الواحات ومن الشرق فى ساحل البحر الأحمر) والمحافظة الجديدة المسماة بمصر الوسطى التى تضم محافظتى الفيوم وبنى سويف الحاليتين وما يضاف إليهما من محافظة الجيزة الحالية، سواء من الجنوب الشرقى فيما يقع بين النيل والسويس (مركزا الصف وأطفيح).. أو فيما يقع غرب النيل (البدرشين والحوامدية.. وشمال الواحات)، هذا فضلا عن الجزء الشمالى من محافظة البحر الأحمر الحالية.

وبهذا يتكون هذا الإقليم ضاما بهذا (٧, ٥٪ فى المنيا + ٤, ٣٪ الموجودن فى الفيوم + ٢, ٣٪ الموجودون فى بنى سويف + ٣٪ وهو ما يناظر ما يقتطع من مناطق تابعة حاليا لمحافظتى الجيزة والبحر الأحمر).

ثالثا: إقليم الصعيد: ويضم أربع محافظات هى: أسيوط وسوهاج وقنا أسوان، وذلك بعد تعديل حدود كل محافظة من هذه المحافظات ليكون نطاقها ممتدا من البحر الأحمر وحتى حدود ليبيا (ضاما بهذا ٨, ٤٪ الموجودون فى أسيوط + ٤, ٥٪ الموجودون فى سوهاج + ٤٪ الموجودون فى قنا + ٨, ١٪ الموجودون فى أسوان، فضلا عن ١, ٠٪ الأجزاء المضافة من البحر الأحمر و١, ٠٪ من الوادى الجديد).

رابعا: الإقليم الشرقى: ضاما كل ما يقع من الأراضى المصرية إلى شرق فرع دمياط من نهر النيل بما فى هذا إقليم القناة الحالى وإقليم سيناء (والجزء المحدود من محافظتى دمياط والدقهلية الواقع غرب فرع دمياط نظرا لاستقرار أوضاع تبعيته والارتباط العضوى مع دمياط والدقهلية ووجود الفاصل الطبيعى من البرارى [إلى الغرب] بعد هذه المناطق، وقد استقرت حياة تلك المناطق على هذا الارتباط، وهكذا يتكون الحد الغربى لهذا الإقليم بنهر النيل فرع دمياط حتى الشمال حيث يتكون بعد هذا من خط مواز لهذا الفرع إلى الغرب).

وبهذا يضم هذا الإقليم: (الشرقية ٢, ٧٪ + الدقهلية ٧٪ + الجزء الشمالى من القليوبية ويقدر سكانه بـ٥, ٢٪ + دمياط ٥, ١٪ + الإسماعيلية ٢, ١٪ + بورسعيد ٧, ٠٪ + السويس ٧, ٠٪ + محافظتى سيناء ٥, ٠٪).

خامسا: الإقليم الغربى (الإسكندرية): ويضم كل ما يقع غرب فرع دمياط من نهر النيل إلى الشمال من العاصمة شاملا: ٦,٥٪ الإسكندرية + ٦,٥٪ الغربية + ٤,٢٪ كفر الشيخ + ٤,٦٪ المنوفية + ٠,٤٪ مطروح + ٦,٧٪ البحيرة، فضلا عن بعض الأجزاء الشمالية والمتطرفة من محافظة الجيزة الحالية).

وبهذا الوضع الطبيعى جدا نجد عدد السكان فى هذه الأقاليم الخمسة متوازنا ومتوازيا، فضلا عن سهولة إدراك حدود هذه الأقاليم تماما.

فشمال البلاد مقسم إلى قسمين بخط طولى متمثل فى فرع دمياط من نهر النيل.

وجنوب البلاد مقسم إلى إقليمين بخط العرض.

وبالإضافة إلى هذه الأقاليم الأربعة فإن إقليم العاصمة يحتل الوسط الطبيعى.

ويقتضى هذا إعادة النظر فى تكوين المحافظات الحالية بإجراء أقل التعديلات وأجداها فى نفس الوقت، وتكون الخطوط العامة لهذه التعديلات على النحو التالى:

أولا: المحافظات التى تبقى على ما هى عليه الآن:

☐ محافظتا جنوب وشمال سيناء: على نحو ما هما عليه الآن نظرا للحاجة الملحة إلى تكثيف جهود التنمية فى مدن

هاتين المحافظتين المتفرقة والتى لا تزال منخفضة الكثافة السكانية .

ثانيا : المحافظات الجديدة المتكونة من أكثر من محافظة حالية :

- ☐ محافظة القنال : شاملة المحافظات الثلاث الحالية ما عدا الجزء الجنوبى من محافظة السويس الذى يصبح تابعا لمحافظة مصر الوسطى الجديدة .

- ☐ محافظة مصر الوسطى : شاملة محافظتى بنى سويف والفيوم والمناطق المتاخمة لهما من ريف الجيزة والجزء الجنوبى من محافظة السويس الحالية ، وتمثل هذه المحافظة ما يقابل فى سوريا محافظة ريف دمشق وتعامل على أنها رديف العاصمة أو بلغة التقسيم الأمريكى : الاحتياطى Reserve.

- ☐ المحافظة الشمالية (البحيرة) : شاملة محافظة كفر الشيخ الحالية وما يتبقى من البحيرة وهو الجزء الأكبر منها بعد اقتطاع المنطقة الشمالية فى كفر الدوار وضمها إلى الإسكندرية ، وبعد اقتطاع أجزاء من الجنوب الغربى الصحراوى تُضم إلى كل من المنوفية والغربية .

□ محافظة الدقهلية : شاملة كل ما هو تابع الآن للدقهلية ودمياط .

□ محافظة الشرقية : شاملة كل ما هو تابع الآن لمحافظة الشرقية الحالية مع الجزء الشمالى من القليوبية .

□ محافظة القاهرة : وستضم الأجزاء الحضرية من جنوب القليوبية وشمال غرب الجيزة .

□ محافظة الإسكندرية : وستضم الجزء الشمالى من البحيرة (كفر الدوار) والجزء الشرقى من محافظة مطروح حتى مدينة العلمين .

□ محافظتا الغربية والمنوفية : تبقيان محتفظتين بما يتبعهما الآن مع الامتداد بكل منهما غرب فرع رشيد على حساب المساحات الصحراوية غرب فرع رشيد والخاضعة الآن لمحافظة البحيرة ، كما تنضم للمنوفية الأجزاء الريفية الشمالية من محافظة الجيزة .

□ محافظات أسيوط وسوهاج وقنا وأسوان : ستضم لكل منها أجزاء فى الشرق تابعة لمحافظة البحر الأحمر وأجزاء فى الغرب تابعة لمحافظة الوادى الجديد .

ثالثاً: المحافظة التى سوف تختصر مساحاتها:

□ محافظة مطروح:	يقتطع منها جزء شرقى يتبع للإسكندرية وبحيث لا تبدأ حدود محافظة مطروح إلا إلى الغرب من مدينة العلمين على حين تكون العلمين نهاية حدود محافظة الإسكندرية من ناحية الغرب ويتبعها ظهيرها الجنوبى حتى ترعة النوبارية بما فى ذلك المدن الجديدة كمراقيا الجنوبية.

رابعاً: المحافظات التى سوف تقسم زماماتها على محافظات أخرى ويختفى مسماها الحالى:

□ محافظة البحر الأحمر:	يتم تقسيمها على ٦ محافظات هى بالتوالى من الشمال إلى الجنوب: مصر الوسطى، والمنيا، وأسيوط، وقنا، وسوهاج، وأسوان.
□ محافظة الوادى الجديد:	يتم تقسيمها على ٤ محافظات هى التوالى من الشمال إلى الجنوب: أسيوط، وقنا، وسوهاج، وأسوان.

خامساً: المحافظات التى ستندمج مع غيرها وبالتالى سوف يختفى مسماها:

- ☐ محافظة دمياط: مع الدقهلية.
- ☐ محافظة كفر الشيخ: مع البحيرة لتكوين المحافظة الشمالية
- ☐ محافظة القليوبية: شمالها مع الشرقية، وجنوبها الواقع فى القاهرة الكبرى مع القاهرة.
- ☐ بورسعيد والإسماعيلية والسويس: ستندمج مع بعضها.
- ☐ محافظتا بنى سويف والفيوم: ستندمجا مع بعضهما فى محافظة مصر الوسطى.
- ☐ محافظة الجيزة: الجزء الحضرى منها سينضم للقاهرة، والجزء الريفى الشمالى سينضم للمنوفية، أما الجزء الأكبر منها فسيكون مع بنى سويف والفيوم محافظة مصر الوسطى.

ويمكن التعبير عن هذه الفكرة من خلال تصور وضع المحافظات الحالية فى ظل النظام الجديد وذلك على النحو التالى:

القاهرة	ستتوسع لتضم كل الأجزاء الطبيعية المكونة للعاصمة وهى : أجزاء من شمال شرق الجيزة وجنوب القليوبية .
الإسكندرية	ستتوسع لتضم أجزاء من شرق مطروح وشمال البحيرة .
الدقهلية	ستتوسع لتضم كل محافظة دمياط .
الشرقية	ستتوسع لتضم محافظة القليوبية الحالية ما عدا الجزء الواقع فى نطاق القاهرة الكبرى .
الغربية	ستتوسع ممتدة إلى غرب فرع رشيد ضامة أجزاء من جنوب محافظة البحيرة ومن جنوب شرق محافظة مطروح .
البحيرة	ستتوسع ضامة كل نطاق محافظة كفر الشيخ الحالية على حين تنفصل منها الأجزاء الشمالية فى كفر الدوار لتضم إلى الإسكندرية ، والأجزاء الغربية الموازية لمحافظتى الغربية والمنوفية فى غرب فرع رشيد ، ويتوسع نطاقها الغربى على حساب محافظة مرسى مطروح .
المنوفية	ستتوسع ممتدة إلى غرب فرع رشيد موسعة للنطاق الذى حصلت عليه مؤخرا ضاما مدينة السادات ، وستمتد على حساب الأجزاء الشرقية من محافظة مطروح والأجزاء الجنوبية من محافظة البحيرة ، كما تنضم إليها الأجزاء الريفية فى شمال الجيزة .

المنيا	ستنضم إليها أجزاء فى الشرق من محافظة البحر الأحمر ومن الغرب من محافظة الجيزة (الواحات).
أسيوط	ستنضم إليها أجزاء من الشرق تابعة حاليا للبحر الحمر، وأجزاء من الغرب تابعة حاليا للوادى الجديد.
قنـا	ستنضم إليها أجزاء من الشرق تابعة حاليا للبحر الأحمر، وأجزاء من الغرب تابعة للوادى الجديد.
سوهاج	ستنضم إليها أجزاء من الشرق تابعة حاليا للبحر الأحمر، وأجزاء من الغرب تابعة للوادى الجديد.
أسوان	ستنضم إليها أجزاء من الشرق تابعة حاليا للبحر الأحمر، وأجزاء من الغرب تابعة للوادى الجديد.
مطروح	ستنضم أجزاء منها إلى الإسكندرية وإلى محافظات المنوفية والغربية والبحيرة، وبهذا تخرج من مساحتها مساحات لأربع محافظات قائمة حاليا.
شمال سيناء	ستبقى كما هى.
جنوب سيناء	ستبقى كما هى.
البحر الأحمر	سيتوزع زمامها على ست محافظات هى: مصر الوسطى، والمنيا، وأسيوط، وسوهاج، وقنا، وأسوان.

الوادى الجديد	سيتوزع زمامها على أربع محافظات هى : أسيوط ، وسوهاج ، وقنا ، وأسوان .
الجيزة	سيتوزع زمامها على القاهرة (الجزء الواقع فى القاهرة الكبرى) ، والمنوفية (الجزء الشمالى) ، وعلى محافظة مصر الوسطى الجديدة ، وعلى محافظة المنيا (الواحات) .
الفيوم	ستندمج فى محافظة مصر الوسطى الجديدة .
بنى سويف	ستندمج فى محافظة مصر الوسطى الجديدة .
دمياط	ستندمع مع الدقهلية .
كفر الشيخ	ستندمج مع البحيرة .
القليوبية	سيندمج شمالها مع الشرقية ، وجنوبها مع القاهرة .
بورسعيد	ستندمج فى محافظة القناة الجديدة .
الإسماعيلية	ستندمج فى محافظة القناة الجديدة .
السويس	ستندمج فى محافظة القناة الجديدة ما عدا جزء جنوبى سينضم إلى مصر الوسطى الجديدة .

وبهذا يمكن تلخيص الفكرة فى أن عدد المحافظات سصير ١٧ محافظة ، منها محافظتان جديدتا الاسم هما : مصر الوسطى والقنال ، على حين تندمج ١١ محافظة حالية من أجل إتاحة تكامل المجال أمام خطط التنمية البشرية والعمرانية والاجتماعية والاقتصادية .

ويمكن لنا بناءعلى هذا التعديل فى صيغة المحافظات القائمة أن نلخص تقسيم مصر إلى الأقاليم الخمسة على النحو التالى:

الإقليم	عدد المحافظات	المحافظات
إقليم العاصمة	١	القاهرة .
إقليم مصر الوسطى	٢	مصر الوسطى ـ المنيا .
إقليم الإسكندرية	٥	الإسكندرية ـ البحيرة ـ المنوفية ـ الغربية ـ مطروح
إقليم شرق الدلتا	٥	الدقهلية ـ الشرقية ـ القناة ـ سيناء الشمالية ـ سيناء الجنوبية .
إقليم الصعيد	٤	أسيوط ـ قنا ـ سوهاج ـ أسوان .

أعداد السكان بالمحافظات الحالية، والنسبة المئوية لسكان كل محافظة فى مطلع ٢٠٠٠

م	المحافظات	عدد السكان	النسبة المئوية إلى سكان الجمهورية
١	القاهرة	٧,١٦٢	١١,٣١
٢	الجيزة	٥,١٢٠	٨,٠٦
٣	الشرقية	٤,٥٨٥	٧,٢٤
٤	الدقهلية	٤,٤٨١	٧,٠٨
٥	البحيرة	٤,٢٥٥	٦,٧٢
٦	الغربية	٣,٥٩٤	٥,٦٨
٧	المنيا	٣,٥٩٢	٥,٦٧
٨	الإسكندرية	٣,٥١٤	٥,٥٥
٩	القليوبية	٣,٥١١	٥,٥٥
١٠	سوهاج	٣,٣٩٤	٥,٣٦
١١	أسيوط	٣,٠٤١	٤,٨٠
١٢	المنوفية	٢,٩٣٤	٤,٦٣
١٣	قنـــا	٢,٦٣٤	٤,١٦
١٤	كفر الشيخ	٢,٣٥٩	٣,٧٣

١٥	الفيوم	٢,١٥٤	٣,٤٠
١٦	بنى سويف	٢,٠١٤	٣,١٨
١٧	أسوان	١,٠٢٥	١,٦٢
١٨	دمياط	٩٧٥	١,٥٤
١٩	الإسماعيلية	٧٧٠	١,٢٢
٢٠	بورسعيد	٤٩٧	٠,٧٩
٢١	السويس	٤٤٣	٠,٧٠
٢٢	مدينة الأقصر	٣٨٤	٠,٦١
٢٣	شمال سيناء	٢٧٣	٠,٤٣
٢٤	مطروح	٢٣٤	٠,٣٧
٢٥	البحر الأحمر	١٦٩	٠,٢٧
٢٦	الوادى الجديد	١٥٢	٠,٢٤
٢٧	جنوب سيناء	٥٩	٠,٠٩
جملة المواطنين		٦٣,٣٠٥	١٠٠,٠٠

* المصدر : ندوة المعمور المصرى نقلا عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الإحصاء، قطاع الإحصاء، أغسطس ٢٠٠٠.

* قدرت البيانات بأسلوب الزيادة الطبيعية واستخدام النتائج النهائية لتعداد ١٩٩٦ كأساس عند التقدير.

* البيانات لا تشمل المصريين العاملين بالخارج ومرافقيهم.

مكونات الأقاليم الحالية

اسم الإقليم	مكونات الإقليم من المحافظات
إقليم القاهرة الكبرى	القاهرة ـ الجيزة ـ القليوبية
إقليم غرب الدلتا	الإسكندرية ـ البحيرة ـ مطروح
إقليم وسط وشرق الدلتا	الغربية ـ المنوفية ـ كفر الشيخ ـ الشرقية ـ الدقهلية ـ دمياط
إقليم القنال وسيناء	بورسعيد ـ الإسماعيلية ـ السويس ـ شمال سيناء ـ جنوب سيناء
إقليم شمال الصعيد	بنى سويف ـ الفيوم ـ المنيا
إقليم وسط الصعيد	أسيوط ـ الوادى الجديد
إقليم جنوب الصعيد	سوهاج ـ قنا ـ أسوان ـ مدينة الأقصر ـ البحر الأحمر

ثالثا: تقدير أعداد السكان بأقاليم مصر الحالية

فى مطلع ٢٠٠٠

الإقليم	عدد السكان	نسبة الإقليم إلى الجمهورية
إقليم القاهرة الكبرى	١٥,٧٧٣	٢٤,٩٪
إقليم غرب الدلتا	٨,٠٠٣	١٢,٦٪
إقليم وسط وشرق الدلتا	١٨,٩٢٨	٢٩,٩٪
إقليم القنال وسيناء	٢,٠٤٢	٣,٢٪
إقليم شمال الصعيد	٧٧٦٠	١٢,٢٪
إقليم وسط الصعيد	٣,١٩٣	٥,٠٪
إقليم جنوب الصعيد	٧,٦٠٦	١٢,٠٪
المجمـــوع	٦٣,٣٠٥	١٠٠٪

* المصدر: المصدر السابق الإشارة إليه.

* البيانات لا تشمل المصريين العاملين بالخارج ومرافقيهم.

النسبة المئوية لكل محافظة بالنسبة لجملة الإقليم

فى مطلع يناير ٢٠٠٠

الإقليم	جملة	نسبة المحافظة لإجمالى الإقليم
١ - إقليم القاهرة الكبرى		
القاهرة	٧١٦٢	٪٤٥,٤
الجيزة	٥١٠٠	٪٣٢,٣
القليوبية	٣٥١١	٪٢٢,٢
إجمالى الإقليم	١٥٧٧٣	٪١٠٠
٢ - إقليم غرب الدلتا		
الإسكندرية	٣٥١٤	٪٤٣,٩
البحيرة	٤٢٥٥	٪٥٣,٢
مطروح	٢٣٤	٪٢,٩
إجمالى الإقليم	٨٠٠٣	٪١٠٠
٣ - إقليم وسط وشرق الدلتا		
الغربية	٣٥٩٤	٪١٩,٠
المنوفية	٢٩٣٤	٪١٥,٥

كفر الشيخ	٢٣٥٩	١٢,٥٪
الشرقية	٤٥٨٥	٢٤,٢٪
الدقهلية	٤٤٨١	٢٣,٧٪
دمياط	٩٧٥	٥,٢٪
إجمالى الإقليم	١٨٩٢٨	١٠٠٪
٤ - إقليم القنال وسيناء		
بورسعيد	٤٩٧	٢٤,٣٪
الإسماعيلية	٧٧٠	٣٧,٧٪
السويس	٤٤٣	٢١,٧٪
شمال سيناء	٢٧٣	١٣,٣٪
جنوب سيناء	٥٩	٢,٩٪
إجمالى الإقليم	٢٠٤٢	١٠٠٪
٥ - إقليم شمال الصعيد		
بنى سويف	٢٠١٤	٢٦,٠٠٪
الفيوم	٢١٥٤	٢٧,٨٪
المنيا	٣٥٩٢	٤٦,٣٪
إجمالى الإقليم	٧٧٦٠	١٠٠٪

٦ ـ إقليم وسط الصعيد		
أسيوط	٣٠٤١	٩٥,٢٪
الوادى الجديد	١٥٢	٤,٨٪
إجمالى الإقليم	٣١٩٣	١٠٠٪
٧ ـ إقليم جنوب الصعيد		
سوهاج	٣٣٩٤	٤٤,٦٪
قنا	٢٦٣٤	٣٤,٦٪
أسوان	١٠٢٥	١٣,٥٪
مدينة الأقصر	٣٨٤	٥,٠٪
البحر الأحمر	١٦٩	٢,٢٪
إجمالى الإقليم	٧٦٠٦	١٠٠٪

* المصدر : المصدر السابق مع تقريب أرقام النسب المئوية حسابيا .

التقسيم الإدارى للمملكة المصرية

عند إعلان الاستقلال فى ١٩٢٣

كانت المملكة مقسمة إلى مديريات (يبلغ عددها ١٤ مديرية) ومحافظات (يبلغ عددها ٦ محافظات).

أما المديريات فكانت هى [والترتيب هنا تبعا لعدد السكان فى ذلك الوقت]:

الغربية ، المنوفية ، الدقهلية ، أسيوط ، الشرقية ، البحيرة ، جرجا ، قنا ، المنيا ، القليوبية ، الجيزة ، الفيوم ، بنى سويف ، أسوان.

وأما المحافظات فكانت هى :

القاهرة ، والإسكندرية ، ودمياط ، والقنال ، والسويس ، والحدود.

بالمقارنة بالوضع الحالى فى ٢٠٠١ : مديرية جرجا هى محافظة سوهاج ، وكفر الشيخ محافظة جديدة بدأت باسم الفؤادية وكانت من مكونات الغربية ، ولهذا كانت الغربية هى أكبر المديريات سكانا ، وكانت محافظة القنال تشمل الإسماعيلية وبورسعيد معا ، على حين كانت السويس مستقلة أما شمال سيناء وجنوب سيناء ومطروح والبحر الأحمر والوادى الجديد فمحافظات جديدة كانت محافظة الحدود تشمل بعضها . بهذا ارتفع مجموع عدد المحافظات والمديريات (٦ + ١٤ = ٢٠) إلى ٢٦ بإضافة كفر الشيخ ، والإسماعيلية ، وبورسعيد ، وشماء سيناء ، وجنوب سيناء ، ومطروح ، والبحر الأحمر ، والوادى الجديد ، واختفاء مسمى القنال والحدود ، أما جرجا فتناظر كما ذكرنا سوهاج.

الباب السادس

ترشيد استخدام الموارد الطبيعية

- ☐ بعدَ الاستنزاف العشوائى للمحاجر:
  متى نوقف تدمير ثروتنا المعدنية؟ . .
- ☐ الأدوار الغائبة فى قضية التوسع الزراعى
- ☐ ماذا ينبغى للحكومة أن تفعل من أجل مستأجرى الأراضى الزراعية؟

(٢٤)

بعد الاستنزاف العشوائى للمحاجر :
متى نتوقف عن تدمير ثروتنا المعدنية؟

□ روى توفيق الحكيم فى كتابه «تأملات فى السياسة» أنه التقى بإسماعيل صدقى باشا فى فندق كتراكت فى أسوان ودار بينهما الحديث عن جمال النيل وجلاله . . ثم عن كنوزه الاقتصادية وكنوز تلك المنطقة من مصر ، وقال له صدقى باشا ضمن ما قاله : إن الحديد الذى يمكن استخراجه من هنا يكفى حاجتنا مئات الأعوام ، وهو من أجود أنواع الحديد . . وربما استطعنا أن نصدر الحديد كما نصدر القطن ! ! إلخ .

وقد قرأنا مثل هذه العبارات كثيرا فيما يتعلق بكثير جدا من ثرواتنا المعدنية التى يبدو أنها لا تقل قيمة عن البترول . . ولكننا للأسف الأشد ـ ولا أقول الشديد ـ لا نستفيد منها على الإطلاق .

□ حين كنت أبحث فى تاريخ البنيان الوزارى فى مصر ، وجدت أن وزارة الثروة المعدنية لم تنفرد بوزير على الإطلاق منذ ورد ذكرها فى التشكيلات الوزارية فى مارس عام ١٩٦٤ ، وإنما هى تضم إلى الوزارة التى يستطيع وزيرها أن يقنع الرئيس [سواء رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء] بضرورة ضمها إليه ، وفى كثير من الأحيان تضم إلى الصناعة ، وفى كثير أيضا من الأحيان تضم إلى

البترول، وفيما قبل تولاها د. مصطفى خليل مثلا مع الصناعة والكهرباء، وكذلك فعل المهندس محمود يونس..

□ ومن الطريف أنها فى وزارتين متتابعتين فى السبعينيات انضمت إلى وزير البترول مرة ثم إلى وزير الصناعة فى الوزارة التالية رغم بقاء وزير البترول نفسه فى الوزارة!! بل إنه فى إحدى وزاراتنا الأخيرة بشر المسئولون بأنها ستنضم إلى البترول، فلما صدر القرار الجمهورى بالتشكيل الوزارى وجدها الناس مقترنة بالصناعة.. وهكذا فإنه - على سبيل المثال - كان عبد الهادى قنديل يضمها إلى البترول، على حين أن الدكتور حمدى البنبى يتولى البترول منفردا.. إلخ.

□ إذا كان الأمر كذلك على مستوى التشكيل الوزارى، فإنه لسوء الحظ يبدو على نحو أكثر مدعاة للأسف والأسى والسخرية فى تعاملنا مع الثروة المعدنية نفسها لا فى وزارتها فحسب، وأنا واثق أن معظم من يقرأون هذا الكتاب - بمن فيهم مسئولون كبار - سيندهشون لكمية الحقائق المرة التى تحيط بسلوكنا تجاه ثروتنا المعدنية، وقد كنت أود أن يكون عنوان هذا الموضوع «هل ننتبه إلى الإفادة (أو استغلال) من ثرواتنا المعدنية؟!» فإذا بى أجد أن مجرد إيقاف التدمير هو فى حد ذاته إنجاز، وقد يكون إنجازا صعب المنال والتحقيق فى ظل تراكمات الأخطاء على المستوى التشريع وعلى مستوى التطبيق كما سنرى:

(١) على مستوى المواطن العادى الذى يسافر بالطرق الصحراوية، فإننا نرى المحافظات وقد «سورت» بعض المساحات الشاسعة من الصحراء بأنواع مختلفة من الحوائط التى توحى بأن لهذه المساحة المحددة أو المسورة حدوداً وطبيعية

خاصة لما فى داخلها ، ونرى لافتة تعلن عن وجود «المحاجر» ، سواء الخاصة بمواد البناء أو بالطفلة . . إلخ .

هذه المحاجر لا تمثل الأسلوب العلمى للإفادة من هذه الثروة المعدنية ، ولا تمثل ريادة ولا استكشافا ولا فرص عمل ، إنما هى وسيلة ممتازة للمحافظين والمحافظات لفرض رسوم تزداد وتفرض بطريقة عشوائية وتصب فى صناديق الخدمات بالمحافظات التى تساعد المحافظ على الإنفاق الجاد أو المظهرى .

(٢) نرى جميعا هذه المحاجر فنكتشف بمجرد النظر أنها تستغل استغلالا بدائيا . ونقارن هذه الصورة بما رأيناه فى إيطاليا مثلا حين تحضر آلات عملاقة فيها المقصات والقواطع التى تقطع الرخام المطلوب بالمقاس المحدد بطريقة علمية سليمة وهندسية أكثر سلامة ، ونقارن هذا بما يحدث عندنا عندما يذهب العمال بالمتفجرات والمفرقعات ، فتفجر المواد المتفجرة ويتبدد الرخام ويتشتت وهكذا ينتج الرخام بهذه الأشكال غير الهندسية حتى استقر فى فهم بعضنا أن هذا الشكل العشوائى غير الهندسى هو البرهان الوحيد والقاطع على أن هذه الخامة طبيعية ! !

ولا يقودنا التفكير إلى مقارنة هذا الرخام بذلك الأغلى ثمنا الذى يرد طبيعيا أيضا من الخارج بأطوال محددة وعرض محدد وسمك محدد فيبدو لنا وكأنه صناعى ! ! .

(٣) فى طريقنا إلى شواطئنا نرى ملاحات كثيرة ، ونظن أننا نستغل هذه الملاحات ، ولكن للأسف الشديد فإن القارئ سيصعق حين يجد أن إنتاج مصر من الأملاح لا يتعدى مليون طن سنويا(! ! !) والسبب الرئيسى يعود - فى تقدير

الخبراء والاقتصاديين - إلى مغالاة أجهزة الحكومة فى تقدير إيجاراتها السنوية!!

وكلنا الآن يعرف أن المدير الكبير أو المحافظ بل ربما الوزير يقف فى البرلمان أو فى التليفزيون ويقول إنه استطاع منع الاستغلال ورفع الإيجار عشرة أضعاف . . فنظن أنه رجل ناجح ومخلص، فإذا تأملنا المحصلة النهائية بعد هذه الاجراءات المتعسفة فاننا نفاجأ بأنها انخفضت إلى حد كبير وربما إلى عشرة فى المائة فقط لأنه برفع المحليات للايجارات بطريقة مبالغة ومتعسفة وغير واعية فانها تنزل بمعدلات الاستثمار فى هذا المجال إلى ما قد لايتعدى ١٪ فقط. ربما أكون مبالغا فى النسب بعض الشئ ولكنى أردت إيضاح الفكرة، ومن المؤسف أن الحقيقة قريبة مما أظنه أو يظنه القراء مبالغة . وهذا هو فيما يبدو النموذج الذى يتكرر فى هذه الثروات .

(٤) حين وضع قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى المشهور بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤، كان التعدين بمثابة أحد المجالات التى نص القانون على أن يتم فيها الاستثمار . . وإذن فلسنا فى حاجة إلى الاقتناع أو خلق الوعى بهذا المجال . . ولكن تجربة ٢٢ عاما (منذ ١٩٧٤ وحتى الآن) قد أظهرت وأثبتت صعوبة الاستثمار فى هذا المجال لا لسبب فنى أو إدارى وإنما لسبب واحد فقط وهو خضوع المنطقة التى من المفترض أن يجرى فيها هذا النوع من الاستثمار لأكثر من أربع سلطات على أقل تقدير وكلها تتعارض مع بعضها وتتعارض بالتالى مع فكرة وطبيعة الاستثمار .

ويحدث هذا كله على الرغم من أن للعالم المتقدم تجربة مثمرة ناجحة ومعلنة عن الأساليب المثلى لاستثمار الثروات المعدنية باعتبارها من أنفس وأهم الموارد الطبيعية، ومن المؤكد أن كل دول العالم المتقدم تستثمر ثرواتها الطبيعية بعيدا عن قصور النظر الذى تتميز بها محافظاتنا وأجهزتها المحلية، ولكن لا أحد يريد أن يفيد من تجربة متحضرة، وإنما الكل يتعامل مع الدجاجة التى تبيض ذهبا بطريقة الذبح.

□

إذا كانت الصورة على هذا النحو من البساطة فى بلاد الناس كما نقول، فمن أين جاءها التعقيد فى بلادنا.. وكيف حدث ما ذكرناه لتونا من خضوع المنطقة نفسها لأكثر من أربع سلطات!!

ليس من الصعب أن نصل إلى التطور التاريخى لتعقيد الأمور فى مصر، وكاتب هذه السطور يستطيع بحكم دراسته للبنيان الوزارى أن يدل القراء على محطات مهمة فى تاريخ التعقيد البيروقراطى فى مصر، وهو التعقيد الذى حدث بينما كانت اللافتات ترتفع عالية مصفقة أو محبذة للإنجازات الجديدة التى كانت فى حقيقة الأمر بمثابة عائق أو عوائق ومنها:

□ زيادة عدد الوزارات واستحداث وزارات جديدة للاهتمام بمجالات جديدة.. حدث هذا فى ١٩٦١ وحدث على نطاق أوسع فى حكومة مارس عام

١٩٦٤ التى ضمت قرابة الأربعين وزيرا، ويومها أصبح هناك مسمى للثروة المعدنية أو التعدين فى تشكيل الوزارة نفسه، وأعقب ذلك مثلا صدور قرار بنقل الاختصاصات المخولة لوزارة الصناعة فيما يتعلق بالترخيص باستغلال المحاجر للمحافظات، مما أدى بالطبع إلى العشوائية والتضارب واختلاف الأمر من محافظة إلى أخرى، وأدى وهو الأهم إلى دخول غير المتخصصين من المغامرين الذين يبغون الاستنزاف بديلا عن الاستثمار، ولو سلكوا السبيل المستقيم لأفادوا وطنهم وتضاعفت ثرواتهم، ولكننا لا نفتأ نسمع عن حكايات أسطورية فى محاجر الشرقية مثلا . . إلخ .

□ حين أنشئت هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وما يقترن بها من المدن الجديدة وهيئات التعمير فإن سلطتها امتدت إلى هذا النشاط بحكم سيطرتها الكلية على الأراضى المخصصة لها ومع أن هذه الهيئة كانت تتم فيما مضى إنشاء المدن العظيمة فانها انصرفت فى الفترة الراهنة إلى ما أسمته الاستثمار الأمثل لما هو متاح من أصول عقارية بنيت من قبل . و من يدرى ماذا يخبئ المستقبل بعد انصراف هذه الهيئة (الوزارة) إلى تشجيع المضاربة فى أسعار الأراضى تحت شعار التسويق الذى رفع منذ أواخر عام ١٩٩٣ وأوائل ١٩٩٤ .

□ فى مصر هيئة كبيرة تمثل طموحا يبدو أننا نسيناه، وهى هيئة المواد النوْوية . وهذه الهيئة بحكم قانونها وبحكم اسمها تتولى البحث (بالطبع فى كل مكان من مصر) واستخراج وتجارة وتصدير واستيراد خامات المواد النووية!! ولكن طبيعة الهيئة وكيانها لا يسمح لها بتحقيق الحلم النظرى الذى ينص عليه قانون إنشائها .

□ أما الهيئة (الأم) والأقدم وصاحبة الاختصاصات فى كل ما يتعلق بثروتنا المعدنية، فقد أصبحت كالأيتام على مائدة اللئام. ولن أذكر اسمها الآن، ولكنى سأذكره بعد سطرين بعد أن أروى أن الدكتور فاروق الباز كان ضيفا فى ندوة عامة، وحين أفاض فى الحديث عن الحلم باستغلال ثرواتنا المعدنية وما إلى ذلك من مجال تخصصه ونشاطه، سارع كبار الكتاب الحاضرين ليقترحوا عليه أن يقترح على الدولة ـ وكان شقيقه الدكتور أسامة الباز حاضرا ـ وجود هيئة تعنى بهذه الأمور.. وأجابهم بالطبع بأن هذه الهيئة موجودة وأنها تضم كثيرا من علماء الجيولوجيا المصريين المتميزين، وأنه يأتى لزيارتهم!! فهم أصدقاؤه وزملاؤه!! وأنهم حاضرون بيننا!! وأنهم أكفاء!!

... ولكن للأسف الشديد فإن تشريعاتنا المتعارضة تعوق أداء هذه الهيئة لوظيفتها.

هل نسيت أن أذكر لكم اسم الهيئة، إنها «هيئة المساحة الجيولوجية»!

هل أذكر لكم أيضا أننا كنا فى عام ١٩٤٨ أصحاب قانون موحد وجيد بل وعبقرى ينظم استغلال الثروة المعدنية؟

هل نطمع أن نعود اليوم إلى ما كنا عليه قبل أكثر من نصف قرن؟.

إنتاج البترول والغاز ما بين ١٩٨١ ، ٢٠٠١

	١٩٨١	٢٠٠١
إنتاج البترول والغاز الطبيعى (مليون طن)	٣٦,٧	٥٥,٢
الاحتياطى من الزيت الخام والغاز (مليار برميل)	٤,١	١٢,٣

نلاحظ بمنتهى السهولة من هذا الجدول المبسط أننا لانزال نحتفظ باحتياطيات هائلة من الزيت الخام والغاز الطبيعى وأن هذه الاحتياطات بفضل الاكتشافات قد وصلت ثلاثة أضعاف ما كان متاحاً من احتياطات فى ١٩٨١ أى منذ عشرين عاماً ، ويقتضى هذا التفكير الجدى فى وضع سياسات اكثر تكثيفاً من أجل الاستغلال الأمثل لهذه الموارد الطبيعية وبخاصة أن الانتاج لم يتضاعف بالقدر المطلوب لتمويل خطط تنمية طموحة .

وفى المقابل فان ثرواتنا المعدنية الأخرى لاتزال بحاجة إلى مثل هذا الذى تحقق فى قطاع البترول مع أن الثروات الطبيعية الأخرى كفيلة بأن تتفوق على البترول فى قدرتها على التمويل والتنمية .

طاقات معامل التكرير المصرية

طاقات التكرير المتاحة (بالمليون طن)	١٩٨٢	١٩٨٨	١٩٩٨
معمل مسطرد	٤,٣	٨,٧٥	٨,٧٥
معمل طنطا	٠,٧٥	١,٧٥	١,٧٥
معمل السويس للتصنيع	١,٢	٣,٢	٣,٢
معمل النصر بالسويس	٢,٥	٣,٥	٣,٥
معمل أبو رديس بسيناء	—	٠,٥	٠,٥
معمل المكس بالإسكندرية	٣,٣	٥,٢٥	٥,٢٥
معمل العامرية	٣	٣,٢	٣,٢
معمل أسيوط	—	٢,٥	٢,٥
الإجمالى	١٥	٢٨,٦٥	٢٨,٦٥

* المصدر : الندوة الاستراتيجية للقوات المسلحة : مبارك والتنمية والرخاء (١٩٨١ - ١٩٩٩) أكتوبر، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩ .

(٢٥)

الأدوار الغائبة فى قضية التوسع الزراعى

أعلن مجلس الوزراء الجديد عن اتخاذه عدة قرارات مهمة ، بناء على ما انتهت إليه مجموعة العمل الوزارية برئاسة نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة ، ومن حق المجلس علينا أن نشير إلى بعض الإيجابيات فى هذه القرارات :

(١) فقد انتبهت القرارات إلى عنصر «الطاقة»، وهو أحد العناصر الحاكمة والمحددة لسياسات الاستصلاح فى الفترة الماضية، وقد شمل قرار مجلس الوزراء كل من النفقات الجارية بتخفيض سعر الكيلووات بنسبة ٣٠٪، والتكلفة الابتدائية بنسبة ٨٥٪ لتصبح ١٥٪ من التكلفة السابقة.

(٢) كما انتبهت القرارات إلى ضرورة إنشاء ترعة الوادى الجديد، وهى الكفيلة برى مساحة تبلغ نصف مليون فدان فى مناطق الوادى الجديد والواحات. . ومن العجيب أننا لا نزال متباطئين فى إنشاء هذه الترعة، مع أن الوادى الجديد والواحات مجتمعان عزيزان علينا منذ أيام قدماء المصريين، ومن العجيب أن الواحات التى تتمتع بخط سكة حديد عريق وبطريق قديم أيضا، لا تزال تتبع محافظة الجيزة بكل ما فى الجيزة من حضر وريف ومشكلات لا حدود لها، وكأنما نحن ننتظر من المحافظ المثقل بمشكلات الدقى والمهندسين والعجوزة وشارع الهرم أن يتذكر الواحات، وكم من محافظ عين للجيزة وتركها ولم يذهب

إلى هذه الواحات أبدا ، هل يبحث مجلس الوزراء اقتراحا بإنشاء محافظة للواحات تتولى فيما تتولى خطط التنمية والاستزراع والمجتمع الجديد الذى لابد لنا أن ننشئه بأقصى سرعة هناك .

(٣) كما تضمنت القرارات النص الصريح على إنشاء شركات كبرى ، وإن كان النص نفسه غير محدد المعالم ولا محكم التعبير ، لأن «الفاعل» فيه غائب ، كما يتضح من القرار الخامس الذى يقول نصه :

«التوسع فى إنشاء الشركات المساهمة الزراعية الكبيرة لاستصلاح واستزراع الأراضى الصحراوية» . ومن واجبنا أن نسأل : مَنْ هو الذى سيتولى إنشاء هذه الشركات؟ ذلك أن القرار لم ينص على أية آلية أو مسئولية ! ! وكيف؟ ومتى؟ ومع هذا فإن هذا النص على هذا النحو كفيل بإعلان وإعلام المواطنين كافة أن المجلس قد ناقش مثل هذه الفكرة ، وأنه مقتنع بها من حيث المبدأ . .

ومن المفترض (أو من المتوقع) أننا فى عصر القرن الحادى والعشرين وعهد الخصخصة لن نلجأ إلى الدولة أو الحكومة كى تتولى إنشاء هذه الشركات على نحو ما كان يحدث فى عصر القطاع العام . . كذلك فإننا لن ننتظر الأفراد الشخصيين لأن المهمة أكبر من الأفراد الشخصيين ، ولم يبق إلا الأفراد الاعتباريون وهم متمثلون فى البنوك وشركات التأمين وبنوك الاستثمار والشركات القائمة على تداول الأوراق المالية .

وإذا كان الأمر كذلك ، فإن المجلس فى حاجة ، بل ربما أنه ملزم بأن يلجأ إلى كل السبل الكفيلة بأن تؤدى الحكومة دورها فى وضع تشريعات كفيلة بالإسراع

فى إنشاء هذه الشركات، فإذا لم يقم المجلس بوضع هذه المزايا التشريعية بصورة عاجلة فسيبقى القرار الخامس بمثابة توصية، وأظن أنه لا يليق بمجلس الوزراء أن يصدر توصيات وهو قمة السلطة التنفيذية فى الوطن.

- ولكننا مع هذه الإيجابيات العظيمة التى سجلناها للمجلس لا نستطيع إلا أن ننبه إلى الجوانب الأخرى التى لم تتضمنها قرارات مجلس الوزراء:

(١) فقد أغفل المجلس أهم عنصر فى مستقبل التوسع الزراعى وهو العامل البشرى، ومن العجيب أن تغفل توصيات اللجنة الوزارية هذا العنصر ثم يؤكد المجلس هذا الإغفال حين لا يخصص أى قرار من قراراته لهذا العنصر الذى هو قوام العملية كلها..

ونحن جميعا فى هذا الوطن ملمون بالزراعة أو على أقل تقدير ملمون بالحقائق الأولية أو الأساسية فى هذه المهنة أو هذه الصناعة، ونحن جميعا نعرف أنه يستحيل أن يتم الاستصلاح من المكاتب أو على الورق، وأنه لابد من تواجد بشرى ميدانى ومستمر فى مواقع العمل، ونحن جميعا ندرك أن أزمتنا خلال ربع القرن الماضى أننا كنا جميعا نجد المقابل المادى الأكبر خارج تراب هذا الوطن، وتوسع هذا الاتجاه حتى شمل الفلاح المصرى الذى ارتبط بأرضه خمسة أو سبعة آلاف عام فإذا به يسافر هو الآخر إلى العراق وإلى غير العراق..

و إذن فقد كان السؤال الجوهرى والبسيط الذى لابد لمجلس الوزراء أن يجيب عنه: هل سينجح مشروع التوسع الزراعى بدون تشجيع وإغراء للبشر؟ ونحن جميعا نعلم أن الإجابة التلقائية التى سيرويها أى مسئول هى قوله: بالطبع لا،

والمسألة ليست فى حاجة إلى كثير من العلم لندرك أن نموذج الثلاثينيات والأربعينيات فى كفر الشيخ والبرارى كان ناجحا جدا عندما كان يمنح الزراعى من خريجى كلية الزراعة مائة فدان مرة واحدة، إذ لم تمض عدة سنوات حتى كانت كل هذه الأراضىء قد استصلحت تماما وعلى نحو جيد.

ولنتأمل أيضا أن نموذج الثمانينيات القريب الذى نمنح فيه شباب الخريجين (من أية كلية حتى الطب والهندسة والآداب) خمسة فدادين، ولن يكون من الصعب علينا أن ندرك أنه نموذج أقل نجاحا، والدليل على هذا أن كثيرا من الذين تملكوا الأرض فى مشروع شباب الخريجين لا يقيمون هناك ويستأجرون لها فلاحين يقومون عنهم بالعمل، وأن هذه الفدادين الخمسة لم تفتح بيوتا، وواقع الأمر يدلنا على أنه إنما تقدم لها شباب الخريجين الذين لم يحصلوا بإرادتهم على وظيفة، وبالتالى تملكوا المبرر الذى تطلبه الحكومة لتوزيع هذه الأراضى، فلم يجدوا مانعا من أن يتقدموا ليحصلوا على شىء ما، وتضم مجموعة هؤلاء المستفيدين من مشروع شباب الخريجين أنماطا تكاد تكون محدودة كربات البيوت وأبناء المقاولين والتجار، لأن الفدادين الخمسة تصلح لتحسين الدخل ولكنها لا تصلح لبناء الدخل.

بالإضافة إلى هذا فإن أراضى هذه المشروعات المحدودة التى بذلت الدولة ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضى فيها جهدا كبيرا لم تشهد ما كان يتوقع من مالكيها من طفرات فى الزراعة أو استغلال للعلم الحديث والهندسة الوراثية لنفس السبب، وهو أنها تزيد الدخل ولا تبنى دخلا جديدا.

وإذا كانت الدولة حريصة بالفعل على أن تخلق مجتمعات جديدة فى هذه الأراضى ، فلابد لها أن تستحضر روح الحكومة الأمريكية منذ قرنين من الزمان ، أو على أقل تقدير روح الحكومة المصرية منذ ستين عاما بأن تفتح الباب واسعا أمام كل ذى طموح ليكون من المليونيرات بعيدا عن روح التحسب والإمساك بالزمام من الوسط واستكثار الخير على صاحبه حين يجىء لصاحبه بجهده وعرقه .

قد أبدو متزيدا لو أنى اقترحت على الحكومة فى هذا المقال ضرورة سن بعض التشريعات الأخرى الكفيلة بتحقيق هذا الأمل فى هذه الثروة الثمينة (والمهددة أو المهملة فى ذات الوقت) ، وفى هذا الصدد فإنى لا أستطيع أن أمضى من دون أن أقترح على الحكومة الأخذ بسياسة واضحة وجريئة فى هذا الصدد ، وليكن قياس قوة لهذه التشريعات أنها قادرة على أن تكفل للقاهرى أن يترك القاهرة نهائيا ليكون صاحب ألف فدان هناك فى الوادى الجديد .

(٢) يستطيع المتأمل لقرارات مجلس الوزراء واللجنة الوزارية أن يلاحظ الإغفال أو الإهمال الذى تعرض له دور كليات الزراعة ومعاهد البحوث الزراعية المنتشرة فى مصر كلها ، وكنت أعتقد أن المجلس الذى يضم عشرين من حملة الدكتوراه سيمنح كل كلية زراعة عشرة آلاف فدان على الأقل فى مجتمع جديد قريب جغرافيا من كل كلية كى تمارس الكلية فيها نشاطا مستمرا طوال العام بنظام المعسكرات بحيث يقضى كل طالب فى الكلية شهرا على الأقل من العام فى الأرض الجديدة . . يعايشها ، ويعيش فيها ، ويعشقها ، ويزرع فيها ، ويصلح من شأنها ، فإذا كان متوسط عدد طلاب أية كلية هو ٢٤٠٠ طالب فإننا نضمن وجود

٢٠ طالب أو مهندس زراعى فى طور التكوين فى هذه الأرض كل يوم! ومع هؤلاء أساتذتهم ومدرسوهم ومعيدوهم.

ومن العجيب أن الشهر الماضى كان يحفل فى صحفنا اليومية بمقالات وأحاديث تعبر عن أسى إحدى كليات الزراعة الإقليمية على صدور حكم قضائى بات يمكن بعض الملاك من استرجاع حيازة فدادين معدودة كانت الكلية تستأجرها كمحطة أبحاث فأصبحت الكلية بالتالى بلا محطة أبحاث وبلا مزرعة.. وفى ظل الأصوات المرتفعة بهذا الصراخ لم يتحدث أحد عن ضرورة الخروج إلى الصحراء.. كذلك فإنه على الجانب الآخر ومنذ عشر سنوات حاولت الصحافة الثورة على الجامعة الأم فى القاهرة لأنها بنت على أرض مزرعة كلية الزراعة مساكن لهيئة التدريس..

وخلاصة ما أريد أن أنبه إليه هو أنه مع هذا الوعى بوجود كليات زراعة وبضرورة وجود مزارع لها تمارس فيها العلم وتخدم البيئة، فإننا لا ننتبه - حتى على مستوى مجلس الوزراء - إلى أهمية مشاركتها فى مستقبل التوسع الزراعى.

(٣) الجانب الثالث الذى أحب أن أشير إليه هو طبقة أساتذة الزراعة أنفسهم، فعندنا فى مصر الآن ما لا يقل عن ألفى عضو هيئة تدريس فى كليات الزراعة المنتشرة فى القاهرة وعين شمس والأزهر والزقازيق والإسكندرية (إدفينا) وسابا باشا والمنصورة وطنطا وأسيوط والمنيا ومشتهر وشبين الكوم والفيوم.. إلخ. وإحقاقا للحق فإن هؤلاء الأساتذة يتمتعون بقدرات ذهنية عالية وبمستوى متميز من إجادة العلم والبحث العلمى والقدرة على تطبيقه، ولكنهم - للأسف الشديد -

لا يجدون الفرصة لممارسة خبراتهم الأكاديمية العليا على النحو الذى يمارس به الأطباء علمهم فى المستشفيات والعيادات أو أساتذة الهندسة فى الشركات والمكاتب الهندسية إلخ .

وفيما عدا الأساتذة المعنيين بتخصص الدواجن فإن هؤلاء الأساتذة لا يقومون بأية أعمال مهنية من التى يطلق عليها «المهن الحرة»، وليس من الصعب إدراك السبب وراء ذلك وهو أن «التكلفة الابتدائية» للبدء فى مشروعات تتناسب مع إمكاناتهم وقدراتهم الأكاديمية هذه التكلفة الابتدائية Initiative cost كما يسميها علماء الاقتصاد عالية، ولابد من إيجاد الوسيلة التى تمكن بها الدولة هؤلاء من أن يسهموا فى التوسع الزراعى بمعناه الواسع لا مجرد الاستصلاح . .

وسأقفز من هذه الفقرة إلى نموذج من نماذج الحياة المناقضة للزراعة والاستصلاح، وهو نموذج مرتبط بالأمن والاشتباه والاتهام، أقصد نموذج المواطن الذى يفرج عنه البوليس بضمان وظيفته لأقترح على الحكومة أن تعطى لهؤلاء الأساتذة الإمكانات والأرض والقرض بضمان وظيفتهم، وهنا أتوقف لأتساءل: أليس الأولى من علاج المرض هو علاج الصحة؟ فإذا لم نكن قادرين على الإفادة من هؤلاء الأساتذة فكيف ستتحقق لنا الاستفادة من غيرهم؟ ممن يقلون عنهم قدرة وموهبة؟!

(٤) بقيت نقطة أخيرة لابد لى أن أتناولها ولو على عجل، وهى أن قواتنا المسلحة قد عودتنا على التصدى بنجاح شديد لقضايانا القومية الكبرى، بصياغة مشروع نموذجى كبير، وبحكم قدرة المؤسسة العسكرية على الإنجاز الهائل

والمنضبط ، فإنها تملك إمكانات هائلة وقدرات لا حدود لها على أن تنجز عدداً لا يستهان به من المشروعات القومية للتوسع الزراعى ، ولكنى لم أجد لهذه الفكرة صدى فى قرارات مجلس الوزراء . وكلى يقين أن إنجاز القوات المسلحة فى التوسع الزراعى سيكون قدوة فى الأداء وفى سرعة الإنجاز على نحو ما تحقق من خلال جهاز الخدمة الوطنية .

الموارد المائية الحالية والمستقبلية (حتى عام ٢٠٢٥)

البيـــان	١٩٩٢ (بالمليار متر مكعب)	٢٠٢٥ (بالمليار متر مكعب)
نهر النيل	٥٥,٥	٦٤,٥
المطـــر	٠,٤٣	١,٤
مياه جوفية متجددة	٢,٦	٣,٦
مياه جوفية غير متجددة	١,٠	٤,٩
مياه صرف زراعي	٧,٦	١٣,٠
بالوجه البحرى	٣,٦	٩ (١)
بالوجه القبلى (٢)	٤,٠	٤
الجمــــلة	٦٧,١٣	٨٨,٩

(١) مليارا متر مكعب تزيد الأملاح بها على ٥٠٠٠ جزء/ مليون يمكن إجراء دراسات مكثفة لاستخدامها.

(٢) ٤ مليارات متر مكعب من مياه الصرف الزراعى بالوجه القبلى تعود كلها إلى النيل ويستفاد منها بالوجه البحرى.

المصدر: مستلخصة ومحسوبة من: د. محمد عبدالهادى راضى (دكتور) الموارد المائية بين الحاضر والمستقبل، مؤتمر استراتيجية الزراعة المصرية فى التسعينيات، قطاع الشئون الاقتصادية، وزارة الزراعة، القاهرة، ١٦ ١٨ فبراير ١٩٩٢، نقلا عن ندوة «نحو خريطة جغرافية جديدة للمعمور المصرى».

مقارنة بين الإنتاج الزراعى ١٩٨١ و٢٠٠١ بالمليون فدان

	١٩٨١	٢٠٠١
مساحة الأراضى الزراعية	٦,٢	٨,٢
المساحة المحصولية	١١,٢	١٥,٢

نلاحظ بمجرد النظر أنه على الرغم من المعدلات المرتفعة لهذا النمو فى مساحة الأراضى الزراعية والمساحة المحصولية فإن الزيادة فى عدد السكان تتفوق ، كما أن الزيادة فى استهلاك المواطنين تتفوق هى الأخرى . . وهكذا فاننا لانزال بحاجة إلى العدو واللهث ! .

تطور الإنتاج الكمى لأهم المحاصيل الزراعية (بالألف طن)

الحاصلات الزراعية	١٩٨١	١٩٩١	٢٠٠١
القمح	٢,٠٧١	٤,٦١٨	٧,٠١٧
الأرز	٢,٣٢٦	٣,٤٤٨	٦,٠٠٢
القطن الزهر	١,٣٢٦	٧٩١	٥٦٦
فاكهة ونخيل	٢,٣٦٩	٥,٠٧٨	٩,١٢٣
قصب السكر	٩,٠٦٥	١١,٠٩٥	١٥,٢٥٤
الشعير	١٥٠	٢١٣	٣٥٠
الذرة الشامية *	٣,٣٧٥	٥,٨١٠	٦,٤٧٤
الذرة الرفيعة *	٦٧٠	٦٧٦	٩٢١
الذرة الصفراء	—	—	٣٨٧
الفول	٢٧٣	٢١٥	٥٧٦
العدس	٦	١١	٢١
البقوليات الأخرى	٣٦	٢٥	٣٨
الكتان	١٠٩	٨١	١٤٠
الفول السودانى	٣٠	٢٧	١٨٧

* بنوعيها الصيفية والنيلية .

السمسم	١٧	٣٠	٣٧
عباد الشمس	١٢	٤١	٢٨
فول الصويا	١٣١	١٢٠	١١
بنجر السكر	١٩٨	٧٤٤	٣,٥٤٨
خضر شتوى	١,٩٦٩		٥,٧١٠
خضر صيفى	٤,١٢٦	١,١٩٤٠	٧,١٠٦
خضر نيلى	٢,٠٧٠		٤,٥٧٢
بصل	٧٣٤	١,٠٩٣	١,٤٦١

* المصدر : كتاب «مبارك : إنجازات ٢٠ عاما»، الهيئة العامة للاستعلامات ، ٢٠٠١ ، نقلا عن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية . للدولة مع إعادة صياغة الجدول وتقريب الأرقام حسابيا .

تطور الإنتاج الكمى فى قطاع الثروة الحيوانية (بالألف طن)

	٨١/٨٢	٩١/٩٢	٢٠٠٠/٢٠٠١
الألبان	١,٩٨٣	٢,٦٩٠	٣,٣٩٠
لحوم ماشية	٣٦٥	٤٢٥	٥٠٦
لحوم دواجن	١٤٤	١٨١	٢٣٠
بيض	٨٢	١٢٠	١٤٦
صوف وشعر	–	–	٩
عسل نحل	–	–	٣٤
أسماك	٢١٠	٣٣٨	٤٩٠

* المصدر : كتاب «مبارك : إنجازات ٢٠ عاما»، الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٠١ ، نقلا عن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة مع إعادة صياغة الجدول وتقريب الأرقام حسابيا.

تطور متوسط إنتاجية الفدان لأهم الحاصلات الزراعية

(١٩٨١ـ٢٠٠١)

الحاصلات الزراعية	الوحدة	١٩٨١	١٩٩١	٢٠٠١
القمح	أردب	٩,٧٩	١٥,٠٦	١٩,٥
الأرز	طن	٢,٣٤	٣,١٣	٣,٨
القطن الزهر	ق م	٧,١٤	٥,٩	٦,٩
الشعير	أردب	٩,٢٩	١١,٩٦	١٤
الذرة الشامية الصيفية	أردب	١٢,٢٨	١٨,٨	٢٤,٣
الذرة الشامية النيلية	أردب	–	–	١٨,١
ذرة رفيعة صيفى	أردب	١١,٣٠	١٥,٠٥	١٧,٦
ذرة رفيعة نيلى	أردب	٨,٨٩	–	١٣,٣
ذرة صفراء	أردب	–	–	٢٣,٤
الفول	أردب	٦,٣١	٣,٧	٩
العدس	أردب	٢,٩٧	٤,٦	٥,٦
الكتان	طن	٢,٨٣	٢,٧٩	٣,٥
الفول السودانى	طن	١١	١٢	١٧,٨

السمسم	طن	٣,٤	٤,٦	٤,٧
عباد الشمس	طن	٠,٧٥	٠,٩٨	٠,٩٦
فول الصويا	طن	١,٢	١,٢	١,٢
قصب السكر	طن	٣٥	٤٢	٤٩
بنجر السكر	طن	١٢,٤	٢١	٢٣,٥
خضر شتوى	طن	٦,٥	٩,٥	١٢,٥
خضر صيفى	طن	٨,٧	١٠,٧	١٠,٥
خضر نيلى	طن	٧,٤	٨,٥	١٠,٩
بصل شتوى	طن	٨,١	١٠,٣	١١
بصل عروات	طن	٧	٩	١٣,٢
فاكهة	طن	٥,١	٥,٧	٨

* المصدر : كتاب «مبارك : إنجازات ٢٠ عاما»، الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٠١، نقلا عن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. للدولة مع إعادة صياغة الجدول وتقريب الأرقام حسابيا.

(٢٦)

ماذا ينبغى للحكومة أن تفعل فى من أجل مستأجرى الأراضى الزراعية؟

هذا هو السؤال الذى يطرح نفسه منذ فترة، ويزداد الآن إلحاحا، ويظن معظمنا أن الإجابة صعبة، ولهم كل الحق فى هذا الظن لأسباب كثيرة وكثيرة جدا، فقد درجت الحكومة على أن تحل مشكلات الناس بخلق مشكلات لآخرين، وأن تدعم بعض الفئات من جيوب فئات أخرى..

وذهب بعض المؤرخين المعاصرين إلى أن هذا هو جوهر الصراع الاجتماعى بينما هو شىء آخر لا يمت للصراع ولا للاجتماع بأية صلة..

ومن حسن حظ وطننا الذى هو مصر أنه شهد حكومات ذكية كانت قادرة على حل مشكلات كانت أكثر تعقيدا من المشكلة التى يبشر البعض بأننا مقبلون عليها عند انتهاء السنوات الخمس الانتقالية فى قانون العلاقة بين المالك والمستأجر، والتى ليست بأى حال من الأحوال مستعصية على الحل المرضى لجميع الأطراف، شريطة أن تؤمن الحكومة بمسئوليتها الكاملة والتامة عن أى وضع آل إليها نتيجة تصرفات أية حكومة سابقة..

فإذا ما وصلنا إلى نقطة الإيمان بالمسئولية والترفع عن إظهار قصور رؤية

السابقين، فسوف نتمكن بإذن الله من تحويل كل جانب فى المشكلة إلى جانب مضىء وباعث على الأمل ومساعد على السلام الاجتماعى ومشجع على التنمية الحقيقية.

□

فى مطلع الثلاثينات وفى ذروة الأزمة الاقتصادية الاجتماعية التى اجتاحت العالم كله، استطاع ابن نابه من أبناء هذا الوطن أن يجنب مصر كلها كل جوانب الأزمة الاقتصادية، وكلنا يعرف هذه الحقيقة تماما ولا يمارى فيها، بيد أن الطريف فى الأمر أن هذا الرجل قد نجح أيضا فى تحقيق هدف نبيل جدا حافظ به لأهل شعبه ووطنه (الذين كانوا فى أغلبيتهم يكرهونه بسبب استبداده السياسى) على أرضهم الزراعية بأسلوب ذكى وفعال وقابل للتطبيق.

ونجح هذا الرجل فى اتخاذ تدابير اقتصادية وإدارية بسيطة وذكية مكنته من أن ينقذ الأرض لمن يزرعها، وأن يحافظ لوطنه على ثروته العقارية المتمثلة فى هذه الأرض، وأن يحافظ لكل مَنْ كانوا يمتهنون الزراعة على مصدر قوتهم ورزقهم من دون أن يستغرق فى سياساته ودراستها سنوات طوالا ولا قصارا.. إنما هى الرؤية الواعية.. والشجاعة فى مواجهة الأزمة الطارئة.. والقرار الصائب فى وقته المناسب.

كل هذه مقدمات أعتقد أنها ضرورية ونحن نتمتع بحكومة وطنية تنتمى إلى

حزب الأغلبية ويرأسها رئيس وزراء يتمتع بحب الشعب وتعاطف الصحافة، ويتمتع أيضا بظروف سياسية واقتصادية وبموارد مالية ونقدية أفضل بكثير جدا من الظروف والموارد التى كانت فى الثلاثينات حين كان على إسماعيل صدقى باشا أن يواجه وحده ووحده فقط أزمة أكبر وأعتى بكثير من التى نواجهها اليوم، هذا فضلا عن أن الأزمة التى واجهها صدقى باشا كانت طارئة بسبب امتداد آثار أزمة عالمية عارمة ولم تكن متوقعة تماما كتلك التى نتحدث عنها الآن والتى هى ملازمة لتطبيق نص تشريعى وطنى !.

فى قدرة خارقة حدد إسماعيل صدقى سعر الفائدة وأنشأ بنكا جديدا أسماه «بنك التسليف الزراعى» هو نفسه «بنك التنمية والائتمان الزراعى» الموجود الآن، وتمكن هذا البنك من أن يرد لأصحاب الديون والقروض أموالهم، وأن يحافظ للملاك من الوطنيين على أراضيهم وأن يحافظ على ملكية هذه الأرض بالتالى لمصر وشعبها ضمانا لقوت هذا الشعب وأمنه القومى.

□

ونحن اليوم فى حاجة إلى إجراء مشابه يأخذ نفس الروح ويتبنى تطويرها بحيث تكون قادرة على حل المشكلة ببدائل متعددة سريعة وفعالة وعادلة:

(١) يكون من حق أى مستأجر أن يلجأ إلى بنك جديد تؤسسه الدولة غدا ـ أو بعد غد على أكثر تقدير ـ ليأخذ من هذا البنك قرضا يوازى القدر الذى يحتاجه حتى يشترى الأرض التى يزرعها الآن ولا يملكها.. ويتم تسديد هذا القرض

على مائة سنة كما تفعل الولايات المتحدة فيما يعرف بقرض البيت «Home Loan» بفائدة بسيطة جدا لا تزيد على ٥٪ وحبذا لو لم تزد على ٣٪ .

(٢) يكون من حق المقترض أن يختار فترة السداد سواء كانت ثلاثة أعوام أو مائة عام، مادام القرض مغطى تماما بالأرض التى سيشتريها بهذا القرض .

(٣) كذلك يكون من حق المقترض أن يحصل على النسبة التى يفضلها كقرض، سواء كانت هذه النسبة ١٠٪ فقط من قيمة الأرض أو ٩٠٪، ولا ينبغى أن تكون النسبة أكثر من ٩٠٪ حتى يظل هناك عامل الإحساس بأنه دفع شيئا من جيبه حتى لو اضطر إلى بيع أثاث بيته ليحصل على ١٠٪، لأن هذا الشعور هو أعظم دافع نفسى على طرح اللامبالاة جانبا ، وعلى السعادة بالتملك بكل ما يعنيه وبالمسئولية بكل جوانبها .

(٤) يكون من حق المستأجر الحصول على الأرض بثمن محدد ومعروف سلفا وليس قابلا للمساومات أو الاجتهاد، وهنا ينبغى على الحكومة عند تحديدها لقيم الأرض الزراعية أن تحدد هذه القيمة بما يوازى ١٢٠٪ على الأقل من قيمتها الحقيقية، وذلك حتى تكون هذه الزيادة بمثابة دافع مشجع للملاك الذين لا يمارسون الزراعة على أن يتخلصوا من هذه المساحات الصغيرة التى لا تعطيهم عائدا مجزيا ولا تمنحهم جاها ذا شأن فى عصر أصبح يلهث وراء المادة .

(٥) يكون من واجب الحكومة أن تدفع الفارق المتمثل فى الـ ٢٠٪ أو ما هو أكثر من مواردها تكفيرا عما ارتكبته حكومات أخرى فى فترات سابقة وبحيث

تئول القيمة الحقيقية الكبرى إلى المالك ولا يدفع المستأجر إلا القيمة الحقيقية أو أقل منها . . ولنتأمل سلسلة المطاعم العالمية التى انتشرت فى مصر فى الآونة الأخيرة وكيف حصلت هذه المطاعم على أفضل المواقع فى كل الميادين والشوارع الرئيسية . . ولم يكن فى الأمر سر ، و إنما كانت الشركة المالكة لهذه المطاعم تسارع بدفع قيم عالية لأنه بدون ذلك الدفع المتميز والفورى لا يمكن للإنسان أن يفرط فى الملكية .

(٦) ينبغى للدولة أن تسارع إلى طرح أسهم الاكتتاب فى محطات الاستصلاح الزراعى الضخمة والتى تبلغ ألف فدان فى المتوسط ، بحيث تصب الأموال التى سيحصل عليها ملاك الأراضى المستأجرة فى هذه الشركات الجديدة ، وبحيث يتم تحقيق الشعور المهم والمهم جدا عند هؤلاء فى بقائهم كأصحاب أراضى (وهو نوع من المجد المترسخ فى أذهان أهالينا جميعا) . . فهم سيحصلون فى الشركات الجديدة على مساحات تبلغ عشرة أضعاف ممتلكاتهم القديمة فى بعض الأحوال .

وربما تشجعوا ودفعوا أموالا أخرى كانوا يكتنزونها من أجل الحصول على السعادة بتملك عدد أكبر من الأفدنة والثروة العقارية ، فضلا عن أن ملكيتهم الجديدة ستكون أكثر راحة لهم وأقل عنتا ، فهم لن يذهبوا إلى أحواض صغيرة فى قرى صغيرة وإنما سيتعاملون مع شركات كبيرة تدير وتزرع وتحاسب . . إلخ .

وسيساعد هذا على أن تنمو الشركات الزراعية المساهمة التى يفتقد إليها

نظامنا الاجتماعى والاقتصادى منذ زمن بعيد .

(٧) تمتد مظلة عملية تمويل التمليك ونقل الملكية إلى الأراضى التى لا يرغب مستأجروها فى الاستمرار فى الاحتفاظ بها مؤجرة ولا يمانع ملاكها فى بيعها بالثمن المجزى والفورى . .

وسوف تكون هذه المساحات قادرة على إيجاد الفرصة للفلاحين المستأجرين الذين يستأجرون أرضا لا يرغب أصحابها فى بيعها لأنهم مشتغلون بالزراعة بالفعل وعندئذ يتاح لهم تحقيق الرغبة فى استزراع أرض يمتلكون رقبتها بدلا من أراضى الغير .

(٨) ينبغى أن يتم هذا كله فى إطار من التصرفات القانونية المنضبطة ، تراعى روح الدستور والقانون العام ولا تتخطى أصول القانون ولا روحه ، وتعالج كل شىء محتمل بافتراضاته واحتمالاته ومعقباته ، وفى الوقت ذاته فى إطار من السرعة الكفيلة بتحقيق حراك اقتصادى ناجح وكفيل بالانتقال إلى عهد تجتمع فيه الاحترامات الواجبة لقيمة العمل وقدسية الملكية الخاصة .

(٩) بالإضافة إلى هذا كله فإن من البدهى أنه ينبغى أن تعلن الحكومة من اليوم عن زيادة إيجارات الأراضى الزراعية بنسبة عادلة ومعقولة بحيث تشجع قطاعا كبيرا من الملاك على أن يتركوا الأراضى فى أيدى مستأجريها الحاليين أو ورثتهم ، مع كتابة عقود جديدة خاضعة للقانون المدنى ، وينبغى للحكومة أن تحدد نسبة

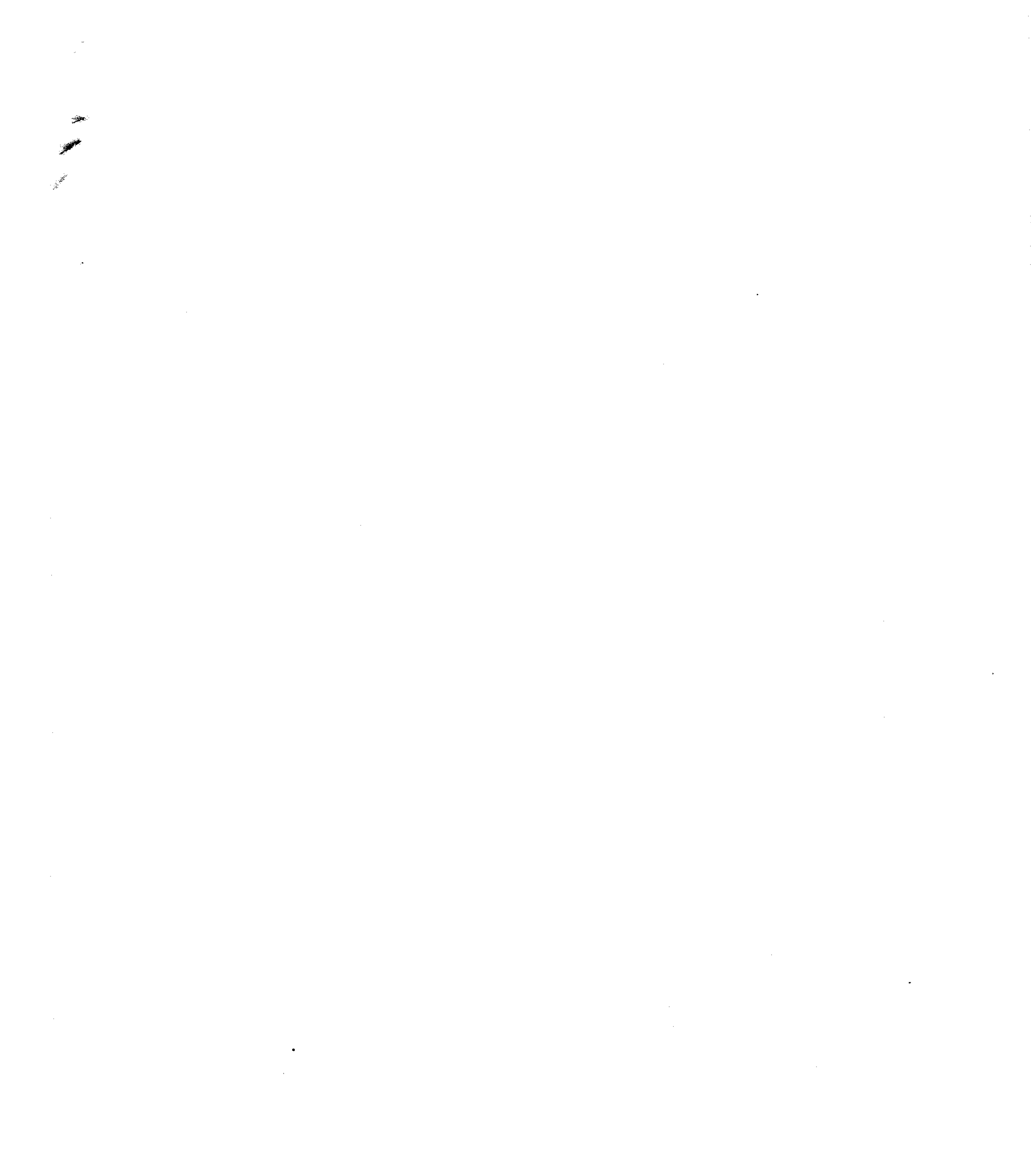
الزيادة من الآن وتأخذ فيها بروح المعقولية من ناحية ، وبروح العدل والإنصاف من جانب آخر ، وأن تنص على الزيادة السنوية بحيث يطمئن الجميع .

□

هذا هو الحل المتكامل الذى أعتقد أنه يكفل تحقيق كل القيم الرفيعة التى نحرص عليها والتى يكرر التأكيد عليها الرئيس مبارك ، ولن تصل تكلفة تنفيذ هذا الحل المتكامل إلى أى رقم متواضع مما تكفلت به الحكومة من قبل فى مشروعات وأولويات أقل أهمية من مشكلة قادمة تهدد المصداقية والعدالة والسلام الاجتماعى والأمل فى المستقبل .

الباب السابع

إعادة استخدام الموارد الخدمية



- ☐ مستقبل الإسهامات الأهلية فى خطط التنمية
- ☐ كيف يمكن تطوير الخدمات الصحية بإعادة استخدام الموارد المتاحة؟ . . . .
- ☐ هل يتبنى مجلس الشعب محاولة جادة لإحياء الوقف الإسلامى؟ . . . . .
- ☐ أيهما أكثر تلويثا للبيئة : الإنسان أم الآلة؟



(٢٧)

مستقبل الاسهامات الاهلية فى خطط التنمية

على مدى القرون التى عاشتها الإنسانية تبلورت نظريات وممارسات مختلفة لحدود المجالات التى تتدخل فيها الحكومة بنفسها أو بإشرافها، وبالطبع فقد تواكبت زيادة هذا التدخل مع تضخم أو تضخيم قدرات الملوك أو الرؤساء ورغباتهم فى السيطرة أو المركزية، كما تواكب هذا مع المناخات المختلفة التى نادت أو دعت إلى أنواع مختلفة من سيطرة فرد واحد قادر - وراغب فى ذات الوقت - على مجريات الأمور، بل إن الأمور فى بعض الأحيان قادت بعض هؤلاء الزعماء إلى الجنوح بالخيال نحو تصور الخلود الأبدى، بل وتصور آخرون أن الحياة السياسية الصائبة لم تبدأ إلا بقدومهم هم إلى الحكم.

وعلى النقيض من هذه الصورة فإننا نرى الديمقراطيات الأصيلة وهى تكاد تحصر دور الحاكم فيما هو قادر على أدائه كإنسان، وفى هذه الديمقراطيات ينعدم (وربما يُعدم) طراز الصحفيون الذين ينادون بفكرة الزعيم الملهم أو القائد أو الرائد أو ما إلى ذلك من الأوصاف التى تنسحب بقدرة قادر على تصرفات وقرارات هذا الزعيم بادئة حلقة كبيرة ومفرغة من التبرير والتسويغ، تنتهى فى العادة بتعاسة الشعوب وضياع بعض أجيالها.

ومن حسن حظ مصر أنها لم تعان من مثل هذه الفترة إلا لزمن قصير أفاقت

فى نهايته على أسوأ كارثة فى تاريخها، ومن حسن حظ مصر مرة أخرى أنها لم تنقلب مرة واحدة على ما فرض عليها من نظام شمولى، وإنما أخذت الأمور بتدريج عاقل وتدرج متزن لا يزال مستمرا حتى وقتنا هذا.

وقد أصبح المصريون جميعا (بمن فيهم زعماء وقادة أولئك الذين يتشدقون بالشمولية ومزاياها ويترحمون على عصرها الذى مضى) يعرفون عن وعى وإدراك حدود ما هو ممكن لكل أسلوب فى العمل من إنجاز، وأصبح المصريون جميعا يعرفون مدى ما يعترى الأمر إذا ما أسند إلى البيروقراطية، ومدى ما يصيبه من تعويق إذا ما ربط بالحكومة، وفى هذا الصدد يلخص الفولكلور المصرى المعانى المتعددة لهذا الفكر فى قولة وحدة: «إن يوم الحكومة بسنة!»، وهذا حقيقة بلا أدنى مبالغة.

وفى ذات الوقت يتمتع الشعب المصرى بقدرة أخرى على الفهم تنبع من كونه عاش حضارات ممتدة، وقدس على الدوام النظام والتنظيم، وأذعن للحكومة المركزية، وربما كان للتحكم فى النيل الذى هو مصدر الحياة دخل فى هذا، وتتعلق هذه القدرة بإيمان الشعب فى مجموعه بأن بعض المهام تخرج عن نطاق الأهلين لتصبح فى حقيقة الأمر مقتصرة على الحكومة أيا كانت، ومن ثم يتقبل المصريون بعض الظلم وبعض الجور من بعض الحكومات لبعض الوقت وترى المصريين فى كثير من حواراتهم العمومية يستنكرون على بعضهم أن يقوم هذا البعض بمهمة الحكومة بينما توجد حكومة قائمة وإن كانت ظالمة، ويخلد هذا المعنى قولهم الاستنكارى الشائع: «كان يظن نفسه أنه الحكومة!!».

هكذا يمكن لنا أن نقول بلا أدنى تزيد إن حدود الفصل بين ما هو حكومى وما هو أهلى ظلت واضحة وضوح الشمس، أو تمام الوضوح، فى وجدان المجتمع المصرى، وهذا من حسن الحظ، غير أن سوء الحظ يقود السياسات المصرية فى بعض الأحيان إلى الاندفاع وراء الظنون التى تصور أو تسول لأصحاب القرار أن بإمكان الحكومة أن تتفوق فى أدائها لبعض الوظائف (العمومية أو الخصوصية) على الأداء الأهلى لهذه الوظائف. وهنا تبدأ حلقة متصلة من الشطط الذى يغذيه الفهم القاصر أو المغرض، بل ويكون من سوء الحظ المضاعف أن تكون الشخصية الأولى (التى تتولى أداء الوظيفة الأهلية بعد تحولها إلى وظيفة حكومية) شخصية متميزة وقادرة على النجاح، فبسبب هذا النجاح يظن المراقبون أو يصورون للناس أن الحكومة قد نجحت فى أداء الوظيفة بأكثر مما كان الأهلون ينجحون فى أداء الوظيفة نفسها، ومن ثم تتخدر أعصاب القلقين على مستقبل الوطن، وتظل متخدرة حتى يأتى اليوم الذى يذيع فيه الفشل الحكومى ويشيع ويتأكد ويتضاعف ويتحول إلى كارثة، وعندئذ يعزو الناس الفشل الحكومى إلى الفشل فى اختيار القيادات التنفيذية، وإلى تفشى المحسوبية والرشوة فى مثل هذا الاختيار.

وهكذا تنتقل القضية من خانة إلى خانة، بينما الحق واضح من الأساس ولا ينتظر كل هذا البكاء على اللبن المسكوب، لأنه - أى اللبن - قد وضع فى إناء مثقوب!!

ربما نكون بعد هذه المقدمات فى حاجة إلى أن نتصارح بالقول بأنه ما من

وظيفة من الوظائف التى تقوم بها الحكومة فى مجال الإدارة (أى خارج مجال السيادة) إلا وهى قابلة لأن تصبح أهلية الإدارة والتشغيل تماما، وقد أثبتت تجارب العالم المعاصر أنه ليس صحيحا ما قد يظنه البعض من أن الحكومة أقدر على وظائف الخدمات من الأهلين، كما أنه ليس صحيحا ما قد يعتقدونه من أن الحكومة لابد أن تتولى بنفسها الصناعات الثقيلة أو مشروعات الإنتاج ذات الاستثمارات الضخمة.

وربما يسعفنا تاريخنا الحديث والمعاصر بأمثلة بارزة على صواب فكرتنا، فمصر للطيران لم تكن إلا إحدى شركات بنك مصر، وكذلك الحال فى استوديو مصر معقل صناعة السينما المصرية التى غزت العالم العربى وانتشرت خارجه أيضا واحتلت مكانة واضحة على خريطة الفن فى العالم، بل إن صناعة الغزل والنسيج التى حولت محصولنا الزراعى القومى الأول إلى صناعة قومية كبرى لم تزدهر إلا على يد بنك مصر نفسه.

وسأكتفى - مؤقتا - بهذه الأمثلة الثلاثة لأدلل للقراء على أن الحكومة لم تبدأ النشاط فى هذه المجالات الكبرى، كما أنها لم تبدأ نشاطا جديدا فيها، وكل ما حدث هو أنها أممت ما كان موجودا ومملوكا للشعب، أى أنها أممت ما كان مملوكا للشعب وجعلته مملوكا للحكومة، وهو إنجاز عكسى على طول الخط (حتى من وجهة نظر الاشتراكية والشيوعية)، وحين تولت الحكومة بنفسها قيادة هذا الإنجاز، فإنها صورت الأمر على أنها حققت بعض النجاح وبعض الفشل، وصورته فى أحيان أخرى على أنها نجحت فى بعض الأوقات وفشلت فى أوقات

أخرى، ولكن الحقيقة التى لا جدال فيها أن الحكومة فى واقع الأمر فشلت فى أن تتحول بكل نشاط من هذه الأنشطة إلى نفس القدر من النجاح الذى كان قد أصابه النشاط من قبل حين كانت إدارته متحررة من سيطرة الحكومة بطريقتها الحافلة بالمحسوبية وسوء الاختيار وتضارب القرارات وتنازع الاختصاصات وسوء الإدارة وانعدام الأهداف، بل وانعدام الرؤية.

على هذا النحو يمكن أيضا بث بعض الضوء الكفيل بتصحيح أفكار المجتمع فيما يتعلق بفهم الأسلوب الأمثل لتوزيع (أو بالأحرى: توزع) الاختصاصات بين ما هو أهلى وما هو حكومى، فتملك الأهالى لشركة الطيران لا يمنع ولا يعوق أداء الحكومة لوظائفها السيادية فى الجوازات والجمارك والأمن، ولا وظائفها الرقابية على سلامة الطيران والمطارات والطائرات والطيارين وأطقم الطائرات، وهكذا فإنه من الممكن أن تتولى الشركات الأهلية إنشاء المطارات وتشغيلها على أن تتولى الحكومة الرقابة على المطارات بالإضافة إلى وظائفها السيادية، وليس معنى تملك شركة ما لمطار ما أنها تملك الجوازات أو الجمارك، أو أنها تملك القدرة على إدخال ما هو ممنوع أو ما هو محظور، أو أنها تملك القدرة على منح الإعفاء من الجمارك أو تخفيفها أو التهرب منها، أو أنها تملك القدرة على إعفاء الصادرات أو الواردات من الرقابة الصحية والجمركية والسياسية عليها، وإنما المعنى الواضح أننا نرفع عن كاهل الحكومة عبء بناء وتجهيز المطار وصيانته وتشغيله لتقوم بهذه الأعباء الشركة الخاصة البانية للمطار والمستغلة لحق الانتفاع به ولتقوم الحكومة فى ذات الوقت بأداء وظائفها السيادية

والرقابية على وجه أرقى وأدق، أما انشغال الحكومة بالتشغيل والبناء والصيانة فمما لاشك فيه أنه يضعف من قدرتها على أداء وظائفها السيادية والرقابية مهما قيل عن قدرة الحكومة على توظيف كفاءات متميزة لهذه المهام، بل إن هناك عاملا آخر لا يقل أهمية وهو أن تورط الحكومة فى التشغيل والصيانة يجعلها تتسامح وهى مجبرة فى شأن كثيرمن وظائفها السيادية والرقابية، فإذا قيل - أو ثبت - أن هذه الشحنة من الصادرات فاسدة رد عليها المصدرون بأنها فسدت بسبب سوء التخزين والتبريد فى قرية البضائع التابعة للمطار والتى تديرها وتتملكها الحكومة، وإذا قيل إن موظفى الجوازات عجزوا عن اكتشاف هروب شخص بجواز شخص آخر، ردت الجوازات بأن المكان المخصص لها لا يساعد على هذا الاكتشاف بسبب سوء التصميم وسوء الإضاءة، بل بسبب أن الكرسى المخصص لضابط الجوازات أدنى فى مستواه من مستوى الكاونتر حيث يوضع الجواز وتفحص بياناته وصورته مقارنة بصاحبه، وإذا قيل إن البضائع الوادرة تذهب إلى صالات غير التى ينبغى أن تذهب إليها، رد المسئولون بأن العيب فى تصميم المبنى الذى لم يعمل حسابا للدورة الصحيحة للحقائب معتمدا على أذرع الحمالين وقد نقص عددهم، وإذا قيل إن عربات نقل الحقائب قد أصابها التلف، ردت هيئة المطار بأن الحكومة هى التى منعت استيراد عربات جديدة على الرغم من تقاضيها مبلغا من المال مقابل كل خمس دقائق للعربة الواحدة.

وتأتى هذه الردود الحكومية متواترة ومتوالية دون أى قدر من حياء، وكأن الذين يتلقون هذه الردود يفتقدون أدنى درجات الذكاء والوعى !.

وينطبق على التربية والتعليم ما ينطبق على المطارات، فليس من الحكمة فى شيء أن تتولى الوزارة طبع وتوريد الكتب المدرسية بينما السوق المصرية حافلة بأكثر من مائة مطبعة مميزة وبأكثر من مائتى ناشر، وليس من الحكمة أن تتولى الوزارة عملية التأليف بينما السوق العلمية والثقافية حافلة بالكفاءات والقدرات المتميزة، بل ربما لايمكن وصف بعض توجهات الوزارة إلا بأنها من قبيل لزوم ما لايلزم وذلك من قبيل أن تقصر الوزارة عملية إخراج الكتب على أستاذة فى الاقتصاد المنزلى تظن نفسها الوحيدة التى أوتيت مجامع فن التصميم والإخراج.

وينطبق على المبانى التعليمية ما ينطبق على الكتب المدرسية، ولست أظن مجالا يمكن للمحليات وللمجالس الشعبية المحلية أن تبدع فيه أكثر من إبداعها فى توزيع موازنة بناء المدارس وإصلاحها وصيانتها وتجديدها، وليس هناك مانع من بقاء هيئة الأبنية التعليمية لا كهيئة قومية مركزية، ولكن كهيئات محلية تماما لا علاقة لها بالقاهرة، وهذا لا يتعارض مع الإيمان بالحقيقة القائلة بأن تصميمات وطنية متميزة وشبه موحدة للمدارس هو أمر مستحب وخافض للتكاليف، ولكن مثل هذا الأمر لا يستدعى استيفاء هذه السيطرة المركزية لهيئة قاهرية تتولى الإشراف على كل شيء فى مدارس تبنى كل يوم من الإسكندرية إلي أسوان، ومن مطروح إلى طابا.

فإذا تركت مثل هذه الأمور للمحليات فإنه بوسع الأهليين سواء كأفراد أو كمؤسسات اقتصادية أو كجمعيات أهلية غير هادفة للربح مهتدين بخبرتهم

ووطنيتهم ومعرفتهم الأدق بكل تفصيلات المشكلات التى يعالجونها، وأن يتوجهوا بجهود مكثفة نحو استكمال احتياجاتنا من البنية الأساسية للتربية والتعليم، وأن ينموا هذا الهدف النبيل خلال ثلاث سنوات على أقصى تقدير.

ومن الإنصاف أن نشير إلى أن وزارة الأوقاف كانت أذكى من وزارة التربية والتعليم، وأكثر اتساقا مع المنطق العصرى، فهى تقدم للمواطنين وبدون مقابل نماذج التصميم المعمارى والداخلى للمساجد من أحجام وسعات مختلفة، وتترك لهؤلاء المواطنين (فرادى وجمعيات) أن يقيموا المسجد مع إشراف وملاحظة منها حتى إذا ما انتهى البناء لم تمانع فى أن تضم المسجد إلى قائمة مساجد الأوقاف.

ومع هذا فلا تزال وزارة الأوقاف - هى الأخرى - بحاجة إلى أن ترفع يدها عن إدارة الأعمال المعمارية والهندسية والمدنية فى المساجد، وعن النظافة والصيانة، وأن تتولى تزويد المساجد بالعلماء وبموازنة ممولة للنظافة والصيانة والتشغيل، على أن تتولى هيئات أهلية (خاصة بكل مسجد على حدة أو بمساجد كل حى أو كل مدينة) الإنفاق الرشيد على ما تحتاجه المساجد دون حاجة إلى إدارات كثيرة ومتكررة كثيرة العدد والاختصاصات تكون قابعة أو متمركزة فى عواصم المحافظات، و مطالبة بما هى ليست قادرة عليه من متابعة الصيانة والتشغيل فى مساجد منتشرة فى كل الأرجاء والأركان على امتداد الوطن .

ومن حسن حظ مصر أنها تحفل الآن بكثيرين جدا من أبنائها الذين أحيلوا إلى

التقاعد فى درجات وظيفية إدارية وقضائية وعلمية وهندسية عالية ومتمرسة، وأن هؤلاء منتشرون فى جميع أنحاء الوطن، وأن معظمهم يتمتع بصحة جيدة تمكنه من أن يتولى إدارة مثل هذه الأمور فى الفترة الذهبية من عمره، وهى الفترة التى يتوج بها حياته، بل إن كلا منهم على حدة يتمنى كثيرا أن ينذر نفسه للإشراف على تشغيل وصيانة المسجد أو المدرسة أو العناية بحديقة كبيرة حيث تطل شرفة بيته عليها . . وهكذا . . وهكذا.

ولكن هذا كله لا يمكن أن يتحقق أو أن يتم إلا فى إطار فكرى جديد من الإيمان بالفرد والإيمان بالشعب فى ذات الوقت، وربما يقتضى هذا الإيمان قدرا ملازما من الكفر ببيروقراطية الحكومة وبرأسمالية الدولة، و لا مانع بالطبع من مثل هذا النوع من الكفر الذى يلازم الإيمان.

(٢٨)

كيف يمكن تطوير الخدمات الصحية بإعادة استخدام الموارد المتاحة ؟

فى لحظات كثيرة ومتعددة ـ وإن كانت متباعدة ـ ينتبه المجتمع المصرى بشدة إلى ضرورة إعادة التفكير فى السياسات الصحية التى تضمن له السلامة من احتمالات الإصابة المؤكدة فى الأوبئة، أو حوادث الطرق، أو من تلوث البيئة، أو من أخطاء الطب والأطباء أنفسهم . . وتقدم لنا الصحف يوما بعد يوم حقائق مذهلة عن مستشفيات يجرى بناؤها منذ ٣٠ عاما بدون أن تتم أبدا (رغم أنه لا حاجة لنظامنا الطبى إلى منشآت جديدة)، بل وعن نوايا حسنة نحو بناء منشآت أخرى من أجل وظائف مظهرية، وتكون النتيجة ضياع الموازنات المهولة من الأموال والكميات الضخمة من الحديد والأسمنت والطوب والموارد المهدرة من جهد البشر والآلات على حين يذهب بقيمة كل هذا الجهد انعدام الشاش أو صبغة اليود فى أى مستشفى.

وقد كان الرئيس مبارك نفسه على أعلى مستوى من المسئولية والفهم العميق حين وجه أكثر من مرة إلى ضرورة أن يستفيد التأمين الصحى من مستشفيات القوات المسلحة بدلا من الجهد الضائع فى البناء.

ولعل هذا يدفعنا إلى تلخيص بعض المقترحات الفعالة من أجل تطوير الخدمات الصحية بإعادة استخدام نفس الموارد المتاحة :

١ ـ ينبغى لنا أن نسرع بالتوقف عن بناء المستشفيات الجديدة (سواء كان هذا التوقف بقانون، أو بميثاق شرف، أو باللجوء إلى نظرية الحد، أو بأية طريقة أخرى)، لأن ما يحدث الآن فى قطاع الصحة والعلاج هو استنزاف الاستمارات التى خصصتها الدولة (وكذلك خصصها الشعب) فى التشييد فقط، ويمكن القول بأن استثمارات الدولة من أجل الخدمة الصحية موجهة تماما إلى قطاع التشييد وليس إلى قطاع الصحة!!

ومن المتفق عليه أن الإسراف فى بناء مستشفيات جديدة يعطى آمالا كاذبة فى تحسين الخدمة الصحية دون عائد حقيقى أو مردود ملموس. . ولا أريد أن ألجأ إلى الصراحة المطلقة التى تستطيع ذكر كثير من الحقائق المرة والمذهلة، ولكنى أكتفى بأن أذكر أن بعض المستشفيات لا ينشأ إلا ليكون بمثابة سطر فى تاريخ حياة الذى تولى وضع قرار الإنشاء(!!)

ولكى أصور مدى الإسراف الذى لا نكف عنه فى هذا المجال، فإننى سأذكر للقارئ أن هناك مدينة كبيرة من عواصم محافظاتنا الكبرى فيها عدد كبير جدا من المستشفيات الخاصة، وفيها كلية للطب يتبعها عدد كبير من المستشفيات الجامعية، وفيها بالطبع مستشفى عام تابع لوزارة الصحة. .

ومع أن هذه المدينة لا تشكو من أى نقص فى عدد الأسرّة المتاحة للخدمة الصحية، بل وتشير إحصاءات مستشفى الجامعة إلى أن نسبة الإشغال فى كثير من الأقسام لا تتعدى ٥٠٪ فى شهور كثيرة، منها شهور الامتحانات التى لا يكون دخول المرضى فيها مقياسا دقيقا للحاجة إلى الأسرّة، بل يكون محتويا على زيادة كاذبة فى عدد المرضى، ومع أن هذه المدينة قريبة جدا من مدن أخرى فيها عدد لا نهاية له من المراكز الطبية المتخصصة، مع هذا كله فإن المدينة تشهد إنشاء مستشفيين كبيرين جدا يفوقان من حيث عدد الأسرّة كل ما هو موجود فى المدينة الآن. . وقد بدأ العمل فى أحد هذين المستشفيين منذ أكثر من عشرين عاما، وبدأ العمل فى الثانى منذ خمس سنوات، والسبب الدفين فى إنشاء المستشفيين يعود فى بساطة شديدة إلى أن الوزارات المصرية المختلفة أصبحت جزرا منعزلة عن بعضها، وهكذا ضاع أو أوشك أن يضيع - وربما للأبد - التكامل فى الخدمات الصحية.

٢ - ينبغى لنا أن نسرع بالأخذ بنظام التدرج فى الرعاية الصحية داخل المستشفى الواحد، فبعض الحالات تحتاج رعاية مركزة، وهى حوالى ٥٪ من إجمالى الحالات طبقا للمعدل العالمى، وبعض الحالات يحتاج رعاية متوسطة، والبعض الثالث يحتاج رعاية عادية أو ما نطلق عليه فى الطب مرضى الأجنحة الداخلية، والبعض الرابع - وهو يمثل أغلبية حقيقية فى إشغال مستشفياتنا - لا يحتاج إلا إلى مجرد الإيواء البسيط، وهذه الحالات تتمثل فى الذين نستبقيهم

فى المستشفى إلى أن يحل عليهم الدور لإجراء عملية روتينية مثلا (فلازلنا فى مصر ندخل مريض البواسير مثلا قبل العملية بأسبوع . . ولازلنا نحرص على بيات المريض فى المستشفى ليلة على الأقل قبل إجراء العملية الروتينية فى صباح اليوم التالى ، بينما لا يدخل المريض إلى الجناح الداخلى فى مركز كليفيلاند الطبى لإجراء جراحة القلب المفتوح إلا قبل العملية بساعة واحدة).

وهكذا يمكن لنا أن نعيد توزيع النوبتجيات بعدالة وموضوعية وفعالية على الأطباء المقيمين والممرضات بحيث نوفر العدد الكافى فى المكان المطلوب فى الوقت المطلوب، دون شد وجذب وتوتر لا يتناسب مع الجهد البسيط المطلوب فى كثير من الحالات.

٣ - ينبغى لنا أن ندعم بكل وسيلة كل ما من شأنه أن يقوى من إرساء القيم الخلقية الكفيلة بمنع الإفراط فى إجراء جراحات واستعمال أدوية بدون أى مبرر، والمأساة أن تشريعاتنا ونظمنا الصحية هى التى أوجدت هذه الأوضاع الخاطئة (خاصة فى التأمين الصحى على طلاب المدارس الذى طبق بطريقة غير مدروسة جيدا)، ولابد لنا أن نعود بسرعة إلى الخطوط الكفيلة بإنقاذ الوضع المتردى الذى وصلنا إليه قبل أن يصبح الأمر روتينا أو تقليدا يصعب الرجوع عنه.

٤ - على حين أننا قد انسقنا فى كثير من توجهاتنا نحو حل مشكلاتنا إلى الوسائل التنموية بزيادة عدد وحدات الخدمات . . إلخ، فإن الخدمة الصحية فى مصر تحتاج اليوم إلى التخلى عن كثير من الوحدات الخدمية التى كانت تمثل فى

الماضى ضرورة وتؤدى وظيفة، ولكنها أصبحت اليوم بمثابة معوق ومثبط لتحقيق النمو الحقيقى فى الموضع الأمثل.

وعلى سبيل المثال فإن مرفق الإسعاف كله يحتاج إلى إعادة نظر بحيث تنقل تبعيته فورا إلى داخل المستشفيات الكبرى فى جميع أنحاء الجمهورية حتى يمكن تأدية خدمة الإسعاف فى التوقيت المناسب وقبل فوات الأوان، ولابد من إلغاء وتصفية كل مراكز الإسعاف التى تناط بها الآن مسئولية تحويل الحالات والحيرة بها من مكان إلى آخر ودون قدرة واضحة على اتخاذ قرار سريع كفيل بإنقاذ الحالات.

وعلى سبيل المثال أيضا فإن مراكز رعاية الطفولة والأمومة لابد أن تصبح بمثابة جزء أساسى من العيادات الخارجية لأقسام الأطفال والنساء فى المستشفيات الجامعية والعامة والمركزية.. ولابد أن نذكر أن الهيكل الذى تم تصميمه حين كان عدد الأخصائيين فى فرع ما على مستوى الجمهورية لا يتعدى خمسمائة أخصائى، لم يعد يصلح ولا يتناسب مع وجود ثمانية آلاف أخصائى فى نفس الفرع.

وقل مثل هذا عن كل الإطار التنظيمى القديم لتوزيع القوى البشرية فى قطاع الصحة، وهو إطار "جامد" قام بوظيفته فى زمن معين ولم يعد، منذ فترة، صالحا للاستمرار بل إن مشكلاته أصبحت تعوق التقدم العلمى والخدمى.

وكلنا يعرف أننا أصبحنا نبعد الأطباء الشبان المتحمسين للعمل والممتلئين حيوية ونشاطا عن مهنتهم ونحولهم إلى موظفين بيروقراطيين لا يكادون يفعلون شيئا إلا اعتماد شهادات أو التوقيع على تقارير بينما هم يريدون ممارسة المهنة، بل ويتعطشون إلى هذه الممارسة

٥ - لابد من الانتباه قبل فوات الأوان إلى برنامج قومى للتعليم الطبى المستمر، وذلك قبل ضياع الأمل نهائيا فى وجوده فى ظل الإسراف الذى لا حدود له فى عقد مؤتمرات وندوات مظهرية ومفتعلة ومضيعة للوقت، ولا تحقق أى عائد من عقدها إلا التعريف القاصر والسريع بمنتجات شركات الأدوية، وحتى إن هذا التعريف - وهو أمر مشروع - أصبح نتيجة لهذا الأسلوب غير مثمر بالنسبة لهذه الشركات. . لكنها - للأسف الشديد - ميزانيات مرصودة ولابد أن تنفق على هذا النحو الروتينى الذى أصبح مدعاة للأسى القومى لا للسخرية العابرة فحسب.

٦ - آن الأوان للتفكير بجدية فى إلغاء ما يسمى بالقومسيونات الطبية التى تقرر علاجا للمواطنين على نفقة الدولة، إذ ما جدوى هذه القومسيونات إذا كان الأمر ينتهى فى ١٠٠٪ من الحالات بعلاج هذه الحالات على نفقة الدولة، وحتى علاج الوزراء والموسرين والفنانين فى الخارج، ومما صرح به وزراء الصحة السابقون والوزير الحالى أن هذه اللجان تستقبل تقارير الأساتذة المعالجين بكل الاحترام تقديرا لمكانتهم، وكل ما تفعله هذه اللجان أن تصدر قرارا وتحول

ميزانية، أفليس من الأجدى أن ينقل اعتماد يوازى متوسط ميزانيات العامين الماضيين على سبيل «المثال» إلى نفقات الجهات المعالجة من مستشفيات الجامعة أو الجيش أو هيئة المعاهد والمستشفيات التعليمية أو غيرها، على أن تلتزم هذه الجهات بعلاج المواطنين بالمجان فى الحدود التى تقوم بها الآن فى مقابل الميزانيات التى يحولها لها القومسيون؟

أم أننا مغرمون بالبيروقراطية إلى آخر مدى ولابد من ورق يروح وورق يجىء.

٧ ـ ينبغى لنا أن نفكر الآن بجدية فى برنامج قومى لتوزيع وتكليف الأطباء المقيمين يضمن استغلال طاقات كل شباب الأطباء فى شغل وظائف الأطباء المقيمين فى كل أنحاء الجمهورية عقب انتهائهم من قضاء سنة الامتياز، وأن يكون التحاقهم بهذا البرنامج هو الخطوة التالية لسنة الامتياز مباشرة، وأن نكف عن هذا التقليد الذى بات أقرب ما يكون إلى العبث بإضاعة سنتين أو ثلاث من حياة معظم الأطباء (باستثناء مَنْ يكون من حظهم الحصول على وظيفة النيابات فى الجامعة) تحت دعوى العمل فى الريف ومراكز رعاية الأمومة والطفولة، مع أن الريف أصبح مكتظا بالأخصائيين لا بالأطباء فحسب.

ومن المؤسف أننا لا نزال نتصرف فى مستقبل الأطباء بخطط وسياسات وضعت منذ أربعين عاما، وربما كانت هذه الخطط والسياسات تتناسب وتتوافق بشدة مع الظروف وقتها، لكنها أصبحت الآن مثار سخرية إذا ما تأملناها بشىء

من التدقيق والتأمل والمقارنة بأوضاع العالم من حولنا، لهذا فلابد أن نفهم على مستوى إدارة الموارد البشرية فى القطاع الصحى حقيقة مهمة وهى أن كل التعليم الذى تلقاه الطالب فى كلية الطب قبل تخرجه لا يكتمل ولا يقوم بوظيفته إلا إذا استكمل هذا التعليم وبسرعة (كطرق الحديد وهو ساخن) فى وظيفة النائب (الطبيب المقيم) فى مستشفى قادر على التعليم. أما تأجيل الممارسة الإكلنيكية إلى ما بعد التكليف وأداء الخدمة الوطنية، فإنه لا يقود إلا إلى نتيجة أخرى هى تعطيل الطاقات وتقليل الإفادة من المسام الذهنية المفتوحة للتعلم!

لهذا فإن أنسب وأكفأ الحلول هو مكتب تنسيق يتولى توزيع كل الأطباء بالكمبيوتر حسب مجموعهم ورغباتهم على شبكة مستشفيات جامعية وتعليمية بل وعسكرية فى جميع أنحاء الجمهورية، ولابد من إدخال النظام الكفيل بتحويل المستشفيات العامة الكبيرة جميعا إلى مستشفيات من هذا الطراز.

وفيما قبل سنوات كثيرة كانت بريطانيا نفسها تكتفى فى مقومات التقدم لامتحانات شهادة الزمالة بأن يقضى الطبيب فترة نيابته فى مستشفى الجلاء لأمراض النساء والولادة (وهو مستشفى تعليمى تابع لوزارة الصحة)، أو مستشفى بولاق الدكرور (وهو مستشفى عام تابع أيضا لوزارة الصحة ولكن كان له مدير قدير)، وكانت بريطانيا تعترف بفترة هذه النيابة كمؤهل لدخول امتحانات شهادة الزمالة فى النساء والولادة. . والمعنى واضح، ولكننا للأسف

الشديد بلاد الحدود القصوى.

٨ - بدون أن نلقى أعباء على موازنة الدولة، ينبغى لنا أن نسارع إلى وضع كادر للأطباء يتيح للعلم أن يأخذ مكانا فى تقدير الأطباء المجتهدين.. ولنذكر بكل أسى أن الطبيب الشاب عندما يحصل على درجة الماجستير يواجه بنقص فى مرتبه لأنه ينتقل من درجة إلى درجة أخرى تزول عنها مميزات إضافية ترتبط بالدرجات الأدنى.. وليس هذا كل ما فى الموضوع، ولكن المشكلة الأساسية أن الهيكل القائم يثير الإحباط ويكرسه على مدى عمر الطبيب ومدة خدمته (٣٥ عاما) التى لا يتراوح فيها التعبير عن قدرته وكفاءته إلا بعوامل أخرى من الأقدمية فى المكان، والنفوذ المتولد عن هذا التواجد (الأزلى).

٩ - إذا لم نجد الوسيلة إلى تطبيق نظام شبيه بالتأميم فى كثير من خدماتنا الصحية، فسوف تكون النتيجة مزيدا من الانهيار، فقد ثبت من ممارسات المسئولين عن تطوير الخدمات الصحية، أن هناك عوامل كثيرة تحكم التطوير ولكنها لا تمت للنجاح فيه بأية صلة.

وكلنا يعرف الآن أن هناك قواعد ذهبية للإفادة من الموقع الوظيفى فى أى مستشفى بما لا يرضى الله، ومن ذلك أن الفائدة من شراء أجهزة جديدة أعظم بكثير من الالتفات إلى صيانة الأجهزة القديمة، وقد تكرست هذه القاعدة حتى على مستوى المستشفيات الاستثمارية التى من المفترض أنها تبتغى الربح، ولكن صاحب القرار يجد نفسه مستفيدا من إتمام الشراء بأكثر من استفادته من إتمام

الصيانة.

ومما يثير الأسى أن الخبرة المحاسبية المصرية المعاصرة (إن صح هذا التعبير) قد أثبتت أن خروج ميزانية المستشفى خاسرة أكثر بكثير فى فائدته من خروجها وبها أى فائض، وقد انتقلت هذه الخبرة حتى إلى الوحدات الخاصة التابعة للجامعات.. وهكذا. وقد قلت مرارا فى كثير من الندوات أن فكرة إنشاء وحدات العلاج المجانى فكرة خاطئة.. وليتها تستطيع الإنفاق على نفسها هى.. ثم مرت السنون واتضحت الصورة.. وليس هناك مستشفى فى مصر يستطع أن يقول - على أى مستوى - إنه يكسب أو حتى يغطى تكاليفه.

١٠ - لابد من تصفية وجود كثير من المستشفيات الصغيرة والمراكز الصحية التى أصبحت فى ظل سهولة المواصلات لا تقوم بوظيفة محددة أو مجدية تستحق بقاءها على ما هى عليه، وإنما أصبحت بمثابة أوكار للبيروقراطية، ولإتمام ما هو كفيل بالمخالفات القانونية المتعلقة بالشهادات الطبية وما شابهها ولابد من الإفادة من القيمة التى تمثلها هذه المبانى أو المواقع بطريقة أفضل كأن تخصص كمستشفيات للتخصص الواحد الذى يستلزم مكانا منفصلا فتكون بمثابة مستشفيات للحميات أو للعيون على سبيل المثال.

ومن المؤسف أن شبكة المستشفيات التى أنشأها الإنجليز كانت تراعى هذا الجانب الجوهرى والتخطيط الذكى، لكننا لم نضف إلى هذه الشبكة وهذا

الإنجاز فى هذا الاتجاه شيئا ، كذلك فإن التخصصات التى لا تحتاج إلى عيادات خارجية فى الغالب (كالأمراض الجلدية) يمكن أن تنفصل فى مبانى هذه المستشفيات الصغيرة المنتشرة فى كثير من عواصمنا ، وعندئذ تنخفض نفقات تشغيل هذه المستشفيات الصغيرة التى لن تعمل على مدى ٢٤ ساعة .

ومع كل هذه الإجراءات التى لا تحتاج تمويلا ماليا وإنما تحتاج قدرا معقولا ، وليس عبقريا ، من إجادة إدارة استخدام الموارد المتاحة بحيث يمكن لنا أن نحقق فى وقت قصير نهضة حقيقية فى قطاع الخدمات الصحية فى وطننا الذى بات يشكو من ظلال ملحة لخطر بات وشيكا وهو عودة مشكلة المرض والصحة إلى أولوياته التى لا تحظى بنجاح فى إدارة المسئولية عنها .

(٢٩)

هل يتبنى مجلس الشعب محاولة جادة لإحياء الوقف ؟

فكرة الوقف هى إحدى أبرز الأفكار الاجتماعية - الاقتصادية التى صاغتها وطورتها الحضارة الإسلامية وأحسنت تقديمها للإنسانية، ومن الثابت أن معنى الوقف كان سابقا على الإسلام لكنه لم يلق العناية والازدهار والتقنين إلا فى ظله.

ومن حسن الحظ أن الحضارتين الحديثة والمعاصرة قد حافظتا على هذه الفكرة، ونمتاها إلى أبعد الحدود، وهو ما نراه بوضوح فى الولايات المتحدة الأمريكية والبلاد الأوروبية المتقدمة، حيث لا تخلو مؤسسة - أيا كانت - من روح الوقف وآثاره.

ومن العجيب أن ازدهار الوقف فى الحضارة الإسلامية لم يقف عند حد، فمن تشجيع العلم.. إلى تشجيع التخصص.. إلى الحفاظ على التعددية فى الفكر (وهو المثل الذى ضربته فى مقال سابق من أنه كان فى الأزهر وقف على الطلاب الذين يدرسون وفقا لمذهب فقهى معين إذا ما تضاءل الإقبال على دراسة هذا المذهب.. وذلك من أجل الإبقاء على المذاهب الكبرى حية ومدروسة ومتبوعة حتى على مستوى التعليم العالى).

بل إن الوقف تطرق إلى كثير من النواحى الإنسانية، والفنية، والحفاظ على التراث، سواء فى هذا التراث الأدبى المكتوب أو المعمارى القائم ، شاهدا على حضارة عظيمة.

ووصل الوقف إلى مناطق من صور الرقى الإنسانى فى الرفق بالحيوان، وفى الأوقاف المصرية وقف لشراء الحبوب وتوفيرها للطير الذى يحوم حول أحد المساجد الكبرى، وأظن أن المناخ الموحى بالسلام والسكينة الذى يتهيأ بفضل مثل هذا الوقف يسبق بقرون كثيرة ما نشاهده فى ميادين أوروبية جميلة يحط فيها الحمام على الأرض فى دعة واطمئنان.

وعلى حين ظل الوقف فى أمريكا وأوروبا بمثابة إحدى وسائل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فإنه عانى فى مصر من محاولات متتالية ودائبة ومركزة ومكثفة لوأده واستئصاله نهائيا، ولكن يبدو أن فى الوقف سرا من أسرار نعم الخالق على كل ما هو جميل، وهو ما يفسر سرعة عودتنا إلى اكتشاف العبقرية اللامتناهية لنظام الوقف فى شريعتنا الغراء.

وربما كان من هذه الحقائق أن صاحب الفكرة يتولى تمويلها بالنيابة عن المجتمع والدولة، وهذا هو أبرز نموذج للمشاركة الفاعلة فى التنمية وفى التخطيط وفى الرقى بالدولة وبالمجتمع. فحين يؤمن أحد القادرين بأن الحاجة ملحة إلى هذه المدرسة وينشؤها ويوقف عليها من ماله الخاص ما يساعدها على إتمام رسالتها، فإنه يؤدى بذلك أكبر مثل على المشاركة الفاعلة، وليس بخاف على أحد أن المؤسسات التى يتم تمويلها عن طريق الوقف تكون أكثر صلاحية

ونفعية من غيرها، فصاحب المال حريص على ألا ينفق ماله فى هباء منثور أو فى صورية زائفة، كما أنه حريص أيضا على ألا يجعل هذا المال مجرد وسيلة للتكسب والتربح والمظهرية والارتشاء على نحو ما يحدث مع موازنات الدولة.

ولست أحب أن أستطرد فى مثل هذا الحديث عن الفروق بين المؤسسات الممولة عن طريق الوقف، والأخرى الممولة عن طريق الموازنة العامة، فكلنا يشهد أثر هذه الفروق بجلاء تام.

يعنينى بعد هذا أن أشير إلى أن إيقاف الوقف لا يقتصر على الأفراد، فبوسع الروح التعاونية التى شجعها الفقه الإسلامى أن تجعل من أموال جمعية أو جماعة وقفا عاما لا ينضب معينه، وعندئذ تتاح الفرصة لأن يشترك أصحاب الرؤية الواحدة والهدف الواحد من أجل تحقيق إنجاز كبير يؤمنون به ويرون خدمة وطنهم به، والمثل البارز على هذا هو مشروعات الجمعية الخيرية الإسلامية الكثيرة، ومن أبرزها مستشفى العجوزة الذى تعرض - على يد الدولة - للقرصنة مرة بعد أخرى.

ولا تتوقف صورة الوقف على الإنشاء والاستثمارات، ولكنها تتعدى هذين النمطين لتغطى المصروفات والإنفاقات الجارية، وهو البند الكبير الذى يتعرض فى كثير من السنوات لتأثيرات ضغط الحكومة لموازناتها، ومن ثم ينخفض أو يتلاشى الإنفاق على الصيانة أو الإحلال والتجديد أو مصروفات التشغيل بكل ما لهذا من آثار سيئة على أية مؤسسة قائمة على أدائها لوظيفتها المرجوة.

وكل ما أتمناه على الدولة أن تعهد إلى مستشاريها القانونيين فى مجلس الدولة بالبدء فورا فى صياغة قانون من مادة واحدة أصلية ومواد انتقالية تحرر به مصر الوقف الإسلامى من الأخطاء القانونية والدستورية البشعة التى تمثلت فى صدور عشرين قانونا جمهوريا لم تستهدف إلا تصفية الوقف والقضاء عليه فى ظل الاقتناع الزائف أو الخاطئ بأنه فى وسع الدولة أن تنفق على كل مصارف الوقف والدعوة الإسلامية إذا ما تولت هى بنفسها استثمار موارد الأوقاف.

ومن المؤسف (وهو الأمر الطبيعى فى ذات الوقت) أن الدولة فشلت على نحو ما نعرف، وكان فشلها تاما وذريعا ودائبا ودائما، وليس على الدولة جناح إذا ما عادت إلى الحق شأن رجوعها إليه فى كثير من التشريعات الاجتماعية المهمة.

ومن حسن الحظ أن أعضاء مجلس الشعب جميعا يدركون حجم هذه المشكلة، وإن لم يتصوروا ما حدث فيها، وأنه كان على هذا النحو من صدور عشرين قرارا جمهوريا فى الستينيات حاولت دون جدوى إلغاء تراث عريق من الفكر التنموى المتميز، وإنى أحلم أن يحظى هذا المقال بقراءة أو اقتناع أحد أعضاء اللجنة التشريعية فى مجلس الشعب حتى يصدر مثل هذا التشريع بإعادة روح الوقف وتشجيعه وأن يعيد الأمور إلى نصابها فى تشريع جديد، ولو كان الأمر بيدى لفضلت العودة إلى إصدار قانون الوقف المصرى المتميز الذى صدر عام ١٩٤٨ والذى تم إعداده فى عصر التجويد على يد مجموعة من كبار علماء الدين والقانون المتميزين مع إدخال بعض التعديلات التى أثبتت التجارب والخبرة أهميتها وضرورتها.

أقول كل هذا وأنا أتطلع إلى الاستفادة من وجود وحضور رجل فاضل من رجال القانون والاقتصاد هو الدكتور محمد شوقى الفنجرى بذل من ماله أقدارا هائلة للصرف على أوقاف كثيرة فى شتى المجالات، وأعاد بهذا البذل المثل للأمل فى عودة الوقف إلى مكانته عن قريب، ومع أن هذا الرجل العظيم يعمل ويعطى فى صمت ونكران للذات، فما أجدر أن ننيط به المسئولية عن الإعداد الجيد لصدور تشريع جديد يعيد للوقف ازدهاره، سواء فى مجلس الشعب أو فى مجلس الدولة (وقد كان بالفعل وكيلا له).

(٣٠)

أيهما أكثر تلويثا للبيئة :
الإنسان . . أم الآلة؟

منذ تبلور الاهتمام بالبيئة فى أوائل السبعينيات ، ولا يزال كثير من الناس يعتقدون أن كل مشكلات البيئة هى مشكلات التلوث . . ومع أن هذه المقولة ليست من القوة بالقدر الذى يتيح لها أن تأخذ من وقتنا كثيرا فى مناقشة صوابها ، فإن جانبا كبيرا من تقدير أهمية الوعى العام بالمشكلة يساعد على إبقاء هذه الفكرة فى محل متقدم بين مشكلات البيئة .

على أن النقطة الأهم فى هذا الصدد هى أن الرأى العام لا يزال يعتقد فى أن التلوث ليس إلا نتيجة تالية للثورة الصناعية . . وأن الآلة هى سبب هذا التلوث كله . . وأن العالم قبل الآلة لم يعرف التلوث ، وهى مقولة فيها كثير من التجنى (الذكى) على البيئة والآلة فى وقت واحد .

ومما يؤسف له أن هذا الفهم المستشرى فى وعينا يكاد يقضى على كثير من جهودنا الحثيثة فى القضاء على تلوث البيئة ، ولم لا وقد استنام الفكر إلى أن الآلة هى سبب التلوث ، ومن ثم فإن الإنسان برىء من هذه المسئولية ، ولم لا وقد أقنع الإعلام المواطنين بأن المحاجر والمصانع والمراكب العائمة هى سبب كل هذا التلوث ، وكأنما الإنسان برىء من هذه المسئولية ! !

ومع هذا فإن الحق يقتضينا أن نقرر بكل وضوح أن الإنسان هو أهم مصدر لتلويث البيئة بلاشك حتى لو كان نائما فى فراشه، وبدءا من عملية التنفس وحتى عمليات أخرى كثيرة فإن الإنسان هو العامل الأهم فى تلويث البيئة، وهذه بعض الأمثلة:

(١) فى كل دقيقة من الزمن فإن كل إنسان يأخذ ٣٥٠سم مكعبا من الأكسجين، ويطرد ٢٠٠ سنتيمتر مكعب من ثانى أكسيد الكربون، ولولا أن الله سبحانه وتعالى جعل النبات إلى جوار الإنسان ممثلا أعظم وأروع حل لهذه المشكلة لانتهى الجنس البشرى منذ زمن طويل، فالنبات فى عملية التمثيل الضوئى يأخذ ثانى أكسيد الكربون ليحوله إلى الأكسجين أكسير حياة الإنسان.

النبات إذن هو أهم عامل مساعد فى حياة الإنسان فى بيئة نظيفة.. ومع هذا فلا يتورع الإنسان عن أن يأخذ الأشجار ليصنعها أو ليحرقها، وأن يعمد إلى أرضه ليبورها أو ليجرفها، وأن يدمر الرقعة الزراعية ليبنى فوقها.. إلخ.. هذه السلوكيات الإنسانية الشاذة التى تمثل جزءا من خطة الانتحار البطىء.

(٢) نزعم دائما أن الضوضاء ليست إلا نتيجة للآلات المزعجة، وننسى أن أهم مصادر الضوضاء لا تتأتى من هذه الآلات إلا بفعل الإنسان نفسه بدءا من آلات التنبيه فى كل وسائل المواصلات، وانتهاء بما يترتب على السلوكيات البشرية فى إدارة الآلات المختلفة.

(٣) فى بلد مثل مصر يعانى من نقص خدمات الصرف الصحى، لا يتورع الإنسان الذى يعتبر نفسه أرقى من البيئة عن تصريف مخلفاته فى مصادر المياه

حتى نهر النيل نفسه!! ثم يزعم ممثلو هذا الإنسان فى بعض إحصائياتهم أن السبب هو مخلفات المصانع؟ ونسأل: ما هى هذه المخلفات؟ فنكتشف أنهم هم الذين ألقوها فى المجرى السائر لمصادر المياه والحياة.

(٤) وحتى التلوث بالإشعاع نفسه، ليس من السهل أبدا إرجاع سببه إلى الآلة، بقدر ما يسهل إرجاع سببه إلى (الإهمال) البشرى فى صيانة هذه الآلات.. وقبل هذا إلى (الطمع) البشرى فى استغلال هذه المصادر من الطاقة، سواء للسلم أو للحرب.

ولهذا كله يجدر بنا أن ننقل عن علماء الاجتماع رأيهم القائل: إننا لن نستطيع أن نتحكم فى البيئة الطبيعية إن لم نتحكم أولا فى أنفسنا، إما عن طريق التشريع أو عن طريق التوعية والإقناع الشخصى والإدراك السليم، وهذا يقتضى بغير شك إعدادا طويلا يقوم على التعريف بالمعلومات الأساسية المتعلقة بالبيئة والأخطار التى يمكن أن تلحق بها نتيجة لسلوك الإنسان.

ورغم هذا كله فإن الرأى السائد بين أغلب العلماء والمشتغلين بمشاكل البيئة، هو أن ثمة حقيقة يجب قبولها كقضية مسلم بها، وهى أنه لا مفر - رغم كل المحاولات التى تبذل لتنظيف البيئة من وجود درجة معينة من التلوث فى كل مكان وفى كل شىء وفى كل وقت، وأن المهم فى الأمر من الناحية العلمية هو أن نعرف متى تصبح درجة التلوث مسألة لا يصح السكوت عليها، وإن كان من الصعب الوصول إلى مثل هذا التحديد الدقيق.

لكننا مع هذا كله نجد أنفسنا بين نوعين من التلوث يرتبطان بالإنسان، نوع لا

إرادة له فيه، كالنموذج الأول حين ذكرنا ما يستهلكه الإنسان من الأكسجين وما يخرجه من ثانى أكسيد الكربون. ونوع آخر يتأتى من إهمال الإنسان أو سوء سلوكياته كالصرف فى الموارد المائية والبيئة والإهمال فى الوقاية من الإشعاع، وإذا أعطى الإنسان نفسه العذر فى الجانب الأول المرتبط بحمايته فإنه ينبغى له ألا يقتل نفسه بنفسه بالإكثار من الإهمال فى الأنماط التى يمثلها النموذج الثانى.

ومع هذا فإن النموذج الأول أيضا يحتمل جزءا من إلقاء التبعة على الإنسان الذى أصبح فى وسعه أن ينظم نسله بحيث يساعد على التقليل من الانفجار السكانى الذى يضاعف كل المشكلات البيئية بالطبع.



الباب الثامن

الإسـكان والمشكلة الاجتماعية

- ☐ الجوانب الطبية والبيئية فى قانون الإسكان الجديد
- ☐ حلول متدرجة لقوانين الإسكان القديمة
- ☐ قوانين الإسكان البالية والبطالة
- ☐ ثلاثة عقاقير من أجل علاج العلاقة بين المستأجرين والملاك! .
- ☐ المشكلة الاجتماعية الأولى .
- ☐ الجيل الرابع من المدن الجديدة . .



(٣١)

الجوانب الطبية والبيئية فى قوانين الإسكان الجديدة

استقرت الأدبيات التنموية على تعريف الصحة على أنها : حالة اكتمال السلامة بدنيا ونفسيا ، وذلك فى مقابل التعريف القديم القائل بأنها الخلو من المرض ، وتبعا لهذا التعريف يمثل المسكن أهم العناصر الأساسية فى صياغة الحالة الصحية للأفراد والمجتمعات المختلفة ، وتتأثر الصحة «العمومية» للمجتمعات والأوطان بمدى وفاء المساكن بالاحتياجات الإنسانية الأساسية والثانوية والاجتماعية والبيئية ، بل إن المسكن تبعا لهذا التفكير يمثل أبرز العوامل التى ينبغى فحصها عند دراسة تأثير البيئة على الحالة الصحية للفرد .

ويلحظ المشتغلون بالصحة أن هناك عديدا من التفاعلات والتداخلات ما بين الصحة والمسكن ، وليس أدل على هذا من تنامى كثير من الآثار الحادة والمزمنة لقوانين الإسكان الاستثنائية ، فيما يتعلق بصياغة محددات البيئة السكنية والصحية التى يعيشها الإنسان المصرى .

ويمكن لنا بسهولة أن نعدد الآثار السلبية التى حفلت بها ملاحظات القائمين على الممارسات الطبية الإكلنيكية ، كما يمكن لنا أيضا أن نستعرض ملامح السياسة الإسكانية فى المجتمعات المتقدمة ونقارنها بوضعنا الحالى فى مصر ، ولكنى أفضل أن أتوجه مباشرة إلى الصدى المنطقى والمتوقع لبعض المقترحات

الكفيلة بصياغة أمثل للتداخلات المتوقعة بين سياسات الإسكان والصحة، أو ربما بعبارة أكثر تحديدا للتداخلات بين التشريعات الإسكانية والاستراتيجية الصحية من منطلق أن التشريعات الاجتماعية على وجه العموم هى إحدى الركائز المهمة والفعالة فى تحقيق سياسات استراتيجيات صحية كفيلة بحل المشكلات الطبية والبيئية، وبإتاحة فرصة أوسع أمام تنمية صحية متكاملة.

وفى هذا المجال أود أن أدعو إلى تفهم عدد من النقاط المهمة:

١ - «الصحة» و ديناميكية حركة الاستيطان البشرى:

لابد أن يحرص قانون الإسكان الجديد على إبراز المقدرة الناجزة لمواد وروح التشريع على إحداث واستعادة ديناميكية حركات الاستيطان البشرى، وهو المبدأ الذى قضت عليه قوانين الإسكان الاستثنائية بأقصى وأقسى صورة من صور القضاء المبرم، ويستتبع هذا ببساطة شديدة أن يكون المستأجر (فردا أو أسرة) قادرا بسهولة ويسر على اتخاذ القرار بالانتقال من مسكن إلى مسكن، وعلى تنفيذ هذا القرار فى مدى زمنى معقول، ذلك أن تغيير المسكن يمثل فى كثير من الأحوال المرضية العنصر الأول فى «الروشتة الطبية» كما فى حالات الإعاقة الحركية التى تستلزم الوجود فى الأدوار الأرضية أو فى المبانى المتاح فيها مصاعد (عاملة)، أو فى حالات التقاعد، والوصول إلى كبر السن فى حين يصبح الوجود فى نفس الدور المرتفع الذى بدأ المستأجر فيه حياته منذ أربعين عاما نوعا من التعذيب البدنى القاسى.. أو فى حالات كثير من أمراض القلب التى لاتتحمل جهد الصعود وأمراض الأوعية الدموية خصوصا فى الساقين أو

القدميين حين يصبح صعود السلالم مجلبة لالام مبرحة .

وفى المقابل توجد قائمة طويلة أخرى من الأمراض التى تكون أولى خطوات علاجها هى «الصعود» بالمسكن إلى الأدوار العلوية بعيدا عن عناصر الرطوبة ومسببات الحساسية الصدرية على سبيل المثال. . إلخ.

ونلاحظ أننا فى هذه الأمثلة اقتصرنا على نموذج واحد هو ارتفاع الدور، وبوسعنا أن نقيس على هذا عناصر كثيرة أخرى لها ارتباط وثيق وأكيد بالمشكلات الصحية كتهوية المسكن، والتعرض للشمس. . والتصميم الداخلى. . وما إلى هذا من الجوانب التى يدركها الناس جميعا.

وفضلا عن هذا تأتى من ناحية أخرى العلاقات الأخرى المرتبطة بالموقع وعلاقته بحركة الشارع، وهنا نشير على سبيل المثال إلى العلاقة الوثيقة للمسكن بنمو أمراض السمع الناتجة عن الضوضاء.

من الواضح إذن أنه لابد من تطوير الوضع الإسكانى بحيث يصبح بالإمكان أمام كل ساكن أن يحصل على السكن المناسب لحالته الصحية، وليس على سكنه الذى هو فيه بالواقع التاريخى فحسب!!

أريد أن أقول بعبارة أخرى: إنه مادام هناك مساكن متاحة لمليون من البشر فلابد أن يتبادل هؤلاء البشر هذه المساكن بالطريقة التى تتناسب مع ظروفهم الصحية، فينتقل الراغبون فى الأدوار العليا محل الآخرين الذين يرغبون عنها. . وهكذا كما كان يحدث فى الماضى أو كما لا يزال يحدث فى الخارج

حيث يكون فى وسع الإنسان أن يغير مسكنه من آن لآخر لا بسبب الظروف الصحية فقط، ولكن لتطور حجم أسرته، سواء بالزيادة أو النقص، أو تغير موقع عمله، أو تغير قدرته المالية أو حتى المزاجية، أو تغير طبقته الاجتماعية، سواء إلى اليمين أو اليسار.

٢ - البنية الصحية والموازنة بين الحقوق المطلقة والحقوق المكتسبة:

يستتبع إقررنا للمبدأ الأول أن يسعى التشريع فى ذكاء إلى إقرار حالة من التقدير الكمى لقيمة الأوضاع أو الحقوق المكتسبة التى أفرزتها سياسات سابقة، بحيث يمكن للناس جميعا أن يختاروا الأنسب لصحتهم النفسية والبدنية فى ضوء «حقوقهم المكتسبة» التى ربما يعتمدون عليها كمتكئ للحياة.

وربما يقتضى هذا الإسراع بالنص الصريح على تقييم مقابل مقنن «لخلوات الرجل العكسى»، وهو ذلك المبلغ الذى لابد للمالك الآن من أن يدفعه ليستنقذ (أو يستعيد) شقة يملكها من مستأجر قديم، وعندئذ يكون من الممكن أن يلجأ المالك إلى دفع مقابل مادى محدد لهذا الخلو العكسى، كأن يكون على سبيل المثال مساويا لإيجار مائة عام أو مائة وخمسين عاما فى المبانى القديمة، وأن تزال صفة التجريم عن تقاضيه، ، بل وأن يحث التشريع بطرقه المختلفة على تقاضى هذا المقابل النقدى للخلو من أجل تحقيق نمطين من الاستثمار المرتبط بالحياة الاجتماعية والصحية: وأقصد بهذين النمطين: استثمار هذا المال من جانب المستأجر القديم فى الحصول على المسكن الملائم لحالة صاحبه الحائز بالفعل لمسكن غير مناسب فيصبح ممكنا له الحصول على مسكن مناسب مساو فى

قيمته الفعلية لما يمسك رقبته من مساكن الآخرين (أى التى هى الآن قيمة حقيقية ولكنها غير رسمية أو غير قانونية) أو مسكن أفضل فى موقع أبعد، أو الاستعانة بهذا الخلو العكسى فى رفع قيمة المسكن الذى يمكن له تمويله من مدخراته، أما الاستثمار التلقائى الثانى فهو استثمار المكان لمن هو فى حاجة حقيقية إليه، وبخاصة إذا كان هو المالك.

٣ - حق الصحة العمومية للمجتمع فى الموارد الإسكانية المعطلة:

اعتبر المسكن المناسب دائما من أهم العوامل الحاكمة لنجاح السياسات الصحية الدولية الرامية إلى تحقيق الصحة للجميع، وهى السياسة التى التزم المجتمع الدولى بالعمل الجاد والمستمر على تحقيقها من خلال المنظمات الدولية والمحلية.

فإذا ما أخذنا فى الاعتبار هذه الحقيقة (الدولية والمدروسة) فلابد أن يتنامى الإيمان بضرورة الوصول إلى الصيغة الكفيلة بتفعيل دور القانون والنشاط الاقتصادى فى إبراز هذا الحق، وإعطائه أهميته النسبية فى التطور الاجتماعى والاقتصادى، وفى التنمية البشرية بصفة خاصة.

وفى هذا الصدد فلابد لنا أن ندرك مدى الفشل الظاهر فى سياستنا الإسكانية والصحية على حد سواء حين نجد أنفسنا نشكو (وبحق) من توافر قرابة مليونى وحدة سكنية مغلقة، ونشكو فى ذات الوقت من حاجتنا إلى ما هو أقل من مليونى وحدة سكنية لإيواء مواطنينا الذين يعيشون بلا بيوت.

إذن فالمسألة على الجانب الإحصائى تمثل وفرة ولكنها فى الحقيقة أصبحت تمثل جريمة تخطيطية كبرى مزدوجة الجانب، وذلك حين نتغاضى عن الإسراع بإيجاد تشريع اجتماعى كفء كفيل بتحريك وتداول المسكن بين الناس قبل أن يكون البديل بعد عقد من الزمان هو محاولة اغتصاب الملكية بالقوة حين لا يكون هناك مفر أمام أصحاب العراء من اقتحام الوحدات السكنية المغلقة على الهواء!!

وما لم يتم تداول السكن بين الناس فى أسرع فرصة وبالطريقة التى تتيح للجميع الارتقاء - على المدى الطويل - فسوف يكون البديل صعبا ومرا.

وهذه الحقيقة يعرفها أو يتوقعها [أو يشمها] الجميع بلا استثناء.

٤ - الإسكان و العوامل النفسية والتربوية فى الحراك الاجتماعى:

لست فى حاجة إلى أن أذكر بمدى علاقة تداول المساكن بالحراك الاجتماعى، بل وبحقيقة أن المسكن فى مجتمعات كثيرة منها المجتمع المصرى، ظل بمثابة أبرز المظاهر الدالة (فى سطحية أو فى عمق) على إتمام أو إنجاز عملية الحراك الاجتماعى، وترتبط هذه العملية بكثير من عناصر الصحة النفسية والعقلية التى نكاد ندركها جميعا بحيث لا تحتاج إلى شرح، ولكن ثمة ظاهرة جزئية ومحدودة - فى هذا المجال - أود أن أتعمقها فيما يتعلق بسكان البدرومات على سبيل المثال: فالملاحظ فى كثير من مبانى الأحياء الراقية القديمة (الدقى - الجيزة - مصر الجديدة - وسط البلد - جاردن سيتى - الزمالك) أن البدروم وغرف البواب

والطباخين وغرف الخدمات قد أصبحت تتيح السكنى لعدد من العائلات قد يفوق سكان العمارة نفسها، ويفضل هؤلاء هذا الوضع المتدنى إنسانيا بسبب قرب الموقع النسبى من المواصلات العامة وتمتعه بالخدمات التى ربما لا تكون متوافرة بنفس القدر فى أطراف المدينة.

وعلى الصعيد الاقتصادى أو الإدارى ربما ينظر البعض - للأسف - إلى هذا الوضع على أنه حل لا بأس به وأنه يمثل وضعا أقل خطورة من غيره، لكن للأسف الشديد ينبغى لنا أن ننبه بقوة أن ميزانية الدولة والأفراد سوف تعانى على المدى الطويل نتيجة سكنى البدرومات وملحقاتها، وذلك كنتيجة طبيعية للمشكلات الصحية الناجمة عن هذا السكن حيث يتاح على سبيل المثال للحمى الروماتزمية التى تم استئصالها فى الكثير من بلدان العالم أن تعود وتنتشر وتزدهر وتترك أثرها الخطير على صمامات القلب ومفاصل الجسم والجهاز العصبى فى سهولة ويسر.

هكذا تتعدى الآثار السلبية لهذه الظاهرة ما قد نتصوره غير مهم أو غير حفى بالاهتمام من مظاهر مرتبطة بالصحة النفسية إلى مظاهر أخرى مرتبطة تمام الارتباط بالصحة العضوية.

ولاشك أن إهمالنا لأمر هذه الطائفة من السكان بتركهم فى هذه المساكن غير الصحية يمثل جريمة قومية لا تحتمل الاعتذار، ولابد من تشجيع إعادة توطين هؤلاء جميعا فى المساكن والأحياء الجديدة، وحثهم على ذلك بكل المغريات:

□ إباحة مقابل لخلو الرجل (يتقاضونه فى مقابل خروجهم من حجرات البوابين وحجرات الغسيل فوق السطوح وحجرات السفرجية فى البدرومات. . .).

□ إقامة المساكن الجديدة بأسعار معقولة وأقساط معقولة

□ دعم هذه المساكن بالتمويل العقارى وبتخفيض أسعار الخدمات

□ العمل على نمو الإقناع الحقيقى والصادق والمخلص برقى وصحية الأحياء الجديدة التى سينتقلون إليها كنتيجة لهذه السياسة الجديدة.

□ لابد بالطبع من ضمان قرب هذه المساكن البديلة الجديدة من المواصلات العامة.

□ سرعة استغلال الأماكن التى كانوا يسكنونها فى أغراض أخرى غير السكن.

□ تحريم وتجريم سكن هذه الأماكن بعد اليوم.

وأعتقد أن هذه هى أولى مهام كل من وزارتى الصحة والبيئة فى المجال الوقائى بعيد المدى، على الرغم مما قد يتصوره البعض من بعد كليهما عن مثل هذا الموضوع.

٥ ـ السلامة النفسية لأبناء الجيل الجديد بتشجيع المبادرة وإثبات الذات :

إذا فهمنا الصحة العمومية كما ذكرنا فى المقدمة على أنها اكتمال السلامة النفسية والبدنية ، فلابد لنا أن نتواكب بخططنا وتشريعاتنا نحو التوافق مع المتطلبات النفسية والاجتماعية لأفراد الأجيال القادمة ، ومن أهم هذه المتطلبات : توفير وتشجيع الاعتماد والاعتداد بالذات ، وتشجيع الطموح ، وتنمية الإرادة

وهكذا ينبغى أن نأخذ فى اعتبارنا الإجابة عن السؤال المتعلق بأهمية أين نقود خطوات التفكير العقلى لأولئك الذين يبحثون عن مكان يبنون فيه بيوتهم المتواضعة ، هذا على الأقل إذا لم نكن قادرين كحكومة على أن نبنى للناس ، وهى الحقيقة الكبرى التى لا مراء فيها ، ولا ننسى فى ذات الوقت أن بناء المساكن يمثل الاستثمار التقليدى والأول (وربما الوحيد) المتاح أمام الطبقات المتوسطة والكادحة ، أى أمام أغلبية الطبقة الوسطى من الشعب .

أريد أن أنبه إلى **أهمية الشفافية فى المواجهة** ، ذلك أنه ينبغى على الحكومة أن تعلن بوضوح أن عندها قطعا ومساحات من الأراضى المجهزة للبناء كفيلة ببناء مليونى وحدة فى السنوات العشر القادمة وليس على نحو ما تقول الآن وما قالت بالأمس من أن فى خطتها بناء مليون وحدة سكنية مثلا .

كما ينبغى أن نذكر الحكومة والسياسيين بمضمون الحقيقة التى تغاضينا عنها ـ

عن سوء قصد ـ لسنوات معدودة، وهى أن هذا الشعب العظيم الذى ننتمى إليه قد ظل يبنى مسكنه وهو سعيد طيلة سبعة آلاف سنة.

ولابد إذن بناء على هذه المقدمات من أن تعلن الحكومة عن تبنيها لسياسة مؤداها أن يقوم القطاع الفردى و الخاص بما يوازى تسعين فى المائة من الاستثمار فى بناء المساكن، وذلك فى مقابل تركيز جهد الحكومة فى توفير مساحات الأرض والأحياء والمدن اللازمة لبناء الوحدات السكنية.

وهنا ينبغى لنا أن نستوعب دروس المآسى الكبيرة فى بعض أحياء شبرا الخيمة وبيجام وبولاق الدكرور والعمرانية وغرب فيصل ومنشية ناصر!

وليس سرا أنه بينما كانت السياسات الصحية ماضية على قدم وساق إلى إزالة المناطق التى تسمى فى علم الصحة Slums وإعادة توطين سكانها، كانت المليارات من دخول طبقاتنا التى اكتسبت بشق الأنفس كدحا وعناء تصرف فى مصر لبناء Slums جديدة طيلة الستينيات والسبعينيات والثمانينيات.

وفيما يبدو فإن التفكير فى هذا الجانب غائب تماما عن قانون الإسكان الجديد، مع أن الهدف من التشريع فى الحقيقة لا يعدو البحث عن العمل على إشباع حاجات المجتمع بطرق مشروعة، ومن ثم تأثيم الطرق غير المشروعة، وكما نعرف جميعا فإن السيارة لاتسير بالفرامل وحدها!! ويكفينى هذا المثل.

□

فى ضوء التفكير فى هذه الحقائق، قمت بإجراء استطلاع رأى محدود على

رغبات وتطلعات مائة من المستأجرين فى عدد من العمارات السكنية القديمة التى تتبع نظام التأجير والتى أتردد عليها بحكم سكنى وعملى، وقد توصلت إلى ما يمكن لى أن ألخصه فى النتائج الآتية:

□ ١٥٪ يرغبون فى الانتقال إلى مساكن أوسع من المتاحة لهم. . ويملكون بالفعل القدرة على تغطية نفقات الفرق بين المسكنين. . وبعض هؤلاء (٧٪) يملكون القدرة على تغطية نفقات مسكن جديد ولكنهم فى ظل ظاهرة «جمود الأوضاع الإسكانية» لا يجدون الشجاعة أو الظروف المشجعة على اتخاذ قرار بشراء مسكن جديد بناء على ما توفر أو تدعم من موارد مادية نشأت عن تقاضى مقابل خلو الرجل المجزى عن المسكن القديم وهو المقابل المادى الذى يغطى ما بين ٥٠٪ إلى ٩٠٪ من ثمن شراء (وليس إيجار) وحدة سكنية أكثر اتساعا.

وكلنا - بالطبع - نعرف حالات كثيرة لبعض ذوى القدرة على اتخاذ القرار تركوا مساكن وسط القاهرة وانتقلوا إلى الأطراف الهادئة فى مصر الجديدة ومدينة نصر، ودفعوا قيمة الخلو الذى حصلوا عليه كمقابل للتمليك.

□ ١٥٪ يرغبون بإلحاح فى الانتقال من مساكنهم بسبب ظروف طبية متعددة أشرنا إلى بعضها فى الجزئية الأولى من هذا المقال.

□ ١٣٪ يرغبون فى الانتقال إلى وحدات سكنية أخرى أكثر توافقا مع «تطلعاتهم الطبقية» فى «الحى» وفى طبيعة «العمارة» من حيث مداخلها وتصميمها. . وهى تطلعات مشروعة بالطبع. ولا يخفى أن العجز عن

القدرة على تحقيقها يبدأ حلقة مفرغة - لا تنتهى - تمثل فى النهاية انتقاصا للسلامة النفسية لأصحابها.

□ ١٢٪ يريدون التخلص نهائيا من وحداتهم السكنية والحصول على مقابل مشروع [وليس مجرما شرعا أو قانونا]، فهم قد حصلوا بالفعل على وحدات أفضل وأنسب، ولكنهم يستكثرون على أنفسهم أن تكون من المثالية إلى الحد الذى تتنازل فيه طواعية وبلا مقابل عن شىء ذى مقابل كبير، فى حين أن الاحتفاظ بهذا الشىء (المسكن القديم) لمجرد الاحتفاظ به أمر غير مكلف على الإطلاق. ورغم هذا فإننا جميعا نعرف حالات من المثاليين الذين تركوا شققهم القديمة بلا أى مقابل مؤمنين بتعويض الله لهم فيما رزقهم.

□ ٨٪ يودون لو أتيحت لهم الفرصة لاستغلال شقة أخرى بالإضافة إلى التى يشغلونها وحبذا لو كانت مجاورة مباشرة لشقتهم الأصلية، وذلك لتوسيع نطاق ممارستهم المهنية وتفضيلهم البقاء فى نفس المكان مع التوسع مهما كان الثمن الذى سيدفعونه فى تحقيق ذلك الهدف.

□ ٧٪ يرغبون فى الانتقال ولكنهم يقدرون أن مقابل الخلو الذى سيتقاضونه لن يكون كفيلا بتحقيق تطلعاتهم الجديدة، لكنهم فى نفس الوقت يتوقعون أن القسط الذى سيدفعونه لتغطية الفرق لن يكون أزيد بكثير من الإيجار الشهرى الذى سيظلون يدفعونه إذا ما تحركت الإيجارات إلى أسعارها الفعلية، وهو أمر محتمل فى رأيهم.

□ ٦٪ يرغبون فى الانتقال إلى مجتمعات عمرانية جديدة تماما، فقد تعدوا المرحلة العمرية التى كانت تقتضى منهم الوجود فى الأحياء السكنية المزدحمة وهم يتطلعون الآن إلى الخلود إلى الهدوء والراحة، ويريدون أن يجدوا مكانا يسيرون فيه على أقدامهم فى أمان، ومكانا آخر يضعون فيه سياراتهم، ومكانا آخر يزرعون فيه ولو شجرة أو زهرة واحدة.

□ ٦٪ يريدون البقاء فى نفس المكان ونفس العمارة ولكن فى شقة أضيق، فقد أصبحوا فى غير حاجة إلى المساحة الواسعة!! بل أصبحت هذه المساحة تمثل نوعا من العبء عليهم فى صيانتها أو تنظيفها، فضلا عن الحالات التى تسمى فى الطب برهاب الأماكن الواسعة.

□ ٥٪ يريدون التحرك إلى مدن أخرى بعيدة عن القاهرة تماما كالإسكندرية أو الإسماعيلية، وتتعدد دوافع هذه الرغبة من العودة إلى الجذور، أو الارتباط بالأهل وذوى القربى فى الجيل اللاحق أو السابق أو المناظر، أو حب المكان الآخر.

□ ٥٪ يتمتعون بوحدات سكنية ذات مقابل خلو رجل كبير جدا يمكنهم تماما من شراء وحدات أنسب لهم (بل ويتبقى لهم جزء من المال) ولكنهم يتورعون عن أن يأخذوا شيئا من المال تعده القوانين (وبالتالى طوائف كثيرة من معارفهم) من قبيل الحرام!!

□ ٣٪ يودون لو استبدلوا الشقة الواحدة ذات المساحة الكبيرة بوحدتين

سكنيتين صغيرتين فى نفس العمارة قد يكون مجموع مساحتهما أصغر من مساحة الشقة الكبيرة، وذلك لإعطاء الفرص لاستقلالية أسرة الابن الذى بدأ حياته الزوجية فى حجرة أو حجرتين فى الشقة الكبيرة.

بالطبع فإنى لم أدرك الصواب كله فى نتائج هذا الاستطلاع، ولكنى أحب أن أعترف أنه ما كان يدور بخلدى أن تكون نتيجته على هذا النحو، التى أظهرت ارتفاع نسبة العوامل الطبية (١٥٪) والنفسية (١٣٪) والبيئية ـ الاجتماعية (١٥٪)، والرغبة فى تغيير المجتمع السكنى (١١٪).

□

وأظن أننا بعد هذا كله نستطيع أن نلخص التعبير عن أمنياتنا فى أن يتضمن قانون الإسكان الجديد توجهات أساسية متوازية:

(١) الصياغات القانونية (المحللة والمسهلة) الكفيلة بإعادة صياغة «الذهب» المتاح بالفعل بحيث يتناسب مع احتياجات الناس، ويجتهد كل فرد فى مواءمة ما يناسبه فيه من بقاء «الذهب» على صورته القديمة وفى هيئة حقوق مكتسبة تكتسب حجيتها لمجرد وضع اليد... بينما هذه اليد راغبة فى أن تنطلق، فإذا هى مغلولة.

(٢) الحوافز الكفيلة بالاتجاه (أو بالأحرى: العودة) إلى الاستثمار فى الذهب.

(٣) الالتزام الحكومى بتوفير مساحات ومجتمعات جديدة للبناء والاستثمار

الفردى والخاص.

ويقتضى هذا أن نكون واعين كل الوعى لأن يكون كل سطر وكل جملة يتضمنها القانون الجديد كفيلا بتحقيق هذه التوجهات الاساسية ولن يتحقق هذا إلا إذا تذكرنا على الدوام ضرورة التفكير الخصب الذى يعلى من ثلاث قيم أساسية هى على وجه التحديد :

أولا : إتاحة هامش واسع للاختيار.

وثانيا : إتاحة فرصة حقيقية التخطيط للمستقبل القريب.

وثالثا : إعطاء الفرصة لنمو حقيقى يتنامى يوما بعد يوم ولا يتداعى مع الزمن.

بهذا وحده يمكن لنا أن نتقدم فى حياتنا التى تعتمد فى أساسياتها وتفصيلاتها على المسكن ، وبهذا وحده نحقق أهم أمن يحتاج إليه المجتمع وهو الأمن الاسكانى.

(٣٢)

حلول متدرجة لقوانين الإسكان القديمة

لا يؤمن شعبنا بالفصل بين الحكومات أو الوزارات المتعاقبة، فهو يؤمن بأن الحكومة هى الحكومة، وهذا من حسن حظ بعض الحكومات بلا شك، ذلك أنه يتيح لكثير من الوزارات نسبة إنجازات الأسلاف إلى نفسها، كما يتيح لها فى الوقت نفسه التنصل من السلبيات حتى ولو بدعوى غير مقبولة.

وليس شعبنا فقط هو الذى يؤمن بالفصل بين الحكومات المتعاقبة، بل إن الدستور نفسه يرسى مبادئ للمسئولية الدستورية والعامة تتجاوز اليوم والسنة إلى كل ما هو قائم. ومن قبل الشعب والدستور والقانون فإن الدين الإسلامى يحثنا على ألا نسكت على وضع خاطئ تحت دعوى أننا وجدناه هكذا، أو أنه من عمل السالفين أو الأولين، فنحن مسئولون عن تغيير المنكر متى توافرت لنا القدرة على هذا التغيير.

كانت هذه مقدمة لابد منها للحديث عن مسئولية مجلس الوزراء الحالى ومجلس الشعب الحالى (كليهما) عن الخلود الذى لا مبرر له لقوانين الإسكان الاستثنائية التى أصبحت هى نفسها بمثابة العقبة الكبرى أمام حل مشكلة الإسكان.

ولسنا فى حاجة إلى استعراض الأسباب الوجيهة الداعية إلى التخلى عن هذه القوانين والعودة إلى القانون المدنى الطبيعى وإلى مبدأ «العقد شريعة المتعاقدين»، ولكن ما يقف المرء له مدهوشا هو تقاعس الحكومة أمام التخلص من الآثار السلبية للقانون

القديم ، مع أن فى وسع الحكومة الحالية أن تستأنف خطوات الحكومة السابقة بمعالجة الأزمة على مراحل .

ونحن نعرف أن الوزارة السابقة قد استنت قانون الإيجارات الجديدة من مادة واحدة ، وقد نفذ هذا القانون على مدى السنوات الخمس الماضية بدون أية مشكلات على الإطلاق ، وكان أحرى بالوزارة أن تستثمر مثل هذا النجاح فى مجابهة المشكلات القديمة المستمرة بنفس الروح .

بل إن الحكومة قبل السابقة (أى وزارة الدكتور عاطف صدقى) قد عالجت مشكلة الإيجارات فى الأراضى الزراعية بنفس المنطق ، واستطاعت من خلال تشريع تدريجى استغرق تدرجه خمس سنوات أن تنهى هذه المشكلة إلى الأبد .

فإذا كانت حكومتنا الحالية - لأسباب لا نعرفها - غير عازمة على أن تتصدى لقانون الإسكان القديم ، فإنى أقترح عليها حلولا متدرجة تواجه بها هذا القانون :

التدرج الأول : عدم الامتداد بعقود الإيجار القديمة إلى الورثة إلا فى ظل تعاقد جديد . . وتحضرنى هنا عدة حالات تطالعنى آثارها كل صباح ومساء .

الحالة الأولى : قبل أن يموت الجد فاحش الثراء انتقل الحفيد للإقامة معه على الرغم من أن ثروة الحفيد تقدر بالملايين ، وذلك حرصا على الشقة ذات الجنيهات الثلاثة التى لا يملك أصحابها غيرها وغير الشقة التى يقيمون فيها فى نفس العقار بجاردن سيتى ، وآثر حفيد المستأجر القديم أن يتزوج فى شقة جده بعد حفل زفاف أسطورى تكلف مائة ألف مثل الإيجار الشهرى (الزهيد) ، ويبدو أن لعنة الظلم أصابت الحفيد الذى فشل فى

زواجه رغم قصة الحب الطويلة التى سبقت الزواج وهو الآن «موزع» بين شقة والدته وشقته (المزعومة) أى شقة جده!!

الحالة الثانية لضابط شرطة برتبة رائد صمم على أن يترك شقته الفاخرة فى مصر الجديدة لينتقل مع زوجته وأولاده الثلاثة (!!) إلى حجرة فوق السطوح كانت تسكنها والدة زوجته فى منطقة أقل مكانة من منطقة شقته، وذلك لكى يثبت بهذا الانتقال (المصطنع) إقامته فى هذه «الحجرة» وشهوده فى محاضر الشرطة الآن هم اثنان من المجندين وسائق سيارة الانتشار السريع الذين يقومون بخدمة زوجته فى شقة المرحومة والدتها، وفى الوقت نفسه يذهبون كل أسبوع لتنظيف الشقة الفاخرة التى يمتلكها رائد الشرطة.

الحالة الثالثة: طبيب مصرى مهاجر حاصل على جنسية إحدى البلدان الأوروبية من دول الشمال، عزّ عليه أن يترك الشقة التى عاشت فيها والدته نصف قرن بعد وفاة والده منذ عام ١٩٣٨، وكيف يتركها لأصحابها الأصليين؟ فما كان منه إلا أن عقد قران «ابنته» التى هى «الحفيدة» صوريا على أحد الشباب المغامرين وكان هذا الشاب المغامر أذكى (فى الشر بالطبع) وهو الآن الذى يتمتع بشقة فاخرة بخمسة جنيهات وربع الجنيه بمقتضى حق واحد هو أنه كان زوجا «صوريا» لحفيدة المستأجر التى لم تر الشقة مرة واحدة فى حياتها.

وعندى وعند غيرى أمثلة كثيرة.. فهل تقتنع الحكومة الرشيدة؟

الخطوة الثانية فى التدرج التشريعى الذى هو أدنى مما هو مطلوب من الحكومة تأتى

من إتاحة الفرصة القانونية لصاحب العقار المؤجر أن يعرض رسميا عن طريق القضاء تعويضا للمستأجر أو لورثته أو لمن استولوا على العقار كسكن (عن طريق المساكنة وما إلى ذلك من الحيل القانونية التى تمتد بعقود الإيجار خارج النطاق الطبيعى)، وذلك فى مقابل إخلاء العين المستأجرة خلال ثلاثة أشهر يدبر فيها المستأجر أمره، سواء بشراء شقة تمليك أو بإيجار جديد، ويتحدد هذا التعويض الذى يعرضه المالك بإحدى مضاعفات القيمة الإيجارية (ألف ضعف أو عشرة آلاف ضعف. . إلخ)، مع إعطاء الطرفين الحق فى زيادة هذا المقابل أو نقصه. . ومع أن بعضنا قد ينظر إلى مثل هذا المقابل على أنه نوع من السحت، فإن رضا الملاك به يدفعنا إلى إقراره لأنه قد يكفل لهم لم شمل الأسرة فى عقارها الأصلى أو القرب من الوالدين المسنين المحتاجين إلى رعاية. . وهكذا.

الخطوة الثالثة فى التدرج تأتى من تدخل شركات عقارية كبيرة لإعادة بناء وتخطيط مناطق عمرانية عشوائية ذات موقع متميز، وعندئذ فإن التشريع يكفل للمجتمع أن تؤدى هذه الشركات مثل المقابل المشار إليه فى البند السابق على وجه السرعة والتزامن، وذلك من أجل العمل الوطنى الجاد على سرعة إزالة بؤر كثيرة للجريمة ولانعدام التخطيط ولانعدام الحياة الصحية والبيئة السليمة وإتاحة الفرصة للإفادة من أراضيها ومواقعها فى بناء عمرانى جديد يضيف إلى قيمة مدننا الكبرى والصغرى، بل وقرانا ولا يطرح منها.

بل ربما نكون فى حاجة إلى إزالة بعض بيوت قديمة من أجل شق طريق أو فتح محور جديد فإذا بنا أمام طائفة المنتفعين بالاستئجار وهى تفوق عددا وصوتا طائفة الملاك أنفسهم. . وفى هذا الصدد فإن تحمل الحكومة أو الشركات التعميرية الكبرى لمقابل

مادى أكبر من القيمة الحقيقية لتعويض المستأجرين يصبح بمثابة اتجاه حتمى ومحمود حتى يمكن تشجيع الحركة الديناميكية الكفيلة بإزالة بؤر الجريمة والفساد، أما ما درجت عليه الحكومة (فى بعض الظروف المماثلة) من بخس الناس أشياءهم تحت دعوى المصلحة العامة والنفع العام، فأسلوب لم يعد يتفق مع روح العصر، ولا مع آمال المستقبل.

(٣٣)

قوانين الإسكان البالية.. والبطالة

لا تزال تعيش فى مصر مجموعة من قوانين الإسكان البالية التى لا نزال نعمل بها دون أن نغيرها أو نطورها أو نوقف امتداد العمل بها على المستقبل على أدنى تقدير، وفى زعمى أن هذه القوانين تمثل أكبر عامل مساعد على زيادة معدلات البطالة، بل واستعصاء البطالة على الحل، وذلك لمجموعة من الأسباب يمكننى أن ألخص بعضها فيما يلى:

(١) من طبيعة النشاط التجارى أن يبدأ صغيرا، ثم يلاقى النجاح فيكبر، ويتضخم ويتوسع ويتحول الفرد إلى مؤسسة، ولكن لابد للفرد من بداية يبدأ بها، لأن أحدا لا يبدأ كبيرا.. ومنذ بدأ تطبيق قوانين الإسكان الجديدة وقد وضعت خطوط حمراء عقمت ولادة تاجر من الصفر أو من البداية الطبيعية أو الحقيقية، سواء كان هذا التاجر معنيا بالصورة الأعم من التجارة، أى بالبيع والشراء، أو بالصور الخاصة من التجارة كالمقاولات وما اصطلح على تسميته بتجارة الخدمات.

فإذا ما أراد شاب - على سبيل المثال - أن يتاجر فى الخضراوات والفاكهة فإنه يجد نفسه مطالبا بأن يدفع ربع مليون جنيه خلوا، أو نصف مليون جنيه للتمليك، وهذه هى أقل الحدود الدنيا التى تضمن بدء نشاط أى مشروع يحتاج

إلى محل يكفل البيع والشراء والتخزين الجيد والعرض المعقول، أما البديل فهو أن يصبح نفس الشخص بنفس مواصفاته وكفاءته العقلية والنفسية بائعا جائلا محكوما عليه بالتشرد بقية حياته، معانيا من ملاحقة سلطات الإدارة المحلية على اختلاف أنواعها، لأنه يشغل الطريق، وربما يتحول بمرور الوقت إلى ربع مجرم أو نصف مجرم يحافظ على مكان ما من رصيف ما بقوة عضلاته، وبقوة رشوته لبعض الجهات المسئولة حتى تغض الطرف عنه، ويتعايش مع جيرانه بالخير حينا، وبالشر أحيانا، وينشغل بتأمين نفسه ومكان عرضه عن أن ينمى قدراته التسويقية والفنية فى خدمة المستهلك فإذا به مع الزمن لا يتحمل مسئولية البحث عن صنف جيد وتكوين سمعة متميزة، كما لا يعنى بالبيئة ولا بالنظافة، لأنه يتصرف فى مخلفات تجارته بطريقة غير صحية وغير بيئية.. وهكذا.

وحين نتأمل هذا الوضع نجده ينطبق على كل صور التجارة، سواء فى ذلك التجارة فى الكتاب أو الأدوات المكتبية أو الفاكهة أو الخضر أو الحبوب أو المكاتب أو المخابز أو الحلوى.

هكذا فإن محاولة البحث عن عمل شريف تصبح بمثابة شىء مستحيل ومعقد.

وهكذا يفضل الأغلبية من الشباب أن تنصرف عن مثل هذا النشاط الشريف فى انتظار الوظيفة أيا كانت، سواء فى الحكومة أو قطاع الأعمال، أو القطاع الخاص، وينتفى مع الوقت كل أمل فى ازدهار القطاع «الفردى» الذى هو

الخميرة الأساسية للقطاع الخاص من ناحية، والخميرة الأساسية للقضاء على البطالة من ناحية أخرى.

(٢) ويتعدى هذا الوضع الشاذ إلى صور تجارة الخدمات الأخرى، ومن العجيب أن الأجيال الصاعدة لم تقدم للوطن مقاولا واحدا جديدا على سبيل المثال، وكل المقاولين الموجودين فى الجيل الحالى إما أنهم أولاد مقاولين، وإما أنهم أصحاب مشروعات كبرى وجدوا أن أعمال المقاولات تكلفهم الكثير ففكروا فى أن يقتحموا مجال البناء والتشييد والتعمير، على الرغم من أن مجال أعمالهم كان أرقى بكثير من مجال المقاولات، بل وأكثر ربحية!!

وليس من سبب لفقدان هذا «التوليد» و«الإنجاب» إلا أن قوانين الإسكان القائمة قد رفعت من الحد الابتدائى المطلوب لبدء نشاط جديد. هكذا تحد قوانين الإسكان البالية من إمكانية البداية، وهكذا فإنها ببساطة شديدة تنشئ أثرا يمكن بلا مبالغة وصفه - كما قلنا - بأنه التعقيم والمنع من الإنجاب.

وقد رأينا أن القانون الجديد الذى طبق فى ١٩٩٦ قد هيأ الفرصة لبدء أنشطة كثيرة كان من الصعب بدؤها قبل هذا إلا بصعوبة شديدة، ومن هذا - على سبيل المثال - انتشار كثير من محلات الكمبيوتر وأجهزة الاتصالات الجديدة. ولكن هذا الأثر لم يمتد حتى الآن إلى مجالات التجارة البسيطة والأساسية لسبب مهم، وهو أن قيم الإيجارات لاتزال تفوق "المنفعة الحدية" التى تتولد عنها، ولن يستقيم الوضع إلا مع العودة إلى القوانين المدنية، وعندئذ ستتناسب المنفعة الحدية مع ما هو منفق من مال، وسينشأ عن هذا مجال كبير للعودة إلى الحياة

الطبيعية التى لا تحتمل البطالة فى شعب جبل على العمل ومارس العمل والحضارة طيلة سبعة آلاف عام.

(٢) فى المقابل.. وهذا هو مكمن الخطورة على الاقتصاد الوطنى فيما يتعلق بالبطالة.. فإن الشركات العملاقة (وهى فى الغالب شركات متعدية الجنسية) كانت تجد المجال مفتوحا أمامها على مصراعيه و بسهولة مطلقة لأن تنشىء سلسلة محلاتها فى أرقى وأهم وأخطر وأفضل المواقع، مادام الأمر لا يكلفها أكثر مما هو متاح لها من مال طائل رصد بسهولة كرأسمال لمشروع ضخم لابد له من كثرة المنافذ، وهكذا فإن سلاسل المطاعم الأجنبية الشهيرة بدأت وازدهرت فى خلال أسابيع معدودة، ولم يكن هذا لأن ذوق الشعب المصرى قد تغير، أو لأنه وجد الشفاء فى هذه الأطعمة المشكوك فى أمرها، ولكن لسبب بسيط جدا وهو أن هذه الشركات ذات الاستثمارات العملاقة كانت تملك الإنفاق بسهولة من أجل دفع خلوات رجل للحصول على أفضل المواقع وبأقصى سرعة، وهكذا تمكنت هذه السلاسل من تكثيف وجودها بالمال وحده، واحتلت هذه السلاسل المكان الطبيعى الذى كان من المفروض أن تحتله سلاسل وطنية مشابهة كمحلات محمد أحمد، أو صابر، أو نعمة، أو الشبراوى، أو مؤمن، أو التابعى، أو العمدة، أو أبوطارق، أو سلطانة، أو أبوشقرة، أو أبو أشرف، أو حسنى.. إلخ. وقد اقتصر أقصى ما أمكن لهذه السلاسل الوطنية أن تحققه من نجاح على عدد محدود جدا من الفروع التى لا يزيد عددها على أصابع اليدين بأى حالة من الأحوال، بينما هى تنتج غذاء الشعب، وتعبر عن ذوق الشعب

وعن تاريخ الوطن وذلك فى مقابل مئات المحلات من سلاسل تنتج أطعمة غريبة على الشعب وذوقه تماما .

(٤) من جهة ثالثة ينبغى لنا أن ننتبه إلى أن الأوضاع القانونية الاستثنائية هذه قد أصبحت تخلق وتكرس عناصر منافسة غير عادلة بين المشاركين فى نفس النشاط التجارى، ولنا أن نقارن بين مستأجر لمحل ورث الاستئجار عن جده أو والده، بقيمة إيجارية لا تتجاوز ١٪ من القيمة الحقيقية، وبين مَنْ يدفع القيمة الحقيقية كلها . . كيف يمكن أن يكون التنافس عادلا فى هذه الحالة، وكيف يمكن حساب تكلفة الإنتاج أو التسويق بطريقة عادلة فى ظل هذا الظلم والتفاوت الفادح فى تكاليف الإنتاج!

ومع هذا فلم نسمع ولن نسمع عن تاجر خفض أسعاره، أو يخفض أسعاره لأنه يدفع إيجارا مخفضا أو إيجارا لا تبلغ تكلفته ١٪ من التكلفة الحقيقية .

وهذا عنصر اقتصادى مهم من عناصر تقييم حركة ومستقبل التجارة فى أى مجتمع .

ومن اللافت للنظر أن الباعة الجوالين يعرضون نفس المنتج بسعر أقل من سعر المحلات، وتجد التفسير لهذا كامنا فى أنهم لا يتحملون تكلفة المحل، ولا يدفعون خلوا له، ولا يتكفلون بديكور أو تجهيزات، ولا يخضعون للضرائب أو العوائد، وهكذا تتكرس العشوائيات فى التجارة لتضيف أو لتتسق مع العشوائيات فى كل حياتنا . . يحدث هذا فى مصر على حين أن بلادا عربية

مجاورة تسير طبقا للقانون الطبيعى فى التجارة، وفى هذه البلاد فإنك تجد السعر فى المحلات الكبرى منخفضا عنه فى سيارات الباعة الجائلين.

ولست ضد الباعة الجوالين، ولكنى أتمنى أن ينحصر نشاطهم فى الإطار الفولكلورى فحسب بحيث لا يتعدى نشاطهم - على سبيل المثال - التسويق الموسمى لبعض المنتجات الزراعية الموسمية فحسب، أما النشاط التجارى الدائم فلابد أن يتم من خلال المنافذ الطبيعية التى تضمن تحقيق رقابة البيئة والصحة والسلامة والموازين. . إلخ، وذلك من أجل الشعب وصحته وسلامته. ولن يتأتى هذا بالطبع فى ظل قوانين إسكان بالية.

(٥) وربما أصل بعد هذا كله إلى جزئية لا تقل خطورة عن الجزئيات السابقة، وهى جزئية المحلات المغلقة تماما منذ سنوات طوال لأن ورثة مستأجريها لم يصلوا حتى الآن إلى اتفاق مرض مع أصحاب الملك حول خلو الزجل أو مقابل التنازل الذى يمكن أصحاب الأملاك من استرجاع ملكهم المؤجر. . ومما يؤسف له أنه على الرغم من أن النشاط التجارى يكون متوقفا، وأن هذا يكون مسجلا وموثقا وممهورا بالأختام فى الضرائب والمحاكم والسجل التجارى وما إلى ذلك من مصالح رسمية، على الرغم من هذا يظل ورثة المستأجر الذين لا يزاولون نفس النشاط مغلقين للعين المؤجرة انتظارا لاحتمال - لا يتمنونه - وهو أن يفشل أحد أبنائهم فى التعليم، وعند ذاك يفتحون له المحل(!!)

وربما يظن بعض الناس أن المظلوم فى هذا هم الملاك أو ورثتهم، لكن حقيقة الأمر أن الخاسر الأكبر هو الاقتصاد القومى، وأن الخاسر الخفى هو الصحة

العامة التى ستعانى فى يوم قريب من انتشار وباء مرضى خطير من خلال الفئران والقوارض التى تتكاثر فى داخل هذه المحلات المغلقة منذ سنوات طوال، وساعة تنطلق هذه الفئران والقوارض بالوباء الخطير فسوف ندفع الثمن غاليا من صحتنا وسلامتنا، وسيقول بعض الصالحين يومئذ وهم يمصمصون شفاههم: إن هذا هو ذنب ظلم الدولة للملاك.

أما الأطباء فسيقولون: إن هذا هو النتيجة الطبيعية التى طالما حذروا منها.

(٣١)

ثلاثة عقاقير من أجل علاج العلاقة بين المستأجرين والملاك!

تعلمنا فى دراسة الطب، وتعودنا فى ممارسته على أن نفهم الآثار الجانبية لكل دواء، وأن نعالجها فى نفس الوقت الذى نعطى فيه (أو نأمر) بالعلاج، ومن هذا المنطق فإن الأمر أصبح يستلزم دراسة مستفيضة للنواحى القانونية (القائمة والمتمثلة فى عدد من القوانين هى على وجه التحديد : القانون ١١ لسنة ١٩٤٠ و٤٩ لسنة ١٩٧٧ و٥٥١ لسنة ١٩٨١ و٤١ لسنة ١٩٨٢ و١٧ لسنة ١٩٨٣) والتشريعية (المتفهمة لمقاصد الشرع الحنيف فى الشريعة الإسلامية التى يأخذ بها دستورنا، وتعديلاته الصادرة فى نهاية الثمانينيات، والمؤكدة على ضرورة الحفاظ على السلام الاجتماعى)، فضلا عن النواحى الطبية والبيئية المتعلقة بالإسكان كوظيفة إنسانية.

ويمكن لنا أن نتصور أن الحكومة الحالية مطالبة على وجه السرعة أن تضع حدا لعجزها المستمر عن مجرد تناول العلاقات بين الملاك والمستأجرين، وينبغى أن يتضمن القانون المقدم إلى مجلس الشعب تطبيقا سريعا للمبادئ الأساسية الآتية :

(١) لابد من إتاحة الفرصة قانوناً للمستأجرين والملاك معاً فى إنهاء العلاقات

الإيجارية القديمة التى استمرت بحكم القوانين القديمة، وذلك مقابل تعويض يتم تحديده على أساس ألفى ضعف للقيمة الإيجارية (أو ثلاثة آلاف أو أربعة آلاف ضعف أيا كان الرقم الذى يحدده مجلس الوزراء ومجلس الشعب من بعده).. مثل هذا النص التشريعى سوف يتيح أربع فوائد:

الفائدة الأولى: هى تعويض أولئك الذين اعتمدوا بالفعل على الإفادة من مبدأ امتداد حقوق الإيجار فى تكوين دخل شهرى (قانونى و لم يكن شرعيا) ساند دخولهم فى المرحلة الماضية ومن هؤلاء الأبناء والأرامل الذين كانوا يؤجرون عيادات أو مكاتب أو محلات أو ورش مورثيهم من الباطن بإيجار مرتفع (على أنه إيجار مفروش) ويستفيدون من فارق الإيجار. وبنص التشريع المقترح سوف تكون الفرصة متاحة لهؤلاء كى يقبضوا تعويضاً كبيراً مرة واحدة يتاح لهم استثماره، أو الإفادة منه على هيئة وديعة، بعيداً عن شبهة استغلالهم للملاك (الضحايا).. ونحن لا ننكر بالطبع وجود كثير من الملاك الضحايا.

الفائدة الثانية: هى إتاحة الشقق والمحلات التى يحتجزها مؤجرها أو ورثته لا لسبب إلا لأنها فى حد ذاتها تمثل ثروة بينما هى لا تكلفه إلا إيجاراً ضئيلاً، وسوف يتيح القانون الجديد لهذا المستأجر هذه الثروة ولكن بدون أن يدخل فى نزاعات قضائية وأمراض اجتماعية خطيرة كشهادة الزور على أنه يشغل المكان بينما هو لا يستغله وهو مغلق.. إلخ.

الفائدة الثالثة: وهى فائدة مترتبة على الفائدتين الأوليين، وسوف تكون نتيجتها موجهة إلى الاقتصاد القوى ككل حين يتاح لهذا الاقتصاد بإجراء

تشريعى ذكى توفير مليون وحدة سكنية على الأقل تبلغ قيمة استثمارات إقامتها ما لا يقل بأى حال من الأحوال عن ٧٠ مليار جنيه، أى أننا بإجراء تشريعى ذكى ومتوازن سنضيف إلى دخلنا القومى هذا المبلغ الضخم طبقاً للمبدأ الاقتصادى الذكى: «التمويل عن طريق خفض النفقات»، وهكذا سوف يتوفر هذا المبلغ لمشروع كمشروع توشكى أو للطرق وتحديث البنية الأساسية فى المناطق التى لم ينلها التحسين بعد.

الفائدة الرابعة: تتمثل فى أن هذه الإجراءات التشريعية ستزيح من على كاهل المحاكم بمختلف درجاتها ما لا يقل عن ٥٠٪ من النزاعات المدنية المطروحة أمامها الآن والقابلة للطرح مستقبلا.

وبالإضافة إلى هذه الفوائد الأربع فسوف يتحقق أكبر قدر من السلام الاجتماعى المنشود، فضلاً عن غياب كثير من الأمراض الاجتماعية والعلاقات الغريبة التى بدأت تهدد سلامة وروح مجتمعنا الطيب.

□

(٢) لابد من النص من الآن على زيادة الإيجارات السكنية بنسب معقولة ومتدرجة وبزيادة سنوية على مدى السنوات العشر إلى مستوى العرض والطلب بالفعل تماماً مثلما حدث فى كل بلاد الدنيا (بما فيها نيويورك نفسها) بعد الحرب العالمية الثانية.

وإذا كانت إجارة بعض الشقق فى جاردن سيتى مثلاً لا تزال مقدرة بأربعة جنيهات بينما تبلغ قيمتها أربعمائة جنيه مثلا، فلابد من أن يتم توزيع هذا

الفارق بطريقة المتواليات الهندسية (وليس الحسابية) الشهيرة على مدى السنوات العشر القادمة بحيث تعود الأمور إلى نصابها تماما فى نهاية الفترة الانتقالية الطويلة الممتدة إلى عشر سنوات .

وهكذا تتحقق لنا من مثل هذا النص التشريعى فوائد عديدة :

الفائدة الأولى : تشجيع كبار السن (وأشباههم) على الانتقال إلى المناطق الهادئة فى أطراف العاصمة الجديدة أو إلى الساحل الشمالى أو الجنوبى الشرقى ، وبهذا يتاح لهؤلاء مثل ما يتاح لأقرانهم فى كل دول العالم المتقدمة حين يغنيهم التعويض الذى اقترحناه فى البند الأول من ناحية إيجابية ، وتضطرهم الزيادة التى اقترحناها فى البند الثانى إلى التخلى العادل عن شقق لا يملكونها ليتملكوا أو ليؤجروا شققاً جديدة جميلة (أو فيلات) تعطيهم البهجة فى أواخر العمر ، ويتم ما هو معروف فى كل الحضارات من تداول المسكن تبعاً للظروف بعد أن عانينا فى الفترة الماضية من أن أناساً عاشوا فى نفس المكان لأكثر من نصف قرن بينما الطب النفسى ينبئنا عن خطورة مثل هذا السلوك الاضطرارى .

الفائدة الثانية : حفاظ الملاك (وبالتالى الوطن) على أملاكهم التى تشكل ثروة عقارية للبلد كله ، بل هى أبرز مكونات الثروة القومية فى المجتمع المصرى ، وسوف تحقق العوائد (المتدرجة) المفترض تحصيلها بعد هذه الزيادات المتدرجة أكبر مصدر لتمويل خطة نشر التحضر للمناطق العشوائية والقديمة .

الفائدة الثالثة : هى القضاء نهائياً على جذور الأمراض الاجتماعية والإرهابية

المرتبطة بتأجير المسكن المفروش وإخفاء اسم الساكن والتأجير من الباطن . . إلخ .

□

(٣) يتبقى الإجراء الثالث الذى لابد أن يشير إليه القانون الجديد، وهو أن الدولة ستلتزم من خلال الصندوق الاجتماعى بسداد ما قد ينجم عن زيادة الإيجارات فى الحالة النادرة المتوقع حدوثها والتى يلوح بها المعارضون لكل إصلاح تشريعى لقوانين الإسكان، وهى حالة عجز بعض المستأجرين عن سداد هذه الزيادات . هذا الالتزام المبدئى سيقفل الباب المفتوح (بافتعال) أمام ضرب أمثلة نادرة لعجز بعض السكان عن مجاراة الزيادة، وقد أجريت استبيانا مبدئيا شمل أجور عدد من الأسر التى تستفيد بالإيجارات القديمة فوجدت أنه حتى لو زادت الإيجارات بنسبة ألف فى المائة وفوراً فإنها لن تبلغ ربع الدخل المتاح لهذه الأسر، سواء من المرتبات أو المعاشات أو التأمينات . . مع العلم بأن الإيجار فى ظل النظم القديمة فى الأربعينيات بل وفى ظل القانون الجديد (الذى أعاد الأمور إلى نطاق القانون المدنى وأن العقد شريعة المتعاقدين) قد يصل إلى ٩٠٪ من الدخل المتاح نفسه .

وهكذا فإن الدولة ستلتزم لهؤلاء بسداد الفرق بين الإيجار الجديد بعد زيادته، وبين ربع الدخل المسجل لدى الدولة من خلال الرقم التأمينى للمواطن . .

وسوف يفاجأ الجميع بأن هذا الفرق الذى تدفعه الدولة لهؤلاء لن يتعدى

على مدى سنوات طويلة مقبلة عدة ملايين من الجنيهات تعد على أصابع اليدين وتنهى به الحكومة الذكية أكبر وأصعب وأخطر مشكلة اجتماعية فى تاريخنا المعاصر.

لكن لابد من إعمال وتنفيذ الإجراءات الثلاثة معاً: تحديد مبدأ تعويض لإنهاء علاقات قائمة بالتراخى، وزيادة دورية ومستمرة، والتزام من الحكومات تجاه ما جنته حكومة سابقة مهما كان عهدها بعيداً، فالمسئولية مستمرة ولا يليق بنا أن نتراخى ولا أن نتراشق.

(٣٥)

الإسكان: المشكلة الاجتماعية الأولى

تعانى كثير من الوزارات مواقف طارئة ينسبها الناس إلى التفاؤل والتشاؤم، كما تعانى بعض الوزارات مواقف أخرى تكون نتيجة لتراث قديم من العبث القانونى أو التقصير الإدارى. ومما لاشك فيه أن أكثر التفجيرات الكامنة خطورة هو ما يتعلق بمشكلة الإسكان، ومن الملاحظ أن الحكومة بدأت تخدع نفسها وتترك أهم مشكلة تواجهها وتواجه مصر، وهى المشكلة الاجتماعية التى لاتزال متفاقمة بعد أن تم التحكم إلى حد بعيد فى المشكلة الاقتصادية.

ومما يثير النفس أن الحكومة القائمة اكتفت فى تناولها لمشكلة العلاقة بين المالك والمستأجر بإحالة ملف المشكلة على وزير الإسكان واكتفت بهذه الإحالة أمام الرأى العام فحسب.

ولعلى ألجأ إلى مثل طبى يقرب إلى أفهامنا حقيقة الخطورة التى تتمثل فى إهمال التعامل مع مشكلة الإسكان وقوانين الإسكان القديمة، ولعل النموذج الذى يصور المسألة للقارئ العادى هو مريض مصاب بالسكر وبالضغط معاً. ونحن نعرف أن علاج السكر قد تكون له الأولوية، لكن هذا لا يعنى أننا طالما نعالج السكر فإن من الممكن أن نهمل أو أن نؤجل علاج الضغط. أو أن نتعلل بأننا لن نعالج الضغط إلا بعد الانتهاء من علاج السكر، مع أننا نعرف أن السكر

ليس له علاج نهائى وإنما هى سياسات تحكم طبى مستمرة، ولهذا فلابد من علاج الضغط بسرعة قبل أن يدمر ثلاثة أجهزة حيوية هى المخ والكلى وشبكية العين، فضلاً عن القلب نفسه.

ولا جدال فى أن أبرز ملامح المشكلة الاجتماعية فى مصر الآن تكاد تكون منحصرة فى بُعد واحد هو علاقات السكن، ومن المؤسف أن نذكر أن شعبنا عاش آلاف السنين بدون هذه المشكلة التى لم تخلق ولم تتم إلا بفعل الحكومات والتشريعات الوقتية القاصرة أو قصيرة النظر، وصحيح أن الحرب العالمية الثانية خلقت حالة من صعوبة المساكن فى وقت من الأوقات، إلا أن العبء فى المشكلة الحالية يكمن فى تدخلات حكومية امتدت فى وقت من الأوقات لتشمل أيضا التحكم التام فى صرف جميع مواد البناء التى أصبحت توزع من خلال الحكومة والاتحاد الاشتراكى، وبالتالى أصبح نشاط البناء نفسه كأنه الماء وعليه صنبور والصنبور فى يد الحكومة، ومن حسن الحظ أن آليات السوق قد تغلبت على كثير من مسببات المشكلات الإسكانية، ولكن بقى جزء جوهرى من التدخل الحكومى كان كفيلا بإرباك الحركة الطبيعية فى السوق، ويتمثل فى هذه التشريعات الحاكمة لإيجارات المساكن وبصورة أدق فى قانون العلاقة بين المالك والمستأجر القديم الذى لايزال سائداً بطريقة قاسية تجعل مضاعفاته تتضاعف ولا تنتهى، ويمكن لنا تعداد بعض هذه المضاعفات على النحو التالى:

١ ـ أصبح الاتجاه السائد منذ خمس سنوات هو الإحجام عن الاستثمار فى

الإسكان المتوسط و الاقتصادى والشعبى والاتجاه إلى الفاخر جداً . . وبصراحة شديدة فإن ما ينفق الآن فى مشروع واحد من ثلاثين مشروعا قائمة فى نفس الوقت ، يكفى لتدبير مساكن لمليونى مواطن بلا أية مبالغة !

ومن المؤسف أن قانون الرهن العقارى صيغ وصدر ليشجع نفس الاتجاه وهو الإسكان الفاخر ، على حين اكتفت الحكومة وقبل المجلس الشعب منها نصا فى قانون الرهن العقارى على إنشاء صندوق للمساكن لمحدودى الدخل ، وهى مهمة أكبر من أن تنجح فيها الحكومة ، وكان الظن أن الحكومة ستعود إلى الطبيعة فإذا بها تعود إلى الشمولية مكتفية بالنص القانونى ومصدرة لقانون غير كفيل بإتاحة الفرصة لحل المشكلة الرئيسية على نطاق واسع ، ومتجاهلة لقوانين البلاد المتقدمة ، وكأن من العيب أن نلجأ إلى نقل القوانين الناجحة ونطبقها فى بلادنا

ولطالما ناديتُ بتطبيق سريع وذكى وديناميكى لسياسة كسياسة قرض البيت التى تأخذ بها الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها بتقسيط ثمن المساكن على ١٠٠ سنة وليس ١٥ سنة أو عشرين سنة ، ولا مانع أيضاً من أن تحتفظ الحكومة بملكية الأرض فى المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة (وتمنحها بايجار اسمى لمدة مائة عام) وذلك حتى تستطيع (بحكم احتفاظها بحق الملكية وما يترتب عليه من حق التصرف) أن تحارب مبدأ تسقيع الأراضى من ناحية ، وأن تمنع بعض الذين أصبحوا يدمنون الارتفاع إلى ارتفاعات غير مرغوبة من ناحية ثانية ، أو البناء على مساحات لا تسمح بالتهوية الصحية ولا الصحيحة من

ناحية ثالثة .

٢ ـ أصبح من المسلم به أن ما لا يقل عن ٢٠٪ من الوحدات السكنية المبنية حديثا لم تستغل على مدى ٢٥ عاماً حتى الآن ، أى أنها أنفقت ثلث عمرها أو نصفه مغلقة ، وهذا الرقم وهذه النسبة ربما تكون أقل من الحقيقى ، والإحصاءات موجودة عند الحكومة وليس هناك تدمير وعدم استخدام Non utilization أسوأ ولا أكثر إجراماً من هذا النموذج من التدمير الحى !

٣ ـ ولعل الأهم من هذا وذاك فيما يتعلق بالبنية الاجتماعية للوطن هو استمرار تدهور العلاقات الاجتماعية بين طوائف الشعب : فطائفة تظن أن غيرها من الطوائف تستغلها وتعيش على حسابها ، وطائفة أخرى تتوهم أن من حقها أن تستغل غيرها مادامت الحكومة قد رأت هذا فى زمن من الأزمان ، وطائفة ثالثة تستهل الإبقاء على المزايا التى حصلت عليها منذ زمن دون أن تبنى لنفسها بما فتح الله به عليها من رزق ، وتنفق مثل هذا الدخل فى سفه ملحوظ ، وطائفة رابعة تعزل نفسها عن المجتمع حتى لا تفقد ما هو مملوك بمجرد الإيجار ، وهكذا أصبح الشك فى المستقبل منتعشا .

وهكذا نشأت حوادث الإرهاب والعنف والبلطجة لأن القانون نفسه أنشأ لطبقة ما حقوقاً تجاه طبقة أخرى دون أدنى مبرر ، ومن الطريف أن فلسفة الصراع الطبقى فى الأدبيات الشيوعية نفسها لا تقول بهذا .

٤ ـ لا يزال أكثر من عشرين فى المائة من وقت المحاكم المدنية (بمستوياتها

المختلفة) فى مصر موجه لهذا العبث الذى يمكن الانتهاء منه بقانون واحد شجاع، وقل مثل هذا عن معاناة الشرطة فى التمكين وإبقاء الوضع على ما هو عليه وإثبات الانتفاع والحيازة.. إلخ.

٥ - مع هذا كله فإن من المؤكد أن الوزارة وأجهزة الحكومة غير عاجزة عن علاج أى آثار سلبية، بل إن حسن الحظ يدلنا على أن التجربة المعاصرة قد أثبتت علو كعب الحق، ولم يحدث أى شيء مدمر أو مثير للمشاعر عندما تم تطبيق القانون على الأراضى الزراعية، بل بالعكس انخفضت الإيجارات الآن عما كانت عليه فى السوق (السوداء) التى كانت تتولى تأجير واستجار الأرض التى كانت فى أيدى أصحابها، وعجز ورثتهم لأسباب تعليمية واقتصادية عن مواصلة مهنة الزراعة.

٦ - قبل هذا كله ستتم حركة الانتقال من مسكن إلى آخر بطريقة تكفل سعادة الناس ومعاناتهم وحل جزء كبير من أزمة المواصلات وتوفير مساكن قريباً من أماكن العمل بما يحقق من رفع مستوى الأداء.

مع هذا كله الذى يفهمه الدكتور عاطف عبيد والدكتور يوسف بطرس غالى، فإن الوزارة الحالية آثرت اللجوء إلى حل مشوه، وهو ترك المشكلة أو إحالتها على سبيل الأمانة الموضوعة (لا المحفوظة) فى يد وزير الإسكان مع أنها ليست من اختصاصاته إلا من الناحية اللفظية فقط. وهى صورة من صور الجرائم اللغوية.

إجمالى الوحدات السكنية التى تولت الدولة إنشائها
من ١٩٨٢ إلى ٢٠٠١

النوع	بالألف وحدة
اقتصادى	١,٨٨٢
متوسط	٦٦٧
فوق المتوسط	٢٣٩
جملة إسكان الحضر	٢,٧٨٧
إسكان ريفى بمناطق الاستصلاح	٢٠٦
الإجمالى	٢,٩٩٣

المصدر : بيانات وزارة التعمير المعلنة فى مناسبة مرور عشرين عاماً من رئاسة الرئيس مبارك .

التوزيع الزمنى للوحدات السكنية المنفذة خلال الفترة ١٩٨١ - ٢٠٠١

	إجمالى ١٥ عاما ٨٢/ ١٩٩٧	١٩٩٧/ ٢٠٠١	جملة المنفذ فى ١٩ عاما
إسكان الحضر			
اقتصادى	١٤٨٦,٣	٣٩٥,٧	١٨٨٢
متوسط	٥٤٨,١	١١٨,٧	٦٦٦,٨
فوق المتوسط	٢١٣,٦	٢٥	٢٣٨,٦
الإجمالى	٢٢٤٨	٥٣٩,٤	٢٧٨٧,٤
إسكان الريف			
بمناطق الاستصلاح	١٦٢	٤٤	٢٠٦
بمناطق أخرى *			٣٧٢
الإجمالى العام	٢٤١٠	٥٨١,٤	٢٩٩٣,٤

* المصدر : كتاب «مبارك : إنجازات ٢٠ عاما»، الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٠١، نقلا عن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. للدولة مع إعادة صياغة الجدول وتقريب الأرقام حسابيا.

توزيع إنجاز الوحدات السكنية على القطاعين العام والخاص

البيـــان	إجمالى ١٥ عاما ١٩٩٧/٨٢	٢٠٠١/١٩٩٧	جملة المتغذ فى ١٩ عاما
قطاع عام	١١٩,٨	٣٥,٨	١٤٥,٦
قطاع خاص	٢٢٩,٢	٥٥٧,٣	٢٨٤٧,٨
الإجمالى العام	٢٤١٠	٥٨١,٤	٢٩٩٣,٤

* المصدر : كتاب «مبارك : إنجازات ٢٠ عاما»، الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٠١، نقلا عن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. للدولة مع إعادة صياغة الجدول وتقريب الأرقام حسابيا.

(٣٦)

الجيل الرابع من المدن الجديدة

لا يزال التفكير المصرى يعانى من الانشغال بالمرحلة الراهنة عن التفكير فيما بعد، ومع أنه من المتصور أن التخطيط المصرى لا يقع هو الآخر فيما يقع فيه التنفيذ بحكم أن المسئولين عن التخطيط يتمتعون بقدرات تفوق بكثير قدرات المنفذين وعامة الناس، إلا أنه يبدو لى أن التخطيط المصرى لايزال هو الآخر يعانى من نفس السمة التى كلفتنا فيما مضى أثماناً باهظة حين أجلنا البدء فى خطوات ضرورية حتى تفاقمت مشكلات كثيرة نتيجة تأجيل اتخاذ الخطوة الضرورية فى الوقت المناسب.

ولعل هذا يتضح بصورة جلية فى غياب الخطوات الجادة من أجل رسم ملامح جيل جديد من المدن الجديدة، على الرغم من أن الجيل الأول من المدن قد وصل إلى مرحلة التشغيل التام والامتلاء والتشجيع ولم يعد فيه أو فى مواقعه الأساسية حيز لم يُخصص بالفعل، كما أن الجيلين الثانى والثالث قد مضيا خطوات واسعة على نفس الطريق، لكننا للأسف الشديد مازلنا مشغولين بمناقشات قديمة فات أوانها حول الفكرة نفسها، ثم حول مناقشات اقتصادية تتعلق بسياسات التخصيص وإعادة التخصيص والتشغيل والمشكلات الناشئة عنه دون أن نعنى بما هو أهم من هذا كله وهو التخطيط المستنير لجيل رابع من هذه المدن يكفل لنفسه نجاحاً يفوق النجاحات التى

تحققت بالفعل فى مدن الأجيال الثلاثة، ويتجنب ما أمكنه كل السلبيات التى لم تكن فى الحسبان عند وضع تخطيط هذه المدن العظيمة.

وأعتقد أننا فى حاجة ماسة إلى أن نبدأ من الآن التخطيط الجيد لإنشاء الجيل الرابع وما يليه من الأجيال، كما أعتقد أن التفكير فى هذه الأجيال لابد أن يتوزع على عدة محاور فيما يتعلق ببناء المدن الجديدة:

المحور الأول: أن تخرج الحكومة من دائرة البناء والتنفيذ إلى دائرة التخطيط ووضع المواصفات ثم الرقابة وتقييم المنتج، ويتواكب هذا مع الأخذ بفكرة تطبيق نظم طرح المدن الجديدة على شركات المقاولات العالمية (والمحلية التى ترغب فى المنافسة مع الشركات العالمية) لتنفيذها بنظم حق الانتفاع، وأظن أننا قد بلغنا من الرشد الاقتصادى المرحلة التى تمكننا من التنفيذ الفورى لهذه الفكرة، ويتطلب هذا الإنجاز عقليات قانونية/ اقتصادية متفتحة قادرة على وضع الإطار القانونى لهذه العمليات التى ليست بالشىء الجديد على وطننا الحبيب. ولعلنا نذكر - على سبيل المثال - تجربة شركة مصر الجديدة فى أوائل القرن ونفيد من إيجابياتها الرائعة، ونذكر فى نفس الوقت تجربة شركة المقطم فى السبعينيات ونستفيد من سلبياتها القاتلة.

وفى الحقيقة فإنى لا أتوقف عن الحلم بأن تأتى أربع شركات يابانية وألمانية وكورية وصينية [على وجه التحديد] لتبنى أربع مدن على الأقل نتعلم من خلال بنائهم لها أسلوب هذه الشعوب فى البناء والإنجاز والدقة والجمال.

المحور الثانى: أتصور إطار التعاقد على تخصيص هذه المدن مكوناً من

ثلاثة أركان:

الركن الأول: أن تقدم الشركة قسم البوليس ومقر الحى والمستشفى والمدارس والمكتبات العامة والحدائق ودور العبادة والأسواق ومحطات الأتوبيس والنادى الرياضى جاهزة للتشغيل.

الركن الثانى: أن تحتفظ الشركة بملكية مؤسسات تجارية تحقق لها عائداً استثمارياً على المدى الطويل مثل مراكز المحلات التجارية والسينمات والمسارح وساحات (أو عمارات) انتظار السيارات ومحطات البنزين والغاز الطبيعى.

والركن الثالث: أن نطلق يد الشركات البانية فى بيع الأراضى أو بيع المساكن المنشأة على هذه الأراضى، طبقاً للمواصفات المحددة والمتفق عليها فى عقود التعاقد مع الحكومة، ويشمل هذا بالطبع المساحات الخضراء والفراغات والارتفاعات، والالتزام بمناطق سكنية، وكل ما من شأنه الارتقاء بمستوى الحياة فى المجتمعات العمرانية الجديدة.

ومن البدهى أن قيمة المنشآت التى ستعرضها الشركات البانية للبيع والاستثمار سترتفع وتنخفض فى سوق العرض والطلب بناء على المزايا التى استطاعت الشركة البانية توفيرها فيما بنت.

المحور الثالث: أتصور أن العوامل الحاكمة لتحديد مواقع المدن الجديدة ينبغى أن تأخذ فى اعتبارها تخطيطنا الاستراتيجى لسلامة وسيادة وطننا فى المقام الأول، ثم رغباتنا المشروعة فى التنمية والتطوير فى المقام الثانى، وأن يأتى على نفس الخط عامل ثالث هو التوجه إلى حل المشكلات المرتبطة

باضطرابات توزيع السكان الراهنة، وهى الاضطرابات التى أصبحت مسئولة بصورة أساسية عن مشكلات التلوث فى المقام الأول (وبكل معقبات ومضاعفات التلوث التى وصلت بالفعل إلى حدود خطرة)، ومشكلات التكدس السكانى وما يترتب عليه من مضاعفات صحية وبيئية، بل وأمنية.

وفى هذا الصدد فإن مشكلة القاهرة المزمنة أصبحت قابلة للتكرار بصورة كربونية فى عدد من العواصم الإقليمية، بل ربما أن مشكلات هذه العواصم فى ساعات الذروة تفوق مشكلة القاهرة، لولا أن الصحافة لا تكتب فى صفحاتها المتعددة عن تلك العواصم، ولو أنى كتبت أسماء عدد من هذه العواصم - على سبيل المثال - لووجهت بغضب أصدقائى من المواطنين الذين يسكنون عواصم أخرى، ومع هذا فتكفينى الإشارة إلى أن توقف الشوارع الرئيسية فى مدينة الزقازيق فى ساعة الذروة يفوق بكثير توقف شوارع القاهرة.

لهذا فإنى لا أتصور صواب رأى محافظة الشرقية - على سبيل المثال - وهى تقف مكتوفة الأيدى وبسلبية بارزة أمام وضع خطة لاستغلال الظهير الصحراوى لها وهو شاسع، على حين تعانى الدقهلية ندرة مثل هذا الظهير. وربما تحتاج المنوفية والغربية إلى قدر من السعى لدى مجلس الوزراء للامتداد بحدودها فى الصحراء الغربية فى غرب الطريق الصحراوى بالموازاة لمدينة السادات لتنشأ لها كيانات تسمح بأن تنشأ فيها مدن جديدة.

وعندى أن تصور مدن الجيل الرابع ينبغى أن يكون متواصلاً ببعضه بحيث تنشأ مجموعة من سبع أو ثمانى مدن على خط واحد تكون كفيلة بتحقيق طفرة

حقيقية فى مستوى الحياة على أرض مصر، فإذا كان هذا الخط هو الخط الموازى للساحل الشمالى فى سيناء الشمالية، أو للساحل الغربى فى سيناء الجنوبية على بعد عشرة كيلومترات من أى من الساحلين، فإننا نكون قد حققنا شيئاً كبيراً يستحق أن يطلق عليه بحق مسمى الجيل الرابع من المدن الجديدة.

وجهة نظر هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة
فيما يتعلق بتنمية وإدارة الساحل الشمالى

هذه فقرات مقتطفة (مع إعادة الصياغة والترتيب والتصرف) من تقرير أعدته شركة مراقية التى كانت أولى الشركات التى تأسست لإدارة وصيانة قرى الساحل الشمالى، وقد كانت قرية مراقية نفسها أولى القرى التى أنشأتها الحكومة فى هذا الساحل.

كان حجم الوحدات السكنية فى التجمعات الأولى فى الساحل الشامل على النحو التالى:

اسم القرية	سنوات الإنشاء	الفيلات أو الشاليهات	الشقق
قرية مراقية الشمالية	من ١٩٨١ إلى ١٩٨٧	١٣٥٢	٥٨٨
		(١٢٨٠ + ٧٢)	+ ٢٤ كابينة
قرية مراقية الجنوبية	من ١٩٨٤ إلى ١٩٨٧	—	٤٨٠
قرية مرابيلا	من ١٩٨٥ إلى ١٩٨٩	٧٠٦	٢٦٤
		(٦٧٢ + ٣٤)	

وكان توزيع العمل قد خطط ليكون على النحو التالى:

(١) هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة هى المالكة للأرض والمستثمر للتنمية نيابة عن الدولة.

(٢) جهاز القرى السياحية للساحل الشمالى هو الجهة التى تتولى التخطيط

العمرانى وتعهد إلى المقاولين بالتنفيذ وفق مخططاتها وتحت إشرافها.

(٣) بنك التعمير والإسكان هو المشرف على التسويق لحساب هيئة المجتمعات العمرانية.

(٤) شركة الإدارة (وكانت أصلا منشأة لإدارة قرية مراقية حيث إنها الأقدم، ثم أضيف إليها تباعا إدارة قرى مراقبة الجنوبية ثم مرابيلا، و أخيرا مركز العلمين السياحى).

وكان طبيعيا أن تقوم شركة الإدارة بتحصيل «مقابل الخدمات» (أو ما كان يطلق عليه «الجُعل السنوى») حتى تتمكن من مواجهة المصروفات المتعاظمة لإدارة هذه التجمعات الرئيسية الأربعة (مراقية، ومراقية الجنوبية، ومرابيلا، ومركز مارينا العلمين السياحى) من: الأمن والنظافة، الزراع، إدارة المرافق، الصيانة، حمامات السباحة، حواجز الأمواج . . . إلخ.

ولما كان من المتوقع تزايد «مقابل الخدمات» الذى يحصل من الملاك لمواجهة مصاريف الإدارة والصيانة التى تتزايد تكلفتها من عام لآخر لارتباط تلك الخدمات أساسا بأجور الأفراد التى تتزايد سنويا على مستوى الدولة، كما هو معلوم وموضح فى الميزانيات المتتالية.

لذلك فإن الأمر أصبح فى حاجة إلى «وقفة» لتحديد توجه خطة العمل فى الشركة، خصوصا بعد أن تجاوزت الشركة ـ لأول مرة ـ عنق الزجاجة وأمكن أن تحقق هامش ربحية معقولة، بعد أن كانت لا تحقق إلا «خسارة» فى سنوات سابقة، وذلك عن طريق «ابتكار» أنشطة جديدة تؤدى وظيفة ما فى التنمية والخدمات لهذه التجمعات، وفى ذات الوقت تحقق دخلا للشركة لكى تنتقل الشركة إلى مرحلة جديدة.

لا تزال القرى السياحية على طول الساحل الشمالى فى حاجة لمظلة شركة مراقية الأم فى عدة أمور :

(أ) الأمن والنظافة عن طريق التعاقد الجماعى أو إنشاء شركة جديدة متخصصة.

(ب) التأمين ضد الحريق لأن شركة مراقية للتنمية والإدارة السياحية هى الوحيدة التى لديها معدات متحركة قادرة على تلبية ومواجهة أى طارئ فيما لو حدث حريق لا قدر الله، ومن مصلحة كل القرى المجاورة أن تتمتع بمظلة التأمين ضد الحريق، وهو أمر مكلف لشركة مراقية فى رأس المال والإدارة اليومية والتدريب، وبالتالى فإن توزيع الأعباء على عدد أكبر من القرى يكفل توازنا فى النفقات.

(جـ) الخدمات الصحية السريعة، إذ أن شركة مراقية للتنمية والإدارة السياحية لديها سيارات إسعاف سريعة ومجهزة وتحت الطلب، ولديها أطباء يعملون على مدى الـ٢٤ ساعة، وبالذات فى أشهر الصيف.

(د) تقديم الخدمات الزراعية، إذ أن شركة مراقية للتنمية والإدارة السياحية هى الوحيد التى تتوافر لديها «مشاتل» لأنواع الأشجار والزراعات المختلفة والمناسبة لهذه المنطقة، وكان مشتل مراقية مصدر إيراد مهم للشركة ساعد على الحد من نزيف ارتفاع «مقابل الخدمات السنوى».

(هـ) تلاحظ أن الشاطئ الشمالى رائع الجمال وله لون زمردى يندر تواجده، ولكنه للأسف مصحوب بالعنف والموجات العالية فى غالبية أيام الصيف،

مما يجعل «السباحة» فيه غير آمنة، وهو الأمر الذى فرض علينا ـ وعلى غيرنا ـ فكرة إنشاء حاجز أمواج بتصميمات مختلفة، وهى منشآت ضخمة ومكلفة، ولذلك احتاج الأمر للاستعانة بجهات لها خبرة فى هذا الأمر حتى تستقر أحوال الشواطئ (نحرا وإطماء)، وهو أمر لا يؤثر على الشواطئ أمام التجمعات الأربعة الخاصة بشركة مراقية للتنمية والإدارة السياحية، وإنما يؤثر منطقيا على طول الشاطئ، أى يؤثر على مستقبل ومصير جميع القرى من سيدى كرير إلى العلمين لأنها كيان طبيعى مترابط ومتداخل ويؤثر بعضه على بعض، فحواجز الأمواج فى مارينا مثلا امتد تأثيرها لمسافات طويلة نحرا وأطماء.

وهذا الأمر يحتاج إلى رعاية الدولة وتعاون أكبر بين كل القرى السياحية، لأنه يتضمن مصاريف وتكلفة عالية، وهو أمر مهم ومصيرى لضرورة المحافظة على استقرار النشاط بشكل عام، فضلا عن متابعة ودراسة كل ما يؤدى للمحافظة على البيئة، وهو أمر يمثل الآن اهتماما عالميا وتعرض العديد من الهيئات الدولية مساهماتها بالدراسة والرصد لنا ولغيرنا على طول الساحل الشمالى.

(و) غالبا ما تعالج كل قرية مشالكها فيما يتعلق بالصرف الصحى بمفردها، وهو أمر بالغ الصعوبة والتكلفة، ومن ثم وجب أن تفكر هيئة ما فى إيجاد صياغة التعاون بين القرى المتجاورة لإمكان الاستفادة من مياه الصرف الصحى بطريقة اقتصادية، بل وتحويلها إلى مصدر للدخل والتنمية من خلال إعادة استخدام هذه المياه فى رى المسطحات الخضراء أو استغلالها فى بعض المشاريع الزراعية فى الجهة الجنوبية حسب ما تسمح به طبيعة التربة

والمناخ والدراسات والكميات المتاحة.

(ز) يعتمد الساحل الشمالى بأكمله على مصدر مياه الشرب المرشحة من خلال مواسير ضخمة قادمة من الإسكندرية، وهو أمر قامت به الدولة (أو الجهات المشاركة فى تنمية الساحل) باستثمارات باهظة، غير أن المحافظة عليه وصيانته قد أصبحت بمثابة أمر يخص الساحل الشمالى بأكمله، لأنه شريان الحياة، وأى عطل به يكدر الاستقرار العام حتى ولو كان هذا العطل لمدة ساعات محدودة فقط.

(ح) حتى الآن لدى كل قرية طريقتها لتوفير الطاقة الكهربائية، ولكن دون ربط كهربى أو تنسيق للاحتياطات. ويمكن لشركة مراقية تقديم خبرتها فى هذا المجال.

بناء على هذا كله يمكن القول بضرورة وجود شركة قابضة كشركة مراقية تكون بمثابة الشركة المؤهلة لتقديم وتوفير ذلك من خلال نظام اقتصادى مدروس لتمتد مظلتها إلى كل قرى الساحل الشمالى، وربما يكون ذلك من خلال إنشاء شركات أصغر، تكون بالنسبة لها شركة مراقية هى الشركة الأم، وربما المساهمة فى الجزء الأكبر من رأس المال مع قطاع خاص متخصص لكى توفر الخدمات لمن يرغب من كل قرى الساحل الشمالى فى مجال الإدارة والخدمات، فضلا عن مشاكل الصيانة للمبانى، وهى مسألة فنية دقيقة لتأثير مياه البحر المالحة على المبانى.

فضلا عن هذا فإنه لا يمكن الادعاد بمثالية الوضع الاقتصادى الحالى حيث يتملك أفراد الوحدات السكنية التى تستخدم لأشهر الصيف فقط، وتهجر فى

الشتاء وهو أمر غير مقبول اقتصاديا، لأن مصاريف التشغيل والصيانة طوال العام (للأمن والنظافة وما إليها) ستزداد سنة بعد أخرى، فضلا عن أن صيانة المبانى والمرافق التى لا تستخدم إلا فى موسم الصيف سيكون أمرا مكلفا، وسيؤدى هذا كله إلى قصر العمر الافتراضى للمرافق والمبانى، لذلك فقد أصبح من الضرورى إنجاز وتنفيذ أفكارجديدة بأن يطرح على الملاك - دون إجبار - فكرة تسويق إيجار المساكن والفيلات فى فترة الشتاء لبعض الشركات السياحية الأوروبية، حيث يمكن إيجاد مناخ ترفيهى وكذلك الخدمات الصحية الملائمة لبعض كبار السن من مواطنى الدول الاسكندنافية (أو غيرها) ممن يودون الاستمتاع بالشمس فى أشهر الثلج والظلام فى بلادهم (من ديسمبر حتى أبريل)، وهى الآن بمثابة أشهر ميتة فى الساحل الشمالى، ويمكن أن يكون العائد بالعملة الصعبة، وستكون تكلفة مثل هذا النمط رخيصة ومغرية للسياح كبار السن من الطبقات المتوسطة الأوروبية.

وإذا تم الاتفاق من ناحية المبدأ على هذا الأمر، فإن على الشركة (القابضة) أن تتصل بالجهات السياحية المختصة فى مصر أو فى الخارج لدراسة إمكانية تسويق إيجار الوحدات لمن يرغب فى ذلك، والشركة تفكر فى أن تكون البداية فى إحدى القرى، فإذا نجحت الفكرة عممت على باقى القرى التابعة للشركة أو للآخرين. ومن الطبيعى أن تحصل شركة الإدارة نسبة من الإيجار لكى تواجه مصاريف الإدارة لهذا النشاط، فضلا عن تحقيق أرباح تعود على المالك، ويمكن اقتضاء جزء منها لمواجهة أعباء ارتفاع «مقابل الخدمات السنوى».

كما أن الأمر يحتاج غالبا إلى إدخال أنواع أنشطة أخرى فى التجمعات الحالية تضمن وجود خدمات وترفيه وتأمين وجدد خدمات طبية وما إلى ذلك قبل أن

نقبل على التسويق العالمى. ومن الطبيعى أن هذا المشروع إذا نجح سوف يؤدى إلى تنشيط سياحى للفنادق والمحلات التجارية والمطاعم وما إلى ذلك طوال العام، وسيؤدى إلى رواج الساحل الشمالى وتحقيق مصدر إيراد متزايد.

توزيع إنجاز الوحدات السكنية بالمدن الجديدة مابين هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والجهات الأخرى ومستثمرين

الترتيب	المدينة	الوحدات المسندة للهيئة	الوحدات المسندة لجهات أخرى ومستثمرين
١	٦ أكتوبر	٤٠,٩٤٩	١١٤,١٩٠
٢	القاهرة الجديدة	٣٢,٦٧٠	٦٦,٦٧٩
٣	العاشر	٢٦,٣٦١	٣٧,٣٢٤
٤	الشروق	٢٤,٨٤٠	١٣,٣٥٠
٥	العبـور	١٩,٤٩٨	١٤,٥١٢
٦	١٥ مايو	١٦,٤٠٠	١٩,٤٣٤
٧	بـدر	١٣,٥٨٤	٦,٧٠٠
٨	دمياط الجديدة	١١,٣٨٨	١٦,٢٤٠
٩	الشيخ زايد	٩,٦٥٤	٢٦,١١٦
١٠	الســادات	٨,٧٤٠	١٧,٥٤٤
١١	برج العرب الجديدة	٨,٤١٩	١,٦٢٢
١٢	بنى سويف الجديدة	٥,١٠٩	٦,٢٠٠
١٣	المنيا الجديدة	٣,٥٦٢	٢٥٢

١٤	أسيوط الجديدة	٢,٩١٢	–
١٥	النوبارية الجديدة	١,٩٦٠	٢٠
١٦	طيبة	١,٥٣٧	–
١٧	الصالحية الجديدة	٥٠٠	٣,٥٠٤
	الإجمالى	٢٢٨,٠٨٣	٣٤٣,٦٨٧

* الترتيب تنازليا حسب عدد الوحدات المسندة للهيئة .
* المصدر : بيانات وزارة التعمير المعلنة فى مناسبة مرور عشرين عاماً من رئاسة الرئيس مبارك .

ترتيب المدن الجديدة حسب عدد السكان المتوقع عند اكتمال النمو مع بيان إجمالى استثمارات الإنشاء

الترتيب	المدينة	إجمالى الاستثمارات بالمليون جنيه	إجمالى عدد السكان عند اكتمال النمو بالألف نسمة
١	٦ أكتوبر	٨٠٠	١٥٠٠
٢	القاهرة الجديدة	٩٠٠	١٥٠٠
٣	برج العرب الجديدة	١٥٣	٥١٠
٤	السادات	١٠٠	٥٠٠
٥	العاشر	٣٥٠	٥٠٠
٦	العبور	٥٥٠	٥٠٠
٧	الشروق	٦٥٠	٥٠٠
٨	الشيخ زايد	٢٢٥	٤٥٠
٩	بدر	١٨٠	٤٣٠
١٠	بنى سويف الجديدة	٥٥	٤٢٠
١١	دمياط الجديدة	٢٦٠	٢٧٠

١٢	١٥ مايو	٢٥٠	٢٥٠
١٣	المنيا الجديدة	٤٠	١٥٦
١٤	النوبارية الجديدة	٢٢	١٤٤
١٥	طيبة	٩	١٤٠
١٦	أسيوط الجديدة	٣٥	١٣٠
١٧	الصالحية الجديدة	٧	١٠٠
	الإجمالى	٤,٥٨٦ أربعة مليارات ونصف تقريباً	٨,٠٠٠,٠٠٠ ثمانية ملايين مواطن

* المصدر : بيانات وزارة التعمير المعلنة فى مناسبة مرور عشرين عاماً من رئاسة الرئيس مبارك .

سكان المدن الجديدة فى تعداد ١٩٩٦
والعدد المستهدف فى الخطة عند اكتمال المدينة

المدينة	أعداد السكان الفعلية والمتوقعة فى أعوام	
	عداد ١٩٩٦	المستهدف أو عند اكتمال المدينة
١٥ مايو	٦٥,٨٦٥	٢٥٠,٠٠٠
العاشر من رمضان	٤٧,٨٣٩	٥٠٠,٠٠٠
٦ أكتوبر	٣٥,٤٧٧	٥٠٠,٠٠٠
السادات	١٦,٣١٢	٥٠٠,٠٠٠
الصالحية الجديدة	٨,١٣٣	١٠٠,٠٠٠
برج العرب الجديدة	٧,٠١٦	٥١٠,٠٠٠
دمياط الجديدة	٦,٥١٧	٢٧٠,٠٠٠
النوبارية	١,٠٤٨	٥٠٠,٠٠٠

رتبت المدن حسب حجم السكان فى ١٩٩٦ .

مصدر البيانات : البيانات الأولية تعداد ١٩٩٦ عن توزيع السكان، وخطط المدن المذكورة، و ندوة «نحو خريطة جغرافية جديدة للمعمور المصرى» .

فى ندوة «نحو خريطة جغرافية جديدة للمعمور المصرى» أشار الدكتور أحمد إسماعيل فى بثه إلى أنه يتضح من الجدول مدى تواضع أعداد السكان فى المدن الجديدة بالقياس إلى العدد المستهدف فى عام ٢٠٠٠ الذى لا يبعد كثيرا عن تعداد ١٩٩٦ ، فأكبر هذه المدن عددا وهى ١٥ مايو لم تحقق سوى ٢٦,٣٪ من الرقم المستهدف، وذلك على الرغم من أن الزيادة السكانية بين عامى ١٩٨٦ و١٩٩٦ تصل إلى ١٧٣,٧٪، غير أنه من الصعب الوصول إلى الرقم المستهدف فى السنوات الأربع التى يكتمل بها القرن العشرين .

المصانع المنتجة فى المدن الجديدة

المدينة	عدد المصانع	القيمة بالمليون جنيه
العاشر من رمضان	٩٨٣	١٥٤٩٩
٦ أكتوبر	٦٤٣	٦٠٣٤
برج العرب الجديدة	٣٧٢	١١٢٠
السادات	٢٥٦	١٠٠٢
دمياط الجديدة	١٦٢	١٢٢
بـدر	٧٩	٢٥٩
العبـور	٥٧	١٢٠٥
الصالحية الجديدة	٥٢	٧١٣
بنى سويف الجديدة	٣٨	٤٣
النوبارية الجديدة	٢١	٢٣
المنيا الجديدة	٤	١٦
الإجمـالى	٢٦٦٧	٢٦٠٣٦

* الترتيب تنازليا حسب عدد المصانع

* المصدر : بيانات وزارة التعمير المعلنة فى مناسبة مرور عشرين عاماً من رئاسة الرئيس مبارك .

يدلنا الجدول السابق على أن قيمة المصانع ليست انعكاسا لعددها وهذا طبيعى، ولكنه يعتبر مؤشرا على طبيعة الصناعات الناشئة فى كل مدينة، فمن الواضح مثلا أن الصناعات فى مدينة دمياط الجديدة يغلب عليها طابع الصناعات ذات الاستثمارات الأقل إذا ما قورنت بالمدن الأخرى، وربما أن النمط المنتشر فى دمياط الجديدة هو الأولى بالتشجيع، وفى جميع الأحوال فإن كثافة العمالة فى المصانع هى العامل الأهم بالنسبة للتفكير فى حل مشكلة البطالة، ويمثل هذا البعد أهمية خاصة فيما يتعلق بالبعد الاجتماعى للتنمية من خلال هذه المدن، كما أن العائد الاقتصادى أهم بكثير من رقم الاستثمارات، بل ومن رقم الإنتاج، ويبدو أننا فى حاجة إلى التركيز على فكرة دور الصناعات الجديدة ودور المدن الجديدة فى الحد من الاستيراد قبل التفكير فى دورها المحبذ والمشكور فى زيادة الصادرات.

المصانع التى تحت الإنشاء فى المدن الجديدة

المدينة	عدد المصانع
٦ أكتوبر	٣٤٢
العاشر من رمضان	٣٣٦
العبور	٣٢٦
بـدر	١٦٥
السادات	١٥١
دمياط الجديدة	١٣٩
برج العرب الجديدة	١٠١
بنى سويف الجديدة	٥٠
النوبارية الجديدة	٤٤
الصالحية الجديدة	٣٨
المنيا الجديدة	١١
الإجمالى	١٧٠٣

* الترتيب تنازليا حسب عدد المصانع
* المصدر : بيانات وزارة التعمير المعلنة فى مناسبة مرور عشرين عاماً من رئاسة الرئيس مبارك .

المناطق الصناعية بالمدن الجديدة

م	المدينة	المساحة (كم ٢)
١	العاشر من رمضان	٢٧
٢	السادس من أكتوبر	١٧,٤
٣	السادات	١٠
٤	العبور الجديدة	٧,٣
٥	برج العرب الجديدة	٦,٧
٦	بنى سويف الجديدة	٤,٦
٧	بـــدر	٢,٩
٨	دمياط الجديدة	١,٧
٩	المنيا الجديدة	١,١
١٠	الصالحية الجديدة	٠,٩
	وذلك بالإضافة إلى المنطقة الصناعية الجديدة فى السويس	٨٠

* المصدر : الندوة الاستراتيجية للقوات المسلحة : مبارك والتنمية والرخاء (١٩٨١ - ١٩٩٩) أكتوبر، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٩ .

الأهمية المقارنة للمدن الصناعية فى مصر ١٩٩٨

م		عدد المصانع ٪	عدد العمال ٪
١	العاشر من رمضان	٥٥,٨	٦١
٢	٦ أكتوبر	١٨,٨	٢٩,٥
٣	السادات	٨,٨	٣,٤
٤	برج العرب	١٠,٦	٤,٧
٥	الصالحية الجديدة	٢,٧	٠,١
٦	دمياط الجديدة	٠,٩	٠,٤
٧	بدر	٢	-
جملة المدن الصناعية		١٠٠	١٠٠

المصدر : البيانات المجمعة من وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة وأجهزة المدن ، ندوة «نحو خريطة جغرافية جديدة للمعمور المصرى» الجمعية الجغرافية المصرية بالاشتراك مع وزارة الزراعة .

الأهمية المقارنة للمدن الصناعية فى مصر ١٩٩٨

م		قيمة الاستثمارات ٪	الإنتاج ٪	المساحة ٪
١	العاشر من رمضان	٦٨,١	٥٩,٦	٤٤,٦
٢	٦ أكتوبر	٢٣,٧	٢٩,٤	٢٠,٣
٣	الســـادات	٣,٦	٧,٥	٢٣,٨
٤	برج العرب	٣,٨	٣,١	٧,٧
٥	الصالحية الجديدة	٠,٦	٠,٤	٢,٥
٦	دمياط الجديدة	٠,٢	٠,١	٠,٩
٧	بـــدر	-	-	٠,٠٧
جملة المدن الصناعية		١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : البيانات المجمعة من وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة وأجهزة المدن، ندوة «نحو خريطة جغرافية جديدة للمعمور المصرى» الجمعية الجغرافية المصرية بالاشتراك مع وزارة الزراعة.

الباب التاسع

عصر الاتصالات والمواصلات

- ☐ تعظيم الاستفادة من مكاتب البريد
- ☐ السكة الحديد . . أولى بالتجديد
- ☐ هل آن الأوان لكهربة السكة الحديد؟
- ☐ مضاعفة خطوط السكة الحديد
- ☐ هل يمكن إعادة توزيع السكان من خلال شبكتى طرق و اتصالات متميزتين .

(٣٧)

تعظيم الاستفادة من مكاتب البريد

فى تصريحات لامعة لوزير الاتصالات والمعلومات، صرح سيادته بأنه يفكر فى الاستفادة من مكاتب البريد المنتشرة فى أنحاء الجمهورية فى وظائف استثمارية بعدما أصبح البريد شيئاً قديماً بعد انتشار الوسائل الحديثة للاتصال.

وفى الحقيقة فإننى مازلت فى ذهول منذ قرأت هذا التصريح الخطير للوزير، ولم أدرك فى حياتى كلها خطورة الوزراء التكنوقراطيين إلا من هذا المثل الذى ساقه الدكتور الوزير بمنتهى حسن النية.

لست أحب أن أتطرق إلى البديهيات التى تقول إن البريد سيبقى ما بقيت الحضارة، حتى مع انتشار وازدهار البريد الإلكترونى والصوتى، ولست أشك فى أن الوزير يعلم تمام العلم أن كثيراً من وسائل البريد والتراسل المستحدثة لن تغنى أبداً عن البريد فى صورته القديمة، وإذا كان التليفون يغنى عن اللقاء فى بعض الأحيان، إلا أنه مع انتشاره بقيت الاحتفالات والاجتماعات والمؤتمرات بل ربما زادت، لست أشك أبداً فى أن الوزير يدرس لطلابه أن وسائل الاتصال والتراسل والتواصل الجديدة تدعم القديمة وتزيد من انتشارها ولا تحل محلها، وليس المثل الواضح فى العلاقات بين التليفزيون والصحافة ببعيد، فكيف صدر مثل هذا التصريح عن وزير عالم متمكن؟!

ما لا أظن أن الدكتور نظيف يعرفه هو أن مصر تعانى منذ مدة طويلة من نقص خطير جداً فى عدد مكاتب البريد، ولو طلب الوزير إحصائية بمكاتب البريد التى افتتحت على مدى عهد الثورة لراعه مدى التقصير الذى ارتكبناه فى حق أنفسنا. وسألخص له الموقف فى إحصائية واحدة: فنحن فى حاجة بالضبط إلى عشرة أضعاف ما هو موجود من مكاتب حتى نصل إلى أن يكون هناك مكتب بريد لكل ألفين من السكان!!

فمكتب البريد فى أوروبا المتحضرة هو بمثابة نقطة الارتكاز الأولى أو الثانية (على أكثر تقدير) فى كل مجتمع (أو تجمع) بشرى، ومن حسن الحظ أن مصر الحديثة كانت قد أخذت بهذا المبدأ، وإن كانت مصر المعاصرة قد قصرت فى الأخذ به نظراً لظروف الحروب ثم أزمات المساكن ثم قلة الأماكن المتاحة للتأجير فى ظل سيادة قوانين التمليك وانعدام مساكن الإيجار فى ظل إجحاف القوانين.

ولست أظننى بحاجة إلى أن أذكر الوزير بأن مكاتب البريد تمثل بالنسبة لأربعين فى المائة من مجموع المواطنين منفذ صرف المعاشات من هيئتى التأمينات، وأنه لايزال بالنسبة لكل مصالح الحكومة المنفذ المفضل لإيداع رسوم الخدمات المختلفة للحكومة وإداراتها ووزاراتها المتعددة، وربما يذكر الوزير أنه عندما تقدم لامتحان المستوى الرفيع فى القدرات دفع رسوم هذا الامتحان بحوالة بريدية.

ولكل أهالينا فى الصعيد والريف المصرى يمثل البريد الوسيلة الوحيدة المعتمدة لانتقال الأموال الصغيرة من الأب إلى الابن أو العكس.

ولهذا فلو كنت مكان الوزير لكنت قد جعلت هدفى العاجل أن أنجح بسرعة فى أن أنشئ خمسة آلاف مكتب بريد على مدى السنوات الخمس القادمة لأغطى كل التجمعات البشرية التى ليس فيها مكتب بريد حتى الآن، ومنها ـ على سبيل المثال ـ حرم كلية الهندسة التى كان يعمل فيها سيادته.

وسأبدأ بأن أشترى (من الملاك الضحايا) مكاتب البريد المؤجرة بإيجار بخس أو أن أستبدل بها مواقع أخرى إذا لم يقبلوا بيعها. ولن أفعل هذا من باب تقديم الخدمات فقط، ولكن من باب الاستثمار الأمثل الذى يعود على وزارتى وحكومتى بدخل مهول جداً، من جراء الأموال التى تودع فى صناديق التوفير والتى بلغت مليارات كبيرة حسب تصريحه، ومن جراء حركة الأموال نفسها ومن الرسوم والأجور التى أتقاضاها مقابل تقديم الخدمات.

ويكفى أن أذكر للوزير أن مكاتب البريد بلغة الاقتصاد الحديث تقوم بكل الوظائف المصرفية التى تقوم بها البنوك، بل وبالإمكان أن تقوم أيضاً بتحويل العملة فضلاً عن أنها تصدر شيكات بريدية بالفعل، كما أنها بمثابة بنك استثمار كبير جداً (وقد كانت مصر إلى حد قريب تفتقد هذا النوع من البنوك)، ولعل الوزير لا يعرف قيمة البنك الألمانى الكبير المرتبط بالبريد، ولكن بوسعه أن يسأل عن طبيعته وجدواه ونشاطه ونجاحه ليدرك كم أن مكاتب البريد تستطيع القيام بكل هذه الوظائف المصرفية بفضل كونها مكاتب بريد.

ويمكن القول بأن مكاتب البريد تمثل أيضا شركة تأمين كبيرة جداً وبنك إسكان وتعمير كبير جداً، فضلاً عن أنها تتيح الفرصة لوجود مكاتب

التليفونات أو التلغرافات العمومية معها أو بالقرب منها، وهو ما يتيح التوسع فى خدمات الاتصالات بدءاً من الإنترنت وما بعدها. وفضلاً عن هذا فقد طورت مكاتب البريد فى فترة سابقة نفسها وأتاحت البريد السريع الدولى والبريد الصوتى.

وفضلاً عن هذا كله فسوف يتيح فتح المكاتب الجديدة فرصاً لما لا يقل عن ستين ألفاً من شبابنا، يؤدون لوطنهم خدمة متميزة ويكسبون رزقاً حلالاً بدلاً من البطالة.

إنى أخشى على مكاتب البريد من تصورات الوزير الجديد، وأخشى أن ينخدع بما انخدعت به وزيرة التأمينات السابقة حين اندفعت إلى توظيف أموال التأمينات فى البورصة، محققة خسارة لم يحققها أحد قبلها. وربما أضاعت ما حافظت عليه الوزيرة السابقة عليها التى بقيت تتولى الأمر وتحافظ على رأس مال التأمينات عشرين عاماً دون مغامرة واحدة.

•

(٣٨)

السكة الحديد . . أولى بالتجديد

أبدأ بأن أعبر عن اعتقادى فى أن السكة الحديد وسيلة حضارة قبل أن تكون وسيلة مواصلات ونقل واتصالات، ونحن جميعاً نكاد نحس بهذا المعنى حين نجد أن أبناء المدن التى تخدمها السكة الحديد أكثر انتظاماً فى مواعيدهم وخططهم، لأنهم يتعودون من صغرهم على الارتباط بمواعيد ثابتة ومحددة سلفاً لوصول وتحرك القطارات، كما تتنامى فى شخصياتهم قدرتهم على اختيار البدائل وفهم قيمة محددات التكلفة المادية والوقتية، وبالطبع فإن هذه القاعدة شأن كل قاعدة تتسع للاستثناءات، فمن الناس مَنْ لا يؤثر فيه النظام مهما بلغت دقته، ومن الناس مَنْ تضبط على مواعيده الساعة حتى لو لم تكن مواعيده إلا لنفسه وليس للآخرين، ومن الناس أيضاً مَنْ إذا وقف على شاطئ البحر الأبيض فى الإسكندرية لعمت الفوضى فى إيطاليا وجنوب فرنسا.

فضلاً عن هذا فإن مجتمع القطار يكفل صورة من تلاقى الزملاء بطريقة شبه دورية، ويتيح الفرصة لأحاديث ومناقشات القطار، ومع «رزمية» أو وتيرة القطار تنضبط «رزميات» أو وتيرات كثيرة فى حياة مستعمليه.

ومع هذا كله فإن استخدام السكة الحديدُ يوفر للدخل القومى نفقات طائلة تنفق على الوقود، فضلاً عن توفير أو تقليل النفقات الجنونية التى تنفق على شراء سيارات بمعدلات هى على الأقل ضعف أقصى معدلات مناظرة لنفس

الطبقة فى البلاد المتقدمة. فالطبيب الأمريكى المناظر لى ينفق على شراء وصيانة سيارته المناظرة لسيارتى ربع ما أنفق، فإذا افترضنا أن الربع يذهب للجمارك وضرائب المبيعات، فإن الربع الثانى ينشأ عن استخدامى للسيارة فى أغراض ومسافات لا يستخدم فيها الأمريكى سيارته، أما الربع الثالث فإنه يذهب فى مصروفات الصيانة المترتبة على ظروف ننفرد بها عن غيرنا بسبب سوء حالة الطرق والمرور النسبى. ومعنى هذا أن السكة الحديد كفيلة بتوفير نصف الإنفاق على السيارات، وهو مبلغ كبير فى إنفاقنا القومى، بل لا أكاد أبالغ إذا قلت إن إنفاقنا على سياراتنا يفوق إنفاقنا على بيوتنا.

وربما نعجب من أننا لم ندرك هذا المعنى فيما مضى، لكننا - وهذا من حسن الحظ - قوم متوكلون، ننفق والله يرزق، ونسعى إلى الرزق والله يرزق.

بعد هذه المقدمة يمكن لنا القول بأننا لا نزال نعبث فيما يتعلق بخطط تنمية السكة الحديد مع أن هناك محددات كثيرة تجعل من الإنفاق على تنمية السكة الحديد فرضاً لابد من أدائه قبل أن يكون خياراً صائباً نحبذ الاتجاه إليه.

ولست أحب أن أفيض فى العوامل التى تدعم وجهة نظرى هذه، لكن يكفينى أن أشير إلى ثلاثة عوامل على سبيل المثال:

العامل الأول: أن السكة الحديد نشاط استثمارى من ذلك النوع المطلوب لنا وهو النوع الكفيل باستيعاب نسبة عمالة مرتفعة، وإذا كانت مشكلة استثمارات الصناعات الحديثة تتمثل فى أن فرصة العمل الواحدة تتكلف مئات

الألوف من الجنيهات، فإن الحال فى السكة الحديد على النقيض من هذا، سواء فى مراحل الإنشاء أو التشغيل، بل إن الواجب الوطنى يقتضينا أن نوفر لأبناء العاملين فى السكة الحديد ـ وهم بلا جدال من الطبقات المطحونة ـ الفرصة فى العمل فى المؤسسة التى أفنى آباؤهم وأولياء أمورهم أعمارهم فى العمل فيها.

العامل الثانى: أن السكة الحديد الناجحة والمنتظمة هى أنجح الوسائل والمخططات فى تفريغ العاصمة (أية عاصمة) من الكثافة السكانية، لأن أبناء الريف يفضلون البقاء فى مواطنهم الأصلية مع السفر المنتظم للعاصمة (سواء فى ذلك عاصمة الجمهورية أو عاصمة المحافظة أو الإقليم) دون أن يتنقلوا إليها بأسرهم ويكفل لهم هذا الوضع أكثر من مزية، فهو يضمن لهم وفراً اقتصادياً ووفراً اجتماعياً نتيجة للبقاء بجانب مواردهم الأقل تكلفة وبجانب أهاليهم وروح الأسرة، فضلاً عما يوفره البقاء بجوار الأهل من تمويل حقيقى بتوفير النفقات.

والمثل على هذا واضح ومعروف لكل المصريين، ومن الثابت فى دراسات الجغرافيا السكنية لأقاليم مصر أن الأقاليم التى ترتبط عن طريق السكة الحديد بالقاهرة، لا تمثل مواقع نزوح إلى العاصمة مهما بعدت، على حين أن أقاليم ومدن أخرى أقرب جغرافياً لا تتمتع بنفس الميزة بسبب فقدان مزية انخفاض تكلفة الانتقال اليومى المنتظم إلى العاصمة ومنها عن طريق السكة الحديد.

ولست أحب أن أذكر أمثلة كثيرة على هذا، لكننى سأقفز إلى مثل يمتد لأكثر من مسافة ٢٠٠ كيلومتر وهو الإسكندرية، فالأسهل علينا أن ننتقل من

القاهرة إلى اجتماع ينعقد فى الإسكندرية من أن ننتقل إلى اجتماع ينعقد فى أى عاصمة من عواصم شرق الدلتا ودمياط كالزقازيق والمنصورة أو أى مدينة من مدن أخرى لا تبعد عن القاهرة أكثر من مائة كيلومتر، ولن أذكر أسماءها لأنه يكفى أهلها ما يشعرون به من ظلم.

العامل الثالث: الذى لابد لى من أن أشير إليه هو أن أعظم مشكلة تواجه الاستغلال الدائم والأمثل لقرى ومدن الساحل الشمالى منذ الآن أو حتى الآن تنحصر فى غياب السكة الحديد الفاعلة عن الوجود، ولو أن خطا كهربيا سريعا للسكة الحديد امتد من المشارف الغربية لمدينة ٦ أكتوبر (فيما بين القاهرة والمدينة الجديدة) إلى الساحل الشمالى، لأصبح الساحل الشمالى مستثمرا طيلة ٧ أشهر على الأقل فى كل عام، ولأصبح الساحل الشمالى لأهل القاهرة (بلا أدنى مبالغة) بمثابة مدينة رأس البر لأهالى دمياط، وبمثابة العجمى لأهالى الإسكندرية.

وقل مثل هذا عن سواحلنا الأخرى، سواء فى سيناء أو البحر الأحمر أو على خليج السويس.

العامل الرابع: هو أن ثلاثة أرباع الإنفاق الحكومى على المدن الجامعية والإنفاق الخاص على السكن الطلابى يمكن توفيره إذا ما تحقق النهوض الحقيقى بالسكة الحديد على نحو ما نرى فى كل بلاد العالم المتقدم.

بل لست أبالغ إذا قلت إن مستوى التعليم الثانوى نفسه سيرتفع وسيعود إلى ما كان عليه فى الثلاثينيات والأربعينيات حين كان هناك عدد محدود من

المدارس الثانوية المتميزة جداً في مدن محدودة العدد، بدلاً من المدارس الثانوية التى أصبحت الآن منتشرة بإفراط فى القرى من أجل تحقيق رغبات الأهالى فى الرقى واقتراب معاهد التعليم، مع أن الأمر لم يتمخض إلا عن النجاح فى غاية واحدة هى ازدهار الغش من خلال المبانى الملاصقة المحيطة بالمدارس من كل جانب.

وحتى أستكمل الصورة فإنى أذكر أن القطارات الآن فى أوروبا تشمل بعض عربات سكة حديد نصفها مخصص لجلوس الركاب، ونصفها الثانى مخصص لأن يضع الطلاب فيه دراجاتهم التى يصلون بها من بيوتهم إلى المحطة، ثم يصلون بها إلى مدارسهم من المحطة، وإنى أتمنى أن أشهد عن قريب مثل هذا الطراز فى مصر.

ربما أنى أحلم، ولو كان الأمر بيدى ما صُعب علىّ تحويل الحلم إلى حقيقة، وإذا كان الأمر كذلك فإنى أحلم بكهربة السكة الحديد كلها، وهذا موضوع ثانٍ.

وأحلم كذلك بأن تكون خطوط السكة الحديد (القضبان) الممتدة من القاهرة إلى الإسكندرية عشرة خطوط على الأقل وليست خطين فقط على نحو ما هو موجود الآن. . وهذا موضوع ثالث.

(٣٩)

هل آن الأوان لكهربة السكة الحديد؟

بعد ارتفاع أسعار تذاكر السفر بالقطار الفاخر إلى الإسكندرية إلى ثلاثين جنيهاً للدرجة الأولى، سألنى أحد أصدقائى: هل تعتقد أن للسكة الحديد الحق فى مثل هذه الخطوة؟ قلت نعم، فوجئ صديقى وسألنى باستنكار: ألا يكفيها المكسب من السعر السابق (٢٢ جنيهاً)، وذهل لما أجبته باطمئنان ويقين أنه حتى فى ظل هذه الثلاثين جنيهاً فإن السكة الحديد تخسر وتستحق الدعم، وأن الدعم يأتيها من الحكومة ومن المواطنين أنفسهم. سألنى فى استنكار: كيف يدعم المواطنون السكة الحديد؟ قلت: إن المواطنين الذين يعملون بالسكة الحديد يدعمونها ويدعمون تذكرتك هذه بأجورهم المنخفضة والإنفاق المنخفض للدولة على الخدمات الاجتماعية المقدمة لهم. ذهل صديقى الذى يثق بى وسألنى أخيراً: ولماذا إذن كل هذا؟ وما السر فى كل هذا؟ قلت له: ببساطة لأن السكة الحديد استثماراتها مرتفعة جداً، وتكاليفها مرتفعة جداً. قال: أصحيح هذا، ولهذه الدرجة؟ قلت: نعم. قال: والحل؟ قلت: كهربة السكة الحديد.

كان آخر أسئلته: هل ترى أنه آن الأوان لكهربة السكة الحديد؟ قلت: إن السؤال منطقى لكنه ربما يحتاج إلى أن يعقبه سؤال آخر: وهو لماذا؟ والإجابة

واضحة، وهى حقيقة كبيرة ضخمة، فإن كهربة السكة الحديد كفيلة بتقليل تمويل هذه المرفق إلى أدنى الحدود، وبالتالى تتيح الفرصة للتوسعات المنشودة فى هذا المرفق.

ومن العجيب أننا لا نزال نستعمل طاقة الديزل فى تسيير السكة الحديد على الرغم من نجاحنا الباهر فى استخدام الكهرباء فى المترو، سواء فى الأنفاق أو على سطح الأرض، وكل الناس يرون فى أنشطة الحياة المختلفة المحركات الكهربية وهى تؤدى الوظيفة التى تؤديها محركات الديزل (أو المحركات الأخرى) باقتدار وسرعة وفعالية مذهلة، بل منْ العجيب أننا جميعاً فى بيوتنا ومكاتبنا قد تحولنا منذ زمن طويل إلى الطاقة الكهربية، وأرجو أن يدلنى أحد على بيت لا يزال يستعمل مواقد الجاز (البريموس)، أو أفران الفحم، أو «كلوبات» الإضاءة.. إلخ.

وإذا ما تأملنا حركة عربات القطار فى مترو الأنفاق أو خطوط المترو أو الترام، لاستطعنا ببساطة أن ندرك الفارق الرهيب بين أداء محركات الكهرباء ومحركات الديزل. وليس هذا المقال مجالاً لشرح الفروق المتعددة بين أداء النوعين المختلفين من المحركات ولكن أستطيع أن أجزم بأن القراء جميعاً يدركون طبيعة الفارق فى الأداء، وإن لم يدركوها فى التشغيل. فالمحركات الكهربية سريعة، وهادئة، ونظيفة، وآنية العمل تستجيب من فورها لأمر التشغيل أو لأمر إيقاف التشغيل [ولهذا علاقة وثيقة بأخطر ما فى القطارات والسكة الحديد وهو جسامة الخسائر فى حوادثها] وفضلاً عن هذا فان القطارات التى تعمل بمحركات الكهرباء تتميز بأنها خفيفة الوزن والحركة إذا ما

قورنت بمحركات الديزل، كما أنها تتمتع بأدنى قدر من الضوضاء إذا ما قورنت بالضوضاء التى تحدثها قاطرة واحدة فى محطة مصر فتجعل كل ملاصق لجاره لا يستمع إليه إلا بصعوبة شديدة.

ومع هذا كله فإننا للأسف الشديد لانزال نستخدم محركات الديزل بصفة أساسية فى تشغيل السكة الحديد المصرية بحكم أنها هى القائمة بالعمل، وأن النظام القائم يعتمد عليها منذ زمن طويل، وهذا حق ولاشك فيه، لكن لابد لنا من البدء فى التطوير والتحول بطريقة مدروسة إلى محركات الكهرباء، وليكن هذا على مدى ثمانية أعوام على سبيل المثال، بحيث ينتهى تحويل خطوط الوجه القبلى إلى الطاقة الكهربية خلال أربعة أعوام، وينتهى تحويل خطوط الوجه البحرى خلال الأعوام الأربعة التالية، ونستهلك على مدى هذه السنوات الثمانى كل محركات الديزل الموجودة بالفعل، فى الوقت الذى نتوقف فيه منذ الآن عن شراء محركات ديزل جديدة، ولا نتوقف فى ذات الوقت عن صيانة ما هو موجود وتوظيفه إلى أقصى درجات التوظيف والاستعمال، من أجل توفير النفقات للإنفاق على عملية التحويل إلى التشغيل بالكهرباء.

□

لست أحب أن أصادر على تصورات الناس للقطارات العاملة بالكهرباء، لكنى وقد جربت ركوب النوعين لا أجد حرجاً فى أن أقول بملء الفم: إن القطارات الكهربية أسرع بكثير، وربما تفوق سرعتها ضعف سرعة القطارات الديزل أو ضعفيها، وفضلاً عن هذا فإن المحركات الكهربية تجعل القطارات أهدأ

بكثير من تلك التى يحس معها الإنسان بحركات قاسية واهتزازات قصوى وضجيج لا ينتهى، ويمتد هذا الضجيج حتى لصفارات القطارات.

أما الأهم من هذين العاملين، فهو قلة تكلفة القطارات الكهربية، سواء على مستوى الصيانة، أو - وهو الأهم - على مستوى تكلفة شراء القاطرات نفسها. بل إن المحركات الكهربية على نحو ما نرى لا تتطلب ما تتطلبه محركات الديزل من تسخين فى البداية، ومن مناورات فى الانتقال من مقدمة قطار إلى المخزن ثم إلى مقدمة قطار آخر. . وهكذا.

وفضلاً عن هذا كله فشتان بين طاقة نظيفة كالكهرباء، وطاقة أقل نظافة بكثير كطاقة الديزل.

ومع هذا فلابد أن نحمد الله على أننا وصلنا إلى طاقة الديزل بعد أن كنا نسير بطاقة الفحم، ولابد أيضا أن ندعو الله أن يحفظ علينا طاقة الديزل حتى لا نعود إلى طاقة الفحم والدفع اليدوى والشراع، سواء كان حجرياً أو خشبياً.

ولست أستطيع أن أحدد ما هو السبيل إلى إقناع الحكومة بأن تبدأ فى هذا الطريق، لو كنت عضواً فى مجلس الشعب لوجهت سؤالاً إلى الوزير، ولو كنت عضواً فى مجلس الوزراء لوجهت استفساراً ودياً إلى سيادته، ومع عقيدتي الراسخة في قوة القلم فإنى أخشى ألا يصل صوت القلم إلى سمع الحكومة، ولهذا فإنى أحض كل قارئ أن يبذل جهده فى الدعوة إلى دراسة ما أدعو إليه، ولا أقول تنفيذه، فربما كنت على خطأ.

(٤٠)

مضاعفة خطوط السكة الحديد

لو أنى كلفت بكتابة برنامج حزب انتخابى يخوض انتخابات عامة في بلد نامية، لجعلت أول بند فى برنامج التنمية الذى يعد هذا الحزب بتنفيذه، أن يزداد طول خطوط السكك الحديدية الممتدة إلى عشرة أضعاف، ولو كان هذا الحزب فى مصر لجعلت الارتفاع إلى عشرين ضعفاً، ولو كان هذا الحزب هو الحزب الوطنى الحاكم الآن لجعلت الارتفاع إلى ثلاثين ضعفاً كى أعوض التقصير الذى وقعنا فيه طيلة الفترة الماضية.

كان والى مصر عباس الأول، الذى يُظلم فى التاريخ ظلماً بيناً [لأنه يقارن بجده محمد علي، وبابن عمه إسماعيل] رجلاً عظيماً متفتحاً، بدأ مدّ السكة الحديد فى مصر قبل أن تمتد فى كل العالم، وقبل أن توجد فى الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، وحين جاء السلطان عبدالعزيز لزيارة مصر فى عهد الخديو إسماعيل، كانت السكة الحديد من أبرز ما افتخر عليه به الحاكم المصرى.

ومنذ ذلك الحين توقفنا عن تطوير السكة الحديد إلا بسرعة السلحفاة، ولعل أصدق وصف يلخص لنا مأساة البطء فى تجديد السكة الحديد، هو العبارة المتداولة بين الناس بأن بناء كوبرى حجر النوتية الجديد فى مدخل الإسكندرية، وهو كوبرى قصير جداً (لأنه يعبر ترعة المحمودية فحسب)، قد استغرق من الوقت ضعف الوقت الذى بُنى فيه السد العالى.

لا أحب أن أطيل فى المقدمات، ولكنى سأكتفى بأن أذكر أهم رقم يصور جوهر المشكلة.

فطول خطوط السكة الحديد فى مصر لايتعدى خمسة آلاف كيلومتر فقط بعضها مزدوج وأغلبها فردى!!

ولست أستطيع أن أتصور هذه الخطوط إلا وقد أصابها التطوير السريع على ثلاثة محاور:

المحور الأول:

تربيع وتسديس وتثمين وتعشير الخطوط الحالية، فلا أتصور خطوط السكة الحديد بين القاهرة والإسكندرية وقد وقفت عند خط واحد للذهاب، وخط آخر للعودة، وإنما أتصور أن نبدأ بتربيع هذه القضبان على نحو ما هو متبع ما بين القاهرة وقليوب، ونحن نعرف أن المسافة بين القاهرة وبنها - على سبيل المثال - تحتمل الخطوط المتجهة إلى طنطا والإسكندرية وبلاد المنوفية والغربية والبحيرة وإلى مرسى مطروح وإلى الزقازيق وبورسعيد والإسماعيلية وإلى المنصورة ودمياط، فضلاً عن خطوط الضواحى، وما بين بنها وطنطا يوجد من زمن قديم طريقان: طريق بركة السبع الشهير، وطريق آخر، وأظن أن الحاجة الماسة إلى تنمية السكة الحديد تقتضى مد قضبان جديدة لتكون عشرة خطوط على الأقل على مدى المسافة بين القاهرة وقليوب، ثم ثمانية خطوط على الأقل على مدى المسافة بين قليوب وبنها، ثم ستة على الأقل ما بين القاهرة وطنطا، ثم أربعة على الأقل ما بين طنطا والإسكندرية.. وهكذا.

أما الخطوط التى لا تزال فردية فهى على أقل تقدير فى حاجة إلى إقرار وتنفيذ خطة الازدواج بأقصى سرعة، ليتم القضاء على نظرية الخط المنفرد الذى تنتظر القطارات عليه بالساعات حتى يخلو، ومن ثم يمكن عندئذ الوصول من القاهرة إلى دمياط - على سبيل المثال - فى نصف ساعة أو ثلاثة أرباع الساعة بدلاً من الساعات الأربع - على الأقل - التى يحتاجها القطار الآن، وحتى يمكن أن يقوم قطار دمياط الفاخر بثلاث رحلات فى اليوم بدلاً من رحلة واحدة يقوم بها اليوم. وقل مثل هذا فى شأن قطارات خطوط الإسماعيلية وبورسعيد.

المحور الثانى :

يحتاج الوجه القبلى إلى اهتمام مضاعف عن الاهتمام الذى صورناه فى الفقرة السابقة للوجه البحرى، ولست أظن أن من حق الحكومة (أية حكومة) أن تفخر بأى نجاح تنموى إذا هى لم تحقق فى مدى ثلاث سنوات على أكثر تقدير الوصول إلى أسوان من القاهرة فى أربع ساعات أو خمس ساعات على أقصى تقدير، ولو كان الأمر بيدى لنقلت كل الموازنة المخصصة لوزارة السياحة ولهيئاتها جميعاً على مدى خمس سنوات للإنفاق على بناء خطوط السكة الحديد الجديدة، وأن يتم هذا بنقل الموازنة نقلاً مع الاحتفاظ بحق السياحة فى إعادة الموازنات المنقولة بعد خمس سنوات، وساعتها فإن السياحة نفسها هى التى ستنطق بمدى النجاح الذى أتيح لها. ومن الصعب على إنسان القرن الحادى والعشرين أن يتقبل فكرة ضياع يوم كامل من عمره فى السفر بالقطار من القاهرة إلى أبو سمبل على سبيل المثال.

من ناحية أخرى فإن من المهم أن نفهم وندرك أن المجتمع المصرى فى الوجه القبلى مجتمع فقير الموارد لا يتحمل أن يدفع فى تكلفة السلع المنقولة إليه تكلفة نقل عالية، ولابد أن يتاح نقل هذه السلع عبر السكة الحديد بأقل تكلفة ممكنة لكى نؤدى بصورة واقعية حقوق المواطنة لأهالى الصعيد. ومن الظلم أن يدفع مواطن سوهاج ـ على سبيل المثال ـ جنيها كاملا ثمناً لكيلو الطماطم الذى تكلف نقله ستون قرشا ما بين تكلفة نقل بسيارات النقل العاملة بالديزل وتكلفة الفاقد فى أثناء النقل فى الجو الحار، بينما النقل عبر ثلاجات (حاويات) السكة الحديد كفيل بأن يخفض التكلفة إلى عشرة فى المائة فقط من التكلفة الحالية، وإلا فما معنى أن المواطن فى سوهاج مواطن مصرى ولا يقدم له الوطن الخدمة فى سعر المنتج الذى يستخدمه فى طعامه كل يوم!

المحور الثالث: هو إنشاء خطوط جديدة للسكة الحديد:

وفى هذا المجال فإنى ألخص معاناة طويلة فى تصور الخطوط الحرجة والملحة التى لابد من وجودها:

١ ـ فلابد من وجود خطين آخرين يجتازان قناة السويس ويعبران سيناء بطولها وعرضها، خط إلى الجنوب مباشرة من بورسعيد، وخط إلى الشمال مباشرة من السويس، وبهذه المناسبة نذكر بكل التقدير إنجاز كوبرى الفردان.

٢ ـ ولابد من خط ينتقل بالقادمين من الصعيد عند بنى سويف ليعبر شرق كتلة القاهرة الكبرى كلها ليربط خطوط الصعيد بخطوط الوجه البحرى والقناة، بحيث تكون المحطة التالية لبنى سويف هى الزقازيق مباشرة.

٣ ـ ولابد من خط آخر ينتقل بالقادمين من الصعيد عند الواسطى إلى الفيوم (محيياً الخط الذى دمرناه لتونا وكان موجوداً ما بين الفيوم والواسطى)، ولينقل غرب كتلة القاهرة الكبرى كلها ليربط خطوط الصعيد كلها بخطوط غرب الوجه البحرى والإسكندرية والساحل الشمالى، وبحيث تكون المحطة التالية للفيوم هى طنطا مباشرة.

٤ ـ ولابد من خط يعبر مصر كلها بالعرض من الغردقة إلى الأقصر إلى برقة فى جنوب ليبيا، وليكون هناك معبر حديدى إلى ليبيا من الجنوب، بالإضافة إلى المعبر القابل للامتداد الآن فى الشمال بحذاء ساحل البحر الأبيض المتوسط.

٥ ـ ولابد من إحياء خط السودان بكل السبل الممكنة والتكنولوجيات المتاحة حتى يصبح الوصول إلى الخرطوم من القاهرة فى نفس اليوم ميسراً.

٦ ـ ولابد من الوصول إلى تركيا (للوصول إلى أوروبا كلها من خلال خطوط الشرق السريع والاكروبول)، سواء تم هذا عن طريق غزة وسوريا، أو عن طريق الممر الآمن المزمع إنشاؤه فى أراضى فلسطين، أو حتى عن طريق إسرائيل، وإلا فما معنى أن لنا علاقات معها وسفارة وقنصلية؟

٧ ـ ولابد من وجود خط سكة حديد فى شرق النيل ليمر بعواصم الدلتا كلها، لأن الخط الحالى للمنصورة ودمياط لا يمر إلا غرب النيل عبر زفتى وسمنود وطلخا وشربين تاركاً ميت غمر وأجا والمنصورة وفارسكور ودمياط.

٨ ـ ولابد من خط يربط واحة سيوة وواحاتها المجاورة بالفيوم مباشرة،

لتنتقل حركة هذا الجزء من وطننا إلى الدلتا والوادى وعبر الخطوط المتاحة من قبل .

٩ ـ ولابد من إحياء سكة حديد الدلتا التى لم يتورع بعض المسئولين فى المحليات للأسف عن بيع قضبان السكة الحديد المخصصة لها ، وبيع الأراضى التى كانت مخططة لمرور قطاراتها ، وعلى سبيل المثال كان هناك خط كامل ما بين المنصورة ودمياط بطول الترعة الشرقاوية فتوقف ، وكان هناك خط آخر لا تخلو مذكرات سعد زغلول من الإشارة إلى استعماله له فى كثير من الأيام للوصول إلى عزبته فى مسجد وصيف ، وكانت هناك خطوط كثيرة تربط عواصم الدلتا جميعاً بطريقة ذكية ، ولا تزال بعض خطوطها تعمل ، كما أن بعض قضبانها لا تزال فى أماكنها لأنها لحسن الحظ لم تصادف حيتان أو أسماك الإدارة المحلية .

وكل هذه الخطوط تحقق التواصل بين بلاد عالية الكثافة ، وهى فى حاجة إلى الإحياء مهما كان تصور هذا الإحياء مستحيلاً ، حتى لو أصبحت بعض أجزائها تحت الأرض على نحو ما فعلنا فى الصرف المغطى .

أما ما فعلناه من إماتة هذه الخطوط فجريمة خلقية ووطنية لا حدود لها ولكن الله غفار للذنوب .

(٤١)

هل يمكن إعادة توزيع السكان من خلال شبكتى طرق واتصالات متميزتين؟

ربما يمثل هذا السؤال تحديا من أولويات تحدياتنا فى المرحلة الراهنة، وربما تتمثل فى هذا السؤال الإجابة عن سؤال آخر عن أولويات الإنفاق العام ومردوداته، وقد استعرضنا عبر فصول هذا الكتاب كثيرا من الأفكار الخاصة بإعادة التقسيم والتوزيع وإعادة الهيكلة وما إلى ذلك من أنماط التنمية بإعادة استخدام الموارد أو بإعادة توزيعها، ومع هذا فقد بدا لى أن من المهم أن أخصص لهذا السؤال فصلا كاملا أستعرض فيه بطريقة محددة نموذجا من الأنماط التى يمكن توقعها من خلال مثل هذا التفكير.

وقد آثرت للتدليل على مدى جدوى ما أطالب به من تفكير أن ألجأ إلى الاستشهاد والاستعانة بدراسة للأستاذ الدكتور أحمد إسماعيل عرضها فى ندوة المعمور المصرى التى أقيمت برعاية وزارة الزراعة والجمعية الجغرافية المصرية، وقد اكتشف الأستاذ الكبير فى دراسته أن سكان المدن ظلوا يزدادون حتى إحصاء ١٩٨٦، ثم بدأوا فى التناقص بعد هذا، وهذه نقطة جوهرية سوف نتأملها من خلال الإحصاءات ومن خلال استنتاجات الأستاذ الكبير ثم نعقب عليها:

التوزيع العددى والنسبى لسكان المدن وسكان الريف

فى مصر على مدى القرن العشرين

سنة التعداد	جملة السكان بالألف نسمة	سكان المدن		سكان الريف	
		العدد بالأف نسمة	النسبة ٪	العدد بالألف نسمة	النسبة ٪
١٩٠٧	١١,١٨٣	٢,١٢٥	١٩	٩,٠٥٨	٨١
١٩١٧	١٢,٦٧٠	٢,٦٤٠	٢١	١٠,٠٢٩	٧٩
١٩٢٧	١٤,٠٨٣	٣,٧١٥	٢٦	١٠,٣٦٧	٧٤
١٩٣٧	١٥,٨١١	٤,٣٨٢	٢٨	١١,٤٢٩	٧٢
١٩٤٨	١٨,٨٠٥	٦,٢٠٢	٣٣	١٢,٦٠٣	٦٧
١٩٦٠	٢٥,٧٧١	٩,٦٥١	٣٧	١٦,١٢٠	٦٣
١٩٦٦	٢٩,٧٣١	١٢,٠٤٢	٤٠	١٧,٦٨٩	٦٠
١٩٧٦	٣٦,٦٥٦	١٦,٠٩٥	٤٤	٢٠,٥٦٠	٥٦
١٩٨٦	٤٨,٢٥٤	٢١,٢١٥	٤٤	.٢٧٠٣٨	٥٦
١٩٩٦	٥٩,٢٧٢	٢٥,٤٧١	٤٣	٣٣,٨٠١	٥٧

المصدر : أ . د. أحمد إسماعيل ، ندوة : نحو خريطة جديدة للمعمور المصرى ومصادر البحث : التعدادات المصرية ١٩٠٧ - ١٩٨٦ والبيانات الأولية لتعداد ١٩٩٦ ولا تشمل بيانات التعددات المصريين المقيمين بالخارج .

يستنتج الدكتور أحمد إسماعيل من أرقام الجدول «أن أعداد سكان المدن ونسبتهم كانت آخذة فى الزيادة من تعداد لآخر فى التعدادات المصرية العشرة الأخيرة، وذلك حتى تعداد ١٩٧٦، ثم توقفت الزيادة فى تعداد ١٩٨٦ وتناقصت نسبة سكان المدن فى تعداد ١٩٩٦ عما كانت عليه فى تعدادى ١٩٧٦ و١٩٨٦، وإن كانت أرقامهم المطلقة قد تزايدت، وإن دل هذا على شىء فإنما يدل على أن عنصر الجذب إلى سكنى المدن لم يعد كبيرا كما كان عليه الحال فى الماضى، وحتى تعداد ١٩٧٦ كانت نسبة سكان المدن تتزايد من تعداد لآخر باطراد وبنسب مرتفعة، فى الوقت الذى كانت نسبة سكان الريف فيه تتناقص، فهل معنى ذلك أن المدن فقدت قدرتها على الجذب كما يظهر لأول وهلة، وأن الريف أصبح يحتفظ بنسبة أكبر من السكان الذين يولدون فيه؟ الواقع أن هذه الأرقام فى حاجة إلى قدر من التحليل الذى يتعدى الصورة الظاهرية، فلم تزل المدن تجتذب أعدادا كبيرة من السكان الريفيين، غير أن ثبات نسبة سكان المدن، ثم انخفاض هذه النسبة يرجع إلى أن بعض العاملين فى المدن قد أصبحوا يسكنون القرى القريبة من المدن ويقومون برحلة العمل اليومية، أو بعبارة أخرى فإن الرحلة اليومية للعمل قد حلت محل الهجرة والانتقال الدائم للسكن فى المدن نظرا لارتفاع إيجارات المساكن فى المدن، بل واختفاء ظاهرة الإيجار أحيانا ليحل محلها تمليك الوحدات السكنية فى المدن، وهو ما يضع عبئا اقتصاديا ثقيلا على الراغبين فى الهجرة من الريف إلى المدن».

والواقع أنه يجب علينا أن ننتبه إلى ما ينبغى أن تكون عليه انعكاسات هذه الحقيقة التى أشار إليها الدكتور أحمد إسماعيل فيما يتعلق بتخطيطنا التنموى.

فمن المهم أن نأخذ من هذه الأرقام ودلالاتها دافعا يحثنا بقوة على الانتصار للسياسات الآخذة بتنمية حركة المواصلات والاتصالات بين المدن والريف فى شتى أنحاء الوطن، ويقتضى هذا أن يتمتع سكان الريف بالخدمات المتاحة فى المدن دون أن يتحملوا أعباء مالية يومية فيما يتعلق بالانتقالات والاتصالات التليفونية على سبيل المثال، وعلى نفس الخط فلابد أن يكون هذا هو أسلوب تعاملنا مع سكان ضواحى المدن الكبرى وضرورة تمتعهم باتصال ميسر بمناطق وسط المدن، ولن يتحقق هذا إلا بتنمية واسعة الخطى فى مرفق السكك الحديدية والمواصلات الكهربية على وجه التحديد هذا من ناحية، وبتطوير خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية (والمحمول) وخفض تكلفتها بما ييسر على سكان كل إقليم الاتصال الفورى دون حاجة إلى تكبد تبعات طلب الاتصال عن طريق ما يسمى بلغة هيئة الاتصالات: «المسافات الطويلة أو النداء الآلى» الذى تعتبره الهيئة بمثابة كماليات مرتفعة الثمن فى الشريحة، ومستلزمة اشتراكا خاصا (من ناحية)، ودون أن يتكلفوا بعد هذا ثمنا مرتفعا للجوء المستمر لخدمة النداء الآلى هذه (من ناحية أخرى». . ولهذا فقد طالبت منذ سنوات بأن تكون أرقام تليفونات المدن الجديدة المحيطة بالقاهرة متمتعة بنفس الكود الخاص بالقاهرة وبدون حاجة إلى الزيرو (٠١١ فى أكتوبر و٠١٥ فى العاشر من رمضان. . وهكذا)، بل إننى نبهت إلى خطورة الجانب الآخر من الخطوة التى كانت هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية قد اتخذتها بتخصيص سنترالات جديدة فى مدن الجيزة القريبة من القاهرة (وخصصت لها الرقم الكودى ٠١٨) بعد أن كانت مدن كالحوامدية تتمتع بنفس الرقم الكودى للقاهرة (٠٢)، وهو ما كان يشجع أهالى الحوامدية على البقاء فيها والعمل فى القاهرة مع سهولة المواصلات (وبخاصة مع

توافر خدمات شركة السكر) والاتصالات . . وفى الواقع أن كثيرا من المسئولين فى قطاعات مختلفة قد عبروا لى عن ترحيبهم بمثل هذه الأفكار، فضلا عن وعود بسرعة النظر فى مثل هذه الخطوات الجريئة التى لا تحتاج أكثر من قرار .

وأظن أن إنجاز خطة عاجلة لرفع كفاءة خطوط السكك الحديدية المرتبطة بالعاصمة وضواحيها يمثل خطوة مضمونة النتائج فى رفع بعض المعاناة عن القاهرة وقلبها من ناحية، وفى تنمية ضواحى العاصمة والمدن الجديدة المحيطة بها من ناحية أخرى . . كذلك فإن إنجاز طرق سريعة وحرة (أى بدون تقاطعات كفيلة بتوقيف أو قطع الطريق المتدفق مرة بعد أخرى) يمثل الخطوة الحاسمة فى إحياء أية مدينة جديدة مرتبطة فى الأصل بمدينة قديمة أو مجتمع قديم، ونحن نستطيع أن ندرك هذا بكل سهولة من تجربتنا فى محور ٦ أكتوبر الذى أحيا المدينة وأنعشها بعد أن كادت هذه المدينة الكبيرة تتعرض للوفاة الإكلنيكية عبر طريقى فيصل والهرم، وكان التعبير الشائع فى ذلك الوقت أنها أقرب إلى الإسكندرية منها إلى القاهرة، وكان هذا للأسف صحيحا من وجهة النظر المرورية. ولا ننسى فى هذا الصدد أن نشير إلى أن العاشر من رمضان تعانى اليوم من البعد النسبى إذا ما قورنت بالسادس من أكتوبر، وذلك بسبب غياب محور يكفل نقل الحركة من وسط القاهرة إلى طريقها مباشرة، فكل المحاور الموجودة الآن والتى تصل القاهرة بالشمال الشرقى منها وبالشرقية والقنال والجزء الشرقى من الطريق الدائرى، أصبحت (بفعل الضغط المرورى صباحا ومساء) من محاور داخل المدينة فى المقام الأول وفقدت ما كان من خصائصها فى زمن مضى من كونها وسيلة اتصال سريع بطرق سريعة خارج القاهرة .

وربما يقتضى هذا الوضع التفكير الجاد فى إنشاء محور علوى على هيئة خط مستقيم يبدأ من ميدان مدينة البعوث الإسلامية ويصب فى طريق الإسماعيلية الصحراوى مباشرة عند النفق المؤدى إلى مدينة العبور، وبمثل هذا المحور ـ فقط ـ يمكن إعادة إنعاش الحياة فى أربع مدن جديدة هى: العاشر من رمضان، والعبور، وبدر، والشروق، فضلا عن تيسير الوصول إلى مدن القناة ومحافظة الشرقية وإلى إقليم القليوبية الشرقى فى الخانكة وأبى زعبل، و فضلا عن تسهيل الوصول إلى التجمع الخامس والقاهرة الجديدة، وفضلا عن رفع المعاناة عن المناطق القاهرية التى لا تزال تتحمل هذه الحركة المرورية (الإقليمية) بدون داع ملح! وكلنا يدرك أن المرور فى هذه المناطق أصبح أصعب مما كان عليه فيما مضى، وأنه يزداد صعوبة يوما بعد يوم.

□

وخلاصة القول فى هذا الصدد أننا بحاجة إلى أن نعيد النظر فى توزيع موازناتنا، فقد يكون إنشاء خط سكة حديد سريع أولى من إنشاء جامعة جديدة أو مستشفى جديد، وقد يكون إنشاء أربع مدن جديدة أولى من إنشاء نفق متقدم ومتطور كنفق الأزهر (الدراسة ـ الأوبرا)، وقد يكون تيسير وسائل النقل والاتصال والاتصالات التليفونية بالضواحى أجدى من إنشاء مساكن جديدة للطبقة الفقيرة داخل الكتلة السكنية القديمة، وقد يكون رفع كفاءة طرق محيطية قائمة أجدى بكثير من إنشاء كبارى علوية أو أنفاق محدودة فى وسط المدن.. وهكذا.

وفى جميع الأحوال فإن الحاجة أصبحت ملحة إلى فهم الطبيعة الديناميةللجغرافيا فى القرن الحادى والعشرين، فلم تعد الأماكن أو «المواضع» المختلفة تبعد عن بعضها بقدر ما تبعد على الخريطة، ولكنها أصبحت تبتعد وتقترب بقدر ما يتهيأ لها من طرق (حديدية ومدنية)، ومن اعتمادها على بعضها وارتباطها ببعضها اقتصاديا واجتماعيا، وربما أن هذه الحقيقة جديرة بالتعميق لدى كل من يتصدون الآن لكل القرارات الإدارية، سواء على مستوى التخطيط أو التنفيذ، أو علاج المشكلات الطارئة وهى كثيرة.

عدد الركاب المستخدمين لأنشطة قطاع النقل المملوك للدولة

خلال الفترة من ٨١/ ٨٢ - ٢٠٠٠/ ٢٠٠١*

النشاط	الوحدة	٨١/ ٨٢	٩٩/ ٢٠٠٠
السكة الحديد	راكب/ كم (بالمليون)	١٧,٩٠٣	٧١,٥١٠
الطـرق البرية	راكب/ كم (بالمليون)	٤٧,٤٤٩	١٠٦,٩٦٠
النقل النهرى	طن/ كم (بالمليون)	٢,١١٤	٢,٦٧٥
النقل البحرى	(ألف راكب)	١٢	٥٨٧
النقل الجوى	راكب/ كم (بالمليون)	٣٤٠٤	٨,٥٦٨
مطار القاهرة	راكب (بالمليون)	٦	٨,٧
المطارات الأخرى	راكب (بالمليون)	١,٤	٦,٤

* المصدر: كتاب «مبارك: إنجازات ٢٠ عاما»، الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٠١، نقلا عن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة مع إعادة صياغة الجدول وتقريب الأرقام حسابيا.

تطور خدمات النقل بأنشطة قطاعات النقل المختلفة

(١٩٨١ـ ٢٠٠٠)

النشاط	الوحدة	١٩٨١	٢٠٠٠
السكة الحديد	طن/ كم (بالمليون)	٢,٣٠٧	٤,٥٩٠
الطرق	طن/ كم (بالمليون)	١٣,٨٩٠	٣٨,٧٠٢
النقل النهرى	طن/ كم (بالمليون)	٢,١١٤	٢,٦٧٥
النقل البحرى	ألف طن	٢,٩٠٣	٩,٦٧٧
النقل الجوى	طن/ كم (بالمليون)	٦٠	٢١٤
مطار القاهرة	طائرات بالألف	٥١	٩٠
المطارات الأخرى	طائرات بالألف	٠	٧٩,٣

* المصدر: كتاب «مبارك: إنجازات ٢٠ عاما»، الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٠١، نقلا عن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة مع إعادة صياغة الجدول وتقريب الأرقام حسابيا.

معدلات نمو حركة النقل المملوك للدولة خلال عشرين عاما

ركاب السكة الحديد	٣٩٩٪
ركاب النقل البرى	٢٢٥٪
ركاب النقل النهرى	١٢٦٪
ركاب النقل البحرى	٤٨٩١٪
ركاب النقل الجوى	١٧٢٪
ركاب مطار القاهرة	١٤٥٪
ركاب المطارات الأخرى	١١٢٪
حجم النقل بالسكة الحديد	١٩٨٪
حجم النقل البرى	٢٧٨٦٪
حجم النقل النهرى	١٢٦٪
حجم النقل البحرى	٣٣٣٪
حجم النقل الجوى	٣٥٥٪

استخرجت هذه النسب بناء على الأرقام المتاحة فى الجدولين السابقين، وتنبئ هذه النسب عن مدى الحاجة الملحة إلى السكة الحديد والنقل البحرى مع ازدياد معدلات استخدامها على الرغم من أنها لم تشهد النمو المطلوب.

الباب العاشر

تنمية وسائل وموارد النقل

- الطرق التى تحتاجها الدلتا فى بداية القرن الحادى والعشرين
- الطرق التى يحتاجها الصعيد فى بداية القرن الحادى والعشرين
- رفع كفاءة الطرق أم خفض كفاءتها؟
- النقل النهرى والبحرى فى حاجة إلى رعاية

(٤٢)

الطرق التى تحتاجها الدلتا في بداية القرن الحادى والعشرين

تناولت فى أكثر من فصل من كتابى «القاهرة تبحث عن مستقبلها» بعض الأفكار الكفيلة بالتغلب على أزمات المرور ورفع كفاءة الطرق فى داخل مدينة القاهرة التى أصبحت تمثل ربع الاهتمام التنفيذى على الأقل فضلاً عن أنها تمثل المأوى لأكثر من خمسى سكان الجمهورية ومجال الحركة لحوالى ٤٠ - ٥٠٪ من المواطنين .

وفى هذا الفصل أود أن أعرض بعض الأفكار الخاصة بالمرور والطرق على مستوى الوجه البحرى وفى هذا الصدد أعتقد أنه يجب علينا أن ننتبه إلى عدد من الحقائق المهمة :

١ - فلابد من الاهتمام فى المرحلة القادمة بالطرق التى تسير مع خطوط العرض وذلك فى مقابل الاهتمام السابق الذى كرس الاهتمام بالطرق الطويلة منذ عهد الفراعنة ومنذ جرى النيل فى أرض مصر ، وجرت الطرق بالموازاة له ونحن الآن فى حاجة ماسة إلى إنشاء مجموعة من الطرق العرضية التى تقطع الدلتا من شرقها إلى غربها .

وإذا نظرنا إلى خريطة الدلتا والطرق القائمة فيها فسوف ندهش حين نجد هذا النوع من الطرق العرضية يقتصر على خط المعاهدة الذى أنشئ بمقتضى معاهدة ١٩٣٦ « الاسماعلية - الزقازيق - ميت غمر - زفتى - طنطا » حين انتبه البريطانيون إلى الأهمية القصوى لمثل هذا الخط .

ومن المدهش « والمؤسف كذلك » أن هذا الخط مايزال أقل مما هو مطلوب له بمراحل قصوى . . فلم يتم ازدواجه ولم يتم تزويده بالكبارى العلوية العابرة للمدن والطرق المتقاطعة معه . . . . والأدهى والأمر أن هذا الطريق ظل إلى عهد قريب جدا يستعمل مشايات كوبرى السكة الحديد فى عبور النيل بين زفتى وميت غمر حيث يتم التبادل بين اتجاه الشرق إلى الغرب واتجاه الغرب إلى الشرق كل خمس دقائق على سبيل المثال . . . وقد تأخر كثيرا إنجاز الكوبرى العلوى البديل، ولكنه حتى بعد إنجازه لم يتمكن من الارتفاع بمستوى الطريق بفضل غياب عمليات «المحورة» بينه وبين الطرق القديمة المتقاطعة معه والمتعامدة عليه .

٢ - انطلاقا من هذه الفكرة فإن جسارة التخطيط الواعى تدعونا إلى انشاء أربعة طرق جديدة تماما بعرض الدلتا كلها وبعرض لايقل عن ٤٠ متراً للطريق الواحد وبكبارى علوية لهذه الطرق تعبر بها النيل والترع الرئيسية والطرق الحالية والسكك الحديدية القائمة وتكون هذه الطرق على سبيل المثال على النحو التالى :

(أ) الطريق الأول :

عند خط العرض ١٥ , ٣٠ تقريبا ويبدأ من فايد على البحيرات المرة وطريق الاسماعلية الموازى للقناة ليعبر صحراء بلبيس ووادى الجفرة وليصل إلى القرب من شبكة الطرق والمواصلات المتقاطعة فى شبين القناطر « حيث ينتهى الخط الأول من مترو الانفاق »

وليعبر طريق القاهرة الإسكندرية الزراعى فى شمالى قها ثم يعبر فرعى النيل ماراً بأشمون ليصل الطريق الصحراوى بين القاهرة والإسكندرية عند مدينة السادات على سبيل المثال .

(ب) الطريق الثانى :

عند خط العرض ٤٥ , ٣٠ تقريبا ويمر من البلاح إلى الصالحية والسماعنة فكفر صقر وديرب نجم « حيث يعبر طريق المنصورة الزقازيق الزراعى » . ثم يعبر نهر النيل فى منتصف المسافة بين كوبرى سمنود وكوبرى ميت غمر زفتى الجديد . ثم يعبر طريق طنطا المنصورة الجديد وتقاطع خطى السكة الحديد بكوبرى علوى عند محلة روح . ويمتد إلى بسيون ويعبر فرع رشيد حتى إيتاى البارود ليمتد إلى حوش عيسى وجانكليس وأبوالمطامير وطريق الإسكندرية الصحراوى .

(ج) الطريق الثالث :

عند خط العرض ٣١ تقريبا ماراً فى بدايته بصان الحجر والمناطق الجنوبية الشرقية من محافظة الدقهلية إلى مركز بنى عبيد . ويعبر النيل «فرع دمياط » فى

منتصف المسافة بين كوبرى المنصورة وكوبرى سمنود ليصل مباشرة إلى حدود المحلة الكبرى. ثم قطور . ثم يعبر « فرع رشيد » فى منتصف المسافة بين كوبرى كفر الزيات وكوبرى دسوق ليصل إلى شرنوب. وليعبر مدينة دمنهور من جنوبها وليعبر محافظة البحيرة بعرضها حتى يلتقى بالطريق الصحراوى عند العامرية متوازيا مع بدايات طرق الساحل الشمالى والكنج مريوط ، ومدينة برج العرب الجديدة .

(د)الطريق الرابع :

وهو يبدأ فى الشرق بقوس دائرى ليتوازى ويتساير بطول كورنيش بحيرة المنزلة ماراً بالمطرية فى البداية ثم المنزلة « وكلتا المدينتين على شاطىء البحيرة » ثم بالجمالية حيث الحدود الفاصلة بين محافظتى الدقهلية ودمياط . وليعبر النيل فى منتصف المسافة بين كوبرى فارسكور العلوى على النيل وكوبرى شربين الجديد على النيل أيضا ليصل مباشرة إلى بلقاس وبيلا والكوم الطويل . وليعبر محافظة كفر الشيخ كلها بالعرض وليعبر نهر النيل مرة أخرى «فرع رشيد » فى منتصف المسافة بين كوبرى دسوق وكوبرى إدفينا. وليلتف حول كورنيش بحيرة إدكو وبحيرة مريوط ماراً بالطريق الزراعى القاهرة الإسكندرية عند كفر الدوار.

وليصل فى النهاية إلى غرب الإسكندرية مرتبطا ببدايات الساحلى الدولى .

□

٣ - ويتطلب الأمر رفع كفاءة الطرق القديمة بحيث يتم تطبيق قاعدة صارمة وملزمة وهى أن كل طريق بين عاصمتين من عواصم المحافظات لابد أن يكون مزدوجاً . . ومع أن هذه القاعدة تكاد تكون مطبقة فى بعض المحافظات بنسبة ٨٠٪ إلا أنه من المؤسف أن مدينة محورية كمدينة الزقازيق لا تتمتع حتى هذه اللحظة بأى طريق مزدوج مع أى عاصمة أخرى مع أنها ترتبط بستة طرق رئيسية مع خمسة عواصم « طريقان للقاهرة ، وطريقان للإسماعلية ، وطريق للمنصورة ، وطريق لطنطا وطريق لبنها هو جزء من طُريق القاهرة» .

ومن الإنصاف أن نذكر أن هذه الطرق لا تحتاج جهدا كبيراً فى ازدواجها فهى مزدوجة فى أكثر من ٧٠٪ من مسارها ولاينقصها إلا مراحل قصيرة لتصل إلى الازدواج . . . .

ومع هذا فإن المشكلة لاتزال قائمة ولا ينتظر لها أن تحل إلا بقرارات جسورة وفورية وعلى أن تتحمل كل محافظة مسئوليتها تجاه توفير أرض الطرق ، وتعويضات نزع الملكية ، واستعادة أرض طرح البحر . . . . . . الخ هذه السلسلة من الاجراءات التى تحتاج بشدة إلى تعاون الهيئات الشعبية والمحلية من أجل إحداث وتحقيق تنمية حقيقية . .

٤ - فإذا أعدنا النظر فى خريطة الدلتا وأجرينا عمليات التباديل والتوافيق الرياضية فسنجد أن الدلتا ماتزال بحاجة أيضا إلى ثلاثة طرق داخلية :

☐ ترفع العبء عن الطرق الحالية .

□ وتختصر المسافات .

□ وتحيى كثيراً من الأرض الميتة ومنخفضة المنفعة الاستثمارية .

وهذه الطرق المقترحة هى على سبيل التحديد :

- طريق يربط مدينة الإسماعلية بالمنصورة مباشرة ماراً بالصالحية والحسينية « التى تنتمى اسما فقط لمحافظة الشرقية وتعتبر منفى للشراقوة » ثم صدفا والحدود المشتركة بين مركزى دكرنس والسنبلاوين وصولا إلى المنصورة .

- طريق يربط الزقازيق بشبين الكوم مباشرة ويعبر النيل فى منتصف المسافة بين كوبرى بنها الجديد وكوبرى ميت غمر الجديد ليصل إلى شبرا بخوم ، ويعبر طريق القاهرة الإسكندرية الزراعى فيما بين قويسنا وبركة السبع .

- طريق علوى محورى يربط طنطا بمدينة السادات عبر المنطقة الغربية من وسط الدلتا ماراً بمراكز تلا والشهداء ، ومنوف ، وسرس الليان ، والخطاطبة .

□

٥ - وفى جميع الأحوال فإن الطرق القديمة والجديدة فى حاجة إلى أن تعبر الكتلة السكنية من محيطها الخارجى مع الاحتراس من قيام عشوائيات جديدة كتلك التى قللت إلى أقصى حد من كفاءة الطرق القديمة . . .

وفى هذا الصدد فإنه يكفينا أن نتأمل مدى المعاناة التى يلقاها قائدو

السيارات عند تقاطع الطرق مع المدن الكبرى من عواصم المراكز أو المحافظات حين يضطرون إلى عبورها مرغمين .

ونذكر على سبيل المثال تقاطعات الطريق الزراعى القاهرة الإسكندرية مع مدخل شبرا الخيمة أو إيتاى البارود ، أو طريق القاهرة الزقازيق مع منيا القمح ، أو طريق المعاهدة مع ميت غمر ، وزفتى أو طريق بنها المنصورة مع مدينة أجا ، أو طريق دمياط - طنطا مع مدينة شربين . . . . إلخ » .

ومن الأهمية بمكان البدء فى انشاء التحويلات By - pass حول هذه المدن جميعا على نحو ماتم فى المحلة الكبرى وفى بلبيس .

فإذا لم تكن هناك إمكانية لإنشاء هذه التحويلات إلا بتكلفة اقتصادية أو بيئية مرتفعة فلابد من توسيع الطرق القديمة وإنشاء حارات للمرور البطئ على نحو ما تم بالفعل فى طريق القاهرة - الإسكندرية الزراعى عند بنها بعد إنشاء الكوبرى العلوى الجديد .

ولا أظن أننا سنتجاوز هذين البديلين إلى انشاء طرق علوية أو انفاق مكلفة .

ولكن يبدو أننا سنكون مضطرين فى العقد القادم إلى اللجوء إلى هذين البديلين (الأكثر تكلفة) لو أننا تقاعسنا عن حل المشكلة القائمة حاليا خلال السنوات الراهنة .

(٤٣)

الطرق التى يحتاجها الصعيد فى القرن الحادى والعشرين

كنت ولازلت أعتقد أن أولى أولويات واجباتنا التنموية نحو القارة الإفريقية أن نهيئ كل السبل لدول وسط وغرب إفريقيا من ناحية، وجنوبها من ناحية أخرى، للوصول إلى البحر الأحمر عن طريق صحرائنا الغربية الممتدة، وعبورا بالنيل، هذا فضلا عن الوصول إلى قلب مصر وشواطئها، وألا نكتفى فى هذا بالمسار الأوسط الموازى لمسرى نهر النيل فحسب على نحو ما هو متصور، ويقتضى هذا الالتفات إلى هذا الجزء الكبير من وطننا الذى أهملناه تماما، وإذا كان الشىء بالشىء يذكر فإنى أحب أن أذكر القراء بما نعرفه من وجود منطقة كبيرة فى الجزيرة العربية يطلق عليها اسم «الربع الخالى»، وفى المقابل فإن فى مصر محافظة هى الوادى الجديد تحتل وحدها مساحة ٣٧٦ كيلومتر مربع بما يوازى ثلاثة أثمان مساحة الجمهورية، وإذا جاز أن بعض هذه المساحة قد تم استغلاله بصورة أو أخرى فإنه يتبقى لنا ما لا يقل عن ثلث مساحة الجمهورية يمكن لغيرنا أن يسميه «الثلث الخالى».

ولست فى حاجة إلى أن أذكر بالآمال الطموحة التى بنيناها مرة بعد أخرى على هذا الوادى الجديد، ويكفى أن نتصور آثارا أدبية رائعة خلدت محاولاتنا

الانطلاق فى اتجاه هذه المنطقة مرة بعد أخرى دون أن نواصل الخطوات بنفس الحماس، وأعتقد أن عدم مواصلتنا هذه ناشئة فى المقام الأول من أننا بدأنا هناك دون أن نركز على أن يكون هناك شريان متصل بين هناك وهنا، وسأقفز إلى تصوير تقريبى لما يحدث لأى مهنى بارز يذهب إلى الوادى الجديد فى استشارة سريعة (أو زيارة ميدانية أو معاينة أولية) بالطائرة إذ يجد نفسه ملزما بأن يختار بين خيارين كلاهما صعب، فهو ملزم بأن يعود فى نفس اليوم، أو أن يبقى هناك ثلاثة أيام، لأن الطائرة لا تذهب إلى الوادى الجديد إلا مرتين فقط فى الأسبوع، ومن المستحيل بالطبع أن يكون هذا النمط من التفكير فى ربط عاصمة الوادى الجديد بعاصمة الوطن نمطا مساعدا على التنمية المطلوبة، بل من المستحيل أن يكون النقل الجوى بمثابة الوسيلة الوحيدة الكفيلة بالوصول السريع إلى عاصمة إقليم من أهم أقاليمنا للتنمية ومستقبلها، ولهذا فإنى أعجب من أن نتكاسل عن مد خط سكة حديد الواحات (القائم بالفعل) إلى الوادى الجديد والعمل السريع لازدواج هذا الخط فى كل مراحله، وأن نجعل مثل هذه الخطوة أولى أولوياتنا فى تنمية الوادى وجنوب الوادى بالتالى.

ولست أظن القراء فى حاجة إلى أن أذكر لهم مدى تشبعنا بالفكرة القديمة من أن الصعيد ليس إلا ذلك الشريط الضيق المحيط بنهر النيل على جانبيه، وأن ما يتلو ذلك الشريط من الناحيتين هو الجبال العالية، وهكذا حُكم على أهلنا فى الصعيد أن يعيشوا فى نطاق هذا «النفق السطحى»!! إن جاز هذا التعبير.

نعم نحن فى أغلبيتنا متشبعون إلى النخاع بهذه الفكرة ولابد لنا أن نسارع

إلى التخلص منها والتغلب عليها وفهم خطورتها، وأن يستقر كل هذا فى عقلنا وضميرنا الجمعى حتى لو اقتضى هذا التخلص أن نصحب صنّاع القرار على مختلف مستوياتهم إلى أوروبا ليروا أن بيئة كثير من مناطقها المنتجة تشبه فى كثير من الأحيان منطقة الصعيد، بل وربما تكون أقسى منها على البشر مع الثلوج والجليد والعواصف، ولكن إرادة الحياة تخلق من مثل هذه المناطق جنات تجرى من تحتها الأنهار، وربما يكون من المستحسن أن أذكر القراء بحقيقة مهمة وهى أن كثيرا من أراضى الصعيد الحالية ظلت مهملة الزراعة بسبب غياب نظم الرى الكفيلة بضبط توزيع المياه، بل ظلت أقاليم كاملة تعتمد على زراعة الحياض فحسب، حتى تمت السيطرة على المياه طيلة النصف الأول من القرن العشرين من خلال خزانات وقناطر، ثم ماكينات توزيع المياه، ثم السد العالى.

ربما كنت فى حاجة إلى كل هذه المقدمات قبل أن أحدد أنماط الطرق التى يحتاجها الصعيد فى السنوات القادمة:

(١) فنحن فى حاجة إلى طرق طويلة تتخطى العواصم القائمة والأقاليم الآهلة بالسكان وتعبر إلى الغرب أو إلى الشرق منها، وعلى سبيل المثال فنحن فى حاجة إلى طريق طويل سريع يمتد من مطروح إلى بوسنبل (التى نكتبها خطأ بزيادة همزة وصل أو ألف فى أولها) مباشرة.

(٢) ونحن فى حاجة إلى طريق آخر يمتد من الشلاتين إلى قلب الدلتا عابرا الصحراء الشرقية كلها دون أن يعبر القاهرة.

(٣) إذا ما أخذنا بفكرة إعادة التقسيم الإدارى للأقاليم المصرية الحالية، وجلعنا خطوطا كخطوط العرض بمثابة الحدود الجديدة بين محافظات الوجه القبلى، وجعلنا لكل محافظة منها منفذا على البحر الأحمر وامتدادا فى الوادى الجديد، فلابد من إنشاء الطرق الكفيلة بإحياء هذه المناطق القابلة للاستزراع، فضلا عن الارتباط بالمحافظات السابقة وعواصمها الجديدة المطلة على البحر الأحمر وخليج السويس بما يضمن لهذه المناطق منافذ مباشرة على البحر الأحمر، وعلى سبيل المثال فإن طريق الفرافرة - أسيوط لابد أن يعبر إلى الشمال من مدينة أسيوط بكوبرى علوى ليلتقى مع الطريق الجديد بين الغردقة وأسيوط، كذلك فإن من البدهى أن ترفع كفاءة الطريق الحالى بين أسيوط والوادى الجديد وأن يعبر هذا الطريق مدينة أسيوط إلى الجنوب بكوبرى علوى وطريق دائرى يلتقى هو الآخر بطريق الغردقة - أسيوط الجديد.

وبنفس المنطق ينشأ محوران من منتصف الطريق الحالى (أسيوط - الوادى الجديد) بعد رفع كفايته ليصلا إلى سوهاج وقنا، وليلتقيا خارج حدود هاتين المدينتين بالطرق الجديدة التى تنتهى على ساحل البحر الأحمر، وأقصد بهذا ما اقترحته من طرق سفاجة - سوهاج، والقصير - قنا.

وفى هذا الصدد فإنى أذكر أيضا أن الدولة أعلنت عن نيتها فى إنشاء طريق الخارجة - شرق العوينات بطريق البناء والتشغيل

(٤) وعلى مستوى آخر من الطرق الوترية (Oblique) فنحن فى حاجة إلى طريق ما بين الإسكندرية والفيوم، وقد قدر طوله بمائتى كيلومتر، وقد أعلنت

الدولة عن نيتها طرحه بطريق البناء والتشغيل، ونحن نلح على الدولة من أجل السرعة فى إيجاد هذا الطريق.

(٥) وهناك عدد من الطرق التى أصبح إنشاؤها ملحا، وقد أعلنت الدولة بالفعل عن نيتها إنشائها، ولست أدرى أسبابا للتأخير فيها، وقد اعتمدت هذه الطرق على خلق محور فى ديروط ومنها إلى الفيوم (٢١٠كم)، وإلى أسوان (٤٣٣كم)، ومنها أيضا إلى الفرافرة (٢٦٣كم).

(٦) ولست أجد مبررا لهذا التباطؤ الذى يعانيه ازدواج طريق العين السخنة رغم كل الأهمية التى يمثلها خاصة مع إنشاء الميناء الجديد، ومع تكاثر القرى السياحية بل والسياحة عبر هذا الطريق.

(٧) ونحن فى حاجة ملحة إلى طريق مباشر ما بين واحة سيوة والفيوم يختصر اللجوء الى السفر الى مرسى مطروح عبر مئات الكيلومترات.

(٨) وحسنا فعلت الحكومة حين أقامت طريق العلمين - وادى النطرون، وربما يدفعنا هذا إلى التفكير فى توصيل وادى النطرون بالواحات البحرية بطرق أكثر أمانا، وإنشاء مدينة صناعية جديدة فيما بين هذين المركزين المهمين.

وجهة نظر وزارة النقل

فى عهد الرئيس حسنى مبارك وخلال ٢٠ عاما بلغ إجمالى أطوال شبكة الطرق ٤٣ ألف كيلو متر، بعد أن كانت ١٥٢٩٨ كيلومترا عام ١٩٨١، وتمت تغطية الوجهين البحرى والقبلى بشبكة من الطرق السريعة والرئيسية، وتنمية صعيد مصر بعمل ثلاثة محاور رئيسية بمحاذاة نهر النيل، وربط وادى النيل بساحل البحر الأحمر بعدد ٧ طرق عرضية، مع الاهتمام بشبكة الطرق فى الوادى الجديد، وتم ربطها بأسيوط وديروط والأقصر وتوشكى.

هكذ شهد عهد مبارك أيضا إنشاء ٢٧ ألف كيلومتر طرق جديدة، وتم إنشاء كبارى على النيل عند بنى سويف، والمنيا، ودسوق، وبنها، وفارسكور، والمنصورة، والأقصر، وأسيوط غرب النيل، وكبارى أسيوط، وميت غمر، وأسوان «المعلق»، وشربين بتكاليف ٢٢٥ مليون جنيه، بالإضافة إلى الكبارى العلوية لإلغاء تقاطعات الطرق مع السكك الحديدية. وفى إطار خطة الدولة لتحقيق التنمية الشاملة بدأ تنفيذ أول كوبرى للسيارات «معلق» فوق قناة السويس جنوب القنطرة بالتعاون مع الجانب اليابانى، بنظام الكبارى المعلقة بطول ٩,٥ كيلومتر.

□ تم إنشاء شبكة من الطرق الجديدة بطول حوالى ٢٧٠٠٠كم لاستكمال

شبكة الطرق القومية رأسيا وأفقيا، والمساهمة فى تنمية الأقاليم المختلفة، من أهمها الطرق التى تربط بين :

(أ) شرق النيل بنى سويف - الشيخ فضل - المنيا - أسيوط ٣٠٠كم

(ب) القاهرة - أسيوط الجديدة غرب النيل ٥٨٧كم

(جـ) توشكى - تقاطع درب الأربعين - مطار شرق العوينات ٣٧٠كم

(د) أرمنت - الواحات الخارجة غرب النيل ٢٤٠كم

(هـ) الشط - نخل - التمد - رأس النقب - نويبع ٣٨٠كم

(و) برنيس - شلاتين - حلايب ٣٠٥كم

(ز) إنشاء حارة ثالثة بطريق القاهرة - الإسكندرية الزراعى.

☐ كما تم إنشاء مجموعة من الوصلات العرضية لربط ساحل البحر الأحمر بالدلتا والوادى والتى تربط بين :

(أ) القاهرة - السويس ١٣٠كم

(ب) القطامية - العين السخنة ١٢٠كم

(جـ) الكريمات - الزعفرانة ١٦٤كم

(د) الشيخ فضل - رأس غارب ٢٣٨كم

(هـ) قنا ـ سفاجا ١٦٠كم

(و) قفط ـ القصير ١٨٠كم

(ز) إدفو ـ مرسى علم ٢٢٥كم

(٣) تم ازدواج شبكة من الطرق لزيادة سعتها واستيعاب الكثافة المرورية الواقعة عليها بإجمالى طول ٣٠٠٠كم، ومن أهمها الطرق التى تربط بين :

(أ) القاهرة ـ الإسكندرية ـ مرسى مطروح ـ السلوم المزدوج ٧٥٠كم

(ب) القاهرة ـ الإسكندرية الزراعى ٢٢٠كم

(جـ) الهايكستب ـ بلبيس ٣٢كم

(د) القاهرة ـ الفيوم ٨٩كم

(هـ) الجيزة ـ العياط ٥٠كم

(و) بنها ـ ميت غمر ـ أجا ـ المنصورة ٩٠كم

(ز) قويسنا ـ شبين الكوم ١٤كم

(ح) من مدينة أسوان إلى مطار أسوان ٩كم

(ط) من مطار الأقصر إلى كوبرى الأقصر ٨كم

(ى) ازدواج مسافة ١٥ كيلومترا بطريق القنطرة ـ العريش ـ رفح عند مدخل

العريش.

☐ تطبيق نظام الطرق الاستثمارية فى مصر:

فى إطار السياسة العامة للدولة لتعزيز تدفق الاستثمارات ورفع مستوى الخدمة ولتخفيف الأعباء المالية التى تقع على كاهل الدولة، تم طرح مشروع إنشاء واستثمار عدد من الطرق الحرة والسريعة على المستثمرين والمؤسسات المالية للمصريين والأجانب لتمويلها وتنفيذها بنظام (BOOT) وذلك بالنسبة لمسارات الطرق التالية:

(أ) الإسكندرية ـ الفيوم	١٩٩كم ووصلاته
(ب) الفيوم ـ ديروط	٢١٠كم ووصلاته
(جـ) ديروط ـ أسوان	٤٣٣كم ووصلاته
(د) ديروط ـ الفرافرة	٢٦٣كم
(هـ) الخارجة ـ شرق العوينات	٥٢٠كم
(و) السلوم ـ وادى النطرون	٥٠٨كم ووصلاته
(ز) القاهرة ـ العين السخنة كازدواج للطريق الحالى	١٢٠كم
(ح) إنشاء طريق القاهرة ـ الكريمات	٨٥كم

إجمالى مشروعات الطرق بالمناطق النائية (١٩٨٢ - ١٩٩٨)

القطاع	الطول (كم)	التكلفة (مليون جنيه)
الساحل الشمالى الغربى	٥٧٥	٢٠٢
الطريق الساحلى الشمالى الدولى	٨٣٦	١١١٥
البحر الأحمر	٣٧٧	٥٠
سينـــاء	٢٩٣٩	١٠٧٧
الوادى الجديد	٦٥٧	٥٢
الإجمالى	٥٧٨٤	٥١٥٦

* المصدر : الندوة الاستراتيجية للقوات المسلحة : مبارك والتنمية والرخاء (١٩٨١ - ١٩٩٩)، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩ .

(٤٤)

رفع كفاءة الطرق أم خفض كفاءتها

من عجائب التنمية فى مصر أن يزيد الزمن المطلوب لرحلة من الرحلات اليومية على ما كان عليه منذ عشر سنوات، والسبب فى هذا بسيط جدا، وهو أننا أصبحنا بكل ما نملك من قوة نمارس كل الوسائل الكفيلة بخفض كفاءة الطرق. فمن مطبات صناعية عشوائية مختلفة الأطوال والأحجام والأشكال، إلى حواجز مرورية خطيرة غير مضيئة وغير مقننة، إلى استخدام قاس لنهر الطريق، إلى تدمير للطريق نفسه، إلى تضييق للطرق - طوليا وعرضيا - عن قصد. . . إلخ.

ويزداد الأمر سوءا حين نعلم - على سبيل المثال - أن كل الطرق التابعة للمحليات على حد تعبير وزير النقل - تعانى هذه الإجراءات الكفيلة بخفض كفاءة الطريق.

ومع أننا على سبيل المثال نحرص على رفع كفاءة الطريق الأول (رقم ١) وهو الطريق الزراعى ما بين القاهرة والإسكندرية، بإقامة الكبارى العلوية، وتوسيع الحارات، وإيجاد مواقف على جانبى الطريق فى مواضع اتصاله بالطرق الفرعية، فإننا ما أن نخرج من هذا الطريق إلى الطرق الفرعية حتى نفاجأ بكل ما هو ممكن من وسائلٍ كفيلة بتعطيل الحركة، وكأنما أصبح تعطيل المرور هو الهدف

من تطوير هذه الطرق. ورغبة منى فى أن أكون محددا وبعيدا عن الأحكام العامة فسوف ألجأ إلى وصف الطريق الرابط بين أكبر عاصمتين متوازيتين فى الدلتا وهما طنطا والزقازيق. ومن حسن الحظ أن المدينة الوسطى فى هذا الطريق هى مسقط رأس وزير النقل نفسه، وأن المركز المناظر لها على الناحية الأخرى من النيل هو المحل الانتخابى لوزير الأشغال، بل إن وزير الأشغال هو نائب الدائرة بالفعل فى مجلس الشعب.

ومع هذا فإن هذا الطريق المحورى من طنطا إلى الزقازيق يحفل بأمثلة كثيرة ولا نهائية، تدل على مدى تعمد سلطات مسئولة (وغير مسئولة فى نفس الوقت) محاربة التنمية والرقى بكل ما هو ممكن من تدمير وتقصير وإهمال متعمد وغير مبرر، بدءا من هيئة السكة الحديد التى تقصر تقصيرا ملحوظا فى بناء كوبرى علوى على المزلقان المتقاطع مع هذا الطريق بعد بدايته من ناحية طنطا بكيلومترات معدودة، وكأن مثل هذا المزلقان من الأمور التى تحتمل التأجيل، وتكون النتيجة أن تتوقف الحركة فى هذا الطريق لأكثر من ربع ساعة، ولا يعجبن أحد من هذا فإن المزلقان لا يغلق ريثما يعبر القطار فحسب، ولكنه لعجائب المصادفات وطرائف المفارقات يقع متواكبا مع محطة من محطات القطار، وهى محطة ذات رصيف قصير أقصر بكثير من طول القطار، وبالتالى فإن المزلقان لا ينغلق عند عبور القطار فحسب، وإنما هو ينغلق من قبل أن يأتى القطار - بالطبع - ثم طوال وقوف القطار فى المحطة وحتى يبدأ التحرك وينتهى من هذا التحرك!

ويتوقف على هذا الموضع أو يقف عند هذا الموضع مرور الطريق الحيوى بين

أكبر عاصمتين فى جنوب الدلتا . . أو بين إقليمى الدلتا والقناة .

ولا يكاد المرء ينتهى من هذا التعويق الإجبارى حتى يجابه بسلسلة لا تنتهى من عوائق الطريق التى لا يمكن مع كل تجاوز إطلاق مسمى المطبات الصناعية عليها ، وربما يسأل الإنسان بأى قانون أعطى الذين أقاموا هذه المطبات أنفسهم الحق فى أن يقيموها على هذا النحو المزرى والقاسى والمنافى لكل إنسانية وحضارة وهندسة وفن؟

ولا يقف الأمر عند هذا التدمير العرضى ، بل إن قطاعات طولية كثيرة من نهر الطريق تعانى من التدمير النهائى بسبب مرور سيارات ذات حمولات تفوق الثمانين طنا مما لايحتمله بناء الطريق ، وتكون النتيجة هى هذا التدمير السريع الذى يجعل قادة السيارات ينحرفون عنها إلى الناحية الأخرى التى لم تتدمر بعد!

وهكذا نجد نهر الطريق فى بعض الأحيان وقد انخفض إلى خمسين فى المائة من قدرته فحسب!!

ويزداد الأمر تعقيدا حين نعلم أن هذا الطريق يستوعب حركة النقل الثقيل بكل ما تمثله هذه العوائق من إرباك لهذه الحركة ، وما يستتبع هذا الإرباك من بيئة مثلى بل ونموذجية لحوادث الطرق .

ومع أن هذا الطريق يحظى بكثير من التفريعات المهمة إلى عواصم مراكز كثيرة ، فإن أحدا لم يفكر فى أن يضع اللافتات الإرشادية الكفيلة بتوجيه

السائرين إلى هذه الطرق، أو إلى تعريف المواطنين العابرين للطريق بمدى تشابك مدنهم وقراهم من خلال شبكة طرق قديمة وذكية يقال إنها أنشئت من أيام قدماء المصريين.

ومع هذا فإننا نبخل عليها برفع الكفاءة، مع أن رفع هذه الكفاءة لا يتطلب أكثر من بدهيات بسيطة نعرفها جميعا، إلا أن المشكلة الأكبر تكمن فى عنصرين مهمين ينبغى أن نبحث لهما من الآن عن تقنين كفيل بإنهاء حالة الفوضى وروح التدهور فى آن واحد:

الجانب الأول: هو تمويل عمليات رفع الكفاءة، ويقتضى هذا التفكير الجاد فى تثبيت موازنات سنوية لهذا الغرض، سواء كانت هذه الموازنات فى أبواب الإنفاق التابعة للمحافظات والمحليات أو للهيئة العامة للطرق والكبارى ومناطقها الجغرافية.

وليس إلا من قبيل التقرير أن نذكر أن إنشاء الطرق الجديدة يستحوذ على كل الموازنات، وأن الصيانة المرورية غائبة عن بنود الموازنات، وهو ما يؤدى بالطبع إلى ظهور مشكلة تدمير الطرق، وحاجتها إلى إعادة رصف.. وهكذا تتوزع الموازنات بين الرصف الجديد وإعادة الرصف دون أن يكون للصيانة البند الكفيل بالوقاية من اللجوء إلى إعادة الرصف بنفس الدرجة التى نلجأ إليها كل عشر سنوات على أكثر تقدير.

أما خدمات الطرق التقليدية بكل ما تشمله من استراحات ولوحات إرشادية فإنه يمكن لنا أن نحول إليها من ميزانية هيئة التنشيط السياحى الأموال الكفيلة

بتمويلها، لأن هذا هو المجال الأول والأولى للإنفاق من أجل التنشيط السياحى، وهذا من البدهيات.

ولا يعنى هذا أن تقوم هيئات التنشيط السياحى المحلية بمهمة هذا الإنفاق لتكرر عشوائيات جديدة فى الإنفاق غير العلمى وغير العملى، ولكنه يعنى أن يكون تمويل الإنفاق من هذا البند ذى الدلالة الكبيرة على فهمنا للمعنى الواسع والكبير للسياحة، خارجية وداخلية ويومية.

أما الجانب الثانى الذى تعتمد عليه سياسات رفع الكفاءة اعتمادا جوهريا، فهو التخطيط الجديد لتوزيع حركة وحجم النقل المتاح على شبكات الطرق البرية والحديدية والنهرية فى ضوء الاعتبارات الاقتصادية والبيئية، والحديث فى هذا المجال يطول، وقد تناولته فى كثير من المقالات التى كتبتها عن السكة الحديد وعن الطرق الجديدة.

وسأكتفى هنا بأن أذكر أن حاجتنا إلى خط سكة حديد مواز للطريق الدولى الساحلى أصبحت ملحة بأكثر مما نتصور كى ندخل عالم القرية الصغيرة الذى نتحدث عنه.

وحتى أصور هذا الأمر بطريقة رقمية فإنى سأذكر للقارئ أن الوصول من الإسكندرية إلى بورسعيد بالسكة الحديد لايزال يتطلب المرور بطنطا وزفتى وميت غمر والزقازيق والإسماعيلية، وهذا من عجائب القرن الحادى والعشرين.

أما الوصول عن طريق البر فيقتضى المرور بطنطا والمحلة والمنصورة ودمياط ، ولو أن أجنبيا متنورا سمع هذا الكلام لتعجب أو لظن أننا نقصد مدينتين أخريين غير هاتين المدينتين المطلتين على نفس البحر الأبيض المتوسط ، ولا يوجد بالطبع وضع مشابه ـ دعك من أن يكون مماثل لهذا ـ لا فى جنوب البحر الأبيض المتوسط ولا فى شماله .

وقد تعمدت أن أسوق هذا المثل لأؤكد به حديثى السابق عن المحور العرضى بين أكبر مدينتين فى جنوب الدلتا .

وعلى الرغم من التصريحات التى أعلنت على مدى الأعوام الثلاثة الماضية عن افتتاح الطريق الساحلى الدولى ، فإن الحقيقة أنه حتى اليوم لم يكتمل . . ولكنه على كل حال سيكتمل عن قريب بفضل دعاء الصالحين وحاجة المعانين .

(٤٥)

النقل البحرى والنهرى فى حاجة إلى رعاية

أبدأ هذا المقال مسجلا اعترافى بأن الدولة قد انتبهت إلى الأهمية المحورية لزيادة عدد الموانئ وقدرتها، وقد شرعت الحكومة بجدية شديدة فى مشروعين عملاقين فى هذا المجال فى شرق بورسعيد، وجنوب السويس، ولا يخفى على أحد أن هذين المشروعين يكفلان دعما متميزا للاقتصاد القومى من خلال رفع القدرة على التصدير، سواء تصدير المنتجات أو الخدمات، كما أن هذين المشروعين يكفلان تشجيع الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية فى المناطق الحرة التى تنتوى الحكومة إقامتها فى الظهير العمرانى والصناعى لهذين المشروعين، وأعتقد أننا بحاجة إلى أربعة موانئ جديدة على غرار الميناءين الذين يجرى العمل فيهما على قدم وساق:

● الميناء الأول: فى السلوم يمثل الجناح الغربى لساحلنا الشمالى على البحر الأبيض المتوسط، ويوفر فى الوقت المطلوب لنقل أى واردات من العالم الغربى والأمريكتين، وذلك باختصار يوم كامل قد تستغرقه السفن فى الوصول إلى الإسكندرية أو دمياط. ولا ننسى أننا بحاجة ملحة تكادتكون قد أوشكت على التحقق بإنشاء طريق يصل حدودنا الجنوبية بالعلمين مباشرة، ويتيح خطوط تماس مع مشروعنا الكبير فى توشكى.

- الميناء الثانى : فى شمال سيناء فى رفح أو بالقرب منها ، ممثلا أهمية استراتيجية معادلة من ناحية أخرى لأهمية ميناء السلوم .

- الميناء الثالث : فى جنوب البحر الأحمر يصلنا بجنوب السعودية واليمن والمحيط الهندى والخليج العربى ، ويتيح تصدير الغاز والخامات التعدينية فى الصعيد ، ويتيح طريقا رخيصا للاتصال بالسودان وإفريقيا .

- الميناء الرابع : فى جنوبى سيناء يسهل حركة البضائع والمواطنين والسياحة والحج إلى السعودية والأردن .

أما موانينا النهرية فلابد أن يعود الاهتمام إلى إحيائها مقترنا فى ذات الوقت بأقصى درجات الحفاظ على البيئة ومكافحة التلوث ، ويقتضى هذا الالتزام المطلق بمعايير سلامة وصحة أعلى من المعايير العالمية ، لأن النيل يمثل لنا ما لايمثله أى نهر آخر لأى وطن آخر ، ولابد من استيعاب الفكر القادر على تحديد ووضع خطة استراتيجية لنقل السلع الغذائية والاستهلاكية من خلال النقل النهرى الداخلى ، فضلا عن الاعتماد على النيل فى تقوية أواصر العلاقات التجارية مع السودان واستعادة الماضى الجميل للتكامل والأخوة بين الشعبين فى وادى النيل .

وعلى الرغم من الآمال الطموحة فى الإفادة من النقل البحرى والنهرى فى تقوية الاقتصاد ورفع معدلات التنمية ، فإن كثيرا من العقبات التنظيمية لا تزال تحد من الاستثمار الأمثل لهذا القطاع على النحو الكفيل بالإفادة المثلى منه ، وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن صورة النقل البحرى فى منظومة البنيان

السياسى للدولة لا يزال يعتورها كثير من التناقض :

(١) لا تزال ملكية الدولة أو رأسمالية الدولة تمثل الأغلبية فى قطاعات السفن التجارية والأسطول البحرى وشركات صيانة وإصلاح السفن والترسانات وشركات ومحطات تداول الحاويات فى الموانئ.

(٢) بعد إنشاء وزارة قطاع الأعمال أصاب النقل البحرى ما أصاب غيره من قطاعات الإنتاج فقد تم نقل تبعيات بعض شركات القطاع العام العاملة فى مجاله إلى وزارة قطاع الأعمال العام بينما بقى البعض الآخر تابعا للنقل البحرى بحكم وجود عناصر تتصل بسيادة الدولة.

(٣) من ناحية أخرى فإن وزارة النقل البحرى التى أنشئت منذ عام ١٩٧١ عادت لتتراجع فى الأهمية ولتصبح قطاعا فى وزارة النقل والمواصلات (١٩٩٦) ثم فى وزارة النقل (١٩٩٩).

(٤) أعلنت وزارة قطاع الأعمال العام عن نية الحكومة بيع شركتى بورسعيد ودمياط لتداول الحاويات فى إطار برنامج الخصخصة ٢٠٠٠/ ٢٠٠١، وعن طرح الشركة المصرية للملاحة البحرية، ومع هذا فإن الدولة بالموازاة لهذا لا تزال تحتفظ بقبضتها على قطاع الطيران (النقل الجوى) وتصرح بما هو على النقيض تماما من تصريحاتها فيما يتعلق بالنقل البحرى، ومعنى هذا فى أذهان الجمهور أن الدولة على استعداد للتخلى عن النقل البحرى ولكنها ليست على استعداد للتخلى عن النقل الجوى مع أن استراتيجية الدولة المعروفة لا تسمح بمثل هذا التفكير.

وبناء على هذا كله فإنه لابد لنا من التفكير بصوت عال فى وضع الصياغات التنظيمية الكفيلة بتفعيل دور النقل البحرى، وبأن يكون هذا التفعيل ذاتيا بقدر المستطاع بعيدا عن تدخل الدولة أو دعمها، وربما أن هناك مؤسسات جديدة (صغيرة وفعالة) لابد من إنشائها لتساعد على تنمية هذا القطاع، فلابد من بنك معلومات، ولابد من تنمية دراسة علمية عالية متخصصة، ولابد من قطاع بحوث، وفى المقابل لابد من الاستغناء عن تبنى الدولة الكامل لإدارة النشاط الاقتصادى البحرى، سواء فى قطاع التوكيلات، أو الخدمات الملاحية، أو فى قطاع الترسانة البحرية التجارية، أو فى بناء السفن وإصلاحها، أو الفنارات والمنارات، فكل هذه المجالات تتيح النجاح والاستثمار لرجال الأعمال والشركات الخاصة تحت إشراف الدولة التى يكفيها أن تتولى التراخيص والتسجيل والرقابة والتفتيش البحرى.

وخلاصة القول أننا لابد أن نصل بالطاقة الإجمالية للنقل البحرى والنهرى إلى خمسة أضعافها على الأقل، وأن نعيد النظر فى الدور الذى يمكن لهذا النشاط الاقتصادى أن يضيفه إلى الناتج القومى، وفى هذا الصدد يكفى أن نقارن بين ميناء الإسكندرية وأى ميناء أوروبى مناظر كروتردام مثلا، وأن نرى طبيعة النشاط الذى يمارسه ميناء روتردام حين يسمح بشحن السيارات وبانتقالها مع أصحابها على سبيل المثال، كما نقارن الاستغلال السياحى للموانئ الأوروبية الصغيرة والإهمال الذى لا مبرر له لهذا النمط من النشاط فى عدد كبير من موانينا، ولا ننسى أن محطات الركاب فى بعض موانينا أصبحت فى حاجة ماسة إلى التجديد والتوسع، وأن بعض الموانئ الأخرى التى لا تضم

محطات ركاب أصبحت تطالب بوجود مثل هذه المحطة مع ما تضمنه من سياحات قصيرة الأجل.

بل إننى أحلم أن أعيش حتى أرى اليوم الذى ينتقل فيه طلاب المدارس الثانوية والجامعات من رفح إلى السلوم فى رحلة بحرية سنوية يتعرفون فيها على ساحل بلادهم الشمالى على مدى ليلتين، كما يتنقلون من بورسعيد إلى حدود السودان، وربما إلى داخل السودان نفسه من خلال رحلة بحرية شتوية فى قناة السويس ثم خليج السويس فالبحر الأحمر.

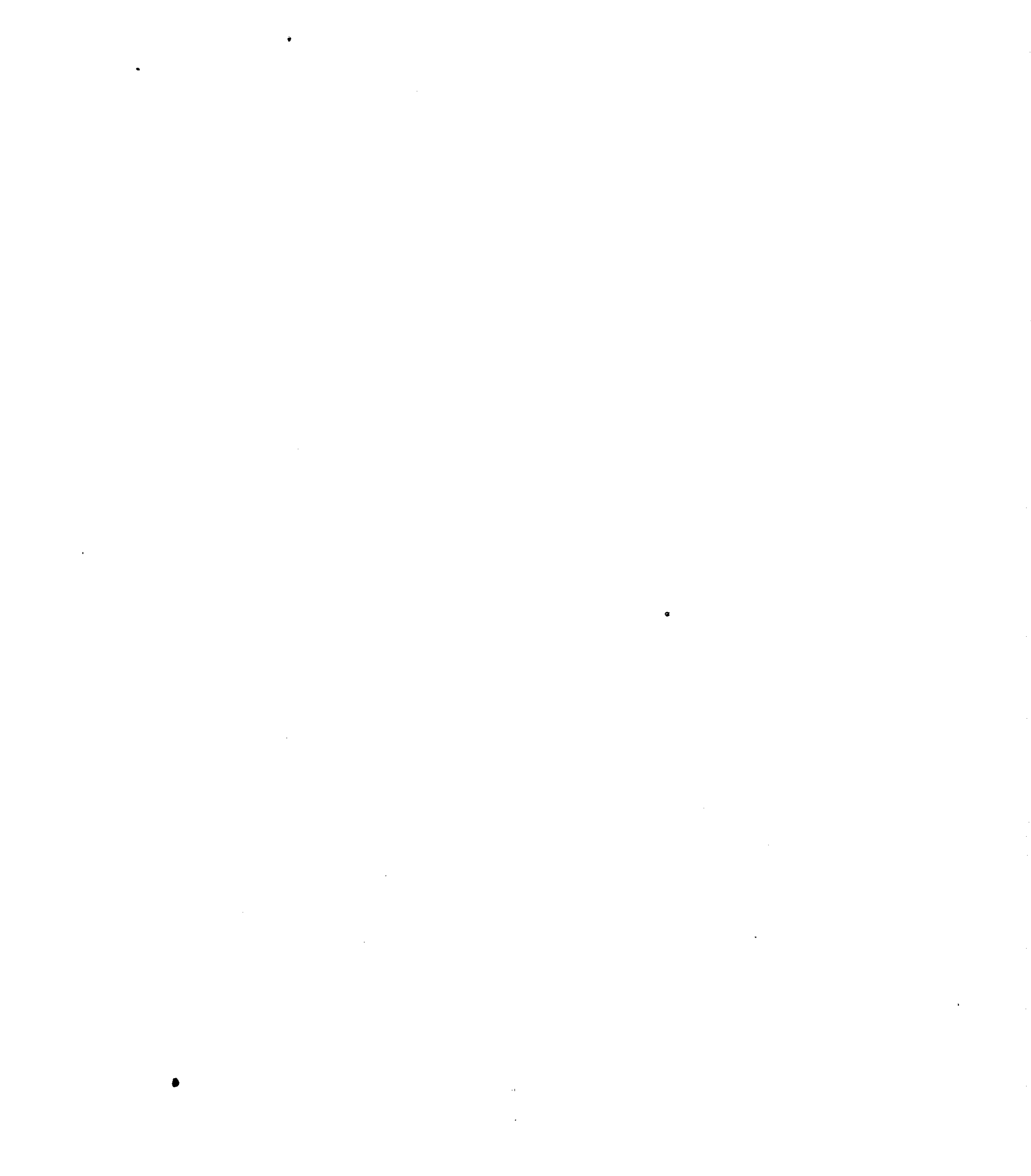
ومع أن هذه الأمانى تبدو على نحو أو آخر رومانسية فإننى أظنها وأحسبها أقل ما ينبغى فى عصرنا هذا.

توزع حركة النقل البحرى ما بين الموانئ المصرية الرئيسية

م	الميناء	عدد السفن	٪	الحمولة الصافية بالألف طن	٪
١	الإسكندرية	٥٨٧٤	٤٤	٢٧,٤٣٥,٩	٤١,٨
٢	دمياط	٢٩٦٩	٢١,٧	١٩,١٧٩	٢٩,٢
٣	بورسعيد	٢٨٨٢	٢١,٦	١٢,٨٠٦	١٩,٥
٤	السويس	١٦٩٥	١٢,٧	٧,١٧٥	٩,٥
جملة الموانئ الرئيسية		١٣,٣٦٠	١٠٠	٦٥,٥٧٥,٠١٥	١٠٠

المصدر : ندوة «نحو خريطة جغرافية جديدة للمعمور المصرى» .

يذكر الأستاذ الدكتور فاروق عز الدين تعليقا على هذا الجدول أن هذه الموانئ الرئيسية هى الموانئ التى تستقبل سفن الحاويات فى الدولة ، وعلى الرغم من ذلك فلا يوجد فيها ميناء متخصص لهذا النوع من السفن ، كما يذكر أن الموانئ الأربعة السابقة قد حظيت بنحو ٨٢٥ سفينة حاويات ، بإجمالى حمولة صافية تقدر بنحو ٥,٠٧٨,٠٨٠ طنا ، ويؤكد ذلك تواضع نصيب مصر وموانئها من هذا النوع من السفن ، على العكس من ذلك هناك موانئ فى المنطقة استقطبت أضعاف هذا العدد مثل موانئ : جبل على بدبى ، وعدن باليمن ، ويرجع سبب ذلك إلى عدم وجود ميناء مخصص للحاويات يقوم بخدمة تجارة الترانزيت فى المنطقة لهذا بادرت الدولة بإقامة ميناء شرق التفريعة كى يقوم بهذا الدور خصوصا مع الاتجاه المتنامى فى هذا الخصوص عالميا . أما بقية الموانئ المصرية الأخر فدورها متواضع جدا وتعتمد الحركة فيها على استقبال وشحن المنتجات والسلع الزراعية والمعدنية .



الباب الحادى عشر

التنمية ومواجهة المخاطر بالتخطيط

□ الجوانب المعرفية فى حوادث الطرق .

□ الجوانب السلوكية فى حوادث الطرق .

(٤٦)

الجوانب المعرفية فى حوادث الطرق

ثمة ملاحظات مهمة وعجيبة حول حوادث الطرق فى مصر :

(١) المأساة صعبة جداً إذ أن الأرقام تفوق كل تخيل والخسائر تفوق كل تقدير والمعقبات والعواقب لاتنتهى ومع هذا فإن الحلول سهلة وموجودة ولكن يبدو بوضوح أن « النية القومية » فى تقليل الخسائر والحوادث تكاد تكون غائبة .

(٢) لسنا بالدولة الوحيدة التى تسير مركبات فى طرق ، ومع هذا فإن حوادثنا تفوق معدلات كل جيراننا ، ومع أن التاريخ يعرف موجات متعاقبة من ازدهار الأحداث (حتى الأحداث المؤسفة كالحوادث) فإن تاريخ معدلات الحوادث فى الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال طوال هذا القرن لم يسجل أبداً الرقم المتوسط للحوادث عندنا الآن .

(٣) من المسلم به أن أحداً لايقصد أبداً وقوع الحوادث ، وأن أحداً لايعمل من أجل وقوعها ، وأنها ليست هدفا لأى تنظيم إرهابى أو تخريبى ولا حتى لقطاع الطرق والمجرمين ، ومع هذا كله فإنه للأسف الشديد إذا كانت الحوادث نشاطا بشريا فإنه نشاط مزدهر ويزدهر . . وهذا بعد غريب جداً فى مأساة قومية .

(٤) أخشى أن «تتطبع» النظرة إلى وقوع الحوادث ، فيصبح وقوعها بهذا المعدل شيئاً من الأشياء التى تعودنا عليها وتأقلمنا معها (كما يحدث مع مشكلة

النظافة فى بعض الأحياء فى القاهرة الكبرى نفسها) .

ولست أحب أن أفيض فى ذكر أمثلة كثيرة للسلوك الخاطىء الذى نتأقلم معه ! !

ولكنى أخشى أن تمتد هذه الأمثلة إلى مجال السلامة فى القيادة على الطرق فيصبح المستهدف عندنا هو النجاح بنسبة خمسين فى المائة تحت شعار أن الخطأ يحدث فى كل مكان وأن أحداً ليس معصوماً من الخطأ ، وأنه ليس فى الإمكان أبدع مما كان إلى آخر سلسلة التبريرات التى يجيدها طراز المديرين الكبار اللذين فقدوا مبررات وجودهم فى مواقعهم ولكنهم لايزالون يتربعون على كراسى المسئولية .

(٥) أخشى كذلك أن نظن أن الوقاية من حوادث الطرق تأتى ضمن قائمة الكماليات فى الفكر والتطبيق وأن نخرجها من دائرة الأمور الملحة إلى دائرة الأمور الروتينية التى لابد من أن يطول حولها النقاش ويتكرر على نحو ما نفعل فى كثير من القضايا الوطنية التى نحول علاجها من ضرورة ملحة تستدعى التدخل الجراحى السريع والعناية المركزة إلى قضية متكررة ومتداولة على بساط البحث كأنها من الكلاسيكيات (التقليديات) الفكرية والاجتماعية .

□

بعد هذا أستأذن القارئ فى أن أصور أحد ملامح الأسباب التى كونت الظاهرة وهو الجانب المعرفى .

فمع انهيار التعليم (عبر نصف قرن أو ربع قرن على الأقل) وازدهار هذا

الانهيار إلى حدود قصوى وتغطية ازدهار هذا الانهيار بتعبيرات مراوغة أو منافقة ومجاميع عالية لم يعد من الممكن منطقيا ولا علميا أن يجرى التشدد فى منح رخص قيادة السيارات وبالتالى أصبح هناك تطبيع قاس لمفهوم إعطاء رخصة لانسان ليقتل نفسه بالجهل أو الإهمال مادام يدعى المسئولية عن نفسه .

ومع أن المنطق فى هذه الحالة يبدو مستنداً إلى شئ من العقل فى المسئولية عن النفس وايذاء النفس بل والانتحار إلا أن المشكلة الحقيقية أن الجهل بالقيادة لايقتل صاحبه فقط وإنما يقتل آخرين أبرياء كذلك بلاذنب إلا وقوعهم فى طريقه .

وهنا تتضح عظمة المبدأ الفقهى الاسلامى الذى يحدد الحرية بأن تكون بلاضرر ولاضرار وهكذا يصبح من واجب جمعيات حقوق الإنسان أن ترفع صوتها قبل أى شئ بأهمية الحفاظ على حق الإنسان فى أن يحيا سليما معافى من أخطاء وجنايات الذين يبدو كما لو أنهم يحصلون على رخصة ليقتلوا الآخرين دون أى مبرر .

ومع أن إيقاع المجتمع المصرى المعاصر قد أصبح مستهترا ومستهينا بالنظم إلى حد يكفى لأن يرفض تماما فكرة أى تشدد فى منح رخص القيادة إلا أن الظاهرة التى نعانيها كفيلة ببث الوعى القادر على تحويل اتجاه المجتمع كله تجاه هذه القضية على أربعة مراحل :

- □ من الاستهتار المطلق .
- □ إلى الاستهتار المعقول .

□ ثم إلى المسئولية الجزئية .

□ فالمسئولية الكلية .

والشاهد أن مفتاح الحل فى ذلك كله هو خلق الوعى ، وخلق الوعى لايتم بقرار ولا فى يوم وليلة ، ولكنه يحتاج أيضاً إلى قرار وإلى أن يبتدأ العمل من أجله فى يوم أو فى ليلة . . بعبارة أخرى فإن طريق الألف ميل لابد أن يبدأ بخطوة حتى وإن كانت الخطوة ليست شيئا ذا بال فى طريق الألف ميل ، ولكن الخطوة الأولى حيوية وضروية إلى أبعد الحدود .

□

فى هذا الصدد أتخيل إحدى محافظاتنا سواء في الوجه البحرى أو القبلى وقد ضمت محافظاً شجاعاً ومدير أمن حاسما ومدير مرور يقظا يجتمعون ويجعلون كل همهم تنقية جداول رخص المرور من المهملين والمستهترين والمدعين . . ثم يكثفون الحملات من أجل إعادة تعليم الجهلة أو العجزة الذين يملكون الرخصة ، ومن أجل إعادة توعية وتدريب كل مَنْ يقود سيارته على سبيل التحريك لاعلى سبيل القيادة .

ومن المهم أن نفهم أن الحملات المرورية المطلوبة لتحقيق هذا الغرض لابد أن تتسم بطابع الديناميكية فى مقابل الطابع الاستاتيكى للحملات التى تتم الآن .

ويمكن تحقيق الديناميكية سواء بعدسات المراقبة على طول الطريق كله وتحليل الأداء فى غرفة مركزية ، أو بدوريات راكبة تلاحظ السلوك المعوج فى القيادة

وتنبه صاحبه إليه . . وعلى سبيل المثال تتنبه هذه الدوريات إلى :

□ الذين ينحرفون إلى اليمين أو اليسار دون إعطاء إشارة تنبيه .

□ وإلى اولئك الذين ينتقلون من حارة إلى حارة بنفس الأسلوب مهملين تنبيه مَنْ يسيرون وراءهم .

□ وإلى أولئك الذين يصممون على السير فى الاتجاه المخالف .

□ وإلى قائدى سيارات النقل الذين يصممون على أن يحتلوا وسط الطريق أو الجانب الأيسر منه طوال سيرهم مهما كانت سرعاتهم بطيئة .

□ وإلى قائدى السيارات الذين يسيرون بسرعة ٣٠ كيلومترا على أقصى اليسار .

□ وإلى الذين يسيرون ليلا مضيئين الضوء المبهر باستمرار ودون تبديل كاف للأضواء .

□ وإلى الذين يسيرون بحمولات أكثر مما تتحمله الإطارات أو الطرق .

نحن فى حاجة إلى تعقب نشط نقوم به من أجل القضاء تدريجيا على هذه السلسلة من المخالفات المرورية التى تنبئ فى وضوح عن أن هؤلاء « القادة » مرشحون لتحقيق معدلات عالية فى حوادث الطرق فى أسرع وقت قادم .

□

وظنى أن مهمة المرور حين يقوم بمثل هذا التعقب الدائب لاتؤدى وظيفة رقابية

وتنفيذية فحسب ، ولكنها تتعدى هذا إلى التعليم والتدريب والتقويم .

لست أحب أن أتطرق إلى كثير من التفصيلات فى هذا الشأن ، ولكن يكفينى أن أشير فى عجالة إلى ما يحدث فى بعض الولايات الأمريكية حيث يلتزم ضباط المرور بملاحقة السيارة التى تجاوزت السرعة لأكثر من عشرة أميال حتى يتثبتوا تماماً من المخالفة ، ويثبتوا لقائدها فى نفس الوقت الخطأ الذى ارتكبه .

على هذ النحو يمكن لحملات مرورية متحركة أن تخلص جدول السائقين من خمسة إلى عشرين فى المائة من أصحاب الرخص خلال فترة ثلاثة شهور .

ولست أهدف إلى محو أسماء هؤلاء تماماً من الجدول ولكننى أهدف إلى تحويلهم (بعد توقيع عقوبات الحرمان من القيادة لفترات متفاوتة) إلى قادة مهرة قادرين بدلاً من أن يكونوا :

□ مجرد خاطئين فى سلوك القيادة (أولا) .

□ ومرشحين للاصابات الخطيرة بما تنتهى إليه من عجز كامل أو جزئى أو غياب طويل عن الانخراط فى القوة العاملة (ثانيا) .

□ ومرشحين للموت (ثالثا) .

□ بل ومرشحين أصليين للمسئولية الكاملة عن موت الآخرين وإصاباتهم بأصابات خطيرة (رابعا) .

وينبغى لنا أن نفهم أن نجاح مثل هذه الحملات المرورية يتطلب فى المقام الأول أن تكون مغطاة ومدعمة بكمبيوتر مركزى ذى نهايات طرفية متاحة مع كل

مجموعة تنفيذية قائمة بالحملة بحيث تستطيع المجموعات المتفرقة التعرف على الفور على أولئك الذين يقودون السيارات مع أنهم تعرضوا لعقوبات سحب الرخصة .

أقول هذا مشيراً فحسب إلى طائفة من الاجراءات المدروسة والمتكاملة والتى لابد منها حتى تؤتى الحملة ثمارها ، وحتى لاتنفتح الأبواب الخلفية لهؤلاء على سبيل المثال لاستخراج رخص جديدة بديلاً عن الرخص التى سحبت منهم .

ولعلى أعود فى هذا إلى ما أفضله وما دعوت إليه مراراً من ألا يكون هناك ترقيم خاص برخص القيادة وأن تعتمد الرخص فى ترقيمها على الرقم القومى نفسه منعاً للتلاعب فى إصدار أكثر من رخصة ومن أكثر من مكان ، فضلاً عما هو مشهور من وجود بعض الذين يتمتعون برخص قيادة خاصة إلى جوار الرخص المهنية للإفادة من كل منهما فى مجالات الامتيازات العتيقة فى مجتمع يعانى من بقايا المزايا المحددة لكل طائفة !! .

وإذا استطعنا أن نراجع برامج التأهيل على هذا النحو فى إحدى المحافظات خلال أربعة شهور قادمة فسوف نخرج بنتائج محددة كفيلة بفهمنا للآليات القادرة على إعادة الصواب إلى منح الرخص ، بل وإلى إعادة القيمة المعنوية والمعرفية إلى الرخصة المرورية المصرية .

ولا أظن أن أحداً بغافل عن أن مثل هذه الخطوة الكبرى تحتاج إلى خطوة موازية لاتقل شأنا وهى التدقيق من الآن فصاعداً فى منح رخص القيادة ، وبعث الجدية فى لجان الاختبارات ، وضرورة الحصول على درجات عالية لاتقل عن

٩٠٪ للنجاح واجتياز اختبارات القيادة بدلاً من سياسات وقواعد الرأفة التى تكاد تهبط بالنجاح من ٥٠٪ إلى ٥٪ فقط !

ولابأس أبداً من أن يدخل المواطن امتحان القيادة أكثر من خمس مرات حتى يفوز بهذا الشرف ، ولابأس أبداً من أن يرسب فى الامتحان التحريرى على الرغم من نجاحه فى امتحان القيادة نفسه .

وأرجو أن نكف عن التظاهر بتقبل الخرافة والمهزلة الممجوجة التى أطلق عليها مستشارو وزارة التعليم « نظرية التفوق للجميع » ، والتى هزت فى رأيى المتواضع (والذى قد يكون خطأ كله) كل قيم التقييم والتقدير والمراجعة والمحاسبة فى وطننا العزيز .

وكفانا ما يعترى مستقبلنا من عبث بقرارات غير مسئولة إلا عن بقاء بعض الفاسدين فى مواقع تؤذى الوطن والمواطنين .

(٤٧)

الجوانب السلوكية فى حوادث الطرق

من حسن الحظ أن الدين الذى تقوم عليه حضارتنا الإسلامية قد نبهنا مبكراً إلى حق الطريق .

وقد كان الحديث الذى رواه أبو سعيد الخدرى عن النبى صلى الله عليه وسلم من الأحاديث التى تتضمنها النصوص المقررة فى المرحلة الإعدادية ، ولست أدرى هل ما يزال هذا الحديث مقرراً أم أن المنهج الخاص بالتربية الدينية فى تعليمنا العام قد تأثر بالبيئة المحيطة! وبالسلوكيات المستجدة وأنماط التصرفات المتسمة بالرعونة والأنانية والخطأ وعدم تحمل النتائج!

ذلك أننا للأسف الشديد أصبحنا بعيدين تماما عن الإيمان بحق الطريق ، ونحن نتعدى على الطريق من وسطه ومن جانبه تعديات غريبة وكثيرة لا تحدث فى أى مجتمع متحضر .

وكعادة الاستثناءات المقننة فإن هذه التعديات تبدأ بما هو هين ، وتنتهى بأن تصبح هى القاعدة .

ويبدو أن النسق المعرفى للشعب المصرى فى نهاية القرن العشرين أصبح محتاجاً إلى التاكيد على حقيقة قديمة ومهمة تتعلق بالفكر التربوى والقانوني والسياسى وهى أن إلغاء **الاستثناءات مسألة مبدأ ، وليس مسالة نسبية .**

ونحن نرى إشغالات الطريق وانتظار السيارات فى داخل القاهرة والإسكندرية تصل بالضيق الحادث فى الطريق إلى درجة كبيرة و إلى أن يصبح المتبقى الصالح منه للسير متراوحا بين ٢٥ ٪ - ٣٣ ٪ على أقصى تقدير وذلك بعد استغلال جانبى الشارع لانتظار السيارات عمودياً على الرصيف وأحيانا فى صفين .

وهكذا لا يتبقى من نهر الشارع - أى شارع وبخاصة الشوارع الجانبية - بعد ذلك إلا ربعه أو ثلثه على أكثر تقدير ، ويدوم هذا الوضع بالليل وبالنهار وقد أصبح حقاً مكتسبا لانستطيع أن نتصور أنه سيتغير أو يتقلص فضلاً عن أن يزول .

وهكذا تحولت ممرات أو مسارات (المرور) إلى مخازن للسيارات التى تمارس الانتظار طويل المدى ، أو مستودعات للسيارات التى تمارس الانتظار قصير المدى ، وعادة ما يبدأ الاستثناء بالسماح بالانتظار المؤقت لمدة خمس دقائق على أكثر تقدير وهو ما كان مسموحا به فى هذه الحدود فقط فى البداية ، ثم يتحول هذا الانتظار إلى ما أصبحنا نراه .

وفى بعض شوارع القاهرة والجيزة والإسكندرية سيارات هاربة من مقابر

السيارات تحتل ـ بلا أدنى حياء أو تفكير أو تدبير أو ردع ـ مساحات من نهر الطريق منذ سنوات طوال .

ومن الطريف أن الشوارع المحيطة بكل قسم من أقسام البوليس لا تخلو من عدد متضاعف من هذه السيارات المصدومة قبيحة المنظر وسيئة المظهر ولكنها باقية فى هذه المواقع البارزة والمتميزة على الرغم منا جميعا .

وقد انتقل هذا الوضع « القدوة » إلى الطرق القومية جميعا فأصبح من المعتاد أو من الطبيعى أن تلجأ الادارات الحكومية المختلفة (قبل الأهالى) إلى نهر الطريق لتوظيفه فى وظائف أخرى غير وظيفة المرور السريع وتمارس كثير من الإدارات الحكومية المسئولة عن تقديم القدوة فى هذا الخلق الذى لا يعبأ بالآخرين

ولست فى حاجة إلى أن ألفت النظر إلى أكشاك نقابات العاملين فى النقل البرى التى تحصل الرسوم المفروضة لصالح هذه النقابات ، وإلى أكشاك أخرى عند نهايات المدن الكبرى ، وعند الحدود الإدارية الفاصلة بين كل محافظتين ثم تأتى السلطات المحلية لتقتطع من الطريق ما يثبت لها ولنا أنها تمثل محطات مهمة أو أساسية على الطريق السريع !!

تأمل هذا الذى تراه مثلاً عند مدينة إيتاى البارود حين ينقطع فجأة تدفق السيارات المارة فى الطريق الزراعى بين العاصمتين الكبريين (القاهرة والإسكندرية) لا لشئ إلا لأن السيارات التى تتخذ جزء من الطريق السريع

والحيوى محطة أو موقفا لها لا تكف عن أن تكون مشغولة بتضبيط نفسها عمودية على الطريق لأنها بدون هذا التضبيط لن تجد المكان الذى يتيح لها أن تأخذ دورها فى حركة السيارات العاملة على هذا الخط .

ويستحيل أن تخلو ساعة بل دقيقة من النهار من هذا التوقف المقيت عند إيتاى البارود ، وقل مثل هذا فى شربين على طريق بورسعيد - المنصورة ، وفى كفر شكر على طريق المنصورة بنها ، وفى منيا القمح على طريق بنها الزقازيق . . . . وهكذا . . . وهكذا .

ولا ينكر أحد أن مثل هذه التقاطعات تهىء الفرصة لكثير من حوادث الطريق بطريق مباشر ، ولكن الذى يفوتنا أن ننتبه إليه أن أثرها غير المباشر أكثر ضرراً لأنها مع تكرارها ومع طولها تصيب أعصاب قائدى السيارات بالاضطراب الشديد والتوتر وارتفاع ضغط الدم الذى ينعكس بطريقة مباشرة وفورية على أداء القائدين فى المسافات التالية لهذه التقاطعات المزعجة .

ويخطئ من يتصور أن « **الاحتياطى الذهنى المتوفر** » لدى قائد السيارة يظل ثابتا طيلة المدة التى يقطعها فى رحلته ، وفى الحقيقة فإن رصيد هذا الاحتياطى الذهنى يتناقص مع الزمن ، ويصاب بالتآكل الشديد مع مثل هذه المواقف الكفيلة باستنزافه .

وعن تجربة شخصية فإنى فى كثير من الأحيان أتوقف تماماً عن القيادة قبل وصولى إلى نقطة النهاية لأنى لا أجد عندى رصيداً قادراً على إمدادى بالقدرة

على القيادة السليمة والآمنة فى الفترة المتبقية من الطريق ، ولا أستأنف القيادة إلا بعد معالجة نفسى وإعادة تأهيلها .

وحين لاينتبه الإنسان إلى نفاد هذا الرصيد فإنه يبدأ مباشرة فى الوقوع فى الخطأ دون أن يدرى أنه يخطئ بالفعل . ولو أتيح لنا أن نأخذ نصوص حكايات قائدى السيارات الذين ارتكبوا أو تعرضوا للتو لحوادث الطرق وأن نحلل هذه النصوص بطريقة علمية ونفسية فسنكتشف هذه الحقيقة المذهلة وهى أنهم أخطأوا أو تعرضوا للخطأ دون أن ينتبهوا لذلك !!

□

لعلى أفضت فى الحديث عن الجزئية السابقة المتعلقة بما أسميته «**الاحتياطى الذهنى**» بما يكفى لفهم الآثار السيئة والأكيدة التى تحدثها كثير من السلوكيات المتسيبة أو غير المسئولة ، وتؤدى فى النهاية إلى ارتفاع نسبة الحوادث .

ولنأخذ على سبيل المثال هذه السيارات التى تسير بدون العواكس الخلفية ، ومنها نسبة كثيرة من سيارات الكارو وما شابهها ، ومن الملاحظ بل ربما إنه من المؤكد أن قادة مثل هذه السيارات يصعب عليهم تصور مدى الخطر الذى يمثلونه للآخرين .

ولأن كثيرا من قائدى هذه السيارات الكارو لم يدركوا بعد حقيقة أن السرعة المتوسطة التى تسير بها المركبات ذات المحركات الميكانيكية لاتسمح أبداً لقائديها

بالتعرف على عربات الكارو إلا قبل الاقتراب منها بوقت قصير لايكفى لاتخاذ الاجراءات الكفيلة لمنع الاصطدام بها من الخلف وما يترتب عليه من مآس بالغة وقاتلة .

ولا أعتقد أن السياسة الحريصة على تقليل الحوادث أو منعها ستنتظر حتى يفهم هؤلاء مثل هذه الحقيقة ، ومن ثم تنتظر استيقاظ ضمائرهم إلى أهمية تركيب العواكس المضيئة ليلاً . . وهكذا يصبح من المفهوم مدى أهمية إخضاع هذه السيارات الكارو للرقابة الصارمة فيما يتعلق بالعواكس الخلفية حتى لو اقتضى هذا حملة لتركيب هذه العواكس لهذه السيارات على نفقة إحدى الجمعيات الأهلية الهادفة إلى تقليل الحوادث . . وهى بالطبع جمعيات نادرة الوجود .

ومع هذا فإن الطرافة المتأصلة فى نظمنا قد تدلنا على أن هذه العربات الكارو لاتتبع المرور ولا تخضع لسلطته ولا تحتاج قيادتها إلى رخصة قيادة (!!) .

والأطرف من هذا ما يرويه كثير منا من أن هؤلاء يتحولون بحكم التطور الزمنى إلى قائدى سيارات السيرفيس أو سيارات «نصف نقل» ناقلين معهم تراث الجهل بآليات المرور وعدم التقدير الكافى للمخاطر التى قد تنشأ عن مثل هذه الأخطاء البسيطة . . وعلى الرغم من أن هذا قد يكون صحيحا بصورة عامة إلا أنى إحقاقا للحق أستطيع أن أؤكد أن من بين هؤلاء الذين يقودون الكارو والحناطير مَنْ يفهم ويتبع قواعد وقانون المرور بأفضل من قائدى بعض السيارات

الفاخرة .

وليس هذا مجالا لخلق طبقيات أو صراع طبقات ولكنى أحب أن أنبه وأنبه إلى التحذير من بعض التعميمات التى قد تقود فى النهاية إلى الخطأ المضاعف .

ولست أحب أن أترك هذه النقطة من دون التنبيه إلى وضع مماثل وهو خطورة السيارات التى تحمل أطوالا ممتدة (كالحديد) دون أن يكون فى نهاية هذه الأطوال ما ينبه إلى نهايتها ، وهكذا تحدث إصابات من النوع الاختراقى ذى الخطورة البالغة .

وقل مثل هذا عن الدخان الكثيف الصادر من بعض سيارات النقل فى كثير من طرقنا السريعة والبطيئة على حد سواء .

□

ولعلى أنتقل بعد هذا إلى النموذج السلوكى الثالث المتمثل فى إصرارنا على تعقيد المشكلات الطارئة حين تقع فى وسط الطرق السريعة ، فنجد ذوى الشخصيات الفهلوية يلجأون بسرعة إلى استعمال الاتجاه المخالف من الطريق لتجاوز موضع الأزمة .

ثم إنه فى ظل التسابق والاندفاع إلى استعمال الاتجاه المخالف يتوقف الاتجاه المخالف هو الآخر تماماً ويصاب الطريق السريع بالشلل فى ناحيتيه ، وتتضاعف المشكلة فى عجز أغلب سيارات الاسعاف والنجدة والأوناش عن الوصول إلى

موقع الحادث لحل المشكلة .

وقد أصبح من المعتاد أن يؤدى حادث تصادم واحد إلى توقف الطريق السريع كله لمدة ست ساعات ، وينشر هذا فى اليوم التالى فى جميع صحف الصباح ، ويقرأه الناس جميعا دون الانتباه إلى أن الجريمة اللاحقة تفوق فى بشاعتها الجريمة الأولى .

ولايقف الأثر المباشر لمثل هذا السلوك عند هذا الحد ، وإنما نراه الآن وقد أصبح يخلق اتجاها خطيرا وهو ضرورة العمل على تأمين مواكب سيارات كبار المسئولين من طبقة الوزراء حين يزورون المحافظات حتى لايتعرضوا لمثل هذا الموقف الذى يضطرون إلى الانتظار فيه لمدة ست ساعات حتى يعود الطريق إلى حالته .

وهكذا فلربما أن إدارة الطرق فى مصر المعاصرة أصبحت ذات مستويين :

- ☐ المستوى العادى المتقبل لحدوث هذه المفاجآت غير السارة واستبقاء آثارها لمدة تطول أو تقصر حسب الظروف والتساهيل . .

- ☐ والمستوى المتميز الذى يتاح عند الحاجة فقط ويقتضى تعبئة شرطية على مستوى كفيل بالتعامل المباشر مع الاختناقات بالطريقة الكفيلة بتحقيق السيولة التى من المفترض أنها من طبائع الأشياء ولكنها باتت للأسف الشديد لاتتحقق إلا بتعبئة شرطية على مستوى معين ! .

ولست أحب أن أضرب للقراء أمثلة كثيرة على أن الشرطة المصرية والمرور المصرى قادر تماماً بتعبئة معقولة وغير مكلفة على تحقيق انضباطات نموذجية على جميع مستويات المرور لو أننا لبينا لرجاله طلبات محددة وعملية وغير مكلفة .

ولكنى سأكتفى بنموذج مضىء واحد وهو ما تحقق فى أثناء انعقاد مؤتمر السكان الدولى الذى انعقد فى القاهرة منذ أربع سنوات وكان الشارع القاهرى فى أثناء انعقاده مضرب الأمثال فى إمكانية تحقيق السيولة والانسيابية والسرعة والأمان .

وكلى أمل أن نعود إلى تكرار تطبيق جزئيات وتفصيلات هذا النمط وإخراجه بأقصى سرعة إلى حيز التطبيق العملى مهما كانت تكلفته وهى معقولة وفى المتناول بالفعل .

وإذا لم يكن فى الإمكان أن يتم هذا النظام المأمول على مدار أيام الأسبوع ، فليكن فى يوم واحد كل أسبوع لنوقد شمعة الأمل والمثل العليا أمام الجماهير ! !

تعقيب المهندس محمد نبيل القوصى

رئيس مجلس إدارة هيئة الطرق والكباري

إيماء إلى مقال السيد الدكتور محمد الجوادى المنشور بالجريدة يوم الخميس ١١/ ١٢/ ١٩٩٧ بعنوان «رؤية مستقبلية لأزمة المرور والطرق(٣)» برجاء التفضل بالإحاطة بأنه يتم الاستناد فى خطة تنمية شبكة الطرق، سواء إنشاء أو رفع كفاءة إلى الدراسة القومية المتكاملة التى تم إعدادها عن نظام النقل فى مصر، وإعداد المخطط الشامل لتطوير ورفع كفاءة شبكة الطرق القومية التى تم إعدادها بالتعاون مع هيئة التعاون الدولى اليابانية (الجايكا) وتهدف إلى الحفاظ على مستوى الخدمة على شبكة الطرق الحالية بحيث لا تزيد نسبة (حجم المرور/ السعة) على ٦٢ حتى سنة ٢٠١٢، مع إنشاء محاور جديدة لاستيعاب الزيادة المطردة فى حجم المرور وإعداد مخطط شامل لرفع كفاءة الشبكة.

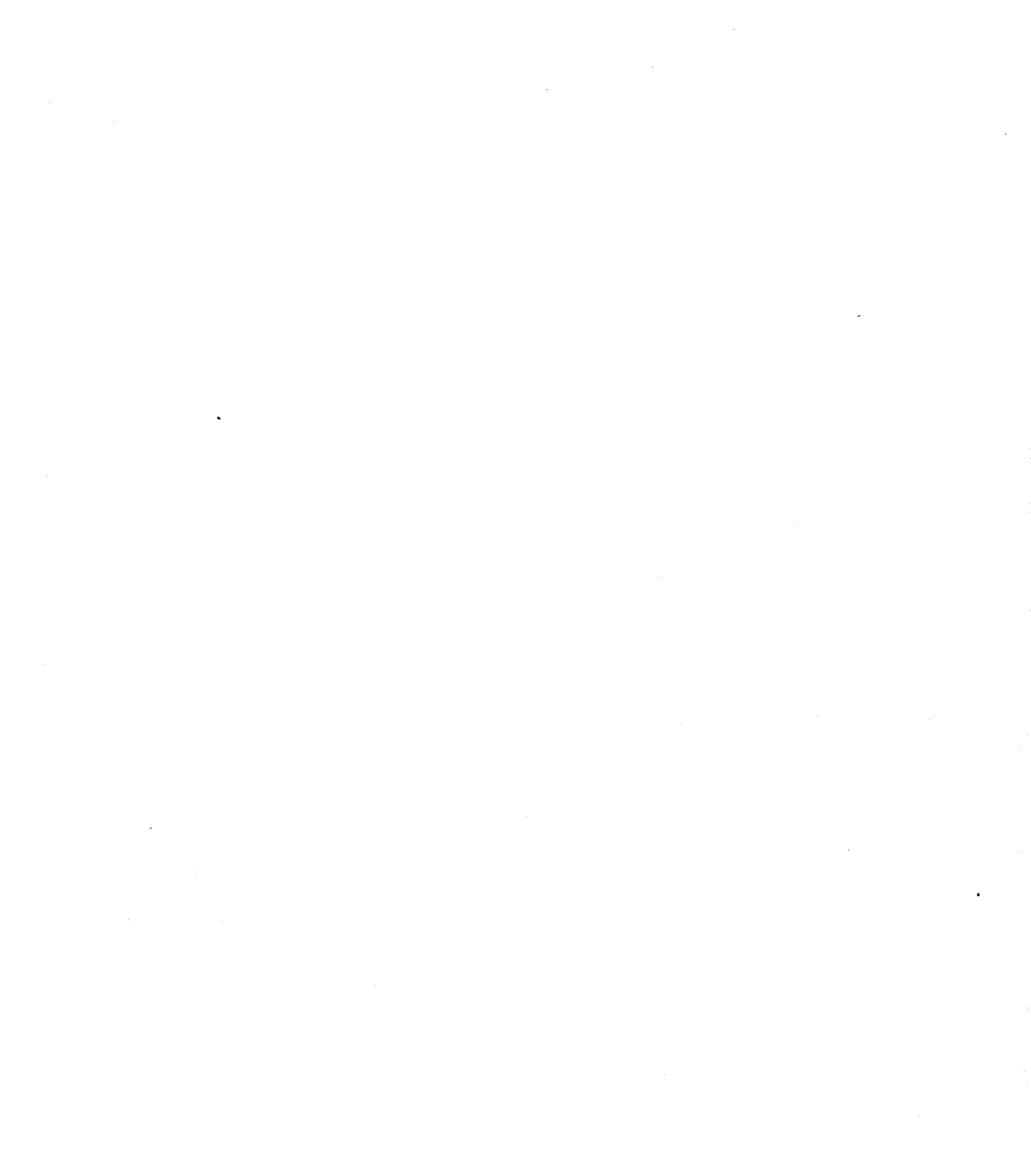
وقد أخذت الدراسة فى الاعتبار العديد من العوامل، تأتى فى مقدمتها معدلات النمو السكانى، وحيث إنه من المتوقع أن يصل تعداد السكان عام ٢٠١٢ إلى ما يقرب من ٨٧ مليون نسمة، والطلب على نقل الركاب إلى ما يقرب من ٥,٧ مليون راكب/ يوم، والطلب على نقل البضائع لحوالى ٥٩١ مليون طن.

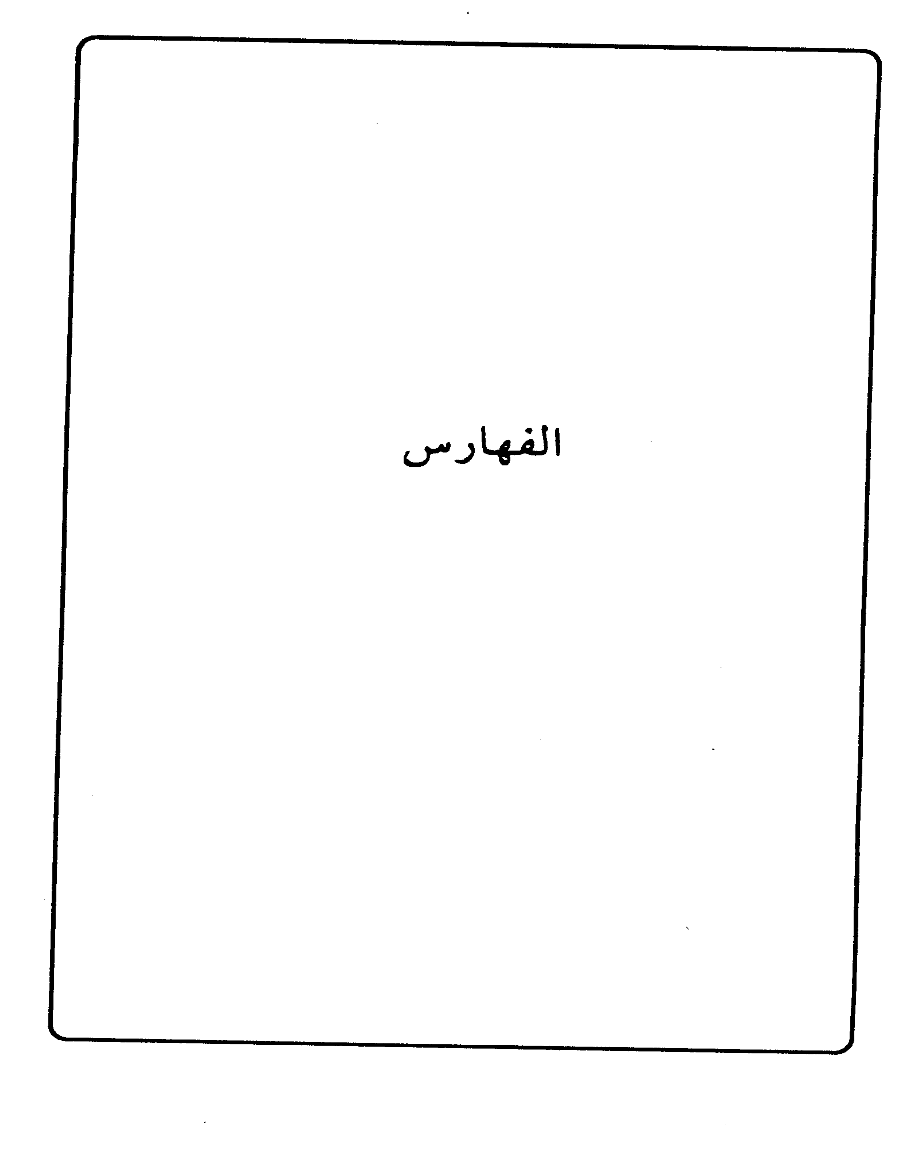
وقد انتهت الدراسة إلى تحديد عدد من مشروعات تنمية الأراضى بغرض تعمير الأراضى الصحراوية واستغلال الثروات المعدنية والطبيعية ومشروعات الحفاظ على مستويات الخدمة للحفاظ على مستوى خدمة متميز للطرق . كما حددت الدراسة شبكة من الطرق الحرة بنظام التحكم الكامل وفصل الطريق عن المرور المحلى داخل المدن ، وقد تم اختيار طريق القاهرة - الإسكندرية الصحراوى الحر بطول ١٦٩ كم ، وطريق القاهرة - دمياط الحر بطول ١٥٦ كم للبدء فى التنفيذ حتى عام ٢٠١٢ كمرحلة أولى لتنفيذ هذه الخطة ، وقد تم طرح الأول بالفعل للتنفيذ بنظام (BOT) .

ويسعدنا تشريف سيادتكم لنا للاطلاع على هذه الدراسة القومية التى يتم على أساسها تحديد خطط إنشاء محاور الطرق الجديدة ، أو رفع كفاءة الطرق الحالية . ونود أن ننبه إلى أن الهيئة تنتهج سياسة عمل تحويلات مرورية خارج المدن الكبرى لتحقيق السيولة المرورية وتخفيف المعاناة على قائدى السيارات عند تقاطع الطرق مع المدن الكبرى ، وذلك كهدف أساسى فى الخطط الاستراتيجية للهيئة ، ومنها - على سبيل المثال - تحويلات خارج مدن المحلة الكبرى ، محلة مرحوم ، بسيون ، العياط .

وفقنا الله وإياكم لما فيه الخير لمصلحة بلدنا الحبيب مصر .

(الأهرام ٢٣/ ١٢/ ١٩٩٧)





الفهارس



فصول هذا الكتاب التى نشرت فى الصحف ومواضع وتواريخ وترتيب نشرها

الباب الأول		
الفصل الأول :	الاهرام ٢٨/ ١١/ ٢٠٠٠	١٦ *
الفصل الثانى :	الاهرام ٣١/ ١/ ٢٠٠١	٢٢
الفصل الثالث :	الاهرام ٢٠/ ٣/ ٢٠٠١	٢٥
الفصل الرابع :	الاهرام ٩/ ٥/ ٢٠٠١	٢٦
الفصل الخامس :	الاهرام ٢٠/ ٦/ ٢٠٠١	٢٩
الفصل السادس :	الأخبار ٦/ ٧/ ٢٠٠١	٣٠
الباب الثانى		
الفصل السابع :	أخبار اليوم ١٨/ ٣/ ٢٠٠٠	١٣
الفصل الثامن :	الوفد ١٧/ ٢/ ١٩٩٦	٣

* يدل هذا الرقم على ترتيب المقالات حسب تاريخ نشرها

الفصل التاسع :	الاخبار ١٨/ ٧/ ٢٠٠٠	١٤
الباب الثالث		
الفصل الثانى عشر :	الاخبار ١٨/ ٧/ ٢٠٠١	٣١
الفصل الثالث عشر :	الوفد ١٠/ ٢/ ١٩٩٦	٢
الفصل الرابع عشر :	الوفد ٢٧/ ٥/ ١٩٩٧	٨
الباب الرابع		
الفصل الخامس عشر :	الاهرام ٢٩/ ١٢/ ٢٠٠٠	١٩
الفصل السادس عشر :	الاخبار ١٨/ ٢/ ٢٠٠١	٢٣
الفصل الثامن عشر :	الاخبار ٢٧/ ٥/ ٢٠٠١	٢٧
الفصل التاسع عشر :	الاخبار ١٧/ ١١/ ٢٠٠٠	١٥
الباب الخامس		
الفصل العشرون :	الاخبار ١٧/ ٦/ ٢٠٠١	٢٨
الباب السادس		
الفصل الرابع والعشرون :	الوفد ٢/ ٢/ ١٩٩٦	٤

الفصل الخامس والعشرون :	الوفد ٢٧/ ١/ ١٩٩٦	١
الفصل السادس والعشرون :	الاهرام ١١/ ٥/ ١٩٩٧	٧
الباب السابع		
الفصل السابع والعشرون :	الاهرام ٢٢/ ١١/ ٢٠٠١	٣٧
الفصل الثامن والعشرون :	الوفد ٨/ ٢/ ١٩٩٧	٥
الفصل التاسع والعشرون :	الاخبار ١٨/ ٣/ ٢٠٠١	٢٤
الفصل الثلاثون :	الاخبار ٨/ ١١/ ٢٠٠١	٣٦
الباب الثامن		
الفصل الحادى والثلاثون :	الاهرام ٢٥/ ١٠/ ٢٠٠١	٣٥
الفصل الثانى والثلاثون :	الاخبار ٢٠/ ٨/ ٢٠٠١	٣٤
الفصل الثالث والثلاثون :	الاخبار ٦/ ٧/ ٢٠٠١	٣٠
الفصل الرابع والثلاثون :	الاهالى ٢٤/ ٤/ ١٩٩٧	٦
الفصل السادس والثلاثون :	أخبار اليوم ١٦/ ١٢/ ٢٠٠٠	١٨
الباب التاسع		
الفصل السابع والثلاثون :	الاخبار ٢٧/ ١٠/ ١٩٩٩	١٢
الفصل الثامن والثلاثون :	الاخبار ٢٩/ ١١/ ٢٠٠٠	١٧

الفصل التاسع والثلاثون : الفصل الأربعون :	الاخبار ٢٩/ ١٢/ ٢٠٠٠ الاخبار ١٢/ ١/ ٢٠٠١	٢٠ ٢١
الباب العاشر الفصل الثاني و الأربعون : الفصل الرابع والأربعون :	 الاهرام ١١/ ٢/ ١٩٩٧ الاهرام المسائى ١٩/ ٨/ ٢٠٠١	 ٩ ٣٣
الباب الحادى عشر الفصل السادس والأربعون : الفصل السابع والأربعون :	 الاهرام ٨/ ٣/ ١٩٩٩ الاهرام ٩/ ٥/ ١٩٩٩	 ١٠ ١١•

قائمة بفصول هذا الكتاب
التى نشرت فى الصحف (مرتبة تاريخيا)

١٩٩٦

الأدوار الغائبة فى قضية التوسع الزراعى	٢٧/ ١/ ١٩٩٦
على الحكومة أن تحدد بالضبط : ماذا تريد من المواطن	
(تحت عنوان : ماذا يريد مجلس الوزراء من المواطن)	١٠/ ٢/ ١٩٩٦
حتى لا يكون هناك أكثر من رقم قومى لكل مواطن	١٧/ ٢/ ١٩٩٦
بعد الاستنزاف العشوائى للمحاجر متى نوقف تدمير ثروتنا المعدنية؟	٢/ ٢/ ١٩٩٦

١٩٩٧

كيف يمكن تطوير الخدمات الصحية بإعادة استخدام الموارد المتاحة؟	٨/ ٢/ ١٩٩٧
ثلاثة عقاقير من أجل علاج العلاقة بين المستأجرين والملاك!	٢٤/ ٤/ ١٩٩٧
ماذا ينبغى للحكومة أن تفعل من أجل مستأجرى الأراضى الزراعية؟	١١/ ٥/ ١٩٩٧
سياسات تشجيع الإنماء و الاستثمار : هل نكون حقاً من النمور ؟	٢٧/ ٥/ ١٩٩٧
الطرق التى تحتاجها الدلتا فى بداية القرن الحادى والعشرين	١١/ ١٢/ ١٩٩٧

١٩٩٩	
الجوانب المعرفية فى حوادث الطرق	٨/ ٣/ ١٩٩٩
الجوانب السلوكية فى حوادث الطرق	٩/ ٥/ ١٩٩٩
تعظيم الاستفادة من مكاتب البريد (تحت عنوان : لوكنت مكان الوزير)	٢٧/ ١٠/ ١٩٩٩
٢٠٠٠	
حضارة القرن الواحد والعشرين حضارة رقمية	١٨/ ٣/ ٢٠٠٠
تطوير الشهر العقارى	١٨/ ٧/ ٢٠٠٠
التغيير الذى يريده الشعب'	١٧/ ١١/ ٢٠٠٠
أنماط التنمية الأولى بالرعاية	٢٨/ ١١/ ٢٠٠٠
السكة الحديد . . أولى بالتجديد	٢٩/ ١١/ ٢٠٠٠
الجيل الرابع من المدن الجديدة	١٦/ ١٢/ ٢٠٠٠
برلمان جديد وآمال ملحة	٢٩/ ١٢/ ٢٠٠٠
هل آن الأوان لكهربة السكة الحديد؟	٢٩/ ١٢/ ٢٠٠٠
٢٠٠١	
مضاعفة خطوط السكة الحديد	١٢/ ١/ ٢٠٠١

الرهان الرابح والوحيد للاقتصاد المصرى	٢٠٠١/١/٣١
نحو برلمان أكثر فاعلية	٢٠٠١/٢/١٨
هل يتبنى مجلس الشعب محاولة جادة لإحياء الوقف ؟ (بعنوان : عودة الوقف الاسلامى فكرة هل يتبناها مجلس الشعب)	٢٠٠١/٣/١٨
أهمية الفهم الشعبى لجدوى القرارات الاقتصادية (بعنوان : أهمية الوعى الجماهيرى بقضايا الاصلاح الاقتصادى)	٢٠٠١/٣/٢٠
الفهم الشعبى للإصلاح الاقتصادى	٢٠٠١/٥/٩
هل من نهاية لقصة الدوائر البرلمانية	٢٠٠١/٥/٢٧
إعادة تقسيم أقاليم مصر	٢٠٠١/٦/١٧
استراتيجية الرعب المصطنع من الآثار الجانبة (بعنوان : المواطن والمسكن وثلاثة نماذج للدراسة)	٢٠٠١/٦/٢٠
قوانين الإسكان البالية والبطالة	٢٠٠١/٧/٦
متى ينتهى عهد الورق الحكومى؟	٢٠٠١/٧/١٨
لا مستقبل للبطالة	٢٠٠١/٨/٥
رفع كفاءة الطرق أم خفض كفاءتها؟ (بعنوان : عجائب الطرق أم طرق العجائب)	٢٠٠١/٨/١٩
حلول متدرجة لقوانين الاسكان القديمة	٢٠٠١/٨/٢٠
الجوانب الطبية والبيئية فى قانون الإسكان الجديد	٢٠٠١/١٠/٢٥
أيهما أكثر تلويثا للبيئة : الإنسان أم الآلة؟	٢٠٠١/١١/٨
مستقبل الاسهامات الاهلية فى خطط التنمية	٢٠٠١/١١/٢٢



فصول هذا الكتاب مرتبة تبعاً للصحف التى نشرتها

هل يتبنى مجلس الشعب محاولة جادة لإحياء الوقف الإسلامى؟	[١٨/٣/٢٠٠١]
هل من نهاية لقصة الدوائر البرلمانية	[٢٧/٥/٢٠٠١]
إعادة تقسيم أقاليم مصر	[١٧/٦/٢٠٠١]
متى ينتهى عهد الورق الحكومى؟	[١٨/٧/٢٠٠١]
قوانين الإسكان البالية والبطالة	[٦/٧/٢٠٠١]
حلول متدرجة لقوانين الاسكان القديمة	[٢٠/٨/٢٠٠١]
أيهما أكثر تلويثا للبيئة : الإنسان أم الآلة؟	[٨/١١/٢٠٠١]
الاهالى	
ثلاثة عقاقير من أجل علاج العلاقة بين المستأجرين والملاك!	[٢٤/٤/١٩٩٧]
الأهرام	
ماذا ينبغى للحكومة أن تفعل من أجل مستأجرى الأراضى الزراعية؟	[١١/٥/١٩٩٧]
الطرق التى تحتاجها الدلتا فى بداية القرن الحادى والعشرين	[١١/١٢/١٩٩٧]
الجوانب المعرفية فى حوادث الطرق	[٨/٣/١٩٩٩]
الجوانب السلوكية فى حوادث الطرق	[٩/٥/١٩٩٩]

أنماط التنمية الأولى بالرعاية	[٢٠٠٠/١١/٢٨]
برلمان جديد وآمال ملحة	[٢٠٠٠/١٢/٢٩]
السياحة : الرهان الرابح والوحيد للاقتصاد المصرى	[٢٠٠١/١/٣١]
أهمية الفهم الشعبى لجدوى القرارات الاقتصادية (بعنوان : أهمية الوعى الجماهيرى بقضايا الاصلاح الاقتصادى)	[٢٠٠١/٣/٢٠]
الفهم الشعبى للإصلاح الاقتصادى	[٢٠٠١/٥/٩]
استراتيجية الرعب المصطنع من الآثار الجانبة (تحت عنوان : المواطن والمسكن وثلاثة نماذج للدراسة)	[٢٠٠١/٦/٢٠]
لا مستقبل للبطالة	[٢٠٠١/٨/٥]
الجوانب الطبية والبيئية فى قانون الإسكان الجديد	[٢٠٠١/١٠/٢٥]
مستقبل الاسهامات الاهلية فى خطط التنمية	[٢٠٠١/١١/٢٢]
الاهرام المسائى	
رفع كفاءة الطرق أم خفض كفاءتها؟ (تحت عنوان : عجائب الطرق أم طرق العجائب)	[٢٠٠١/٨/١٩]
الوفد	
الأدوار الغائبة فى قضية التوسع الزراعى	[١٩٩٧/١/٢٧]

على الحكومة أن تحدد بالضبط : ماذا تريد من المواطن (تحت عنوان : ماذا يريد مجلس الوزراء من المواطن)	[١٩٩٦/٢/١٠]
حتى لا يكون هناك أكثر من رقم قومى لكل مواطن	[١٩٩٦/٢/١٧]
بعد الاستنزاف العشوائى للمحاجر : متى نوقف تدمير ثروتنا المعدنية؟	[١٩٩٦/٢/٣]
كيف يمكن تطوير الخدمات الصحية بإعادة استخدام الموارد المتاحة؟	[١٩٩٧/٢/٨]
سياسات تشجيع الإثمار لا الاستثمار : هل نكون حقاً من النمور ؟	[١٩٩٧/٥/٢٧]

فهرس الجداول و الاحصائيات

كتب للمؤلف

أعمال موسوعية

- ◻ القاموس الطبى نوبل [بالاشتراك مع أ. د. محمد عبد اللطيف] ١٩٩٨
- ◻ البيليوجرافيا القومية للطب المصرى (٨ أجزاء) ١٩٨٩
- ◻ دليل الخبرات الطبية القومية وتاريخ التعليم الطبى الحديث ١٩٨٧
- ◻ مجلة الثقافة [١٩٣٩ - ١٩٥٢]: تعريف وفهرسة وتوثيق ١٩٩٣
- ◻ التشكيلات الوزارية فى عهد الثورة ١٩٨٦
- ◻ الوزراء (طبعتان) ١٩٩٥

□ المحافظون (طبعتان) ١٩٩٥

□ البنيان الوزارى فى مصر [١٨٧٨ ـ ١٩٩٦] (طبعتان) ١٩٩٦

□ النخبة المصرية الحاكمة [١٩٥٢ ـ ٢٠٠٠] ٢٠٠١

فى التراجم

□ الدكتور محمد كامل حسين (الحائز على جائزة مجمع اللغة العربية) ١٩٧٨

□ مشرّفة بين الذرة والذروة (الحائز على جائزة الدولة التشجيعية) ١٩٨٠

□ الدكتور أحمد زكى ١٩٨٤

□ مايسترو العبور المشير أحمد اسماعيل ١٩٨٤

□ سماء العسكرية المصرية الشهيد عبد المنعم رياض ١٩٨٤

□ الدكتور على باشا إبراهيم ١٩٨٥

□ الدكتور سليمان عزمى باشا ١٩٨٦

□ الدكتور نجيب محفوظ باشا ١٩٨٦

□ توفيق الحكيم ١٩٨٨

□ اسماعيل صدقى باشا ١٩٩٨

- سيد مرعى ١٩٩٩
- يرحمهم الله ١٩٨٤
- مصريون معاصرون ١٩٩٩

دراسات نقدية لكتب المذكرات

- فن كتابة التجربة الذاتية : مذكرات الهواة والمحترفين ١٩٩٧
- مذكرات وزراء الثورة ١٩٩٤
- مذكرات المرأة المصرية ١٩٩٥
- مذكرات الضباط الأحرار ١٩٩٦
- محاكمة ثورة يوليو : مذكرات رجال القانون والقضاء ١٩٩٩
- الأمن القومى لمصر : مذكرات قادة المخابرات والمباحث ١٩٩٩
- من أجل السلام : مذكرات رجال الدبلوماسية المصرية ١٩٩٩
- الطريق إلى النكسة : مذكرات قادة العسكرية المصرية ١٩٦٧ ٢٠٠٠
- النصر الوحيد : مذكرات قادة العسكرية المصرية ١٩٧٣ ٢٠٠٠
- فى أعقاب النكسة : مذكرات قادة العسكرية المصرية ١٩٦٧ - ١٩٧٢ ٢٠٠٠

- على مشارف الثورة : مذكرات وزراء الملكية ١٩٤٩ - ١٩٥٢ — ٢٠٠١
- فى خدمة السلطة : مذكرات الصحفيين — ٢٠٠١

دراسات سياسية

- مستقبل الجامعة المصرية — ٢٠٠٠
- القاهرة تبحث عن مستقبلها — ٢٠٠٠
- مستقبلنا فى مصر : دراسات فى الاعلام والبيئة والتنمية (طبعتان) — ١٩٨٥
- الصحة والطب والعلاج فى مصر — ١٩٨٧
- آراء حرة فى التربية والتعليم — ٢٠٠١
- التنمية الممكنة : أفكار من أجل الازدهار — ٢٠٠١

دراسات

- كلمات القرآن التى لانستعملها (طبعتان) — ١٩٨٤
- أدباء التنوير والتاريخ الإسلامى(طبعتان) — ١٩٩٠
- من بين سطور حياتنا الأدبية — ١٩٨٤

وجدانيات

- □ أوراق القلب [رسائل وجدانية] ١٩٩٤
- □ أوهام الحب [دراسة فى عواطف الأنثى] ١٩٩٩

من أدب الرحلات

- □ رحلات شاب مسلم(طبعتان) ١٩٨٩
- □ شمس الأصيل فى أمريكا ١٩٩٤

فى طب القلب

- □ أمراض القلب الخلقية الصمامية ٢٠٠١
- □ أمراض القلب الخلقية غير الصمامية ٢٠٠١

المحتويات

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب١٣٩٩١ /٢٠٠٢

I . S . B . N 977 - 01 - 7992-2